المَكْتَبَة الْبُلْقِيْنِيَّة (٢٧-١٥)

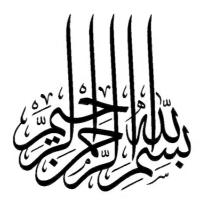
مَجْمُوعَهُ مَا مُحَمُوعَهُ الْمِنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمِنْ الْمِنْ الْمِنْ الْمِنْ الْمِنْ الْمِنْ الْمِنْ الْمُنْ ال

لِشَيْخ الإسْلَامِ سِرَاج الدِّين عُمَرِبْن رَسْلَان البُلْقِيني وَوَلَدَيْهِ جَلَال الدِّين عَبْدِالرَّحْمْن وَعَلَم الدِّيْن صَالِح

المَجْمُوعَةُ الثَّانِيَة

اغتَنَى بِتَحْقِيْقِهَا ثُلَةٌ مُمِنَا لِبَاحِثِيْن







□ مجموعة الرسائل البلقينية

تأليف: شيخ الإسلام سراج الدين عمر بن رسلان البلقيني وولديه جلال الدين عبد الرحمن وعلم الدين صالح

تحقيق: ثلة من الباحثين

الطبعة الأولى: ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م

جميع الحقوق محفوظة باتفاق وعقد ©

قياس القطع: ٢٤ × ٢٤

الرقم المعياري الدولي: ٥٠٥٦٦٥٧٥ علامة ISBN: ٩٧٨٩٩٥٧٥٦٦٥٠٥

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (١٠٥٠/ ٢/ ٢٠١٤)

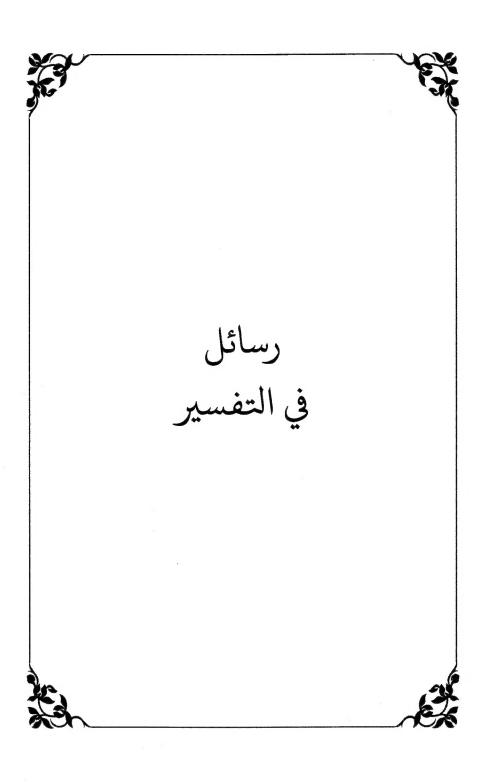
زُوْقِيْنَ بَرُّهُ لِلدِّرَاسَاتِ وَالنَّشْرِ

هاتف وفاكس : ٤٦٤٦٦٦ (٢٠٩٦٢٦) ص.ب : ١٩١٦٣ عمّـان ١١١٩٦ الأردن البريد الإلكتروني : info@arwiqa.net الموقع الإلكتروني : www.arwiqa.net

الدّراسات المنشورة لا تعبّر بالضرُّورة عن وجهة نظر الناشر

جميع الحقوق محفوظة. لا يُسمَح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أيّ جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأيّ شكل من الأشكال أو رفعه على شبكة الإنترنت دون إذن خطي سابق من الناشر. حقوق الملكية الفكرية هي حقوق خاصة شرعًا وقانونًا، وطبقًا لقرار بَجمع الفقه الإسلامي في دورته الخامسة فإنّ حقوق التأليف والاختراع أو الابتكار مَصُونة شرعًا، ولأصحابها حقّ التصرُّف فيها، فلا يجوز الاعتداء عليها.

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced or transmitted in any form or by any means without written permission from the publisher.



		4	

السنيعناء المراد

في الاستتِثنَاءِ في قَوْلهِ تَعَالَىٰ: (وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ)

للإمَامِ المُخْتَهِد شَيْخ الإسْلَامِ سِرَاجِ الدِّيْن عُمَر بَن رَسْلَان البُلْقِيْنِي سِرَاجِ الدِّيْن عُمَر بَن رَسْلَان البُلْقِيْنِي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ

> تخقِيْقُ مُحَكَمَّدَعَايش





تتلمذَ السِّراجُ البلقيني لشيخ المفسِّرين والنُّحاة في القرن الثامن الهجري، أبي حيَّان الأندلسي، وكانَ لهذه التلمذة أثرُّ بالغُّ في تكوين شخصية السِّراج الثقافية، فقد ألَّف عدداً من الكتب في العلوم القرآنية واللغوية، منها ما وصلَ إلينا، ومنها ما ننقِّبُ عنهُ أملاً في الوقوف عليه.

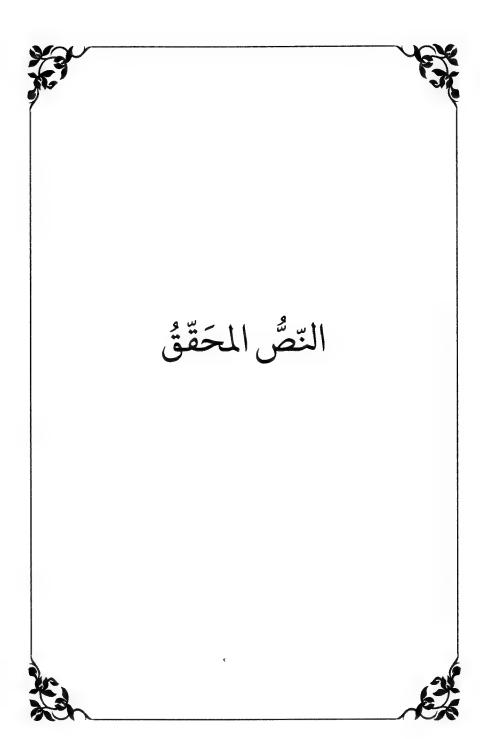
وهذه الرِّسالة الموسومة بِه الاستغناء بالفتح المبين في الاستثناء في ﴿وَلَا الْكَبِرَ إِلَا فِي كِنَبِ مُّبِينٍ ﴾ ، ممّا ألَّفهُ السِّراجُ في تفسير القرآن، وكانَ قد اجتمعَ مع عددٍ من الفضلاء في مجلس الأمير سيف الدِّين المارداني، وتباحثوا في حقيقة الاستثناء في الآية، وهو أمرٌ تناولهُ النحاةُ والمفسِّرون من قبل، غيرَ أنَّ السِّراجَ بزَّ على أقرانه وقتئذٍ، وأجابَ بديهةً عن هذه المسألة من أربعة وجوه، وعرضَ فيها لآراء المفسِّرين في ذلك وتوجيهاتهم، وقدَّمَ اعتراضاته عليها، ورجَّحَ بينها بالبيِّنة والدَّليل، فكان بحقّ نِعمَ المفسِّر العالم.

ويبدو أنَّ هذه الرسالة من أوائل ما ألفه السِّراج البلقيني، فقد كتبها قبل وفاة الأمير سيف الدِّين المارداني (سنة ٧٦٧هـ)، أي عندما كان في السابعة والثلاثين من عمره.

وقد أوردَ السيوطيُّ هذه الرسالة كاملةً في كتابه «الأشباه والنظائـر

النحوية»، فأحببتُ أن أنظمها في سِلك الرسائل البلقينية، لما لها من قيمةٍ علميةٍ كبيرة، وقد اعتمدتُ على نشرة الدكتور عبد الإله نبهان، ومخطوطة مجلس الشورى الإيراني، لكتاب «الأشباه والنظائر» المحفوظة برقم: (١٣٨٤)، وهي نسخةٌ استطاعتْ أنْ تقدِّم قراءاتٍ جديدة، وتستدركَ ما فاتَ في الطبعة السابقة.

* * *



الاستغناءُ بالفتحِ المُبين في الاستثناء في (١) ﴿ وَلَآ أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِنَابٍ مُّبِينٍ ﴾ [يونس: ٦١] للإمامِ سراجِ الدِّينِ البُلقينيِّ

أمَّا بعدَ حمدِ الله الذي جعلَ علماءَ الشَّريعةِ هُمْ أهلَ العلمِ المُبين، وأقامَهُم لحفظِ الشَّرعِ المُحمَّدي وفَهْم الكتابِ المبين، ومنحَهُم الثباتَ في الدِّين، فسلُّوا سيوفَهم على الزَّنادِقةِ المارِقين، وجَعلَ على منطِقهم من الفصاحةِ ما يُظهِرُ لُكْنة. منطقِ المُتفلسِفين، وحَفِظَ عقولَهم السليمة من رديء (٢) العُقولِ فاستقاموا (٣) على الطَّريقِ المُستبين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على عبدِهِ محمَّدِ المخصوصِ بالشَّرعِ العامِّ المُفضَّلِ على الخلقِ أجمعين، وعلى آلِ محمَّدٍ وأصحابِهِ وأزواجِهِ وذُرِّيَّتِهِ والتَّابِعين.

فإنَّهُ لما حضرَ كاتبُ هذهِ الأوراق، الفقيرُ إلى عفوِ الله الخلَّاق، مجلسَ

⁽١) «في» ساقطةٌ من «خ».

⁽٢) في «خ»: «أردى».

⁽٣) في «خ»: «فأقاموا».

مولانا المَقَرِّ (۱) الأشرف (۱)، مُحِبِّ العلمِ والعلماء، حبيبِ الأخيارِ الحُلماء (۳)، السَّيفيِّ مَلِكْتَمُر المارداني (١)، بلَّغه الله [تعالى] (٥) في الدُّنيا والآخرة حُسنَ الأماني، تغيَّر بعضُ مَنْ حضرَ بها تفضَّلَ به من الإحسانِ وغَمَر، في حقِّ محبِّه (١) الفقيرِ إلى عفو الله عُمَر، فلمّا وقعَ الكلامُ في المتعةِ، قالَ بعضُ الحاضرين قولاً فمنعه، ثمَّ انتشرَ الكلامُ في الاستدلالِ (٧)، وظهرَ من المتحمِّلين في الكلامِ كثيرٌ من الاختلالِ، ثمَّ حصلَ بعدَ ذلكَ السُّكون، ﴿ وَرَبُّكَ يَعَلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمُ مَ من الاختلالِ، ثمَّ حصلَ بعدَ ذلكَ السُّكون، ﴿ وَرَبُّكَ يَعَلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمُ مَ وَمَا يُعَلِينُ إلى فهمِها (٨) العلماءُ الأثباتُ منها: ﴿ وَمَا يَعَرُبُ عَن رَيِّكَ مِن مِّثَقَالِ السَّبيلَ إلى فهمِها (٨) العلماءُ الأثباتُ منها: ﴿ وَمَا يَعَرُبُ عَن رَيِّكَ مِن مِّثَقَالِ

⁽١) في الأشباه والنظائر: «المعز»، وهو تحريف، والتصويب من «خ».

⁻ المَقرُّ: «يختصُّ بألقاب كبار الأمراء وأعيان الوزراء وكتّاب السِّر، ومن يجري مجراهم كناظر الخاص وناظر الجيش وناظر الدَّولة وكتّاب الدَّست ومن في معناهم». معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي: ص١٤٣٠.

⁽٢) الأشرف من الألقاب التَّوابع التي تلي لقب المقر والجناب والمجلس، وهي بمعنى السامي والعالي والشريف والكريم. انظر: صبح الأعشى: ٦/ ٩٨.

⁽٣) في «خ»: «الحكماء».

⁽٤) هو الأمير سيف الدِّين مَلِكْ تَمُر المارداني، كانَ أميراً في مصر وحلب ودمشق، وتنقَّل في الخدم إلى أنْ صارَ رأس نوبة، وهو الذي يأمر على مماليك السلطان، وينفذ أمره فيهم، وهو أعلاهم، وذلك في عهد الملك الأشرف، وتوفِّي سنة (٧٦٧هـ). انظر: الوافي بالوفيات: ٢٨ ٢٩/ ٢٨، والدرر الكامنة: ٤/ ٣٥٩، ومعجم الألفاظ التاريخية: ص٨١.

⁽٥) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من «خ».

⁽٦) في (خ): (محبّة).

⁽٧) في الأشباه والنظائر: «الاستلال»، وهو تحريف.

⁽A) في «خ»: «ما فيها».

الاستغناء بالفتح المبين في الاستثناء في ﴿ وَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِنَبِ شَبِينِ ﴾ ______ 10 ذَرَّةٍ فِ ٱللَّهُ وَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِنَبٍ مُبِينٍ ﴾ ذَرَّةٍ فِ ٱللَّهُ مَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِنَبٍ مُبِينٍ ﴾ [يونس: ٦١].

ولم يكُنْ في عزم كاتبِهِ العودُ إلى الكلامِ مع أحدِ من الحاضرين؛ لما يقعُ في ذلك من اللَّغَط، وذلك مَظِنَّةُ الغلط، فقالَ بعضُهم: في الاستثناء إشكال، ولم يُكمِلْ فيه (١) المقال، ولم يقتصرِ على السُّؤال، وكانَ كاتبُهُ ضُيِّقَ عليه في ذلكَ المجال، إلى أنْ أرحتُهُ بالانتقالِ إلى الجواب، فقلتُ والله الموفِّقُ للصَّواب:

الجوابُ عن ذلكَ من أوجه أربعة، مَنْ لغَطَ فقد قرَّرَ أمرَه على المُنازعة بغير علم وأزمعَه، وهُنَّ أَنَّهُ يجوزُ (٢) أَنْ تكونَ ﴿ إِلَّا ﴾ بمعنى الواو، أو الاستثناءُ من محذوف، أو من قوله ﴿ وَلَا أَصْغَرَ مِن ذَلِكَ وَلاَ أَكْبَرَ ﴾، أو منقطع. وفي أثناءِ ذلكَ كلامُ المتعصِّبين لإقامةِ الشَّرِّ لا ينقطع، فقصَدْتُ بهذا التَّصنيفِ تقريرَ الأوجُهِ في ذلك، وإيضاحَ القولِ فيه والمسالك، فأقول:

وجهُ الإشكالِ أن يُقالَ: لا يصحُّ أن يكونَ الاستثناءُ من قوله: ﴿وَمَا يَعْنُرُبُ ﴾، إذْ يصيرُ المعنى: وما يبعُدُ وما يغيبُ إلَّا في كتابٍ مُبين، وهذا فاسِدٌ ولا يصحُّ أنْ يكونَ الاستثناءُ من قولِه: ﴿وَلاَ أَصَغَرَمِن ذَلِكَ وَلاَ أَكْبَرُ ﴾، رَفَعْتَ أو فَتَحْتَ؛ لأنَّ الرَّفعَ للعطفِ على محلِّ مِثقال، والفتحُ للعطفِ على لفظِه، وهو في موضع الجرِّ لامتناع الصَّرفِ في «أصغر» و«أكبر»، للصِّفةِ والوزن، وحينئذٍ فيُشكلُ الاستثناء، وهذا الأخيرُ لم يُقرِّرُهُ مَنْ كانَ يستشكِلُ بل اقتصرَ وحينئذٍ فيُشكلُ الاستثناء، وهذا الأخيرُ لم يُقرِّرُهُ مَنْ كانَ يستشكِلُ بل اقتصرَ

⁽١) في الأشباه والنظائر: «فى»، والمثبت من «خ».

⁽٢) في «خ»: «وهو يجوزُ».

على الأوّلِ، ولم يُكمِلِ الكلامَ لذُهُوله عن الثاني، وتمامُ الكلامِ أنَّ الاستثناءَ ممّا ذُكِرَ على ما تقرَّرَ لا يَصِحُّ، ولا مذكورٌ فيها ذُكِرَ يُستَثنى منه الأوّل، والأصلُ عدمُ الحذفِ، وبتقديره (١) فها هو.

وبلغَنِي من بعضِ العُلماءِ الأعلامِ أنَّ بعضَ مَنْ حضرَ المجلسَ له مدّةً يسألُهُ عن هذا السُّؤالِ بعينِه، وتردَّدَ له في ذلكَ مرّاتٍ في أوقاتٍ قريبةٍ من هذا المجلس، ولم يكنْ عندي علمٌ من ذلكَ إلّا بعد وقوعِه وظهورِ ما كانوا يكتُمون، والله يكتُبُ ما كانوا يُبيِّتون.

ولما حصلَ الكلامُ في ذلكَ فتحَ الله عليَّ على الفورِ بأجوبةٍ أربعة، فأردتُ أَنْ أُرتِّبها بأن أُخرِجَ (إلّا) عن الاستثناء إلى العطفِ وأجعلَها على بابِها، والاستثناءُ من محذوفٍ مُلتزماً العطفَ في ﴿وَلَآ أَصَّغَرَمِن ذَالِكَ وَلَآ أَكْبَرَ ﴾، على اللفظِ أو المحلِّ، أو لا ألتزِمُ ذلكَ فيكونُ مِن ﴿وَلَآ أَصَّغَرَمِن ذَالِكَ وَلَآ أَكْبَرَ ﴾ بتقديرِ الابتداءِ رفعاً أو نصباً و(لا) لنفي الجنس. وآخرَ ما ذكرتُ أنْ يكونَ الاستثناءُ منقطعاً.

فلمّ أخذتُ في الكلام على الأوّلِ وقعتِ المنازعةُ فيه لغرابتِه عندهم، واعتقادِهم أنّه لم يُقَل، أو لم يُقَلْ مِثلُه في القرآن العظيم، وكلُّ من الاعتقادين غيرُ صحيح.

أما الأول: فقد صرَّح جمعٌ من النُّحاةِ بنقلِ ذلك عن جماعةٍ من النُّحاةِ المتعدِّمين، كما سيأتي بيانُه إنْ شاءَ الله تعالى.

⁽١) في «خ»: «وبتقدير».

وأما الثاني: فقد ذكرَهُ جمعٌ من المفسِّرين والمُعرِبين (١) في قولِ الله تعالى في سورةِ هود: ﴿إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّك ﴾ [هود: ١٠٧]، وكانَ من جملةِ كلام بعضِ من حضرَ: يفسدُ المعنى على هذا التَّقدير؛ لأنه يكونُ التقدير: «ولا في كتابٍ مبين»، فقلتُ له في الجواب: الكلامُ في تقدير إلّا بالواوِ ولا بـ «ولا».

ثم قلتُ: وكيفَ يفسدُ والمعنى صحيحٌ على تقديرِ "ولا"؛ لأنَّ التقديرَ حينئذٍ: "وما يعزُبُ عن ربِّكَ من مثقالِ ذرةٍ في الأرضِ ولا في السَّاءِ، ولا أصغرَ من ذلكَ ولا أكبرَ ولا في كتابٍ مبين"، والمعنى: كلُّ كائنٍ في الأرضِ وفي السَّاءِ، وفي أصغرَ من ذلك، وفي أكبرَ منه، وفي كتابٍ مُبين، لا يعزبُ منهُ شيءٌ عن ربِّك، وعلى تقديرِ الواو يصيرُ التقديرُ: وذلك أو وهو في كتابٍ مُبين.

وكانَ وقعَ من استشهادي في المجلسِ ما قالَ الشَّاعر (٢): [من الوافر] وكانَ وقعَ من استشهادي في المجلسِ ما قالَ الشَّاعر (٢): وكلُّ أخِ مفارقُهُ أخوهُ لعمرُ أبيكَ إلَّا الفَرْقدانِ

فعدَلُوا عن البحثِ فيه وعنِ المعنى إلى أنَّ ذلكَ لا يُقالُ في القرآن.

وقالَ بعضُهم: ﴿إلا ، بمعنى الواو ، لا تعطِفُ الجُمل ، ولا تُقدَّرُ في القرآن ، وهذا من العجيب ، فقد حملَ الأخفشُ على ذلكَ (٣) قولَه تعالى : ﴿لِئلًا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةً إِلَا ٱلَذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ ﴾ [البقرة: ١٥٠]، واستشهدَ

⁽١) انظر: التِّبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٧١٤، ومشكل إعراب القرآن: ١/ ٣٧٣، وإعراب القرآن للنحاس: ١٨٣/٢.

⁽٢) البيت لعمرو بن معدي كرب في البيان والتبيين: ١٩٤/.

⁽٣) ذكرَ هذا عن الأخفش ابن مالك في شرح التسهيل: ٢/ ٢٦٨.

على ذلكَ (١) بقولِ الشَّاعرِ (٢):

[من الكامل]

دانِ لم يَدْرُسْ لها رَسْمُ عنهُ الرِّياحَ خوالِدٌ سُحْمُ وأرى لها داراً بأغْدِرةِ السِّيـ إلَّا رَمـاداً هامِـداً دَفَعَـتْ أي: وأرى لها داراً ورَماداً.

وقالَ الفرَّاءُ في قوله تعالى ـ وحكى عنهُ ذلكَ (٣) مكِّيُ (١) واستحسنه ـ فقال: «قولُهُ تعالى: ﴿وَمَا يَعَ زُبُ عَن رَّيِكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَةٍ فِ ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَلاَ أَصْغَرَمِن ذَلِكَ وَلاَ أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِنْكِ مُّ مِينٍ ﴾ [يونس: ٢١]، حَمْلُ هذا اللَّفظِ على ظاهِرِه، وجَعْلُ قولِه ﴿إِلَّا فِي كِنْكٍ ﴾ مُتَّصلاً بها قبلَهُ أوجبَ أنَّ أشياءَ تعزُبُ عن الله وهي في كتابٍ مُبين، تعالى الله عَنْ ذلك، ومِثْلُهُ في الأنعام: ﴿وَلاَ رَطْبٍ وَلاَ اللهُ عَنْ ذلك، ومِثْلُهُ في الأنعام: ﴿ وَلاَ رَطْبٍ وَلاَ اللهُ عَنْ ذلك مِن مِثقالِ ذرّةٍ ولا أصغرَ مِنْ ذلك ولا بعد «لا»، تقديرُهُ: وما يعزُبُ عن ربِّكَ من مِثقالِ ذرّةٍ ولا أصغرَ مِنْ ذلك ولا أكبرَ تمَّ الكلام، فلا شيءَ يعزُبُ عن ربِّكَ من مِثقالِ ذرّةٍ ولا أصغرَ مِنْ ذلك ولا أكبرَ تمَّ الكلام، فلا شيءَ يعزُبُ عنهُ لا إله إلّا هو، ثمَّ ابتدأَ فقال: «وهو في كتابٍ مبين»، و «إلَّا» في موضع الواو، و (هو) مضمَرة» (٥).

⁽١) في «خ»: «في ذلك».

⁽٢) البيتان هما الرابع والخامس من قصيدة للمخبَّل السَّعدي قوامُها أربعون بيتاً في منتهى الطلب من أشعار العرب: ١/ ٣٧٧.

⁽٣) في «خ»: «ذلك عنه».

⁽٤) هو أبو محمَّد مكِّيُّ بن أبي طالب القيسي القيرواني، شيخ الأندلس، من أهل التبحُّر في علوم القرآن، مجوِّداً للقراءات السَّبع، وله ثهانون تأليفًا، توفِّ سنة (٤٣٧هـ). انظر: الوافي بالوفيات: ٢٦٣/٢٦.

⁽٥) لم أقفْ على هذا النصِّ في مشكل إعراب القرآن لمكِّي القيسي، ويبدو أنه من كتابٍ آخر له في إعراب القرآن.

قالَ أبو محمَّد مكِّي عَقِبَ حكايتهِ ذلك: «هذا قولٌ حسنٌ لولا أنَّ جميعَ البصريِّين لا يعرفونَ «إلَّا»، بمعنى الواو». وكذلكَ قالَ مكيُّ: «وكذلكَ قالَ قومٌ في قولِه تعالى: ﴿ اللَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبُكِرَ الْإِنْمِ وَٱلْفَوَحِشَ إِلَّا اللَّمَ ﴾ [النجم: ٣٦]، وقومٌ في قولِه تعالى: ﴿ اللَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبُكِرَ الْإِنْمِ وَٱلْفَوَحِشَ إِلَّا اللَّمَ ﴾ [النجم: ٣٦]، إنَّ معناهُ: واللمم. قالَ مكِّي: «وكونُ إلّا بمعنى الواو بعيدٌ شاذٌ (١١)، ولو جُعِلَتْ «إلَّا» بمعنى «لكن» لكانَ أقربَ وأجودَ، فكأنّهُ قال: لكِنْ هو في كتابٍ مبين وهذا أحسنُ في التَّأويلِ والاستعمالِ من قولِ صاحبِ «الكتاب»: إنَّ «إلّا» بمعنى «لكِنْ» مستعملٌ كثيرٌ (٣)، وكونُها بمعنى الواو (٢). وكونُ «إلّا» بمعنى «لكِنْ» مستعملٌ كثيرٌ (٣)، وكونُها بمعنى الواو لا يُعرَفُ، فحملُ الكلامِ على المعروفِ المستعملِ أولى. والإضهارُ لا بدَّ منه في القولين جميعاً، وبه يتمُّ الكلامُ». انتهى ما ذكر مَكِّيُّ وقد علِمْتَ منه أموراً:

أحدُها: أنَّ الجُرجانيَّ جوَّز ما جوَّزناه(٤).

⁽١) وهذا هو رأي النحَّاس فيها نقلهُ عنه القرطبيُّ، فقال: «وزعمَ الفرّاءُ أيضاً أنَّ بعضَ النَّحويين يجعلُ إلّا بمعنى الواو لا وجه له ولا يجوزُ في شيءٍ من الكلام، ومعنى إلَّا خلاف الواو». تفسير القرطبي: ١٣٧/ ١٦٦، وإعراب القرآن للنحَّاس: ٣/ ١٣٧.

⁽٢) لم أقفْ على عبارةٍ صريحةٍ لسيبويه في ذلك، ولعلَّ النَّحويين استنبطوا ذلك من قوله في باب «ما يكونُ فيه إلّا وما بعدها وصفاً بمنزلة مثل وغير»، وقال في بيت ابن معدي كرب: «وكل أخ ...»: «كأنَّه قال: وكلُّ أخٍ غيرُ الفرقدين مفارِقُهُ أخوهُ، إذا وصفتَ به كُلَّاً». الكتاب لسيبويه: ٢/ ٣٣٥.

⁽٣) بوَّب سيبويه في كتابه لذلك فقال: «هذا باب ما لا يكونُ إلَّا على معنى ولكنَّ»، ومن الأمثلة التي ذكرها، قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمُ ٱلْيُوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾ [هود: ٤٣] قال: «أي ولكنَّ من رحم». انظر: الكتاب لسيبويه: ٢/ ٣٢٥.

⁽٤) يبدو أنَّ النص السابق فيه نقص، إذْ لم يرد كلام الجرجانيِّ فيه، أو العزو له.

الثاني: أنَّ مكِّياً استحسنَه إذْ قال: لو لا أنَّ جميعَ البصريِّين لا يعرِفون «إلا» بمعنى الواو، وعلى مكِّيٍّ في ذلك اعتراض، فقد سبقَ لكَ النَّقلُ عن الأخفش سعيد بن مسعدة المجاشعي، وهو من رؤوسِ البصريِّين، أنَّ «إلّا» تأتي بمعنى الواو (١)؛ ولذلكَ قالَ في «التَّسهيل» في بابِ العطفِ في حروفِه، فقال: «ولا «إلّا» خِلافاً للأخفش والفرّاء» (١).

الثالث: أنَّ قوماً حَرَّجوا على ذلكَ ﴿إِلَّا ٱللَّمَ ﴾، وظهرَ لكَ بذلكَ ﴿لَا ٱللَّمَ ﴾، وظهرَ لكَ بذلكَ ﴿لَا يَخَافُ لَدَى ٱلْمُرْسَلُونَ * إِلَّا مَن ظَلَمَ ﴾ [النمل: ١٠ - ١١] عن بعضِ النَّحويِّين أنَّ «إلّا» بمعنى الواو. وأجازَ الفراءُ أنْ تكونَ إلّا بمعنى «الواو»، في قوله تعالى: ﴿ خَلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَوَتُ وَٱلْأَرْضُ إِلّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ﴾ [هود: ١٠٧].

فإذا كانَ الأخفشُ وهوَ من رؤوسِ نُحاةِ البَصرة، والفرّاءُ وهو من رؤوسِ نُحاةِ البَصرة، والفرّاءُ وهو من رؤوسِ نُحاةِ الكوفة يقدِّران ذلكَ في كتابِ الله تعالى، بل وفيهِ الحذفُ أيضاً، وكذلكَ مَنْ حكى عنه الفرّاء. وقد جوَّزَ ذلكَ في هذهِ الآية بعينِها أبو عليّ الحسنُ بنُ يحيى الجُرجاني(٣).

وإنكارُ هذا الأمرِ يدلُّ على قلَّةِ المارسةِ بالعلوم، والقولُ إذا حُكِيَ لا

⁽۱) ما أوردهُ الأنباريُّ هو خلاف ما قالهُ البلقينيُّ عن الأخفش، إذْ قال الأنباريُّ في المسألة الخامسة والثلاثين: «ذهبَ الكوفيُّون إلى أنَّ «إلّا» تكونُ بمعنى الواو، وذهبَ البصريُّون إلى أنَّ «إلّا» تكونُ بمعنى الواو، وذهبَ البصريُّون إلى أنَّ «إلّا» تكونُ بمعنى الواو». ثمَّ أوردَ حججَ كلِّ منها. انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/17.

⁽٢) شرح التسهيل لابن مالك: ٣٤٣/٣٤٠.

 ⁽٣) هو أبو علي الحسن بن يحيى بن نصر الجرجاني، كان مسكنه بجرجان، له كتاب «نظم القرآن»
 في مجلَّدين، انظر: تاريخ جرجان: ص١٨٧ – ١٨٨، وكشف الظنون: ٢/ ١٤٦٧.

الاستغناء بالفتح المبين في الاستثناء في ﴿وَلَآ أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِنْبِ ثُمِينٍ ﴾ ______ ٢١

يلزمُ من حكايتِهِ اختيارُهُ، مع أنّه لا محذورَ في اختيارِه في العقيدة ولله الحَمد، إنَّما المحذورُ في العقائِدِ والأفعالُ(١) المُنكرَةُ التي يأباها الكرامُ البررة، مشيراً إلى هذا الحالِ(٢):

بحمدِ الله معتَقَدي صحيحٌ وما أنا عن مقالِ الحقِّ زائغ (٣)

وهذه الآياتُ التي سِيقتْ، فكيفَ يُنكِرُ هذا ذلكَ الكلامَ على الاستثناءِ فيها، وإنّما الكلامُ على ما نحنُ بصدَده.

ولنقدِّمِ الكلامَ على الاستثناءِ من المذكورِ ثمَّ نذكرُ بعدَ ذلكَ الاستثناءَ من قوله: المُقدَّرِ فنقول: كانَ سبقَ في الأجوبةِ التي ذكرْناها أنْ يكونَ الاستثناءُ من قوله: ﴿ وَلَا أَصْغَرَمِن ذَلِكَ وَلَا أَكْبَر ﴾ على الرَّفعِ على الابتداء، أو الفتح على أنَّ «لا» لنفي الجنس، وهذا هو الذي جزمَ به الزَّغشريُّ فقال: « ﴿ وَمَا يَعَ زُبُ ﴾، قُرئ بالضَّمِّ والكسر (٤): وما يبعدُ وما يغيبُ، ومنه الرَّوضُ العازِبُ ﴿ وَلَا أَصْغَرَمِن بالضَّمِّ والكسر (٤) أَمْ فَرَق والنَّصب، والوجهُ النَّصب على نفي الجنس، والرَّفعُ على الابتداءِ ليكونَ كلاماً برأسه. وفي العطفِ على محلِّ ﴿ مِن مِّثَقَالِ وَلَوْ أَمْ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ وَقَالَ اللهُ وَقَالَ اللهُ وَقَالَ اللهُ وَقَالَ اللهُ وَقَالَ اللهُ عَلَى اللهُ وَقَالَ اللهُ اللهُ وَقَالَ اللهُ وَقَالَ اللهُ وَقَالَ اللهُ وَقَالَ اللهُ اللهُ وَقَالَ اللهُ الل

⁽١) في الأشباه والنظائر: «الأفعال»، والمثبت من «خ».

⁽٢) لم أقفْ عليه في مصدرِ آخر، ولعله من نظم البلقيني.

⁽٣) أثبتَ محقِّقُ الأشباه والنظائر هذا البيت نثراً من جملة الفقرة السابقة، وهو خطأ.

⁽٤) ذكرَ ذلك الفرّاء، فقال: «وقولهُ (لا يعزُبُ عنه) و(يعزِبُ) لغتان قد قرئ بهما، والكسُر أحتُّ إليَّ». معانى القرآن للفراء: ٢/ ٣٥١.

⁽٥) الكشاف: ٢/ ٣٥٥.

انتهى ما قرَّرهُ الزَّغشريُّ، وكأنّهُ قصدَ بذلكَ ما نُقِلَ عن أبي عليّ الفارسيّ مِنْ أنَّ الرَّفعَ في ذلكَ للعطفِ على المحلِّ، والفتحَ فيه للعطفِ على اللَّفظ.

وقد قالَ السَّخاويُّ (۱) شارِحُ «الشَّاطبية» رحمه الله تعالى: [من الطويل] «ويعزُّبُ كسرُ الضَّمِّ مع سبإِ رَسا وأصغرَ فارفَعْهُ وأكبرَ فَيْصَلا

عَزَبَ [الشيءُ](٢) يعزُبُ ويعزِبُ: إذا غابَ ونأى، وهما لغتان، ومنه الأرضُ العازِبة، والرَّوضُ العازِبُ: البعيد. والوجهُ في رفعِ «أصغرُ» الابتداء، فهو كلامٌ مستقِلُّ بنفسِهِ، والنَّصبُ على نفي الجِنس.

وقالَ أبو عليٍّ في الرَّفع: هو حَمَّلُ على موضعِ الجارِّ والمجرورِ في ﴿مِن مِّثْقَالِ ﴾ وهو [رفعٌ](٤) كما في ﴿كَفَى بِٱللَّهِ ﴾.

وقالَ في النَّصب: إنَّهُ معطوفٌ على لفظِ «مثقال» أو «ذَرَّة» إلّا أنه لا ينصرِف، للصِّفةِ والوزن (٥)، تابعَهُ على ذلك الجميعُ فيصيُر التَّقديرُ على ذلك: لا يعزُبُ عنه شيءٌ إلّا في كتابِ وهذا فاسِدٌ (٦). انتهى.

⁽۱) هو علمُ الدِّين أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصَّمد السّخاوي، شيخُ القرّاء والأدباء، مصريُّ الأصل، نزيل دمشق، سمع من أبي طاهر السِّلفي ومن ابن طبرزد، وتلا بالسبع، وأقرأ الناس، وله كتاب فتح الوصيد في شرح القصيد، وهو شرح الشاطبية، وتوفيِّ سنة (٦٤٣هـ). انظر: سبر أعلام النبلاء: ٣٣/ ١٢٤.

⁽٢) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من فتح الوصيد.

⁽٣) في فتح الوصيد: ﴿وَالرُّوثُ»، وهو تحريف.

⁽٤) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من فتح الوصيد.

⁽٥) في فتح الوصيد: «والزِّنة».

⁽٦) فتح الوصيد في شرح القصيد: ٣/ ٩٧٧ - ٩٧٨.

وليسَ ما ذكرَهُ أبو عليِّ بفاسِدٍ إذا جَعْلنا الاستثناءَ من محذوف، أو منقطِعاً كما هو الجوابانِ الباقيانِ وكأنَّ الحاملَ لأبي عليِّ الفارسيِّ على ذلك «......»(١) بالنَّصبِ أيضاً لنفي الجنسِ فلمّ كانَ العطفُ هو المقصودُ واتَّفقتِ السَّبعةُ هناكَ على الرَّفعِ عطفاً على مِثقال، واختلَفُوا في آية يونس نظراً إلى اختلافِ حالتَيّ العَطف، وهذا الحالُ ضعيف.

وكانَ أرادَ بعضُ مَنْ حضرَ أَنْ يُقرِّرَهُ بِعَكْسِه.

وجوابُهُ أنَّ القراءةَ سُنَّةٌ متَّبعةٌ فلا يلزَمُ من الاتِّفاقِ في موضِع حَمْلُ المختَلَفِ فيه عليه لوجودِ المانِعِ هنا مع الاتِّصال. على أنَّ في آيةِ سبأ تخريجًا قالَهُ النَّمَ عشريُّ يأتي إنْ شاء اللهُ تعالى.

ولنعُدْ إلى الكلامِ على الجوابين الأخيرين فنقول: وعلى الانقطاع جرى جمعٌ من المُعرِبين، وجزَمَ به العُكْبَري في إعرابِهِ فقال: «﴿وَلَا أَصْغَرَمِن ذَلِكَ وَلاَ أَصْغَرَمِن ذَلِكَ وَلاَ أَكْبَرَ ﴾ بفتح الرّاء في موضع جرِّ [صفةٍ] (٢) لذَرّةٍ أو لمثقالٍ على اللَّفظِ، ويُقرآن بالرَّفعِ حملاً على موضع ﴿وَمِن مِّثْقَالِ ﴾ إلّا في كتاب، أي: إلّا هو في كتاب، والاستثناءُ منقطعٌ (٣).

وقدَّمَهُ صاحبُ «تبصرةِ المتذكِّر» (٤)، فقال: ﴿ إِلَّا فِي كِنَبٍ مُّبِينٍ ﴾ منقطع.

⁽١) بياضٌ في الأشباه والنظائر، وكذلك في «خ» بمقدار أربع كلمات.

⁽٢) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من التّبيان في إعراب القرآن.

⁽٣) التِّبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٦٩٧.

⁽٤) هو كتاب «تبصرة المتذكّر وتذكرة المتبصّر»، لأبي العبّاس الموفق الكواشي (ت ٠٦٠هـ)، وقد حُقِّقَ في عدّة رسائل جامعية في قسم التفسير بالجامعة الإسلامية، لكنه لم يطبع.

وقالَ على الذي جزَمَ به الزَّمْشريُّ: «وزعمَ بعضُهم: ﴿وَلَاۤ أَصَّغَرَ ﴾ إلى ﴿مَّينِ ﴾ جملةٌ مستقلّةٌ بنفسِها وجعلَ الاستثناءَ متَّصلاً وفتحُ ﴿وَلآ أَصَّغَرَ ﴾ و ﴿وَلآ أَكْبَرَ ﴾ على نفي الجنسِ، ورفعُهُما على الابتداءِ. فعلى هذا ينبغي أنْ يقفَ على ﴿فِ ٱلسَّمَآءِ ﴾.

والقولُ بأنَّ الاستثناءَ منقطعٌ هل يَرِدُ، وهل وقَعَ^(١) في القرآنِ العظيمِ أم لا، وهي مسألةٌ معروفةٌ لا نُطِيلُ بذِكرِها:

وأما الجوابُ الآخرُ وهو أنْ يكونَ الاستثناءُ مِن محذوفٍ فتقديرُه: ولا شيءَ إلّا في كتابٍ مُبِين. ونظيرُهُ ﴿مَّافَرَّطْنَا فِى ٱلْكِكْتَبِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]، و﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَخْصَيْنَهُ كِتَنَبًا﴾ [النّبأ: ٢٩].

وإنّها لم أجعلُهُ مستثنى ممّا قبلَهُ رفْعاً أو فَتْحاً؛ لأنَّ الكلامَ على أنَّ الرَّفعَ للعطفِ على اللَّفظ، فعَدَلْنا عن الاستثناءِ مِنَ المنكورِ إلى مُقدّرِ مبتدإ دلَّ عليه ما سبق، ولا بِدْعَ في حذفِ ما قُدِّرَ لدلالةِ الكلامِ عليه، ويكونُ من مجموعِ ذلك إثباتُ العلمِ لله تعالى في كلِّ معلوم، وأنَّ كلَّ شيءٍ مكتوبٌ في الكتاب، وقد يُجمعُ بينهُما في قوله تعالى: ﴿قَالَ عِلْمُهَاعِندَ كلَّ شيءٍ مكتوبٌ في الكتاب، وقد يُجمعُ بينهُما في قوله تعالى: ﴿قَالَ عِلْمُهَاعِندَ رَقِي فِي كِتَبِّ لَا يَضِ لُرَقِي وَلَا يَسَى ﴾ [طه: ٢٥]، وفي قوله تعالى: ﴿وَعِندَهُ مَفَاتِحُ النَّنعَامِ ﴾ [الأنعام: ٥٩].

وهذه الأوجُهُ الأربعةُ التي فتَحَ اللهُ بها لا توجدُ مجموعةً في كتابٍ بلِ الأوَّلُ منها قد عَلِمْتَ أصلَه، ومَنْ قدَّرَهُ في هذه الآية، والثّاني قد عَلِمْتَ

⁽١) في «خ»: «يقعُ».

الاستغناء بالفتح المبين في الاستثناء في ﴿ وَلَا أَكُبُرَ إِلَّا فِي كِنَابٍ مُّبِينٍ ﴾ والمتثناء في ﴿ وَلَا أَكُبُرَ إِلَّا فِي كِنَابٍ مُّبِينٍ ﴾ والمثالثُ قد علمتَ من جزَمَ بهِ واختارَهُ، والرابعُ يشهدَ له كثيرٌ من أساليب العرب.

وذكرَ صاحبُ كتابِ «تبصرة (۱) المتذكِّر»: «أنه يجوزُ أنْ يكونَ الاستثناءُ متَّصلاً بها قبلَ قولِهِ ﴿وَمَا يَعَرُبُ ﴾، ويكونُ في الآيةِ تقديمٌ وتأخيرٌ، وترتيبُها: «وما تكونُ في شأنٍ وما تتلُوا منه من قرآنٍ ولا تعمَلُون من عملِ إلّا في كتابٍ مُبين، إلّا كُنا عليكُم شهوداً إذْ تفيضون فيه» إلى «ولا أكبر»، تلخيصُهُ: «ما من شيءٍ إلّا وهو في اللَّوحِ المحفوظ، ونحنُ نشاهدُه في كلِّ آن»، ويجوزُ الاستثناءُ من ﴿وَمَا يَعْرُبُ ﴾ ويكونُ «يعزُب» بمعنى: يبينُ ويذهَبُ، المعنى: لم يَبِن شيءٌ عنِ الله تعالى بعدَ خلقِهِ له، إلّا وهو مكتوبٌ في اللَّوحِ المحفوظ، تلخيصُه: كلُّ عنِ الله تعالى بعدَ خلقِهِ له، إلّا وهو مكتوبٌ في اللَّوحِ المحفوظ، تلخيصُه: كلُّ عنِ الله تعالى بعدَ خلقِهِ له، إلّا وهو مكتوبٌ في اللَّوحِ المحفوظ، تلخيصُه: كلُّ عنو الله تعالى بعدَ خلقِهِ له، إلّا وهو مكتوبٌ في اللَّوحِ المحفوظ، تلخيصُه: كلُّ عنو الله تعالى مكتوبٌ انتهى.

وفيه نظر، أمّا الوجهُ الأوّلُ فليسَ هذا نظير (٢): [من الرَّجز]

تمرُرْ بهمْ إلّا الفتي إلّا العلا

فلأنّكَ عند قصدِ التأكيدِ في نحوِ ذلكَ يجبُ العطفُ بالواو، ولا تقولُ: قامَ القومُ إلّا زيداً إلّا جعفراً، إذا قصَدْتَ التأكيد، إلّا بالعطفِ، فتقول: «وإلّا جعفراً».

فإنْ قيلَ: إنَّما يكونُ ذلكَ في «إلَّا» التي للتأكيد، وهاهنا قد لا يكونُ مقصوداً فيكونُ كقولِ القائل: «ما قامَ إلَّا زيداً إلَّا عمراً».

⁽١) في ﴿خَّ : ﴿تَذَكَّرَةٌ ﴾، وهو سهوٌ.

⁽٢) هذا عجزُ البيت رقم ٣٢٠ من ألفية ابن مالك، انظر: الألفية: ص٣١.

قلت: لا يصحُّ؛ لأنَّ المثالَ المستشهدَ به مفرَّغٌ، ولا تفريغَ فيها نحنُ فيه، ولكنْ هو قريبٌ من قولِك: «ما قامَ القومُ إلّا زيداً إلّا عمراً»، غيرَ أنَّ المستَثْنَيين داخلانِ في القوم، فلو سُكِتَ عن أحدِهِما لانتفى بخلافِ ما نحنُ فيه. وأيضاً فلأنّه يلزمُ مجازَانِ أحدُهُما بالتَّقديم والتّأخير، والثّاني تكريرُ إلّا.

و أما الوجهُ الثاني: فتفسيرُ «يَعزِبُ»: «يَبينُ ويذهب» لا يُعرَف، إنّما المعروفُ في «عزبَ» ما تقدَّم. نعم؛ قالَ الصَّغانيُّ في «العُباب»(١): «قالَ أبو سعيدِ الضَّرير: يُقالُ: ليسَ لفلانِ امرأةٌ تَعزِبُهُ أي: تُذهِبُ عُزْبَتَهُ بالنّكاح، مثلُ قولِك: تُسمَرِّضُهُ، أي: تقومُ عليه في مرضه». ثمَّ قالَ الصَّغانيُّ: «والتَّركيبُ يدلُّ على تباعُدِ وتنحِّ».

فتفسيرُهُ بالظُّهور بعيدٌ، ولئنْ سلَّمناهُ فلأيِّ شيءٍ جُمِعَ بينَ الظُّهورِ والذَّهاب، وكأنَّهُ قصدَ بذلكَ أنَّ علمَ الغيبِ(٢) مكتومٌ، فما يظهرُ منهُ ويذهَبُ والذَّهاب، وكأنَّهُ قصدَ بذلكَ أنَّ علمَ الغيبِ للإيفِ كتابٍ مُبين، وهذا المعنى قريبٌ من كلام وقعَ للزَّغشريِّ في سورةِ سبأ، لمّا وجّهَ القراءةَ المشهورةَ بالرَّفع على الابتداء، أُشارَ إلى قراءةٍ شاذَةٍ بالفتح على نفي الجنس، كقولك: «لا حولَ ولا قوَّةَ إلّا بالله»، بالرَّفعِ والنَّصب، وهو كلامٌ منقطعٌ عمّا قبلَه.

قالَ الزَّغشريُّ: «فإنْ قلتَ: هل يصِحُّ عطفُ المرفوعِ على مثقالِ ذرّةٍ، كأنّهُ قيل: لا يعزُبُ عنه مثقالُ ذرّةٍ وأصغرُ وأكبرُ وزيادة، لا لتأكيدِ النَّـفي،

 ⁽١) هو كتاب «العُباب الـزاخر واللباب الفاخر»، لرضي الدِّين الحسن بن محمد الصغاني
 (ت٠٥٠هـ)، وقد طبع منه أجزاء متفرقة في العراق، ولكنه لم يكتمل نشره إلى الآن.

⁽٢) في «خ»: «القلب».

وعَطْفُ المفتوحِ على «ذرّةِ» بأنّهُ فتحَ في موضعِ الجرِّ لامتناعِ الصَّرف، كأنَّه قيل: لا يعزُبُ عنهُ مثقالُ ذرّةٍ ولا مثقالُ أصغرَ من ذلكَ ولا أكبر.

قلت: يأبى ذلك حرفُ الاستثناء، إلّا إذا جعلتَ الضَّميرَ في «عنه» للغَيب، وجعلتَ الغيب اسهاً للخفِيّاتِ قبلَ أن تُكتَبَ في اللَّوح؛ لأنَّ إثباتَها في اللَّوحِ نوعٌ من البُروزِ عن الحجابِ على معنى أنّه لا ينفصِلُ عن الغيبِ شيءٌ ولا يزولُ عنهُ إلّا مسطوراً في اللَّوح» (١). انتهى. ويمكنُ أنْ يجيءَ مثلُهُ هنا على تقدير حذفِ مضاف.

ولقائل أنْ يقول: ما المانعُ من الاتّصالِ وجعلِ الاستثناءِ من ﴿ وَلَا أَصْغَرَ مِن ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ ﴾ مع العطفِ على اللَّفظِ أو المحلِّ؟ فإنْ قِيل: المانعُ ما سبق، قُلنا: فقد وقَعَ التَّصريحُ بالعطفِ مع الاستثناءِ في قوله تعالى: ﴿ وَمَا تَسَقُّطُ مِن وَلَنا: فقد وقَعَ التَّصريحُ بالعطفِ مع الاستثناءِ في قوله تعالى: ﴿ وَمَا تَسَقُّطُ مِن وَلَنَا: فَقَد وَقَعَ التَّصريحُ بالعطفِ مع الأستثناءِ في قوله تعالى: ﴿ وَمَا تَسَقُّطُ مِن وَرَقَ قَ إِلَا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةِ فِي ظُلْمَنتِ ٱلأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِئَلٍ مُبِينٍ ﴾ وَرَقَ قَ إِلَا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلْمَنتِ ٱلأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِئَلٍ مُبِينٍ ﴾ [الأنعام: ٥٩].

وقد قالَ الزَّخشريُّ: «ولا حبةٍ ولا رطبٍ ولا يابسٍ عطفٌ على ورقة، وداخلٌ في حُكمِها، كأنَّهُ قِيل: وما يسقُطُ من شيءٍ من هذهِ الأشياءِ إلا يعلمُه. وقولُه: ﴿إِلَّا فِي كِننَبٍ مُّبِينٍ ﴾ كالتَّكريرِ لقولِه ﴿إِلَّا يَعْلَمُهَا ﴾؛ لأنَّ معنى ﴿إِلَّا يَعْلَمُهَا ﴾ ومعنى ﴿إِلَّا فِي كِننَبٍ مُّبِينٍ ﴾ واحدٌ، والكتابُ المُبينُ عِلْمُ الله، أو اللَّوح»(٢).

ويُقالُ مثلُهُ هُنا: بأنَّ قولَه ﴿وَلَآ أَصَّغَرَمِن ذَلِكَ وَلَآ أَكْبَرَ ﴾، عطفٌ على

⁽١) الكشاف: ٣/ ٥٦٨.

⁽٢) المصدر السابق: ٢/ ٣١.

«مثقال» أو «ذرّة»، وداخلٌ في حُكمِها، كأنه قيل: وما يعزُبُ عن ربِّكَ من هذهِ الأشياءِ شيءٌ، وذلكَ مُثبِتٌ للعِلم، فيكونُ معنى ذلك ومعنى ﴿ إِلَّا فِي كِنْبِ مُبينٍ ﴾، التأكيدَ لما فُهِم من إثباتِ العلمِ ممّا سبق؛ لأنَّ معنى «ذلك»، ومعنى ﴿ إِلَّا فِي كِنَبٍ مُبِينٍ ﴾ واحد، والكتابُ هو علمُ الله تعالى، والمعنى: وما يعزُبُ عن ربِّكَ من مثقالِ ذرَّةٍ في الأرضِ ولا في السَّماءِ إلّا يعلمُها ولا أصغرُ من ذلكَ ولا أكبرُ إلّا في علمِه.

وهذا وجه آخرُ في الآية، إلّا أنَّ فيه حذفَ المؤكَّدَ بخلافِ ﴿ إِلَّا يَعْلَمُهَا ﴾، فإنّه مذكور، نعم يتمشَّى ذلكَ على التَّقديمِ والتَّأخيرِ وفيه ما تقدَّم، وبه مع الوجهين اللَّذين قبلَهُ مع الأربعةِ التي ذكرتُها في المجلس، وأوضحْتُ القولَ فيها هنا يكملُ في الآية سبعةُ أوجُه، على أنّه قد قُرِئ شاذاً: ولا حبةٌ ولا رطبٌ ولا يابسٌ برفعها.

قالَ الزَّخشريُّ: «وفيه وجهان: أنْ يكونَ عطفاً على محلِّ من ورقة، أو رفعاً على الابتداء وخبرُهُ ﴿ إِلَا فِكِنَبِ مُبِينٍ ﴾ كقولك: لا رجُلٌ منهم ولا امرأةٌ إلّا في الدّار»(١).

وممَّا وقعَ في الكلامِ من غيري: أنَّهُ يجوزُ أنْ يكونَ الاستثناءُ في ذلكَ رُوعِيَ فيه ما راعى الجَعديُّ بقوله (٢):

فتى كمُلَتْ خيراتُهُ غيرَ أنه جوادٌ فما يُبقِي من المالِ باقِيا(١)

⁽١) الكشاف: ٢/ ٣١.

⁽٢) البيت للنابغة الجعدي وهو من شواهد سيبويه في الكتاب: ٢/ ٣٢٧.

⁽٣) في الكتاب: «فلا يُبقى».

فإنَّه ذهبَ إلى معنى: ليسَ فيه عيب؛ لأنَّ الجودَ ليسَ بِعيب، فإذا لم يكُنْ فيه عيبٌ إلّا الجودُ فها فيه عيب، فإنّهُ قال: كَمُلَتْ خيراتُهُ لكن ينقصُهُ جودُه. ونظيرُهُ في هذهِ الآية: إنْ كانَ يعزبُ عنهُ شيءٌ [فهوَ الذي في كتابٍ مُبين، لكنَّ الذي في كتابٍ مُبين، لكنَّ الذي في كتابٍ لا يعزُبُ، فلا يعزبُ عنهُ شيءٌ [().

وهذا التَّقديرُ لا يَصِحُّ من جهةِ أنَّ فيه فرضَ مُحال، وليسَ في اللَّفظِ ما يدلُّ عليه، بخلافِ ما تقدَّمَ من البيت، وأيضاً فيؤدِّي إلى تكثيرِ المجاز، وأيضاً فلأنَّ الجودَ بوصفِهِ لفظاً ليسَ بنقصٍ، وأمّا الذي في الكتابِ المُبين فليسَ في اللَّفظِ ما يدلُّ على هذا التَّقدير، وإنْ كانَ الأمرُ كذلكَ لما تقرَّرَ أنَّ الباري جلَّ جلالهُ عالمٌ بالكلِّياتِ والجزئيّات، على أنَّ التَّقديرَ في البيتِ إنّا هو المنقطعُ وحينئذِ فتقديرُ الانقطاعِ قد تقدَّمَ في الأوجهِ السابقةِ بما يصِحُّ، فلا حاجةَ إلى (٢) تقديرهِ بما لا يصحُّ.

وعلى الجُملةِ فأحسنُ الوجوهِ السَّبعةِ جعلُ الاستثناءِ متَّصلاً بتقديرِ أنْ يكونَ من عطفِ الجُملِ: الرَّفعُ على الاستئناف، والفتحُ على أنَّ، لا التي لنفي الجنس، أو يكونَ مِنْ عطفِ المفردات، وتفسيرِ «يعزُبُ» بيظهر، أو يكونَ من باب «......»(٣)، أو يجُعَلَ منقطعاً كما تقدَّمَ، ويليها كونُ «إلا» للعطفِ كما تقدَّمَ، أو الاستثناءِ من محذوف.

⁽١) ما بين المعقوفتين ساقطٌ من الأشباه والنظائر وهو زيادةٌ من «خ».

⁽٢) في الأشباه والنظائر: «إلى»، وهو تحريف.

⁽٣) أشارَ محقِّقُ الأشباه والنظائر إلى احتمال وجود سقط هنا، والكلامُ متَّصلٌ في هذا الموضع من «خ».

وقد وَضَحَ أَنَّ الذي تبادَرَ الذِّهنُ إليه في المجلسِ فتحٌ من الرَّبِّ الكريم، فلهُ الشُّكرُ على العطاءِ العميم، والحمدُ لله ربِّ العالَين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّدنا محمَّدٍ وآلِهِ وصحبِهِ والتَّابِعين، [وسلِّم تسليماً كثيراً](١).

* * *

⁽١) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من «خ».

ثبتُ المصادر والمراجع

- ١ الأشباه والنظائر في النَّحو، لجلال الدِّين عبد الرَّحن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)،
 تحقيق: عبد الإله نبهان، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٧م.
- ٢. الأشباه والنظائر في النَّحو، لجلال الدِّين عبد الرَّحن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)،
 مخطوطة مجلس شورى إيران، رقم: (١٣٨٤).
- ٣٠. إعراب القرآن، للنحّاس، أبي جعفر أحمد بن محمَّد (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: عبد المنعم
 خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، للأنباري، أبي البركات عبد الرحمن بن محمد (ت٧٧٥هـ)، المكتبة العصرية، ط١، ٢٠٠٣م.
- البيان والتبين، للجاحظ، أبي عثمان عمرو بن بحر (ت٥٥٥هـ)، تحقيق: عبد السلام
 هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٥، ١٩٨٥م.
- ٦. تاريخ جرجان، للجرجاني، أبي القاسم حمزة بن يوسف (ت٤٢٧هـ)، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، عالم الكتب، ببروت، ط٤، ١٩٨٧م.
- ٧. التّبيان في إعراب القرآن، للعكبَري، أبي البقاء عبد الله بن الحسين (ت٦١٦هـ)، تحقيق:
 على البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، د.ت.
- ٨. تفسير القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، لابن فرح القرطبي، أبي عبد الله محمد بن أحمد
 (ت ٢٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني، دار الكتب المصرية، ط٢، ١٩٦٤م.
- ٩. الدُّرر الكامنة، لابن حجر العسقلاني، أبي الفضل أحمد بن علي (ت٨٥٢هـ)، تحقيق:
 سالم الكرنكوي الألماني، دار الجيل، بيروت، د.ت.
- ١٠ سير أعلام النُّبلاء، الذَّهبي، شمس الدِّين محمَّد بن أحمد (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرِّسالة، بروت، ١٤١٣هـ.

٣٢ _____ مجموعة الرسائل البلقينية

11. شرح تسهيل الفوائد، لجمال الدِّين ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٠م.

- ١٢. صبح الأعشى في صناعة الإنشا، القَلْقَشَنْدِي، شهاب الدِّين أحمد بن عبد الله
 (ت ٨٢١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- ١٣. فتح الوصيد في شرح القصيد، للسخاوي، علم الدِّين علي بن محمد (ت٦٤٣هـ)،
 تحقيق: مولاي الطاهري، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٣هـ.
- ١٤. الكتاب، لسيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون،
 مكتبة الخانجي، ط٤، ٢٠٠٤م.
- ١٥. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، للزَّمخشري، أبي القاسم محمود بن عمر
 (ت٥٣٨هـ)، دار الكتاب العرب، بيروت، ط٣، ٧٠٧هـ.
- ١٦. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، دار إحياء التراث، بيروت، د.ت.
- 1۷. مشكل إعراب القرآن، لأبي محمّد مكي بن أبي طالب الأندلسي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ٥٠٤هـ.
- ١٨. معاني القرآن، للفراء، أبي زكريا يحيى بن زياد (٣٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ط١، د.ت.
- ١٩. معجم الألفاظ التَّاريخيَّة في العصر المملوكي، دُهمان، محمَّد أحمد، دار الفكر المعاصر،
 دمشق، ط١، ١٩٩٠م.
- ٢٠. معجم المصطلحات والألقاب التَّاريخيَّة، الخطيب، مصطفى عبد الكريم، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
- ۲۱. منتهى الطلب من أشعار العرب، لابن ميمون البغدادي، محمد بن المبارك (ت۷۹۰هـ)، تحقيق: محمد نبيل طريفي، دار صادر بيروت، ط١،٩٩٩م.
- ٢٢. الوافي بالوفيات (١-٠٣)، للصَّفدي، صلاح الدِّين خليل بن أيبك (ت٧٦٤هـ)،
 تحقيق: مجموعة محققِّين، المعهد الألماني للأبحاث الشرقيَّة، بيروت.



عَنْقَوْلِهِ تَعَالَىٰ : (وَسَيْتَفْتُونِكَ فِي النِّسَاءِ)

للإمَامِ المُخْتَهِدِ شَيْخ الإسْلَامِ سِرَاجِ الدِّيْن عُمَرِيْن رَسْلَان البُلْقِيْنِي ٧٢٤ - ٨٠٥ هِ رَحِمَهُ اللهُ تَعَاكَ

> ىخقىنى مُحَــمَّدعَايش



مقدِّمة المحقِّق

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على سيِّد المرسلين، المبعوث رحمةً للعالمين، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدِّين.

وبعد،

فهذه مكاتبةٌ علميةٌ بين الجلال البلقيني وأبيه شيخ الإسلام السِّراج البلقيني، في قوله تعالى: ﴿ وَيَسَّتَفَتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ ﴾ [النساء: ١٢٧]، قدَّمَ فيها الجلالُ جملة اعتراضاتٍ على تفسير الزَّغشريِّ لها، وأجابهُ عنها والده، ومن المعلوم أنَّ السِّراج كانَ قد ألَّف حاشيةً على «الكشاف»، أمَّها العلمُ البلقيني، وهي من أنفسِ الحواشي التي كتبتْ على «الكشاف»، إلى جانب حاشية الإمام شرف الدِّين الطيبي المسيَّاة «فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرَّيب».

وقد أدرجَ الجلالُ السيوطيُّ هذه المكاتبة في كتابه «الأشباه والنظائر النحوية»، إلى جانبِ عددٍ من النُّصوص البلقينية، وقد رأيتُ أنْ أجمعها وأحقِّقها في مجموعة الرسائل البلقينية، بالاعتبادِ على الطبعة العلمية المعتمدة من الكتاب، بتحقيق الدكتور عبد الإله نبهان، الذي بذلَ جهداً عظيماً في تحقيقه وانتقاء نسخه.

وزيادةً في الحرصِ على إخراجِ هذا النصِّ على نحوٍ قريبٍ ممَّا أرادهُ مؤلِّفه،

فقد اعتمدتُ على نسخةٍ مخطوطة من كتاب «الأشباه والنظائر» محفوظة في مجلس شورى إيران، برقم: (١٣٨٤)، وهي تقدِّمُ استدراكاتٍ جيِّدة وتصويباتٍ لمطبوعة الكتاب، وقد رمزتُ لها بالرمز «خ».

وقد أوردَ العلمُ البلقينيُّ نصَّ هذه المكاتبة في الترجمة التي أفردها لأخيه الجلال، نقلاً عن خطِّ أبيه السِّراج، وهي مخطوطة محفوظة في الإسكوريال، برقم: (١٧٥٣)، رمزتُ لها بالرمز «س»، وهي قريبةٌ جداً مما أورده السيوطي في الأشباه والنظائر، ويأتي النصُّ في الأوراق (٧ب-٨ب).

وختاماً أسألُ الله تعالى أنْ أكونَ قد وفِّقتُ في تحقيقها، وإخراجها بها يليقُ بمكانتها العلمية الرفيعة، وضمِّها إلى مجموعة الرسائل البلقينية، وأنْ ينفعَ بها المسلمين، إنه على ذلك قدير، وبالإجابة جدير.

* * *



نهاذج من النسخة المعتمدة





يعمع الوجرالافل واوار تورما فاعماليدليد مروالان ولاي والما العربور 2 ماكر ويوس موالعكرى إذا عوالبدارة في والمحتاب وإمالامعيلوح ولحدال اندولدوس ورحر عامرعاموعلى النسا وبومقصودو للواسيلالكسوال عرج عرالسكفاللواس وللعاسين كالعب فلانصالدله وسدر ومراسانامان السل على المعدوري مي النسكو فيذا وان كار معصود ألله عرالان - Welphabolisie wind werk was



[صورة سؤال الجلال البلقيني]

كتبَ الشَّيخُ جلالُ الدِّين البُلقيني إلى والدِهِ شيخِ الإسلام سراجِ الدِّين [رحمها الله تعالى](١):

الحمدُ لله الذي بنعمتِهِ تتمُّ الصَّالحات، أسعدَ اللهُ مساءَكم، وأزالَ عنكُم بأساءَكم (٢).

يقولُ الفقيرُ أصلحَ اللهُ شانَه، وأزالَ عنه ما شانَه: إنَّ الزَّمخشريَّ في «الكشّاف» وقعَ عليه تعقُّبٌ من «فيضِ الألطافِ»(٣)، في قـوله تعالى: ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآدَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتَلَى عَلَيْكُمْ فِي الْمِسَاءَ عُلَيْكُمْ فِي النِّسَاءَ ﴿ وَيَسْتَفَتُونَكَ فِي النِّسَاءَ ﴾ [النساء: ١٢٧]. وذلكَ أنّه قال: «ما [يُتلى](٤)» في محلِّ

⁽١) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من «خ».

⁽٢) في الأشباه والنظائر: «ما أساءَكم»، والمثبت من «خ».

⁽٣) وقفتُ عند هذه العبارة، ظناً أن «فيض الألطاف» هو اسمُ كتابِ من سلسلة كتب نقد وتعقبات الكشاف، غير أنِّي لم أجد من ذكره، ويوجد كتابٌ للعماد الكازروني (ت٠٦هـ) متأخِّرٌ عن الجلال البلقيني ولا أظنه عاصره، وهو كتاب «لطائف الألطاف في تحقيق التفسير ونقد الكشاف». ويغلبُ على الظنِّ أنَّ الجلال لم يقصد بهذه العبارة كتاباً، وإنَّما اضطرَّته مؤاخاةُ السَّجع إليها.

⁽٤) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من الكشاف.

الرَّفعِ أي: يُفتِيكُم الله والمتلوُّ في الكِتاب في معنى اليتامى (١) يعني (٢) قوله: ﴿ وَإِنَّ خِفْتُمُ أَلَا نُقَسِطُوا فِي ٱلْمِنْكَى ﴾ [النساء: ٣]، وهو مثلُ قولِك: «أعجبني زيدٌ وكرمُه»، ويجوزُ أن يكون «ما يُتلى عليكم» مبتدأ، و ﴿ فِي ٱلْكِتَنْبِ ﴾ خبرَهُ على أنها جملةٌ معترضة (٣).

«ويجوزُ أَنْ يكونَ مجروراً على القسَمِ كأنّهُ قيل: «قُلِ اللهُ يفتيكُمْ فيهنَّ وأُقسِمُ بها يُتْلى عليكُمْ في الكتاب»(٤).

ثمَّ قال: «فإنْ قلتَ: بمَ تعلَّقَ قولُهُ ﴿ فِي يَتَكَمَى ٱلنِّسَآءِ ﴾؟ قلتُ: في الوجهِ الأول هو صلةُ ﴿ يُتُلَى ﴾، أي: يُتلى عليكُم في معناهُنَّ، ويجوزُ أنْ يكونَ ﴿ فِي يَتَكَمَى ٱلنِّسَآءِ ﴾، بدلاً من فيهنَّ، وأمّا في الوجهين الآخرين فبدلُ لا غير » (٥). انتهى كلامُه.

وأقول: لا يصحُّ على الوجهِ الأوَّل، وهو أنْ تكونَ «ما» فاعلةُ (١) البدليةِ من قوله: ﴿فِيهِنَّ ﴾، والذي ذكرَهُ المُعرِبون في ذلك، ومنهم العُكبَري (٧) ،

⁽١) في «خ»: «النِّساء».

⁽٢) في «خ»: «في معنى».

⁽٣) الكشاف: ١/ ٥٧٠.

⁽٤) المصدر السابق.

⁽٥) المصدر السابق.

⁽٦) في «خ»: «فاعلية».

⁽٧) ذكرَ العُكبريُّ عدَّةَ وجوهٍ في إعراب «ما يُتلى»: «أَحَدُها: مَوْضِعُها جَرٌّ عَطْفاً على الضَّميرِ المُجرورِ مِنْ غيرِ المُجرورِ بفي، وعلى هذا قولُ الكوفيِّين؛ لأنَّهمْ يُجِيزُونَ العطفَ على الضَّميرِ المُجرورِ مِنْ غيرِ إعادةِ الجارِّ. والثَّاني: أنْ يَكُونَ في مَوْضِع نَصْبِ على معنى: ونُبيِّنُ لكُمْ ما يُتْلَى؛ لأنَّ معنى =

إنَّما هو البدليّة من قوله: ﴿فِي ٱلْكِتَبِ ﴾، وإنَّما لا يصحُّ لوجهَين:

أحدُهما: أنَّ قولَه ﴿فِيهِنَ ﴾فيه ضميرٌ عائدٌ على النِّساء، فهو مقصودٌ في الجوابِ لأنَّ السُّؤالَ(') عن حُكْمِ النِّساء، فجاءَ الجوابُ ﴿اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الجَوابِ لأنَّ السُّؤالَ(') عن حُكْمِ النِّساء، فجاءَ الجوابُ ﴿اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي النِّساء، وأما قولهُ [تعالى](''): ﴿وَمَا يُتَلَى عَلَيْكُمْ فِي النِّساء، ويُفتِيكِمْ فَي النِّساء، ويُفتِيكم ففيه التَّصريحُ بيتامَى النِّساء، فصارَ التَّقديرُ: قلِ اللهُ يُفتِيكُمْ فِي النِّساء، ويُفتِيكم النَّساء.

فلا تصحُّ البدليةُ حينئذِ من ﴿فِيهِنَّ ﴾، لاستلزامِ أَنْ يكونَ الجوابُ أَخصَّ من السُّؤالِ؛ لأَنَّ المسؤولَ عنهُ حُكْمُ النِّساء، ويجيءُ الجوابُ على تقديرِ البدَل، قُلِ اللهُ يُفتِيكُم في يتامى النساء.

وهذا وإنْ كانَ مقصوداً بالحُكمِ إلّا أنَّ الأوّلَ أيضاً مقصودٌ وهي أنَّ الله [تعالى] (٣) يُفتي عبادَه في أمرِ النِّساءِ عموماً، ويُفتيكُم المتلوَّ في الكتابِ في يتامى النِّساء خصوصاً، والجوابُ لا يكونُ أخصَّ من السُّؤال.

الوجه الثاني: أنَّ قولَه ﴿فِيهِنَّ ﴾ متعلِّقُ بجُملة: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ ﴾،

يفْتيكُمْ: يُبيِّنُ لَكُمْ. والثَّالث: هُوَ في موضع رفع، وهو المختارُ. وفي ذلكَ ثلاَثَةُ أُوجُه: أحدُها:
 هُو مَعْطُوفٌ على ضَمِيرِ الفاعلِ في يُفْتِيكُمْ، وجرى الجَارُ والمجرُورُ مجرى التَّوكِيدِ؛ والثَّاني:
 هو مَعْطُوفٌ على اسْمِ الله وهو: قُل الله. والثَّالِثُ: أَنَّهُ مبتدأٌ، والْخَبَرُ عَذْدُوفٌ تَقْديرُهُ: وما يُتلى عليْكُمْ في الكِتابِ يُبيِّنُ لَكُم، و «في» تَتَعَلَّقُ بيتُلى، ويجُوزُ أَنْ تَكُونَ حَالًا من الضَّمِيرِ في يُتلَى».
 التبيان في إعراب القرآن: ١/٣٩٣.

⁽١) في الأشباه والنظائر: «الجواب»، وهو سهوٌ، والمثبت من «خ».

⁽٢) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من «خ».

⁽٣) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من «خ».

وقولَه: ﴿فِي يَتَكَمَى ٱلنِّسَآءِ﴾، متعلِّقٌ بجُملة يُفتِيكم المتلوَّ بناءً على أنَّ «ما» فاعلةٌ، ولا يُبدَلُ المتعلِّقُ بجملةٍ من المتعلِّقِ بجملةٍ أخرى.

وأمّا على الوجهين الآخرين (١) فلا تستقيمُ البدليةُ لا من ﴿ ٱلْكِتَبِ ﴾ ولا من ﴿ فِيهِنَ ﴾ ، أمّا من ﴿ فِيهِنَ ﴾ فلما قدّمناهُ من استلزامِ أنْ يكونَ الجوابُ أخصٌ من السؤال، وأما من ﴿ فِي ٱلْكِتَبِ ﴾ فإنّ على هذين الوجهين المُراد: والذي يُتلى عليكُم محفوظٌ في الكتاب؛ لأنّه قالَ: «المرادُ بالكتابِ على هذا الوجهِ اللوحُ المحفوظُ »، مثل: ﴿ وَإِنَّدُ فِي آلْمِ ٱلْكِتَبِ لَدَيْنَا لَعَلِي حَكِيمُ ﴾ الوجهِ اللوحُ المحفوظُ »، مثل: ﴿ وَإِنَّدُ فِي ٱلْكِتَبِ لَدَيْنَا لَعَلِي حَكِيمُ ﴾ الزخرف: ٤]، فلا يصحُّ أنْ يُبدَلَ ﴿ فِي يَتَنَمَى ٱلنِسَآءِ »، من قوله ﴿ فِي ٱلْكِتَبِ ﴾ ؛ لأنّ ذلكَ ذُكِرَ للتّعظيم والمُبدَلُ منه في نيةِ الطَّرح، فيؤدِّي إلى فواتِ الأمرِ الذي سِيقَ لهُ ﴿ وَمَا (٢) يُتَلَى عَلَيْتَ مَى أَنَّهُ تقرَّرَ (٣) في الكتابِ اللَّوح المحفوظ.

وكذلكَ على القسَم؛ لأنه يُقسَمُ بالأمرِ العامِّ وهو ما يُتلى في الكتابِ على سبيلِ التَّعظيم، وأمّا الأمرُ الخاصُّ، وهو الذي يُتلى في يتامى النِّساء، فلم يُقسَمْ به، فلا تصحُّ البدليةُ على هذين الوَجْهين بوجهِ.

وإذا بطلَتِ البدليةُ فلا يصحُّ له حينئذِ أَنْ تكونَ الجملةُ اعتراضيةً ولا قَسَمِيةً إلّا إذا عُلِّقَ ﴿فِيَتَنَمَى ٱلنِّسَاءَ ﴾ بقوله: ﴿يُتَلَى عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَنِ ﴾ ، مع أنّها إعرابان مُحترعان لم يسبقُهُ إليهما أحدٌ.

⁽١) في الأشباه والنظائر: «الأخيرين»، وهو تحريف، والتصويب من «خ».

⁽٢) في الأشباه والنظائر: «والذي»، وهو خطأ.

⁽٣) في «س»: «مقرّر».

جوابُ سؤالِ عن قوله تعالى: ﴿ وَيَسْتَغَفُّونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ ﴾

فالمسؤولُ تأمُّلُ هذه الاعتراضاتِ، وهل هي صحيحةٌ أمْ لا، والله يُدِيم انتفاعَ الناس، بوجودِ مَنْ يُزيلُ عنهُم الباس، [والحمدُ لله وحده].

[صورةُ جواب السِّراج البلقيني]

فكتبَ إليه والدُّهُ:

الحمدُ لله الذي بنعمتِهِ تتمُّ الصّالحات، اللهمَّ صلِّ وسلِّمْ على سيِّدنا محمَّدٍ سيِّد السَّدات، من أهلِ الأرضِ والسَّماوات، وعلى آل سيِّدِنا محمَّد وأصحابِهِ وأتباعِهِ وأحبابِه، [وسهِّلْ ويسِّرْ وألطِفْ](١).

أسعدَ اللهُ صباحكم، وأدامَ سعدَكُمْ ونجاحَكُم، لقد أبديتُم أفناناً، وقلَّدتُم امتناناً، وأقولُ في الجوابِ واللهُ الموفِّقُ للصَّوابِ:

إِنَّ قُولَ الزَّخْشري: «والمتلوُّ في الكتابِ في معنى اليتامى، يعني قوله: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمُ أَلَا نُقْسِطُوا فِي الْمِنَكِينَ ﴾ [النساء: ٣]، الآية التي فيها ذكرُ اليتامى في المخوفِ ألَّا يُقسَطَ لهنَّ وهي المذكورُ فيها ﴿ فَأَنكِمُ وَامَاطَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ المخوفِ ألَّا يُعسَطَ لهنَّ وهي المذكورُ فيها ﴿ فَأَنكِمُ وَامَاطَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ النساء: ٣]، فجوَّزَ أن يكونَ في ﴿ فِي يَتَكمَى النِّسَاءِ ﴾ بدلاً من ﴿ فِيهِنَ ﴾، فيصيرُ التقديرُ: «والمتلوُّ في الكتابِ في الآية التي فيها ذِكرُ اليتامى ممّا يتعلَّقُ بالنساء، هو قولُهُ: ﴿ فَأَنكِمُ وَالْمَالَ لَكُمُ مِنَ النِّسَاءِ ﴾، وإذا اختصرْتَ قلتَ: التَّقديرُ: قُلِ الله يُفتِيكُمْ فيهنَ والمتلوُّ هو في الآية التي فيها ذكرُ اليتامى، كما تقولُ إذا سألكَ سائلٌ عن المحجورِ عليهم: العالمُ يُفتِيكَ فيهم،

⁽١) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من «س».

والمقرَّرُ في الجامعِ في حَجْر الصَّبي ـ «وكانَ قد ذُكِرَ في حَجْرِ الصَّبي»(١) ـ ما يتعلَّقُ بعمومِ المحجورِ عليهم، وبذلكَ يظهرُ أنَّ الجوابَ ليس أخصَّ من السُّؤال، بل هو مساوِ له.

وأما التعلُّقُ فإنَّ قولَه: ﴿فِيهِنَّ ﴾ يتعلَّقُ بقولِهِ: يُفتيكم، وقوله: ﴿فِي يَتَكَمَى ﴾ يتعلَّقُ بقوله: ﴿يُفتِيكِم، وقوله: ﴿فِي يَتَكَمَى ﴾ يتعلَّقُ بقوله: ﴿يُتَلِلَ ﴾ على غير البدل.

وما ذكرتمُوهُ على الوجهين الآخرين، فالبدليّةُ من ﴿فِي ٱلْكِتَبِ ﴾، لم يتعرَّضْ لها الزخشريُّ، والبدَليَّةُ من ﴿فِيهِنَّ ﴾ قد تقدَّمَ أنّها مُساويةٌ بها قرَّرناهُ (١)، وهي متعيِّنةٌ على الاعتراضِ والقسَم، وصارَ التَّقديرُ: ﴿قُلِ اللّهُ يُفْتِيكُمُ فِيهِنَ ﴾، ثمَّ الكلامُ اعترِضَ بقوله: ﴿وَمَا (٣) يُتَلَى عَلَيْكُمُ مَ ثابتُ في اللوح فِيهِنَ ﴾، ثمَّ الكلامُ اعترِضَ بقوله: ﴿وَمَا (٣) يُتَلَى عَلَيْكُمُ مَ فَابتُ في اللوح المحفوظِ، ثمَّ عادَ إلى تمامِ الأوّل، وقال: ﴿فِيتَدَمَى ٱلنِسَاءَ ﴾، والتقديرُ: قلِ الله يُفتيكم فيهن في المذكورِ في قوله: ﴿فَأَنكِمُ أَمَاطَابَ لَكُمُ مِنَ ٱلنِسَاءَ ﴾، وذِكرُ ﴿فِي يَتَنعَى ﴾؛ للإعلامِ بموضعِه، وعلى القَسَمِ يصيرُ التَّقديرُ: قُلِ الله يُفتيكم فيهن وأُقسمُ بما يُتلى عليكُم في الكتاب.

ثمَّ عادَ إلى تمامِ الأوّل بالبدليةِ المذكورة، وجوَّزَ الزَّجّاجُ أَنْ يكونَ «ما» في محلِّ خفضٍ، قالَ: وهو بعيدٌ جداً؛ لأنَّ الظَّاهرَ لا يُعطَفُ على المُضمَر.

⁽١) العبارة بين القوسين زائدةٌ عن «خ».

⁽٢) في الأشباه: «قرّرنا» والمثبت من «س».

⁽٣) في الأشباه والنظائر و «خ»: «والذي»، وهو خطأ.

وهذا الذي قدَّمتُهُ (١) هو الذي ظهرَ بعد التأمُّل، وهكذا يكونُ الترسُّل، والفقيرُ يرغبُ إلى الله في أنْ تكونَ خليفتي، وأكثِرُ بذلكَ التوشُّل. اللهمَّ أجبْ سؤالي، وأصلح حالَ خليفتي وحالي. آمين، [والحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلاتهُ وسلامهُ على سيِّدنا محمّدِ وآل سيِّدنا محمّدِ وصحبه والتابعين](٢).

⁽١) في «س»: «قدَّمه».

⁽٢) ما بين المعقوفتين ساقطٌ من الأشباه، وهو زيادةٌ من «س».

ثبتُ المصادر والمراجع

- ١. الأشباه والنظائر في النَّحو، لجلال الدِّين عبد الرَّحن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)،
 تحقيق: عبد الإله نبهان، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٧م.
- الأشباه والنظائر في النَّحو، لجلال الدِّين عبدالرَّحن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)،
 مخطوطة مجلس شورى إيران، رقم: (١٣٨٤).
- ٣. التّبيان في إعراب القرآن، للعكبَري، أبي البقاء عبدالله بن الحسين (ت٦١٦هـ)، تحقيق:
 على البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، د.ت.
- ٤. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، للزَّغشري، أبي القاسم محمود بن عمر
 (ت٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ٢٠٧هـ.







عَنْقَوْلهِ تَعَالَىٰ : (حُورُّمَقُصُورَاتُ فِي الْخِيَامِرِ)

للإمَامِ المُخْتَهِدِ شَيْخ الإسْلَامِ سِرَاجِ الدِّيْن عُمَرِيْن رَسْلَان البُلْقِيْنِي سِرَاجِ الدِّيْن عُمَرِيْن رَسْلَان البُلْقِيْنِي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ

> تخقِیٰقُ مُحَـمَّدعَایش



مقدِّمة المحقِّق

عُنِيَ السيوطيُّ بتراثِ آلِ شيخهِ العلم البُلقيني، ولا سيَّما في جانبي الفقه والنَّحو، وقد أوردَ في نهاية كتابه «الأشباه والنظائر النحوية» عدَّة نصوص تعودُ لشيخِ الإسلام سراج الدِّين البُلقيني وابنه الجلال، وقد رأيتُ أنَّ من الفائدة ضمَّ هذه النصوص إلى مجموعة الرسائل البلقينية، فتكتمل بها جوانبُ ثقافةِ الأسرة البلقينية.

وحرصاً على سلامة النصِّ ممّا قد يعتورهُ من تصحيفٍ أو تحريفٍ أو سقط، فقد اعتمدتُ على طبعة الدكتور عبد الإله نبهان، وهي طبعة علمية، اجتهدَ محقِّقها في انتقاء نسخها، وتنقيحها، وزيادةً في الحرصِ فقد اعتمدتُ على نسخة أخرى محفوظة في مجلس شورى إيران، برقم: (١٣٨٤)، وقد استطاعتُ أنْ تقدّم بعضَ التصويبات والاستدراكات على النصِّ المطبوع.

وهذه الرسالة اللطيفة، مكاتبةً علميةً أدبيّةً بين الجلال وأبيه السّراج، في قوله تعالى: ﴿ حُورٌ مَقْصُورَاتُ فِي النِّيامِ ﴾ [الرحمن: ٧٧]، تقدّمُ فوائد جليلة في التّفسير واللغة والنّحو، وتشي بعلوّ كعب السّراج وولده الجلال في العلوم القرآنية واللغوية. وأرجو أنْ أكونَ قد وفّقتُ في تحقيقها وإبرازها، وضمّها إلى مجموعة الرسائل البلقينية.





فائدة

قولُهُ تعالى: ﴿ حُورٌ مَ قَصُورَتُ فِي ٱلْخِيَامِ ﴾ [الرحن: ٧٧] [صورةُ سؤالِ الجلال البلقيني]

قَالَ الشَّيخُ جِلالُ الدِّينِ البُّلْقِينيُّ في رسالةٍ لوالدِهِ:

هذه الآيةُ تنقُضُ القاعِدةَ وتُكثِرُ الفائدة؛ لأنَّ «حُوراً» جمعُ «حَوْراء»(١) وهو جمعٌ (٢) لعاقل، وقد جاءتْ صِفتُهُ على الجمع مراعاةً للتّكثير على ما قالوه؛ لأنَّ ﴿مَقْصُورَتُ ﴾ معناه: مجعو لاتٌ في القُصور (٣)، فلو جاءَ على الإفرادِ لكانَ: «حورٌ مقصورةٌ في الخِيام»، كما قال: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَ إِذِ نَاعِمَةٌ *لِسَعْيِهَ اراضِيَةٌ ﴾ [الغاشية: ٨-٩] وكما قال: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَ إِذِ خَاشِعَةٌ *عَامِلَةٌ أَنَّ صِبَةٌ ﴾ [الغاشية: ٢-٣].

⁽١) في الأشباه والنظائر: «حورا».

⁽٢) في «خ»: «جمعُ قلة».

⁽٣) قال الماوردي: ﴿ حُورٌ مَقْصُورَتُ فِي ٱلْخِيَامِ ﴾ فيه أربعة تأويلات: أحدها: مقصوراتُ الطَّرفِ على أزواجهنَّ فلا يبغينَ بهم بدلاً، ولا يرفعنَ طرفاً إلى غيرهم من الرِّجال، قاله مجاهد. الثاني: المحبوساتُ في الحِجال لَسْنَ بالطوّافاتِ في الطُّرق، قاله ابنُ عباس. الثالث: المخدَّراتُ المصونات، ولا متعطِّلات ولا متشوِّفات، قاله زيد بن الحارث، وأبو عبيدة. الرابع: أنهنَّ المسكَّناتُ في القصور، قالهُ الحسن. ويحتملُ خامساً: أنْ يريدَ بالمقصورات البيض، مأخوذٌ من قصارةِ الثَّوبِ الأبيض». تفسير الماوردي: ٥/ ٤٤٢.

وأمّا قولُه تعالى: ﴿أَن يُبَدِلَهُۥَ أَزْوَجًا خَيْرًا مِنكُنَّ مُسْلِمَنتِ ﴾ [التحريم: ٥]، فيتعيَّنُ أَنْ يكونَ من هذا القِسمِ، و أَنَّ ﴿مُسْلِمَتِ ﴾ صفةٌ مجموعةٌ، ولا يجوزُ أَنْ يكونَ بدلاً؛ لأنَّ البدلَ إنّها يجيءُ عند التَّعذُّر.

وقد نصّ النُّحاةُ على أنّ قولَه تعالى ﴿ هُدُى النّهَ عَلَى النّبِنَ وَمُونُونَ ﴾ [البقرة: ٢ - ٣]، يجوزُ أنْ يكونَ الموصولُ [فيه] (١) تابعاً، و أنْ يكونَ مقطوعاً (٢)، وعلى التّبعيّةِ فهو نعتُ لا بدلٌ؛ إلّا إذا تعذّر كقولهِ تعالى: ﴿ وَثُلُ لِّكُلِّ هُمَزَوِ لُمُرَوِ * النّبعيّةِ فهو نعتُ لا بدلٌ؛ إلّا إذا تعذّر كقولهِ تعالى: ﴿ وَثُلُ لِّكُ لِللّهِ النّبكرةِ بالمعرفة، النّبي مَن مَا لا وَعَدَدَهُ . ﴿ [البهرة: ١ - ٢]، لامتناعِ وصفِ النّبكرةِ بالمعرفة، ولا يجوزُ أنْ يكونَ نعتاً للصّفةِ السّابقة، وهو أفعلُ التّفضيل، في قوله: ﴿ خَيْرُ مَن كُنّ ﴾ [التحريم: ٥]؛ لأنّ نصوصَ النّبحاةِ على أنّ الصّفةَ التي تُنعَتُ، ويُنعَتُ مَن أسهاءِ الفاعلين، وأسهاءِ المفعولين، تمّنعُ ذلك؛ لأنّ ﴿ خَيْرًا ﴾ بها المشتقّاتُ مِنْ أسهاءِ الفاعلين، وأسهاءِ المفعولين، فيقعُ نعتاً، ولا يُنعَتُ ـ ولا يحسنُ أنْ ليس من أسهاءِ الفاعلين ولا المفعولين، فيقعُ نعتاً، ولا يُنعَتُ ـ ولا يحسنُ أنْ يكونَ حالاً من أزواج، وإنْ كانَ نكرةً تخصّصَ بالوَصْفِ؛ لأنّ الحملَ على الوصفِ أولى من الحملِ على الحالِ.

ولا يجوزُ أنْ يكونَ حالاً من الضَّميرِ، وامتناعُهُ أوضَحُ من أنْ يُذكَرَ لأنَّ صاحِبَ الحالِ المُضْمَرِ، وهو المُتبدَّلُ بهِنَّ والحالُ إنَّما هو للمُتبدَّلات، فبطلَ هذا.

وقوله: ﴿ فِيهِنَّ خَيْرَتُ حِسَانٌ ﴾ [الرحمن: ٧٠]، إنْ شئنا جعلناهُ من هذا،

⁽١) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من ﴿خ﴾.

⁽٢) قالَ الزنخشريُّ: ﴿ الَّذِينَ يُؤَمِّنُونَ ﴾ إما موصول بالمتَّقين على أنه صفة مجرورة، أو مدح منصوب، أو مرفوعٌ أو مرفوعٌ عن المتقين مرفوعٌ على الله بنداء مخبرٌ عنه بـ ﴿ أُوَلَئِكَ عَلَى هُدًى ﴾ ». الكشاف: ١/٣٧.

جوابُ سؤالٍ عن قوله تعالى: ﴿ حُورٌ مَّ قَصُورَتُ فِي ٱلْخِيَامِ ﴾

والذي أقولُه: إنَّ الوصفَ بكليهما واردٌ في القرآنِ والسُّنة، فمِنَ الجمعِ في السُّنةِ قولُهُ عليه الصَّلاةُ والسَّلام: «نِساءٌ كاسياتٌ عارياتٌ مائلاتٌ مُميلاتٌ»(١)؛ لأنَّ النِّساءَ والنِّسوانَ والنِّسوةَ جمعُ المرأةِ من غيرِ لفظِها، كالقومِ في جمعِ المرء، وإنْ جعلتَهُ اسمَ جمع خرجَ عن هذا البابِ، ولكنَّ الأكثرَ الإفرادُ واللهُ تعالى يمنحُنا وإيّاكُم مزيدَ الإمداد.

⁽۱) قطعةٌ من حديثٍ رواهُ أبو هريرة عن النّبيِّ عَلَيْد: «صنفانِ من أهلِ النّارِ لم أرّهمًا، قومٌ معهم سياطٌ كأذنابِ البقرِ يضربونَ بها النّاس، ونساءٌ كاسياتٌ عارياتٌ عميلاتٌ مائلاتٌ، رؤوسهنَّ كأسنمةِ البُختِ المائلة، لا يدخُلْنَ الجنة، ولا يجِدْنَ ريحها، وإنَّ ريحها ليوجدُ من مسيرةِ كذا وكذا». صحيح مسلم، برقم (٢١٢٨): ٣/ ١٦٨٠.

[صورةُ جواب السِّراج البُلقيني]

فكتبَ إليهِ(١) والدُّهُ رحمهُ الله [تعالى](٢) ما نصُّه:

قد ذكرنا في الدَّرسِ يومَ الخميس: ﴿ حُورٌ مَّقَصُورَتُ فِي ٱلْخِيَامِ ﴾ [الرحمن: ٧٧]، وقُلنا ﴿ مَقْصُورَتُ ﴾ لا إلى وذَكَرْنا أيضاً: ﴿ فِيهِنَّ خَيْرَتُ حِسَانٌ ﴾ [الرحمن: ٧٠]، وقُلنا ﴿ مَقْصُورَتُ ﴾ لا يتعيَّنُ أَنْ يكونَ حبراً والمعنى عليه، فإنَّ القصدَ الإخبارُ عنهنَّ بأنَّهنَّ ملازِماتٌ لبيوتِهنَّ، لسنَ بطوًا فاتٍ.

ويكونُ قولُه: ﴿فِي ٱلْجِيَامِ ﴾ نظيرَ قولِك: زيدٌ محبوسٌ في المكانِ الفلانيِّ، فالخبرُ هو قولُكَ محبوسٌ.

وأمّا قولُهُ تعالى: ﴿فِيهِنَّ خَيْرَتُ حِسَانُ ﴾؛ فلأنّه لما قالَ: ﴿فِيهِنَ ﴾، قابَلَهُ بالجمع، فقال: ﴿فِيهِنَ ﴾، وقالَ: ﴿حِسَانُ ﴾؛ مُراعاةً للفواصلِ التي [هي للفواصل التي] (٣) في السُّورة، من أوَّ لها إلى آخرها، والذي قبلَهُ من غير فاصلٍ قولُهُ: ﴿فِيهِمَا لَا كَنْ كُمُّ أَنَّكُذَ بَانِ ﴾ [الرحن: ٦٨ - ٦٩]، وأعقبَ ذلكَ بقوله: ﴿فِيهِنَّ خَيْرَتُ حِسَانٌ ﴾.

⁽١) في الأشباه والنظائر: «لهُ»، والمثبت من «خ».

⁽٢) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من «خ».

⁽٣) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من «خ».

⁽٤) في الأشباه والنظائر: «فيها»، وهو تحريف.

جوابُ سؤالِ عن قوله تعالى: ﴿ حُورُ مُ تَقْصُورَتُ فِي ٱلْخِيَامِ ﴾ _____ ٣٣

وأما ما في ﴿ هَلْ أَتَنكَ حَدِيثُ ٱلْغَنشِيَةِ ﴾ [الغاشية: ١]، فهو كالذي في سورةِ القيامة.

وأمّا ﴿مُسلِمَتِ ﴾ [التحريم: ٥]، ففي بدليَّتِهِ كلامٌ آخرُ ذكرناهُ وهو البدلُ المُشتَقُّ (١) وهو ضعيف.

ولكنْ جوَّزنا أنْ يكونَ حالاً من الضَّميرِ في ﴿خَيْرًا مِّنكُنَّ ﴾.

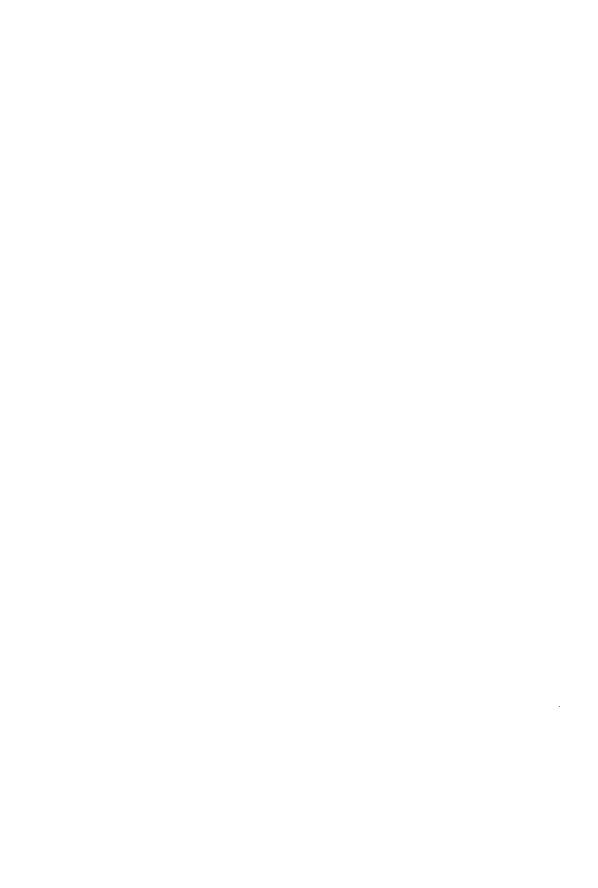
وأمّا حديث: «نساءٌ كاسياتٌ عارياتٌ»، فهذا جاءَ على إحدى اللَّغتين، والكلامُ على ما في القرآنِ الكريمِ والذِّكرِ الحكيم، زادَنا الله وإياكُمْ من اليقينِ والحكمة، وأفاضَ علينا جميعاً النَّعمة، ودفعَ عنّا النَّقمةَ. آمين.

⁽١) في «خ»: «بالمشتق»، وكلاهما صواب.

ثبت المصادر والمراجع

- ١. الأشباه والنظائر في النَّحو، لجلال الدِّين عبد الرَّحن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)،
 تحقيق: عبد الإله نبهان، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٧م.
- ٢. الأشباه والنظائر في النَّحو، لجلال الدِّين عبد الرَّحن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)،
 مخطوطة مجلس شورى إيران، رقم: (١٣٨٤).
- ٣. تفسير الماوردي: النُّكت والعيون، للماوردي، أبي الحسن علي بن محمد (ت ٠٥٠هـ)،
 تحقيق: السيد بن عبد المقصود، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- عمد فؤاد عبد الباقي، دار
 صحیح مسلم بن الحجاج القشیري (ت۲٦۱هـ)، تحقیق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار
 إحیاء التراث العربی، بروت، د.ت.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، للزَّخشري، أبي القاسم محمود بن عمر
 (ت٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ٧٠٧هـ.

رسائل في الحديث النبوي



رسالة في بَيَانِ وُجُوهِ التَّعَارُضِ وَالتِّرْجِيْحِ بَيْنَ حَدِيثِيَ بَيْنَ حَدِيثِيَ الْآلِمَ الْآلِم الْ

للإمَامِ المُخْتَهَدِ شَيْخ الإسْلَامِ سِرَاجِ الدِّيْن عُمَر بْن رَسْلَان البُلْقِيْنِي سِرَاجِ الدِّيْن عُمَر بْن رَسْلَان البُلْقِيْنِي سِرَاجِ الدِّيْن عُمَر بْن رَسْلَان البُلْقِيْنِي مِلْا مُعْدَالًا مُعْدَالًا مُعْدَالًا

_{تَخقِیْق} عِلی**مُح**کمّدزینوُ



مقدمة التحقيق

بني لِللهُ الجَمْزِ النَّجِيْمِ

الحمدُ لله الذي أحسنَ كلَّ شيءٍ خلَقَه، وتفضّل عليه بعد ذلك ورزَقَه، والصلاة والسلام على سيدنا محمّدِ الذي بالتزامِ سنته يظهرُ بيانُ وجوه التعارُض والترجيح بينَ مَن كذَبَ اللهَ ومَن صدَقَه، وعلى آله وصحبِه أرباب الحُود والبذل وأصحابِ حديثي القرْض والصّدَقة. أما بعد.

فهذه رسالةٌ لطيفةٌ لشيخ الإسلام سراج الدين البُلقينيّ عليه رحماتُ الله عليه إجابةً لسؤال مِن سأله: هل بينَ الحديثين الواردَين في القَرْض والصَّدَقة تعارضٌ أو لا؟ وما مذهبُ الإمامِ الشافعي رضي الله عنه تفضيل أحدهما على الآخر؟

فكان جوابه _ رحمه الله _: أنّ الصدقة والقرض يختلفُ التفضيلُ بينَها باعتبار الأحوال؛ توصّل إلى ذلك بعد أن ذكر كلّاً من الحديثين، وبيّن حاليها، وتكلّم على إسنادَهما ومواضع الضعفِ فيهما كلاماً مُفصَّلاً مُؤصَّلاً مدعوماً بأقوال علماء الجرح والتعديل، وروى ما حضَرَهُ من شواهدِهما وما في مَعنيكهما عن الصحابة رضوان الله عليهم.

4.6. 3

منهج التحقيق

- ١ اتخاذُ النسخة الخطية الذي سيرد التعريفُ به أصلاً.
 - ٢- تحريرُ النصّ وضبطُهُ وترقيمُه، وتصحيحُ أخطائه.
- ٣- إثباتُ عناوينَ تُفرِّعُ هذه الرسالةَ قدرَ الإمكان؛ تسهيلاً لتصوَّر مُطالعِها.
 - ٤ تخريجُ الآيات الكريمة من المصحف العزيز.
 - ٥ تخريجُ الأحاديث الشريفة مع بيان حال رواتِها في حال ضعفِها.
 - ٦ تخريجُ أقوال أهل العلم الواردة في متن هذه الرسالة.
- ٧ التعريفُ الموجز بمن تمسُّ الحاجة إلى ترجمتهم من الأعلامِ الواردِ
 ذكرُهُم.
- ٨- تسمية الرسالة بها هو أوضح دلالةً على مضمونها مماكتب على طُرَّتها.
 - ٩ التقديمُ لتحقيق الرسالة بمقدمة تضُّمُّ:
 - مدخلاً إلى هذه الرسالة.
 - تبيانَ منهج تحقيقها.
 - تعريفاً بالنسخة الخطية من هذه الرسالة ونسبتها ووصفها.

صفة النسخة الخطية

مصدر النسخة: مكتبة الملك عبد بن عبد العزيز الجامعية.

وعدد أوراقها: ٤ ورقات، عدد أسطر الورقة: ١٩ سطراً.

وهي مكتوبةٌ بخطِّ مشرقي نسخيّ واضحٍ، وقد كُتبَت العناوينُ بمدادٍ أحمر.

وهي مجتَزَأَةٌ من مخطوطٍ «مجموع رسائل»، وتشغل الرسالة الورقات: (١٢٥/ ب) حتى أوائل (١٢٨/ أ).

الناسخ: عمرُ بنُ محمدِ بنِ عمرَ الشافعيُّ.

تاريخ النسخ: الأحدسابع عشري شهرِ رجبِ الأصمّ من سنة (٨٣٥هـ).

عنوان الرسالة ونسبتها: صورة سؤال سُئل عنه شيخ الإسلام سراج الدين أبو حفص عمر بن رسلان بن نصير بن صالح البلقيني رحمه الله تعالى.





المسالة الأحزالام وملاها عاسيد المهدوال ومحبدوسل سوده سوال سيل عندسسح الاسلام شواج العيل بوجعفو عشرجت وسلان ابزنش وبزجالج البلنبني دحدالله تعالي المديد دبالعالمين وصلى الدطئ بدامجد والمدوصب وسلم ما متول سيداسيخ الاسلام بركه الذنام دحله الطالعن استع اللهمقام المشارل مينء للعصغ لوادديث القرض المعدف آن لقض كأر والمدرة بعشرامثالها ومزاغض للدمرتن كان ارمثال جراحدها لونقدق بملاف لمدسن تعارمزاه لأدما مذهب الشاعي وخالفه خ ذكه كالذم لعنداح للسدة واوا لصدة وضل كالوس عنواذك بغضاعتكم اجعني وصالله علسير محلوآك ولتسالله وارشا العواب بعسرين ظا مراجدين تعارض في كرولًا مزال يمان وتبائي حالما اسيا الحدث لاول فاخرجه ان المبعث ثنه منه ترجه الجبيرة الدين والملازمة مزحف في من مالك رخ لله عنه كال كالرسول الدملله عريه لأشلة اشي بحظ بالجنه مكتوبا العدق معشرا مشاكمها والدس تماري شدوملت كيمسرا بالالفرين الصدقه ال لازالها لم شيك وعنق والمستعض لانسبق للمن حاجد في لمناده طلعن زيد بن بدارجن تركي ممالك لشام كالم احدومي ابن من السريسي و والسالسا كليس مدود الدوطي عيف وقدمالغ يغولا اخرون مثال إحديث الحج وابوذ وعدالدسوعو 300

احدده على من خط المسؤل شخبها العدائم شراح المؤل للعبى إمم الحلى واكه دودن ومنزع من علية في لما يسغره باحاء بوم الاحدس بع عنوى فه دوب الاصوم بسنده شرو بلااد وبادع به المادرسرال وفريحلب العقبي في من مجل بزع والسافز عفرالله ونوبه وساوع بو به منه وكوس بعد ذلك كلِّه... هذا الذي بين يديكَ _ أيها القارئ الكريمُ _ هذه إجابةُ شيخ الإسلام سراج الدين أبي حفص عمر بن رسلانِ بن نصير بن صالح البُلقينيّ _ عليه رحماتُ الله _ على من سألَه حول التعارض بين الحديثين الواردَين في القَرْض والصَّدَقة؛ والتي أسميناها «رسالة في بيان وجوه التعارُض والترجيح بين حديثي القَرْض والصَّدَقة».

أضعُهُا تحتَ نظرِ الراغب، وبين يدَي الطالب، ومن أجلِ تقديمِها مخدومةً الخدمة اللائقة، شمّرتُ عن ساعد الجدّ، وبذلتُ وافرَ الجهد، فأسهرتُ لذلك الليالي، وأضنيتُ فكري وبالي. فإن أصبتُ وأحسنتُ؛ فالفضل لله سبحانه مُبتَداً ومُختَتَاً، ومنه التوفيق، وبيده التهام والتحقيق.

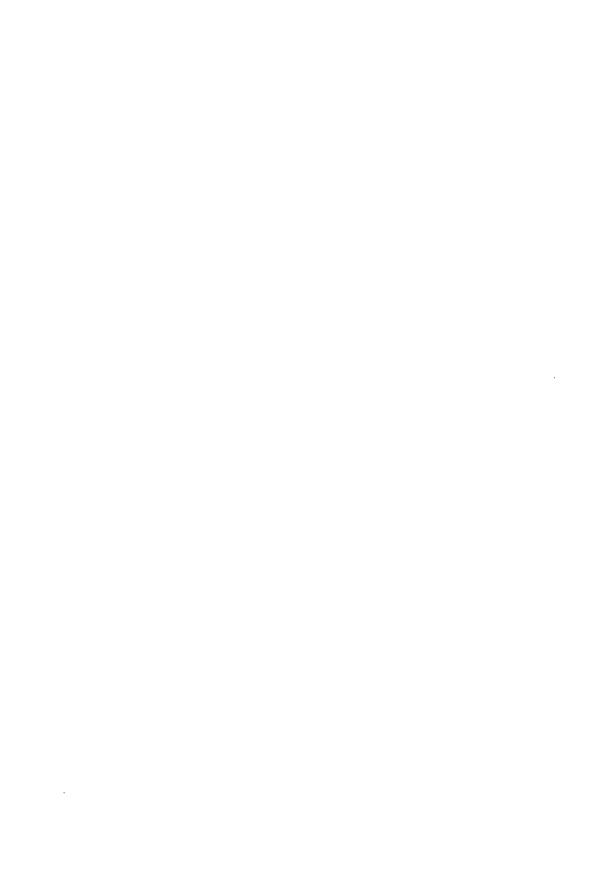
وإن كان غير ذلك؛ فمن قصوري ونقصي، ومما جنته يداي، وأسأل الله على ذلك أن يجود بالغفر، ويحبوني بالصفح، وأرجو ممن يطّلِعُ على زلّةٍ أو خطأة أن يتفضَّل بالعذر، ويتكرّم بالنُّصح.

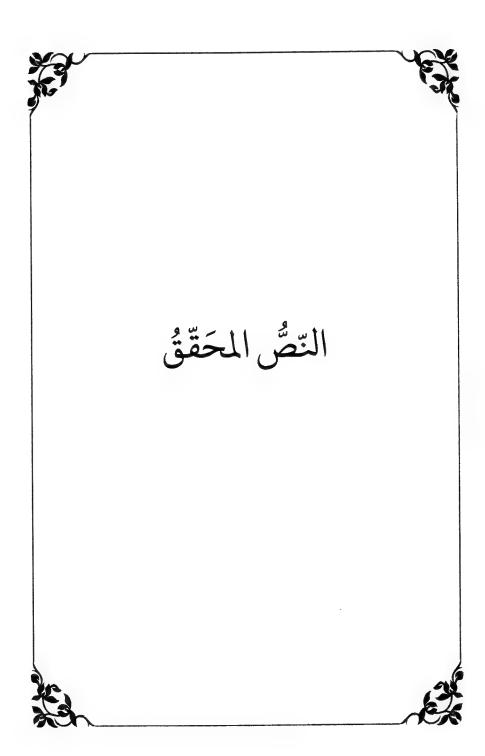
وأماعملي في كتابي هذا، فيصحُّ فيه وفي غيره ما كتبه القاضي عبد الرحيم البيساني، إلى العماد الأصبهاني، معتذراً عن كلام استدركه عليه: "إني رأيتُ أنّه لا يكتب إنسانٌ كتاباً في يومه إلا قال في غده: لو غُيِّر هذا لكان أحسَن، ولو زِيْدَ هذا لكان يُستحسَن، ولو قُدِّمَ هذا لكان أفضل، ولو تُرِكَ هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، ودليلٌ على استيلاء النقص على جملة البشر»(١).

والله أعلَم

وصلَّى اللهُ على سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبِه أجمعينَ وسلَّم على مُحِمِد

⁽۱) «كشف الظنون» لحاجي خليفة (١: ١٨)، و «أبجد العلوم» لصدّيق حسن خان (١: ٧١).





[صورة السؤال]

بنيب لِللهُ الْمُعَزِّ الْحِيْءِ

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

صورةُ سؤالٍ سُئل عنه شيخُ الإسلام سراجُ الدين أبو حفصٍ عمرُ بنُ رسلانِ بن نصير بن صالح البُلقينيُّ رحمه الله تعالى:

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم:

ما يقولُ سيدُنا شيخُ الإسلام، برَكةُ الأنام، رحلةُ الطالبين _ أمتع اللهُ ببقائه المسلمين _ آمين، في الحديثين الواردين في القرْض والصَّدقة: «أن القرضَ بثهانية عشر، والصدقة بعشر أمثالها»، و«من أقرضَ لله مرتَين كان له مثلُ أجر أحدِهما لو تصدّق به»؛ هل بين الحديثين تعارضٌ أو لاً؟

وما مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه في ذلك: هل القرضُ أفضلُ من الصدَقة، أو الصدقة أفضلُ من القرض؟

بيِّنوا ذلك، رضي الله تعالى عنكم أجمعين، وصلّى الله على سيدنا محمدٍ وآلِه.

* * *

[الجواب]

فكتب: اللهمَّ أرشد [إلى] الصواب(١):

نعم، بينَ ظاهرِ الحديثَين تعارُض! فنذكُرُ كلّاً من الحديثَين، ونُبيِّنُ حالَمها:

[حديث «القرض بثمانية عشر»]

أما الحديث الأول، فأخرجه ابن ماجَه في «سننه» في ترجمة «الحبس في الدين والملازمة» من حديث أنسِ بنِ مالكِ رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله على «رأيتُ ليلةَ أُسريَ بي على باب الجنة مكتوباً: الصّدَقة بعَشْرٍ أمثالها والقرضُ بثمانية عشر، فقلتُ: يا جبريل، ما بالُ القرضِ أفضلُ من الصدقة؟ قال: لأن السائلَ يسألكَ وعندَه، والمستقرضُ لا يستقرضُ إلا من حاجة»(٢).

⁽۱) «أرشد» يتعدّى إلى مفعولٍ واحدٍ (المُرشدَ) بنفسِه، وإلى مفعوله الثاني (المرشَد إليه) بحرف الجرّ، والمفعول الأول مقدّر، والثاني يلزم له حرف الجرّ. يُنظر: «لسان العرب» (أرشد) (٣: ١٧٥).

⁽٢) «سنن ابن ماجه»، كتاب الصدقات، باب القرض، (٢٤٣١).

وليس في «باب الحبس في الدين والملازمة» كها ذكر البلقيني رحمه الله، فلعل في نسخته من «سنن ابن ماجه» اختلافاً في التبويب، أو أنه وهِمَ، والله تعالى أعلم.

وأخرجه الحكيم الترمذي في «نوادر الأصول»، الأصل الثمانون والمئة، (٩٤٧)، وابن حبان في «المجروحين» (١: ٢٨٤)، وابن عدي في «الكامل في ضعفاء الرجال» (٣: ٤٢٣)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٦٧١٩)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٨: ٣٣٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان»، الزكاة، فصل في القرض، (٣٢٨٦).

[الكلام على ضعف إسناد هذا الحديث]

في إسناده خالد بن يزيد بن عبد الرحمٰن بن أبي مالكِ الشامي، قال فيه الإمامُ أحمدُ ويحيى بن معين: ليس بشيء (١)، وقال النسائي: ليس بثقة (٢)، وقال الدار قطنى: ضعيف (٣).

وقد خالف هؤلاءِ آخرونَ، فقال أحمدُ بن صالح وأبو زُرعة الدمشقي: هو ثقة (٤).

/ وقال ابن حبان: هو من فقهاء الشام، وكان صدوقاً، لكنه يُخطئ كثيراً، وفي حديثِه مناكير، لا يُعجبني الاحتجاجُ به، وهو ممّن أستخير الله فيه.

[[/177]

وعنه: لا يُعجبني الاحتجاجُ به إذا انفرَدَ عن أبيه، وما أقربَه ممّن يُنسَب إلى التعديل (٥).

وهذا الحديث الذي سُقناه رواه عن أبيه، وأبوهُ من فُقهاء الشام، وكان قاضي دمشق، وثقّهُ أبو حاتم والدارقُطنيُّ وغيرهما(٢).

⁽١) أخرج قول الإمام أحمد ويحيى بنِ معينٍ ابنُ عديٍّ في «الكامل في ضعفاء الرجال» (٣: ٤٢٣) ويُنظر: «تاريخ ابن معين» برواية الدوري (١٠١٥).

⁽٢) «الضعفاء والمتروكون» للنسائي (١٧٦).

⁽٣) «الضعفاء والمتروكون» للدارقطني (١٩٩): خالد بن يزيد بن أبي مالك، شامي، عن أبيه، وأبوه من الثقات.

⁽٤) قولاهما في «تاريخ دمشق» لابن عساكر (١٦: ٢٩٧)، ولم أجد توثيق أبي زرعة الدمشقي له في «تاريخه» المطبوع.

⁽٥) «كتاب المجروحين» لابن حبان (٣٠٧).

⁽٦) « الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٩: ٢٧٧)، و «الضعفاء والمتروكون للدارقطني» (١٩٩). وذكرَهُ ابن حبان «الثقات» (٥: ٤٢٥)، ووثقه أبو بكر البرقاني كها في «تهذيب الكهال» (٣٢: ١٩٠).

وأخرج له مسلمٌ في «صحيحه»(١)، وهو الراوي هذا الحديثَ عن أنسٍ رضى الله عنه.

والراوي عن خالدٍ المذكورِ هذا الحديثَ هو هشامُ بن خالد، قال فيه أبو حاتم: صدوق (٢)، وذكرَهُ أبو زُرعةَ في أهل الفتوى بدمشق (٣).

فليس في سنَدِ الحديث مَن تُكُلِّمَ فيه غيرُ خالد، وقد علمتَ الاختلافَ في توثيقِ خالد.

وما رواه عن أبيه عن أنسٍ من الحديث المذكور له شاهدٌ من رواية

(۱) لم يُخرج مسلمٌ ليزيد بن عبد الرحمن بن هانئ أبي مالك الهمداني، بل أخرج له أبو داود والنسائي وابن ماجه؛ كما في «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» للحافظ المزي (٣٤٠)، و«الكاشف في ١٨٩)، و«تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر العسقلاني (١١: ٣٤٥)، و«الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة» للذهبي (٣٣٣٦).

والذي أخرج له مسلم هو أبو كثير السحيمي الغبري اليهامي، الأعمى، سهاه مسلم اسمه يزيد بن عبد الرحمن بن أذينة حيث أخرج حديث أبي هريرة في نهي رسولِ الله على عن الزبيب والتمر، والبُسر والتمر، في «صحيحه»، كتاب الأشربة، باب كراهة انتباذ التمر والزبيب مخلوطين، (١٩٨٩).

وقيل في اسمه: يزيد ابن عبد الله بن أذينة، وقيل: ابن غفيلة.

يُنظر: «المؤتلف والمختلف» للدارقطني (٤: ١٨١١)، «تهذيب الكمال» للمزي (٣٤: ١٨١)، «الكاشف» للذهبي (٢٧٦)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٢١: ٢١١).

(٢) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٩: ٥٧).

(٣) ذكر ذلك الحافظ المزي في «تهذيب الكهال» (٣٠: ١٩٩)، والحافظ الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٥: ١٢٧٢)، ولم أهتد إليه في «تاريخ أبي زرعة الدمشقي»، ولا في شيء من كتبه المطبوعة الأخرى، والله أعلم.

ثابت عن أنس مرفوعاً: «قرْضُ الشيء خيرٌ من صدقته»، أخرجه البيهقي ولم يذكُر تضعيفَه (١).

فالحديث حينئذ قد يُقال فيه: إنه حسن (٢).

[حديثُ «القرضُ مرّتين»]

وأما الحديثُ الآخَرُ فرواهُ ابنُ ماجَهْ أيضاً من حديث ابن مسعود رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «ما مِن مُسلمٍ يُقرضُ مسلماً قَرْضاً مرّتين إلا كان كصدقةٍ مرّةً».

وفي الحديث قصةٌ، قال ابن ماجَهْ: حدَثنا محمد بن خلف العسقلاني: حدثنا يعلى: حدثنا سليان بن يُسَيرٍ، عن قيس بن رُوميٍّ قال: كان سليان بن أَذُنان (٣) يُقرضُ علقمة ألف درهم إلى عطائه، فلما خرَجَ عطاؤه وتقاضاها

⁽۱) «السنن الكبرى» للبيهقي، كتاب البيوع، جماع أبواب الخراج بالضهان والرد بالعيوب وغير ذلك، باب ما جاء في فضل الإقراض، (۱۰۹۵) أخبرنا أبو الحسن بن عبدان، أخبرنا أحمد ابن عبيد الصفار، حدثنا تمتام، حدثنا عبيد الله ابن عائشة، حدثنا حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس، رفعَه.

⁽٢) يقوّي تحسينَ هذا الحديث أيضاً ما أخرج الطبراني في «المعجم الكبير» (٧٩٧٦)، والبيهقي في «شعب الإيهان»، الزكاة، فصل في القرض (٣٢٨٦) عن أبي أمامة، عن رسول الله على قال: «دخل رجل الجنة فرأى على بابها مكتوبا الصدقة بعشر أمثالها، والقرض بثمانية عشر».

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤: ١٢٦): فيه عُتبة بن حميد؛ وثّقه ابن حبان وغيرُه، وفيه ضعف. (٣) في متن النسخة الخطية: «رومان»، والتصويب من «سنن ابن ماجه»، ومما كتب الناسخُ في

⁽٣) في متن النسحة الخطيه: "رومان"، والتصويب من "سنن ابن ماجه"، ومما كتب الناسخ في الهامش من عبارة: «أذنان. قاله شيخُنا في هامش أصلِه قال: وهو غايةٌ في الصحة». وسيتكرّر ذكرهُ باسم «يزيد بن رومان» الأمرُ الذي يدفعُني إلى ترجيحِ أن يكون سببُ ذلك عائداً إلى نسخة المؤلف من «سنن ابن ماجه»، والله أعلم.

[۱۲۱/ب]

منه، واشتد عليه (۱)، فقضاه، فكأن علقمة غضِبَ فمكَثَ أشهُراً، ثم أتاه، فقال: أقرِضْني ألف درهم إلى عطائي، فقال: نعَمْ وكرامة! يا أم عُتبة، هلُمّي تلك الخريطة (۲) المحبوسة التي عندَكِ، فجاءَت بها، فقال: أمَا _ والله _ إنها لدراهمُك التي قضيتَني ما حرّكتُ (۳) منها درهماً واحداً!

قال: فللهِ أبوك! ما حَلَكَ على ما فعلتَ [بي]؟ قال: ما(١) سمعتُ منك، قال: ما سمعتَ مني؟ قال: سمعتُك / تذكُرُ عنِ ابن مسعود: أن النبي على قال: قال: «ما من مسلمٍ يُقرضُ مسلماً قَرْضاً مرّتين إلا كان كصدَقةٍ مرة». قال: كذلك أنبأني ابن مسعود (٥).

(١) في الأصل: «فاشتد عليه»، وهو خطأ؛ ذلك أن الاشتداد هو حالُ سليمان بن أذنان في أثناء مطالبته علقمة ، وليس الاشتداد مترتباً على تقاضيه، فافطَنْ.

⁽٢) قال الفيومي في «المصباح المنير في غريب الشرح الكبير» (خرط) (١: ١٦٧):الخريطةُ: شبهُ كيسٍ يُشرَجُ من أديم وخِرَقٍ، والجمعُ خَرائطُ.

⁽٣) في الأصل: «خرجت»، والتصويب وفاقاً لـ«سنن ابن ماجه»، ولا يُقال: «خرَجَ المالَ» ونحو ذلك، بل يُقال: «أخرجَهُ» و «خرج به». يُنظر: «لسان العرب» (خرج) (٢: ٢٤٩).

⁽٤) في الأصل: «شيئاً»، والتصويب وفاقاً لـ«سنن ابن ماجه»، ولا وجه لنصب «شيء» لو أراد أن يجيب به.

⁽٥) «سنن ابن ماجه»، كتاب الصدقات، باب القرض، (٢٤٣٠).

وأخرجه أحمد في «مسنده» (٣٩١١): حدثنا عفان، حدثنا حماد، أخبرنا عطاء بن السائب، عن ابن أذنان، قال: أسلفتُ علقمة ألفي درهم...

وأخرجه أبو يعلى (٥٣٦٦) من طريق عفان، به

وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى»، كتاب البيوع، جماع أبواب الخراج بالضمان والرد بالعيوب وغير ذلك، باب ما جاء في فضل الإقراض، (١٠٩٥٢)، وفي «شعب الإيمان» الزكاة، فصل في القرض، (٣٢٨٢) من طريق عيسى بن يونس، كلاهما عن سليمان بن يسير، به.

وأخرج ابن حبان في «صحيحه»، كتاب البيوع، باب الديون، ذكر كتبة الله جل وعلا =

[الكلام على ضعف إسناد هذا الحديث]

وفي إسناد الحديثِ سليهانُ بن يُسير، ويقال في أبيه: أسير، وقيل: نُسير، وقال وقيل: قُسيم، وقيل: شُعير، وقال وقيل: قُسيم، وقيل: شُعير⁽¹⁾، وسليهانُ المذكورُ ضعّفَه يحيى القطان^(۲)، وقال أحدُ بنُ حنبل وابنُ معين: ليس بشيء ^(۳)، وقال أبو زرعة: واهي الحديث⁽³⁾، وقال أبو داود: ضعيف عندهم⁽⁰⁾.

⁼ للمقرض مرتين الصدقة بإحداهما، (٤٠٠٠): أخبرنا أحمد بن علي بن المثنى، قال: حدثنا يحيى بن معين، قال: حدثنا معتمر بن سليهان، قال: قرأت على الفضيل أبي معاذ، عن أبي حريز: أن إبراهيم حدثه: أن الأسود بن يزيد، كان يستقرض من تاجر،... الحديث.

⁽۱) يُنظر: «تهذيب الكمال» (۱۲: ۲۰۱)، «الكاشف (۲۱۳۷)، «تهذيب التهذيب» (٤: ۲۳۰). وضبطُ اسم أبيه «يُسَير»؛ كما في «الإكمال» لابن ماكولا (١: ٢٠٤)، و «توضيح المشتبه» لابن ناصر الدين (١: ٢٤٥).

ولم أجده يقال في اسم أبيه: «شقير» إلا في مطبوع «إكمال تهذيب الكمال» (٦: ١٠٧) للحافظ مُغلَطاي عن كتاب ابن الجوزي، والذي في مطبوع «الضعفاء والمتروكون» لابن الجوزي (٢: ٧٥): «ابن سقير» بالسين المهملة، والله أعلم.

⁽۲) «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد برواية ابنه عبد الله (٤٩٧٣): حدثني ابن خلاد قال: سمعت يحيى: يقول: سمعت سفيان يقول: حدثني مَن رأى إبراهيم يرفع يديه تحت الكساء في الصلاة، فجعلت أسئله عن اسم الرجل فيمطلني به! ثم قال لي يوماً حين أضجرتُه: حدّثني أبو الصباح سُليهان بن قسيم. قال يحيى: وأخطأ في اسمه، يريد: سليهان ابن يسير، قال يحيى: وإنها مطلني به؛ لأنه قد علم إني لا أرضاه.

ويُنظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (٤: ٢٤)

⁽٣) في «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد برواية ابنه عبدالله (٤٨٤٩)، و «تاريخ ابن معين» برواية الدوري (١٣٣٦).

⁽٤) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٤: ١٥٠).

⁽٥) قال المزي في «تهذيب الكمال» (١٠١: ١٠٧): وقال أبو عبيد الآجري: سألت أبا داود =

وقال البخاري: ليس بالقويّ [عندَهم](١).

وقال أبوحاتم: ضعيفُ الحديث ليس بمَتروك (٢)، وقال ابن عديّ: حديثُه إلى الضعف أقربُ منه إلى الصدق (٣)، وقال النسائي وعلي بن الجنيد: متروك (٤)، وقال الدار قطني: ضعيف (٥).

فسليمانُ الكلامُ فيه أشدُّ من الكلام في خالدِ المذكور في الحديث الأول. وقيسُ بن روميٍّ لم يُخرج لهُ من أصحاب الكتُب الستّة غيرُ ابنِ ماجَهْ، وفي طريقِ ابن ماجَهْ قيسُ بن روميٍّ هو الراوي عن علقمة (٢).

وذكر قولَه وقولَ علي بن الجنيدِ ابنُ الجوزي في «الضعفاء والمتروكون» (١٥٥١)، ومغلطاي في «إكمال تهذيب الكمال» (٢٢٣٦).

وعلي بن الجنيد هو الإمام، الحافظ، الحجة، علي بن الحسين بن الجنيد، أبو الحسن النخعي، الرازي، المعروف في بلده: بالمالكي؛ لكونه جمع حديث مالك الإمام، وكان من أئمة هذا الشأن، سمع: أبا جعفر النفيلي، والمعافى بن سليهان، وهشام بن عهار، وخلائق، حدث عنه: أبو حامد بن الشرقي، وابن أبي حاتم _ وقال: كتبنا عنه وهو صدوق ثقة، وسهاه حافظ حديث الزهري ومالك _ وآخرون. توفي سنة (٢٩١هـ) بالري.

يُنظر: «الجرح والتعديل» (٥:٦) و (٦: ١٧٩)، و «سير أعلام النبلاء» (١٤: ١٦).

عن سليمان بن يسير، فقال: هذا مولى إبراهيم النخعي، وكان عالماً بإبراهيم، وهو ضعيف ليس هو عندهم بشيء. ١.هـ.

ولم أجد القول في مطبوع «سؤالات أبي عبيد الآجري للإمام أبي داود السجستاني».

⁽١) «التاريخ الكبير» للبخاري (٤: ٤٢)، والمزيدُ بين حاصر تين منه.

⁽٢) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٤: ١٥٠).

⁽٣) «الكامل في ضعفاء الرجال» لابن عدي (٤: ٢٦٤).

⁽٤) «الضعفاء والمتروكون» للنسائي (٢٦٣).

⁽٥) «سؤالات البرقاني» للدارقطني (١٩٧): وأبو الصباح سليهان بن يسير، كوفيٌّ ضعيفٌ.

⁽٦) "تهذیب الکهال» (۲٤: ٣٨)، و "میزان الاعتدال» (۲۹۱۲)، وقال: لا یکاد یعرف، ما حدث عنه سوی سلیمان بن یسیر. و "تهذیب التهذیب» (۸: ۳۹۵).

وأخرجه البيهقي من حديث سليهان بن يُسير المذكور، عن قيسٍ بن روميٍّ، عن سليهانَ بن أُذنان، عن علقمةَ، عن عبدالله قال: قال رسول الله ﷺ: «من أقرَض قرضاً مرَّتين كان كعدْلِ صدَقةٍ مرّة».

قال البيهقي: كذا رواه سليهان بن يُسير النّخعي، أبو الصّبّاح، الكوفيّ، قال البخاري: وليس بالقويّ. ورواه الحكمُ وأبو إسحاقَ وإسرائيلُ وغيرُهم عن سليهان بن أُذنان، عن علقمةَ، عن عبد الله [بنُ مسعود من قوله، ورواه دَلْهَمُ بن صالح، عن حُميد بن عبد الله الكِنْديّ، عن علقمةَ، عن عبد الله]، ورواه منصورٌ، عن إبراهيمَ، عن علقمةَ قال: كان يقولُ ذلك.

ورُوي ذلك من وجهِ آخرَ عن ابن مسعودٍ موقوفاً، ورفعُهُ ضعيف ١٥٠٠.

وأخرجه البيهقيُّ من طريق عبد الله بنِ أحمدَ بن حنبل قال: حدثني يحيى ابن معين وأنا سألتُه : حدثنا معتمرٌ قال: قرأتُه على فُضَيل بن مَيسرة، عن أبي حريز: أن إبراهيم حدثه: أن الأسود بن يزيد كان يستقرضُ من مولى النخع تاجرٍ، فإذا خرَجَ عطاؤه قضاه، وإنه خرجَ عطاؤه، فقال له الأسود: إن شئت أخرت عنا؛ فإنه قد كان علينا حقوقٌ في هذا العطاء، فقال له التاجر: [لستُ فاعلاً، فنَقَدهُ الأسودُ خمسَ مئة درهم، حتى إذا قبَضَها التاجر، قال له التاجر: / إني دونكَ فخُذها، فقال له الأسود: قد سألتُ هذا فأبيتَ! قال له التاجر: / إني

^{[\11\[1]}

⁽١) في الأصل أخطاءٌ هي: «عن سليهان بن رومان»، و «كذا رواه سليم بن يُسير النّخعي»، و «ورواه الحاكم وأبو إسحاق وإسرائيل وغيرهم عن سليهان بن رومان»، و «كان يقال ذلك».

والتصويب والاستدراك من «السنن الكبرى»، كتاب البيوع، جماع أبواب الخراج بالضمان والرد بالعيوب وغير ذلك، باب ما جاء في فضل الإقراض (١٠٩٥٢)، (٥: ٥٧٨) عقب الحديث، وفي الحديث: و«من أقرض ورقاً»، وأحسبه خطأً، فلم أغيّر ما في الأصل لأجله، والله أعلم.

سمعتُكَ تُحدّثُ عن عبد الله بن مسعود: أن النبي ﷺ كان يقول: «مَن أقرض شيئاً مرّتين كان له مثلُ أجرِ أحدِهما لو تصدّق به».

قال البيهقيّ: تفرد به عبدُ الله بن الحُسين أبو حَريز، قاضي سجستان، وليس بالقويّ(١).

فقد علمتَ بذلك ما وقع في حديثِ ابن مسعود من الضعفِ والاضطرابِ، والرفع والوقفِ.

[ما جاء عن بعض الصحابة مما يُخالف ما جاء عن ابن مسعود]

وقد جاء عن بعض الصحابة ما يُخالف ما جاءَ عن ابنِ مسعود:

أسند البيهقيُّ عن أبي الدرداء: لَأَنْ أُقرِضَ دينارَين مرّتَين أحبُّ إليَّ من أن أتصدَّق بها، فيكون لي من أن أتصدَّق بها، فيكون لي أجرُهما مرّتين.

قال البيهقي: ورُوِّينا عنِ ابن عباسٍ أنه قال: لَأَنْ أُقرضَ مرَّتين أحبُّ إليَّ مِن أَن أُعطيَهُ مرة (٢). ورُوي في ذلك عن عبدِ الله بن عمرِو بن العاص وعبدِ الله ابن مسعود (٣).

⁽۱) تصحّفت «إن شئت» في الأصل إلى «بن شبيب». والتصويب والاستدراك من «السنن الكبرى»، كتاب البيوع، جماع أبواب الخراج بالضهان والرد بالعيوب وغير ذلك، باب ما جاء في فضل الإقراض، (١٠٩٥٣).

⁽٢) «السنن الكبرى»، كتاب البيوع، جماع أبواب الخراج بالضهان والرد بالعيوب وغير ذلك، باب ما جاء في فضل الإقراض، (١٠٩٥١).

⁽٣) أما رواية عبد الله بن عمرو فلم أجدها مسندةً.

وهذا الكلامُ الموقوف على هؤلاء الصحابة رضي الله عنهم يقتضي أن يكونَ القرضُ مرّتين أفضلَ من الصدقة مرّة، والحديثُ المرفوعُ من طريقِ ابن مسعودٍ يقتضي أن يكون القرضُ مرّتين يعدلُ الصدقةَ مرةً.

وإذا كان ابنُ مسعود _ وهو الراوي للحديث _ قد جاء عنه ما تقدّم؛ كان ذلك مُقتضياً لضعفي الحديث؛ إذ لا يُظَنُّ بابن مسعودٍ رضي الله عنه مخالفةُ روايتِه عن النبي ﷺ!

وقد قال ابن أبي شيبة في «مصنفه» حدثنا وكيع: أخبرنا دَلهم بنُ صالحِ الكنديُّ، عن حُمَيدِ بن عبدِ الله الكِنْدي، عن علقمة بنِ قيس قال: قال عبد الله: لأَنْ أُقرضَ مرّتين أحبُّ إليَّ من أن أتصدّقَ به مرّة (١).

وما أشار إليه البيهقي من رواية ابن عباس أسنده أبن أبي شيبة فقال: حدثنا وكيعٌ: حدثنا عبد العزيز بن سِياه، عن حبيب بن أبي عَمْرة، عن سعيد ابن جُبير، عن ابن عباسٍ رضي الله عنها قال: لَأَنْ أُقرض مئتَي درهم مرّتين أحبُّ إليَّ من أن أتصدّق بها مرة (٢).

* * *

وأما عن ابن مسعود مرفوعاً فهو الحديث المتقدّم قبل قليل، وسيورده عنه موقوفاً.

⁽١) في الأصل: «سليم بن صالح»، والتصويب من «مصنف ابن أبي شيبة»، كتاب البيوع والأقضية، ما جاء في ثواب القرض والمنيحة، (٢٢٢٣٣).

 ⁽۲) والتصويب من «مصنف ابن أبي شيبة»، كتاب البيوع والأقضية، ما جاء في ثواب القرض والمنيحة، (۲۲۲٤٠)، وفيه: «لَأَن أُقرض مئةَ درهم....».

[الموازنة والترجيح]

والذي يظهرُ في الكلام على هذه الـمسألة: أن يُقال: الآياتُ في الحتّ على الصّدَقة معلومةٌ، والأحاديثُ في ذلك كثيرةٌ، وقال تعالى: ﴿ فَلَا اَقْنَحَمَ الْعَقَبَةَ * وَمَا أَذْرَبُكَ مَا الْعَقَبَةُ * فَكُ رَقَبَةٍ * أَوْ الْطِعَنهُ فِي يَوْمِ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ * أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَقْرَبَةٍ * إلى الله ١٥-١٦] فلم يذكُر إلا الإعتاق والصدقة على الوجهِ المذكور.

وثبتَ في «الصحيحين» من حديث ميمونةَ بنت الحارث: أنّها أعتقَت وليدةً في زمان رسول الله ﷺ، فذكرَت ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: «لو أعطيتِها أخوالَكِ كان أعظمَ لأجرِكِ»(١).

فنقول: الصدقةُ والقرضُ يختلفُ التفضيلُ بينَهما باعتبار الأحوال؛ فإذا عَلم احتياج الفقير ونحوه فصدقةُ التطوَّع _ حينئذٍ _ أفضلُ من القرضِ لهُ أو لغَيره.

وإذا لم يَعلَم حاجتَه، وإنها أعطيتَ السائلَ صدقةً وأنت شاكُّ في حالِه، وآخرُ أعطى طالبَ القرض نظيرَ ذلك، ولم يظهَر من حالِمها إلا مجرِّدُ الطلب؛ فهاهنا يفضل القرضُ على الصدقة؛ عملاً بالغالب في سائل الصدقة وطالبِ القرض، وعلى هذا تُنزِّلُ حديثُ أنسِ الذي تقدَّم الكلامُ عليه.

أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها، باب هبة المرأة لغير زوجها وعتقها، (٢٩٩٢).

وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب الزكاة، باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين والزوج والأولاد والوالدين ولو كانوا مشركين، (٩٩٩) (٤٤).

هذا بالنسبة إلى حال الآخِذ، وأما بالنسبة إلى حال المعطي وخروجِه عن الشيء لله، فحالُه أفضلُ من حالِ المقرض(١) الذي لم يخرُج عن الذي أقرضَه، وإنها هو طالبٌ ردَّه، فإذا أقرضَهُ مرّتَين كان حالُه في ذلك كحالِ المتصدّق؛ نظراً إلى أنه راغبٌ في إقراضِه.

فحالُه في الأول اقتضى حصولَ نصفِ أجر الصدقة، وحالُه في الثاني اقتضى حصولَ النصف الآخر، وعلى ذلك تُنزِّلُ حديثَ ابن مسعود؛ على تقدير العمل به، ويكونُ حديث أنسِ بالنسبة إلى حال الآخِذ، وحديثُ (٢) ابن مسعود إلى حال المعطي، وإذا نُزِّلا على ذلك ينتفي ظاهرُ التعارض بهذا الجمع.

والذي يقتضيه مجاري(٣) كلام الشافعي في الصدقات المتطوّع بها: أنَّ أصلَ صدقة التطوع أفضلُ من القرض، فإن جاء ترجيحٌ باحتياجٍ ونحوِه صار إليه.

وللقرض عمومٌ من وجهٍ آخر، وهو دخولُه مالَ غير المكلّف بخلاف صدَقة التطوع، ولِصَدَقة التطوع رُجْحانٌ من وجوه كثيرة، والمعتمدُ ما قدّمناه (٤)، والحالةُ هذه، والله تعالى أعلم بالصواب.

> كتبه عمر البلقيني آخره

⁽١) في الأصل: «القرض»، وهو خطأ ظاهر، ويُنظر: «الإنافة في الصدقة والضيافة» لابن حجر الهيتمي، (ص ١٥٨).

⁽٢) في الأصل: «وحال»، وهو سبقُ قلم، ويُنظر: «الإنافة »، (ص ١٥٩).

⁽٣) في «الإنافة » (ص ١٥٩): «مجرى»، ولم أجد للشافعيّ كلاماً في ذلك صريحاً، أو قريباً منه، والله أعلم. (٤) هذا القول أوردَه بحروفِه تقريباً ابنُ حجرِ الهيتمي في «الإنافة»، (ص ١٥٨ -١٥٩) يعزوه إلى البلقيني.

وقد كتب ناسخ الأصل بجوار السطر الأخير: «قوبل بحسب الطاقة، والحمد لولي الحمد».

علّقه من خط المسؤول شيخِنا العلّامةِ سراجِ الدين البُلقينيِّ إبراهيمُ الحلبي، والحمد لله وحده، وفرغ من تعليقه في ليلةٍ يُسفرُ صباحُها عن يوم الأحد سابع عشري شهرِ رجبِ الأصمّ من سنة خمس وثلاثين وثهان مئة بالمدرسة الشرفية بحلب^(۱) الفقيرُ عمرُ بنُ محمدِ بنِ عمرَ الشافعيُّ غفر الله ذنوبه، وستر عيوبه؛ بمنّه وكرمِه (۲).

* * *

⁽١) المدرسة الشرفية: أنشأها الشيخ الإمام شرف الدين أبو طالب عبد الرحمن بن أبي صالح عبد الرحيم المعروف، بابن العجمي (٦٥٨هـ)، وقد صرف شرف الدين على بنائها ما ينوف على أربع مئة ألف درهم وأوقف عليها أوقافاً جليلة.

يُنظر: «الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب» للقاضي أبي الفضل محمد ابن الشحنة (ص ١١٢)، ولترجمة ابن العجمي «سير أعلام النبلاء» (٢٣: ٣٤٨).

⁽٢) قال محققها:

وقد فرغت من تحقيق هذه الرسالة والتعليق عليها _ بحمد الله والصلاة على رسوله رسي الله على رسوله رسوله والله على من حزيران في مدينة عهان الأردنية؛ في الرابع عشرَ من شعبان ١٤٣٥هـ الموافق الثاني عشرَ من حزيران ٢٠١٤م. والحمد لله رب العالمين.

المسارد

مسرد المصادر والمراجع

1. «أبجد العلوم» لصدّيق حسن خان القنوجي (١٣٠٧هـ).

أعده للطبع ووضع فهارسه: عبد الجبار زكار. منشورات وزارة الثقافة_دمشق: ١٩٧٨م.

٢. «إكمال تهذيب الكمال» للحافظ مُغلَطاي (٧٦٧هـ).

تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد و أبو محمد أسامة بن إبراهيم. الفاروق الحديثة للطباعة والنشر _القاهرة، ط1: ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠١ م.

٣. «الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب» لابن
 ماكولا (٤٧٥هـ).

دار الكتاب الإسلامي-بيروت. الفاروق الحديثة للطباعة والنشر القاهرة.

٤. «الإنافة في الصدقة والضيافة» لابن حجر الهيتمي (٩٧٤هـ).

تحقيق وتعليق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع القاهرة، ١٩٨٧م.

٥. «التاريخ الكبير» للإمام البخاري (٢٥٦هـ).

(د. تح) و (د. ت) يُطلَب من دار الكتب العلمية بيروت.

٦. «الثقات» للحافظ ابن حبان البستى (٤٥٣هـ).

طبع بإعانة وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية. تحت مراقبة الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية. الطبعة الأولى: بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد_الدكن الهند: ١٩٣٩ هـ/ ١٩٧٣م.

٧. «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٣٢١هـ).

طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن ـ الهند، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ط ١: ١٢٧١ هـ/ ١٩٥٢ م.

٨. «الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب» للقاضي أبي الفضل محمد بن الشحنة (٩٩٠هـ).

تقديم: عبد الله محمد الدرويش، دار الكتاب العربي ـ سورية، عالم التراث ـ دمشق، عدد الله محمد الدرويش، دار الكتاب العربي ـ سورية، عالم التراث ـ دمشق، عدد الله محمد الدرويش، دار الكتاب العربي ـ سورية، عالم التراث ـ دمشق،

٩. «السنن الكبرى» للبيهقى (٨٥٤هـ).

تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت _ لبنان، ط٣: ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣ م

۱۰. «الضعفاء والمتروكون» للدارقطني (٣٨٥هـ).

دراسة وتحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف الرياض، ط١: ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤م.

11. «الضعفاء والمتروكون» لابن الجوزي (٩٧هـ).

تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية بيروت، ط١: ٢٠٠٦ هـ/١٩٨٦م.

۱۲. «الضعفاء والمتروكون» للنسائي (۳۰۳هـ).

تحقيق: بوران الضناوي و كمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت. ط1: 0.18 هـ/ 1900م.

١٣ . «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد برواية ابنه عبد الله ـ (٢٤١هـ).

تحقيق وتخريج: د. وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني ـ الرياض، ط٢: ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠١ م

١٤. «الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة» للذهبي (٧٤٨هـ)، و «حاشيته» لسبط ابن العجمي (٨٤١هـ).

قابلهما بأصل مؤلفيهما وقدم لهما علق عليهما وخرج نصوصهما: محمد عوامة أحمد

عمد نمر الخطيب. دار القبلة للثقافة الإسلامية و مؤسسة علوم القرآن - جدة، ط١: ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٧ م.

10. «الكامل في ضعفاء الرجال» للحافظ ابن عدى (٣٦٥هـ).

تحقيق وتعليق: الشيخ علي محمد معوض و الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، شارك في تحقيقه: أ. د. عبد الفتاح أبو سنة. دار الكتب العلمية ـ بيروت.

١٦. «المسند» للإمام أحمد ابن حنبل (٢٤١ هـ).

الموسوعة الحديثية. المشرف العام على إصدار الموسوعة: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي. المشرف العام على تحقيق المسند: الشيخ شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة، ط1: ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٧ م.

١٧. «المسند» للحافظ أحمد بن على بن المثنى الموصلي (٣٠٧هـ).

حققه وخرّج أحاديثه: حسين سليم أسد. دار المأمون للتراث، ط1: ١٤٠٤ ه/ ١٩٨٤م.

۱۸ . «المصباح المنير في غريب الشرح الكبير» للفيومي (۷۷۰هـ).
 المكتبة العلمية ـ ببروت. (د. ت).

14. «المصنف» للحافظ أبي بكر ابن أبي شيبة (٢٣٥هـ).

تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار التاج _بيروت، ط1: ١٤٠٩ هـ/ ١٩٨٩م.

* ٢. «المعجم الأوسط» للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ).

تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، و عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين _ القاهرة: ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

٢١. «المعجم الكبير» للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ).

حقّقه وخرّج أحاديثه: حمدي عبد المجيد. دار إحياء التراث العربي: ٢ • ١٤ هـ/ ١٩٨٦م.

۲۲. «المؤتلف والمختلف» للدارقطني (٣٨٥هـ).

تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ط١: ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م. ٢٣. «تاريخ ابن معين» _ برواية الدوري _ (٢٣٣هـ)، ومعه «ملحقٌ» بكلام يحيى بن معين برواية يزيد بن الهيثم بن طهان.

حققه وعلق عليه وقدم له ووضع فهارسه: عبد الله أحمد حسن، دار القلم ـ بيروت.

٢٤. «تاريخ أبي زرعة الدمشقي» (٢٨١هـ).

دراسة وتحقيق: شكر الله نعمة الله القوجاني، مجمع اللغة العربية ـ دمشق.

٧٥. «تاريخ الإسلام» للحافظ الذهبي (٧٤٨هـ).

تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري. دار الكتاب العربي ـ بيروت. ط١: ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٢٦. (تاريخ مدينة دمشق) لابن عساكر (٧١هـ).

دراسة وتحقيق محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي. دار الفكر ـ بيروت: 1810هـ/ ١٩٩٥م.

٧٧. «تهذيب التهذيب» للحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلاني (١٥٨ه).

مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٢٥ - ١٣٢٦ه.

۲۸. «تهذيب الكمال» للحافظ جمال الدين المزّيّ (٧٤٧هـ).

حقّقه وضبط نصوصه وعلق عليه د. بشار عواد معروف. مؤسسة الرسالة. ط١: ٢٠٠٢هـ/ ٢٠٠٢م.

٢٩. «توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم» للحافظ شمس الدين ابن ناصر الدين الدمشقى (٢٠٦ه).

حققه وعلق عليه: محمد نعيم العرقسوسي. دار الرسالة العالمية_دمشق بيروت ط١: ١٤٣١ه/ ٢٠١٠م.

· ٣٠. «حلية الأولياء» للحافظ أبي نعيم الأصفهاني (٤٣٠هـ).

دار الكتاب العربي، ط٤: ٥٠٥ هـ/ ١٩٨٥م.

٣١. «سنن ابن ماجه» للحافظ ابن ماجه القزويني (٢٧٣هـ).

حقق نصوصه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي دار إحياء الكتب العربية فيصل عيسى البابي الحلبي.

٣٢. «سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل».

تحقيق: محمد علي قاسم العمري المجلس العلمي إحياء التراث العربي - الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1: ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م

٣٣. «سؤالات البرقاني للدارقطني» رواية الكرجي عنه.

تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، كتب خانه جميلي ـ الاهور، باكستان، ط١: ٤٠٤هـ.

٣٤. «سير أعلام النبلاء» للإمام الذهبي (٧٤٨هـ).

تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤ وطو آخرين، مؤسسة الرسالة بيروت، ط١:٥٠٥ هـ/ ١٤٠٥.

٣٥. «شعب الإيمان» للحافظ البيهقي (٤٥٨ ه).

تحقيق: أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول. دار الكتب العلمية ـ بيروت. ط١: العدم. ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠٠م.

٣٦. «صحيح ابن حبان »للحافظ أبي حاتم محمد بن حبان البستي (٣٥٤ هـ). تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٢: ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

٣٧. «صحيح مسلم» للحافظ مسلم بن الحجاج النيسابوري (٢٦١هـ).

وقف على طبعه وتحقيق نصوصه وترقيمه وعد كتبه وأبوابه وأحاديثه وعلق عليه ملخص شرح الإمام النووي مع زيادات من أئمة اللغة: خادم الكتاب والسنة محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء الكتب العربية _ فيصل عيسى البابي الحلبي. توزيع: دار الكتب العلمية _ بيروت. ط1: ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

٣٨. «كتاب المجروحين من المحدثين» لابن حبان (٤٥٤هـ).

تحقيق: محمود إبراهيم زايد. دار المعرفة _بيروت: ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

- ٣٩. «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون» لحاجي خليفة (١٠٦٧ هـ)، ويليه:
 - ٠٤. «إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون»،
- 13. «هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين» كلاهما لإسماعيل باشا البغدادي (١٣٣٩هـ)
 - طبعة مصورة. دار إحياء التراث العربي-بيروت.١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
 - ٤٢. «لسان العرب» لابن منظور الإفريقي (٧١١هـ).
 - دار صادر ـ بيروت، ط٣: ١٤١٤ هـ.
 - ٤٣ . «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» للهيثمي (٨٠٧ هـ).

تحقيق: حسام الدين القدسي، منشورات دار الكتاب العربي-بيروت لبنان.

- ٤٤. «ميزان الاعتدال» للإمام الذهبي (٧٤٨هـ).
- تحقيق: على محمد البجاوي، دار المعرفة ـ بيروت. (د. ت).
- ٤٥. «نوادر الأصول في معرفة أحاديث الرسول ﷺ» للحكيم الترمذي (٢٨٥هـ).
 تحقيق: توفيق محمد تكلة، دار النوادر _دمشق، ط١: ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.



مسرد العمل

الصفحة		الموخ
79	مة التحقيق	مقده
٦٩	.خل إلى الرسالة	
٧٠	هج التحقيق	
۷١	مفة النسخة الخطية	ص
٧٣	اذج من النسخة المعتمدة	
٧٩	ن المحقّق	
۸۱	ورة السؤال]	
۸۲	واب]واب	
۸۲	«القرض بثمانية عشر»]	
۸۳	الكلام على ضعف إسناد هذا الحديث]	
۸٥	حديثُ «القرضُ مرّتين»]	
۸۷	الكلام على ضعف إسناد هذا الحديث]	
۹.	ما جاءً عن بعضِ الصحابة مما ثُخالف ما جاءَ عن ابنِ مسعود]	
97	الموازنة والترجيحً]الموازنة والترجيحًا	
90	اردا	
90	سرد المصادر والمراجع	
١٠١	د العما	





للإمَامِ المُخْتَهِدِ شَيْخِ الإِسْلَامِ سِرَاجِ الدِّيْنِ عُمَرِيْن رَسْلَان البُلْقِيْنِي ٧٧٤ - ٨٠٥ م رَحِمَهُ اللهُ تَعَالِيَ

> تَخقِيْقُ فَادِي المُغْرَبِي





مقدمة التحقيق



الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد،

فهذه رسالةٌ لطيفةٌ ماتعة، تدور حول خلافٍ قديم في رجالٍ من رواة الحديث الشريف، تشابهت أسهاؤهم ونِسِبُهم، وتقاربت أزمنتُهم وأعصارهم، واجتهد العلماء قديماً في تبيانهم، وإزالة الغشاوة عنهم، فجاءت هذه الرسالة: «الطريقةُ الواضحةُ في تمييز الصنابحة» للإمام أبي حفص عمر بن رسلان البلقيني، متوِّجةً لجهود هؤلاء العلماء، مجليَّةً لآرائهم، مرجِّحةً بين أقوالهم (١).

وتعد هذه الرسالة دراسةً تطبيقيَّةً لنوعين من أنواع علوم الحديث؛

⁽۱) بل إن هذا الخلاف امتد إلى عصرنا فتكلم في هذا العصر في هذه المسألة العلامة الجليل أحمد شاكر في تعليقه على كتاب «الرسالة» للشافعي رحمه الله ص٣١٧- ٣٢٠، ورأيه موافق لما رآه الإمام البلقيني في هذه الرسالة، وأشار في آخر كلامه إلى رأي البلقيني مستفيداً إياه من «ترتيب الأم». وخالفه الأستاذ إبراهيم الزيبق والشيخ شعيب الأرناؤوط - حفظها الله - في تعليقها على «مسند الإمام أحمد» (٣١: ٢٠٩ - ٢١٤)، وتكلم في ذلك أيضاً الشيخ مشهور حسن سلمان في مقدمة تحقيقه لهذه الرسالة.

معرفة الصحابة رضي الله عنهم، ومعرفة التابعين، فهؤلاء المختلف فيهم (الصنابحيون) عاشوا في زمن النبوَّة، فأدرك بعضُهم النبيَّ عَلَيْ وسمع منه، ولم يدركه بعضهم، فكان للتمييز بينهم أهمية بالغة، قال الإمام أبو عمرو ابن الصلاح: ومعرفة المرسل والمسند. الصلاح: ومعرفة المرسل والمسند. انتهى (۱).

وقد تناول الإمام البلقينيُّ هذه المسألة بروح علميَّة عاليةٍ، فكنت تراهُ يجمع الروايات ويمحصها ويفحص عن رجالها، وينظر في أقوال العلماء ويناقشها، فيرجِّحُ ويصحِّح ما قويت حجته واستقامت أدلته عنده، ويردُّ ويضعِّف ما يراه دون ذلك، فكان من فضائل هذه الرسالة أن كشفت لنا عن صفحةٍ مشرقةٍ من الحياة العلمية لهذا العلم المبرِّز، وأظهرت لنا عقليَّةً علميَّةً مجتهدة؛ تبحث وتستقصي، وتفتش وتنقب، تجمع الأشباه، وتقرِّب النظائر بعضها من بعض.

وقبل ذلك وبعده، فهذه الرسالة تكشفُ عن صفحةٍ مشرقةٍ من أدب الخلاف بين علماء المسلمين، فكنت تراهم في ساحات المناظرة، ولا سلاح لهم إلا الحجَّةُ والبرهان، ولا غاية لهم إلا الحقُّ والبيان، وأبرز سهاتهم في هذه المناظرة الأدب العالي الجمّ، فلا شتم ولا سباب، ولا طعن ولا بهتان، فالعلم رائدهم والحق غايتهم.

وقد سبق تحقيق هذه الرسالة من قبل الشيخ مشهور حسن سلمان (٢)، فكان له فضيلة إخراج هذا الجزء من عالم المخطوطات، ليصل إلى أيدي

⁽۱) «مقدمة ابن الصلاح» ص٥٠٦.

⁽٢) طبعت في دار التوحيد والسنة ومكتبة الفرقان، القاهرة ـ مصر، (١٤٢٧هـ= ٢٠٠٦م).

الباحثين، لكن وقع للشيخ أخطاء في قراءة المخطوط، وقد نبهت في ثنايا تعليقاتي على مواطن منها، كما أنه أطال النفس في مقدمة الرسالة والتعليق عليها، فخرجت في ٢٦٠ صحيفة، مع أن مخطوطها لا يجاوز أحد عشر ورقة.

ثم كان أن قررت دار الفتح العمل على إصدار مجموع فيه مصنفات الإمام البلقيني، فأسندت إلى تحقيق هذه الرسالة، وإخراجها في حجم لطيف يتناسب مع هذا المشروع، فبادرت إلى ذلك مستعيناً بالله، راجياً منه التوفيق، وهو الهادي إلى سواء الصراط.

نسبة الكتاب للإمام البلقيني:

لم أر ذكر هذه الرسالة في شيءٍ من كتب الفهارس، فلم يذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون»، ولم يُذكر فيها تفرَّع عنه، ولكن تستفاد صحة نسبة الكتاب للإمام البلقيني من كلامه في كتبه الأخرى، فقد ذكره في «محاسن الاصطلاح» في ثلاثة مواضع:

قال البلقيني رحمه الله ص١١٥: وقد بينت الصنابحيين في جزءٍ سميته «الطريقة الواضحة في تمييز الصنابحة».

وقال ص٥٣٥ وقد ورد ذكر الصنابح: وقد بينت ذلك في «الطريقة الواضحة في تمييز الصنابحة».

وقال ص • ٦٩٠ عند ذكر عبد الرحمن بن عُسيلة الصنابحي: وقد بسطت الكلام عليه وعلى من يلتبس به في جزء سميته: «الطريقة الواضحة في تمييز الصنابحة»، فلينظر فإن فيه نفائس.

وذكره البلقيني أيضاً في ترتيب كتاب «الأم» للإمام الشافعي رحمه الله (١: ١٣٠)، عند ذكر حديث الصنابحي: «إن الشمس تطلع ومعها قرن الشيطان...»، فقال: ...وقد بينت ذلك بياناً شافياً في تصنيف لطيف سميته: «الطريقة الواضحة في تبيين الصنابحة»، فلينظر ما فيه فإنه نفيس.

وصف النسخة الخطية:

اعتمدت في تحقيق هذا الجزء على نسخة خطيَّةٍ وحيدة، مصورة عن النسخة المحفوظة في مكتبة كوبريلي^(۱)، وهي فيها ضمن مجموع رقمه (۲۲۸)، فيه «محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح» للمصنف، من (۱/أ) إلى (۱۰۹/أ)، وبعده هذه الرسالة، من (۱۰۹/ب) إلى (۱۲۰/أ)، بمقياس: ۱۹×٥, ۲۰ (٥, ۱۳×۲۰) سم، ومسطرتها ۲۰ سطراً، وهما بخط النسخ، وذكر ناسخها أن كتاب «محاسن الاصطلاح» تمَّ في العشر الثاني من جمادى الآخر عام خمس وتسعين وسبع مئة.

والظاهر أن رسالة «الطريقة الواضحة» كتبت قريباً من هذا الوقت، فيكون ذلك في حياة المؤلف رحمه الله، ويؤكد ذلك قول الناسخ في مطلع الرسالة: «قال شيخ الإسلام الحافظ أبو حفص عمر بن رسلان البلقينيُّ الشافعي أمدَّ الله في عمره بالبركة».

وهي نسخةٌ مقابلةٌ، فقد جاء فيها في مواضع قليلة دائرةٌ منقوطة، علامة المقابلة، غير أنها لم تخل من بعض تحريفات أشرت إليها في موضعها.

⁽١) وقد تحرف اسم الرسالة في فهرس مخطوطات كوبريلي (١: ١٢٣) إلى: «رسالة في الضائحة» في نسب عبد الله الضائحي!!

منهج التحقيق:

١ ـ قمت بضبط النص وتفصيله وترقيمه وفق القواعد المتبعة.

٢- خرجت الأحاديث تخريجاً محتصراً يتوافق مع مقصود الرسالة، فعزوتها إلى المصادر التي أحال عليها المصنف، إلا إن دعت الحاجة إلى التوسع.

٣- توثيق النقول التي ذكرها المصنف من مصادرها مع مقابلتها على المصدر المنقول عنه، وقد أفاد ذلك تصحيح تحريفات وقعت في النسخة الخطية، فكنت أغير ما يظهر أنه سبق قلم أو تحريف ناسخ، وأشير إلى ما في النسخة الخطية في الهامش، كها أفاد الرجوع إلى المصادر أيضاً سدَّ خلل سقط من النسخة الخطية، فزدته بين حاصرتين وأشرت إلى مصدر الزيادة في الهامش، انظر مثال ذلك: ص١٣٦،١٣٠،

٤-ذيلت الرسالة بفهرس للمصادر والمراجع وفهرس للأحاديث النبوية
 وفهرس للكتب التي ذكرها المصنف وفهرس للموضوعات.

وختاماً أسأل الله عزَّ وجلَّ أن يوفقُنا لما يجبه ويرضاه، وأن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم، إنه وليُّ ذلك والقادر عليه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

> كتبه فادى المغربي

ليلة التاسع من رمضان المبارك سنة ١٤٣٥هـ الموافق لـ ٨/ ٧/ ٢٠١٤م.







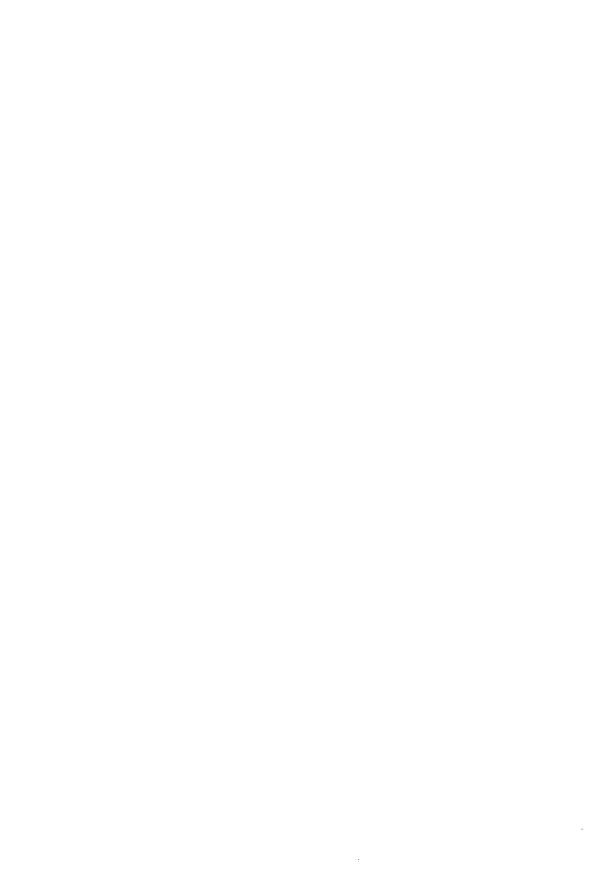
صورة الورقة الأولى من المجموع الذي يحتوي على رسالتنا

سيسية الماسلة كلفطا وحفع صون سلان السلف إلسا فواعد الدفر عرو الدكم أسا مده العدادي حداص مفعاله الدار المستقد الراعدة ومغرر فيشلد العروا لدراذ والموارا المالحه دوا لصاه والسلام ويسترعد المعود يحده الخاف كي الواحد و ما إلى و واصابه ومرسعه و فلرعا عمر الارهر المستدال اعاما قيلانط شكام امذ اعرش والمناعد وحدد ورسال على لم يوف معايخه فارد ـُ ان اُذَكَّ وَجُلُكُ مَا سِعَيْهِ * الناس وسطه بِعان سَأَالدِيُّولِ وحدالصوارسا للنريوالنوفن واحياساوك العمنى مرفصله الجزال فهوهم وبالطا عامولست استدالامام مالل دمغ إسعت فرالوطما حسن يزخر بؤرد زاسم عظا تربساد عزع بدائيدا لعناع عزالني صارابيده ليه وسار فيذخ اعما السندوالين الموك فياسالنوع الساة لعدالشع والعشروذ لكرفساط مالخار عالاع زما تواسل عزوطا توابسا وعزحه والعدالعشائح إن ديسوار الدرصلى إلاء عليه ويسلم فالسبب ا فالنسب بطلع ومعه وزالِتنبيطان فاذا ارسنعتُ فا ديكام اذا استوت فارتُما فاذا ذالت فادتها فادادنت للغوسفارها فاذاعرت فارفعا ويغ ريسوك المعسل إسعاقا عزالمه لافر الكرانساط متوودوى اصرا احرينه واصار استنزالساى والمقلة عرفسية عرفالد كذلك الكروني مسامع الوضوم الكريم زريد راسل عرط زيسا عن عدالده الصاعح إن رسول الدمل إلا عليه وسلى الساد الوصا العدال المصفرة والاطابار ويتعاذا اسسر حرحد الخطار الفعاذ اغسا وجعفظ كغابان وهده ويحرج مركنه اسفارعسه واذاعسا بديد وحدت اكتفايان السعدوصلاء ولأدا والعدا إحريث فعا حرجب والسسائي فوالطهاره عرفيس وعسته مزعندالله كالعاعزم الكريسيره اعسلم اتعاالواف فرالموارد الطالد للروايد انالصابح للذلاد فسه اخلاف على ليسته المتناط مدوره بهيزا لنعد منرع لحازات وسحين معن مالعادى والدمدى واستفد ذلك منداو لمسزا بعل إحدث كالدا كعافيط عمدالعي

ما الديمان ومداد سنده الطرى فريعسسره فريسورة والعرائات في المام العذاليه ها حد ما تعري الوازي والساعد إن عدر إلى لا مدي عرب الديم الخطائ عليه برم العنى ولدعسه في العادة والمعدة العدي الدري العالم العالم المالية المالية المالية المالية المالية معاوسه فالريسعين وزكروا الديم اسماعيل الحزق مال على مرسعط وك عنداس ملاصلت وسأقياه ومايق لنا وسول الله عد على ماان المدعد الم والدين صلح السعلمة وسلوف للد كالسمالم عسن وصا الدعال ف لان عدالطله المركنون بذرتف لرسيد فالعدله ارتعاليذ عواجه ولده كالسيم السيم المقيدالا بمضام الدوكالوا ا وزارتًا بمارم الموال عدا مما شرالا الواسماج العوالما في ووردوكما لعياج إسعا عاسنة ومارس فها فأعاسف عده الماء وشاليسنده للعفا كاليعماة الدوية عزال والمصليه وسؤل عليذلك العاسن العداع عدا لاحمط سلوصيته وا عزالن السعله وسلورع بذلالعما ووعدا مرحله ما استدلكما وعددت وسيرجعوع مالفترمان عسطالالم لعسامح لدى وويء ولنوصأ إلدعليه وسإعرالعسة عدالامن معسسله ووخلاهام لمزله عدا الفزدياء والمسعودا عليوا للمرصاعات والمحدة صلب علادا عم والدارهم المحسط والكالم والكا فاره على العموال العم المصديحد والسلح على الني وه العدوات ۵ لـ ذلار و لمب يحرريسيلان العلسي في







بيني لِنْهُ النَّمْ الرَّحْ الرَّحِيُّمِ

﴿ رَبَّنَآ ءَائِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةُ وَهَيِّئَ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَكًا ﴾ [الكهف: ١٠]، وصلَّى الله على محمَّد (١).

قال شيخُ الإسلام الحافظ أبو حفص، عمر بن رسلان البلقينيُّ الشافعيُّ، أمدَّ الله في عمره بالبركة:

أمَّا بعد حمد الله الذي جَعلَ صفقة أهل العلم هي الصفقة الرابحة، ومنحَهُم من فضله العميم الهداية والأعمال الصَّالحة، والصلاة والسلام على نبيِّه محمَّد المبعوث لجميع الخلق بالحُجج الواضحة، وعلى آل محمَّد وأصحابه ومن تبعهم فظهرَ عليهم من آثارهم الطيِّبة الرابحة.

فإني لمَّا نظرتُ كلام أئمَّة الحديث في الصُّنابحة، وجدتُه قد ينغلقُ على من لم يُوَفَّ (٢) مفاتحَه، فأردتُ أن أذكرَ في ذلك ما ينفتحُ به الباب، ويظهرُ به _ إن شاء الله تعالى _ وجهُ الصواب، سائلاً من ربِّي التوفيق، راجياً سلوكَ التحقيق، من فضله الجزيل، فهو حسبي ونعم الوكيل، فأقول:

أسند الإمامُ مالكٌ _ رضي الله عنه _ في «الموطأ» حديثين من طريق

⁽١) بعدها في الأصل كلمة غير واضحة.

⁽٢) تحرفت في طبعة الشيخ مشهور إلى: «يؤت».

زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله الصُّنابحي، عن النبيِّ ﷺ، فنذكرُهما بالسند والمتن:

الأول: في باب النهي عن الصَّلاة بعد الصُّبح والعصر، وذلك قبيل كتاب الجنائز:

مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله الصُّنابحيِّ، أنَّ رسولَ الله عَلَيْ قال: «إنَّ الشمس تَطلُع ومعها قرنُ الشيطان، فإذا ارتفعَت فارقَها، ثمَّ إذا استوت قارنَها، فإذا زالت فارقَها، فإذا دنت للغروب قارنَها، فإذا غربَت فارقَها»، ونهى رسولُ الله عَلَيْ عن الصلاة في تلك الساعات(١).

وقد رَوَى هذا الحديثَ من أصحاب السُّنن النَّسائيُّ في الصلاة، عن تتيبة، عن مالكِ كذلك(٢).

الثاني: في باب جامع الوضوء:

مالك، عن زيد بن أسْلَم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله الصَّنابحيِّ، أنَّ رسول الله عَلَيْ قال: «إذا توضَّأ العبدُ المؤمنُ فمَضْمَضَ خرجت الخطايا من فيه، فإذا استنثر خرجت الخطايا من أنفِه، فإذا غسلَ وجهه خرجت الخطايا من وجهه، حتى تخرجَ من تحت أشفارِ عينيه، فإذا غسلَ يديه خرجت الخطايا من يديه، حتى تخرجَ من تحت أظفار يديه، فإذا مسح رأسَهُ خرجت الخطايا من رأسه، حتى تخرجَ من أذنيه، فإذا غسلَ رجليه خرجت الخطايا من رجليه

⁽١) «موطأ مالك» برواية يحيى بن يحيى الليثي، كتاب القرآن، (١: ٢١٩).

⁽٢) أخرجه النسائي في «المجتبى»، كتاب المواقيت، باب الساعات التي نهي عن الصلاة فيها، (٥٥٩).

حتى تخرج من تحت أظفار رجليه». قال: «ثمَّ كان مشيُّه إلى المسجد وصلاتُه نافلةً له»(١).

وهذا الحديثُ قد أخرجه النَّسائيُّ في «الطَّهارة» عن قـتيبة وعُتبة بن عبد الله، كلاهما عن مالكِ بسنده (٢).

اعلم أيَّما الراغبُ في الفوائد، الطالبُ للزَّوائد، أنَّ الصَّنابحيَّ المذكور، فيه اختلافٌ على ألسنة الحفَّاظ يدور، منهم من المتقدمين: عليُّ بن المديني، ويحيى بنُ معين، ثم البخاريُّ والترمذيُّ، واستقرَّ ذلك متداوَلاً بين أهل الحديث.

قال الحافظ / عبدُ الغنيّ في «الكهال»: قال يعقوب بن شيبة: عبدُ الرحمن [١٠٩] ابن عُسَيلة الصُّنابحيُّ، كنيتُه أبو عبد الله، روى عنه أهلُ الحجاز وأهلُ الشَّام، دخل المدينة بعد وفاة النبيِّ عَيَّلِيَّهُ، ويَروي عن النبيِّ عَيَّلِيَّهُ أحاديثَ يُرسِلُها عنه، ومَن قال: عن أبي عبد الرحمن الصُّنابحي فقد أخطأ؛ قلبَ اسمَه فجعلها كنيتَه، ومن قال: عن عبد الله الصُّنابحيِّ، فقد أخطأ؛ قلبَ كنيتَه فجعلها اسمَه، هذا قول عليِّ بن المديني ومن تابعَهُ على هذا، وهو الصوابُ عندي (٣). انتهى ما ذكرَهُ الحافظ عبد الغنيّ.

وفي «الاستذكار» لابن عبد البرقي الكلام على الحديث الأوَّل: واضطربَ

⁽١) «موطأ مالك»، كتاب الطهارة، (١: ٣١).

⁽٢) أخرجه النسائي في «المجتبى»، كتاب الطهارة، باب مسح الأذنين مع الرأس، (١٠٣).

⁽٣) يعني عند يعقوب بن شيبة، انظر قوله في «تهذيب الكمال» (١٧: ٢٨٤)، و «تهذيب التهذيب» (٦: ٢٠٩ - ٢٣٠).

ابنُ معين في أحاديث الصُّنابحيِّ هذا، فمرَّةً قال: يشبهُ أن تكون له صحبةٌ. ومرَّةً قال: أحاديثُه مرسلةٌ، ليس له صحبةٌ. وهذا هو الصحيح. انتهى ما نقلَهُ ابنُ عبد البرّ وصحَّحه (۱)، وسيظهرُ لك خلافُه.

وفي «معجم الصحابة» لأبي القاسم البغويِّ: حدَّثني عباسُ بن محمَّد (٢) قال: سمعتُ يحيى بن معين يقول: الصنابحُ صاحب قيس بن أبي حازم، يقال: إنَّه الصَّنابح بن الأعسر، قال يحيى: وعبد الله الصنابحيُّ يروي عنه عطاء بن يسار، ويقال: أبو عبد الله الصَّنابحي، قال يحيى: والصُّنابحيُّ صاحبُ أبي بكر عبدُ الرحمن بن عُسَيلة. انتهى ما أسنده أبو القاسم البغويُّ عن يحيى بن معين (٣).

وهو كلامٌ مفيدٌ لا اضطرابَ فيه، وسيأتي له مزيدُ إيضاحِ إن شاء اللهُ تعالى.

وفي «الاستذكار» لابن عبد البرِّ في الكلام على الحديث الثاني: قال أبو عيسى الترمذيُّ: سألتُ محمد بن إسهاعيل البخاريَّ عن حديث مالك، عن زيد ابن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله الصُّنابحيِّ، أنَّ رسول الله عَلَيْهِ قال: «إذا توضَّأ العبدُ المسلمُ فتمضمضَ خرجت الخطايا مِن فيه» الحديث.

⁽۱) كذا قال ابن عبد البر_رحمه الله_في «الاستذكار» (۱: ٤ : ۱)، والصواب أن يحيى بن معين لم يضطرب فيه، بل إنه فرق بين عبد الرحمن بن عسيلة، وبين عبد الله الصنابحي، فقال في الأول: ليست له صحبة. وقال في الثاني: يشبه أن تكون له صحبة. «تاريخ يحيى بن معين» (وهي رواية ابن (رواية الدوري) (٣: ٣٨- ٣٩)، و «معرفة الرجال عن يحيى بن معين» (وهي رواية ابن عرز) (٢: ٣٥١ - ١٥٤).

⁽٢) هو الدوري راوي التاريخ عن ابن معين.

⁽٣) «معجم الصحابة» (٣: ٢٤١)، وكلام ابن معين في «تاريخه» (رواية الدوري) (٣: ٧).

فقال لي: وَهمَ مالكُ بن أنس في قوله: عبد الله الصَّنابحي، وإنَّما هو أبو عبد الله الصُّنابحي، وإنَّما هو أبو عبد الله الصُّنابحي، واسمه عبد الرحمن بن عُسَيلة، ولم يسمع من النبيِّ ﷺ، والحديثُ مرسل(١).

قال أبو عمر بن عبد البرّ بعد حكايته لذلك: هو كما قال البخاريُّ، وقد بيَّنَا ذلك فيما مضى من هذا الكتاب بواضح من القولِ والحجَّة (٢).

والذي بيَّنه أبو عمر فيما مضى من كتابه «الاستذكار» أن قال في الكلام على الحديث الأول: تابع يحيى (٣) على قوله في هذا الحديث: عن عبد الله الصُّنابحي = جمهورُ الرواة، منهم القَعنبيُّ وغيره (٤)، وقال فيه مُطرِّف عن مالك: عن زيد ابن أسلم، عن عطاء بن يسار: عن أبي عبد الله الصُّنابحي، وتابعه إسحاقُ بن عيسى الطبَّاع وطائفةٌ، وهو الصواب. وهو أبو عبد الله الصنابحي]، واسمه عبد الرحمن بن عُسيلة (٥).

ثم ذكر أنَّه من كبار التابعين، وأنَّه لا صحبة له، ثم ساق عن يزيد بن أبي الخير(٢)، عن الصُّنابحي قال: خرجنا من اليمن مهاجرين،

⁽۱) «علل الترمذي الكبير» ص٢١.

⁽Y) «الاستذكار» (۱: ۱۹۸).

⁽٣) يعني: يحيى بن يحيى الليثي، راوي الموطأ. وسلف تخريج الحديث من روايته.

⁽٤) «موطأ مالك» برواية القعنبي، كتاب مواقيت الصلاة، باب ما قيل عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر، (٢١)، وبرواية أبي مصعب الزهري (٣١)، وبرواية محمد بن الحسن (١٨١)، وبرواية سويد بن سعيد (١٨).

⁽٥) «الاستذكار» (١: ٤٠٤)، وما سلف بين حاصرتين منه.

⁽٦) تحرف في مطبوع «الاستذكار» إلى: «الحسن». وأبو الخير هو مرثد بن عبد الله اليَزَقُ المصري. انظر «تهذيب التهذيب» (١٠: ٨٢).

فقدمنا الجُحْفة، فأقبل راكب، فقلت: الخبر؟ فقال: دفنَّا رسولَ الله ﷺ منذ خس(١).

ثم ذكر أبو عمر ما تقدَّم من نقله عن يحيى بن معين.

وفي كتاب أبي عيسى الترمذيّ، في باب ما جاء في فضل الطّهور ما أيشعرُ بالجريان على ما ذهب إليه البخاريُّ ونقلَهُ عنه، / ولفظُه: وفي الباب عن ثوبان، وعثهان، والصَّنابحيّ، وعمرو بن عَبَسة، وسلمان، وعبدالله بن عمرو، والصَّنابحيُّ الذي رَوى عن أبي بكر الصِّدِيق ليس له سماعٌ من النبيُّ عَيْقَ، واسمُه عبدُ الرحمن بنُ عُسَيلة، ويكنى أبا عبدالله، رحلَ إلى النبيُّ عَيْقَ، فقُبِضَ النبيُّ عَلَيْ وهو في الطريق، وقد رَوى عن النبيِّ عَيْقَ أحاديث، والصَّنابحُ بنُ الأعسر الأحسيُّ صاحبُ النبيِّ عَيْقَ، يقال له: الصَّنابحي أيضاً، وإنَّها حديثُه قال: سمعتُ النبيَّ عَيْقَ يقول: "إنِّي مكاثرٌ بكمُ الأممَ، فلا تَقْتَبلُنَّ بعدي" (٢).

وقوله: والصنابحيُّ الذي روى عن أبي بكر الصديق. إلى آخره؛ يَحتملُ أن يكون بياناً للصُّنابحيِّ السابق، وهو الأقرب، ويَحتملُ أن يكون ساقَهُ ليبيِّن أنَّهم ثلاثةٌ، ولكنَّ الأقرب الأول، فلو قصد الثاني لقال: والصنابحيُّ الذي يَروي عن أبي بكر الصديق غيرُ الراوي لهذا الحديث، ولكن عنده أنَّه هو الراوي له

⁽١) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب المغازي، (٤٤٧٠)، وسيأتي ص١٦١.

⁽٧) أخرجه ابن ماجه في «سننه»، أبواب الفتن، باب لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض، (٩٤٤)، وسيذكر المصنف له طرقاً فيها سيأتي.

⁽٣) «سنن الترمذي»، أبواب الطهارة، باب ما جاء في فضل الطهور، إثر الحديث (٢).

كما سمعَهُ من البخاريِّ، وقد تقدَّم في الكلام الذي نقله ابنُ عبد البرِّ من سؤال الترمذي»، وقفتُ عليه بعد الترمذي، وقفتُ عليه بعد ذلك، وسيأتي.

ولم يذكر الترمذيُّ خيرة الصُّنابحي، وقد ذكره أبو الحسين ابنُ قانع في «معجم الصحابة» له، فقال في باب الخاء: خيرة الصُّنابحي بن عبد القيس؛ ثمَّ أسند له حديثاً، فقال: حدَّثنا محمَّدُ بن عليِّ المدينيّ، حدَّثنا عمرو بن عَرْعَرة، حدَّثنا محمَّد بنُ حمدان، حدَّثنا محمَّدُ بن عمران(۱)، حدَّثنا داودُ بن مساور،

(١) كذا وقع هنا، ولعل صواب الإسناد كما في «المعجم الكبير» للطبراني (٢٢: ٣٦٨) (٩٢٣): عمرو بن عرعرة، حدثنا محمد بن محمران، حدثنا داود بن مساور، به.

ومحمد بن علي المديني شيخ ابن قانع، يلقب: فُستُقة، كان أحد من يفهم الحديث ويحفظه، وكان ثقة، (ت٢٨٩هـ).

وعمرو بن عرعرة، هو عمرو بن محمد بن عرعرة، قال عنه الدارقطنيُّ في «سؤالات السلمي» ص٢٥: له ثلاثة أحاديث أو أربعة، وما هو بمشهور. انتهى. وذكره المزي في «التهذيب» فيمن روى عنه محمد بن مُحران.

ومحمد بن مُحران بن عبد العزيز القيسي، قال النسائي: ليس بالقوي. وقال ابن عدي: له أفراد وغرائب، وما أرى به بأساً، وعامَّة ما يرويه مَّا يحتمل عمَّن روى عنه. «تهذيب الكمال» (٢٠: ٩٣ – ٩٥).

وداود بن المساور، ذكره ابن حبان في «الثقات» (٨: ٢٣٤).

ومقاتل بن همام، ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٨: ١٤)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٨: ٣٥٣)، فذكرا أن داود بن مساور روى عنه، وأنّه روى عن أبي خيرة الصّباحي. وإنها أطلت في الكلام عن رجال هذا الإسناد؛ لأنه سقط من مطبوع «معجم الصحابة» لابن قانع ـ تبعاً لما توفر لمحققيه من مخطوطات ـ بابُ حرف الخاء.

حدَّثني مقاتلُ بن هـ الوفد الذين قدموا على رسول الله على وكنَّا أربعين راكباً، فنهانا عن الدُّبَّاء، والحنتَم، والنَّقير، واللُزقَّت (١١)، فلما أردنا أن نرتحلَ أمرِ لنا براكِ، وقال: «استاكوا»، قلنا: يا رسولَ الله؛ عندنا العَسَبُ (٢)، ونحن نجتزئ به، ثم رفع يدَه فقال: «اللهمَّ اغفر لعبد القيس؛ فإنَّم أسلموا طائعين».

هكذا وجدتُ في نسختين من «معجم ابن قانع» مسموعتين، وذلك وَهُمٌّ، وإنَّمَا هو الصبَّاحي أبو خيرة، بالباء بعد الصاد، وليس بعد الألف باء، بل حاء.

وقد ذكره الحافظُ ابنُ عبد البرِّ في «الاستيعاب» فقال: أبو خَيْرة العبديّ، من ولد صُباح بن لُكَيز بن أفصى بن عبدِ القيس بن أفصى بن دُعْميِّ بن جديلة (٣) ابن أسد بن ربيعة بن نزار، ذكره خليفة، فقال: ومن عبد القيس: أبو

⁽١) الدُّبَّاء: القرع، والحنتم: جرار مدهونة خضر، والنقير: أصل النخلة، ينقر وسطه، والمزفت هو الإناء الذي طلي بالزفت، وهو نوع من القار، كانوا ينتبذون فيها فتسرعُ الشدَّةُ في الشراب. «النهاية» لابن الأثير (دبأ)، (حنتم)، (نقر)، (زفت).

⁽٢) هي جريدةٌ من النخل مستقيمةٌ دقيقة، يُكشط خوصُها (وهو ورق النخل)، والذي لم ينبت عليه الخوصُ من السَّعَف. «القاموس المحيط» (عسب). وتحرفت في طبعة الشيخ مشهور، وفي مطبوع «المعجم الكبير» للطبراني إلى: «العشب». ويؤيد ما أثبته هنا أنه وقع في رواية ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١٦٢٥): عندنا الجريد. والله أعلم.

⁽٣) تحرفت في طبعة الشيخ مشهور إلى: «هذيلة». وكذلك تحرفت في مطبوع «الاستيعاب» (١١: ٢٢١) (طبعة مكتبة ابن تيمية بهامش الإصابة)، وص٧٩٤ (طبعة دار الأعلام)، والمثبت من الأصل، وهو موافقٌ لما في «الطبقات» لخليفة ص٠٦، و«جمهرة أنساب العرب» لابن حزم (١: ٢٩٥) وغيرها.

خيرة الصباحي، كان في وفد عبد القيس، روى: «اللهمَّ اغفر لعبد القيس»، وقال: زوَّدنا رسولُ الله ﷺ الأراكَ نستاكُ به(١).

روى داود بن المساور (٢)، عن مقاتل بن همّام، عن أبي خَيرة الصُّباحي قال: كنت في الوفد الذين أتوا رسولَ الله ﷺ، وكنّا أربعين راكباً، فنهانا النبي ﷺ عن الدُّبَاء، والحَنْتَم، والنّقير، والمزفّت، قال: ثمّ أمرَ لنا بأراكٍ، فقال: «استاكوا بهذا»، قلنا: يا رسول الله، إن عندنا العَسَب (٣)، ونحن نجتزئ به، قال: فرفعَ يديه وقال: «اللهمّ اغفر لعبد القيس إذ أسلموا طائعين غيرَ كارهين». انتهى.

وقد ذكره الحافظُ ابنُ ماكو لا في «مشتبه النسبة» في «باب الصاد»، / فقال: [١١٠/ ب] الصَّباحي والصَّبَاحي، قال: أما الصُّباحي بضمِّ الصاد، وتخفيف الباء، فهو أبو خيرة الصُّباحي، له صحبةٌ وروايةٌ، ولم يروِ عن النبيِّ ﷺ من هذه القبيلة سواه، ومحمدُ بن سليمان بن محمد بن كعب، أبو عمرو الصُّباحي المعلم.

قال: وأما الصَّبَّاحي _ بتشديد الباء _ فهو يزيدُ بن سعيد الصَّبَّاحي، مدينيُّ، يروي عن مالك بن أنس حديثين، وأحمدُ بن الحسن بن هارون الصَّبَّاحي، أبو بكر^(٤).

⁽١) "الطبقات" لخليفة بن خياط ص٠٦٠.

⁽٢) في الأصل: «داود بن أبي المساور». وهو خطأ.

⁽٣) تحرفت في طبعة الشيخ مشهور إلى: «العشب».

⁽٤) «الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسهاء والكنى والأنساب» لابن ماكولا (٥: ٢١٠- ٢١١).

فالوهمُ حينئذِ من وجهين؛ في التسمية والنسبة، فإنَّه أبو خيرة الصُّباحي، والله أعلم.

وحينئذٍ فنعودُ إلى الكلام على ما وقعَ فيه الاختلاف، فنقول:

قدروى أحمدُ في «مسنده» حديث الوضوء عن مالك من طريق عبد الرحمن وإسحاق، عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله الصُّنابحيّ (١).

وروى البيهقيُّ حديثَ الوضوء من رواية ابن وهب، عن مالك بمثل^(٢) رواية يحيى والقعنبيِّ والجمهور، عن عبد الله الصُّنابحي.

ثم أسند البيهقيُّ إلى يحيى بن معين أنَّه قال: يروي عطاء (٣) بن يسار، عن عبد الله الصُّنابحي، صحابيُّ، ويقال (٤): أبو عبد الله، والصُّنابحيُّ صاحبُ أبي بكرِ الصديق عبدُ الرحمن بن عُسيلة، والصنابحيُّ صاحب قيس بن أبي حازم يقال له: الصنابحُ بن الأعسر. كذا قاله يحيى بن معين.

ثم ساق البيهقيُّ عن البخاريِّ ما تقدَّم (٥).

واعلم أنّي ظفرتُ بروايةٍ قاطعةٍ للنّزاع، مصرّحة بالسّماع، تظهرُ بها صحَّةُ المسالك، ودفع (٦) الوهم عن الإمام مالك.

⁽١) «مسند أحمد» (١٩٠٦٨). وعبد الرحمن هو ابن مهدي، وإسحاق هو ابن عيسى الطباع.

⁽٢) في طبعة الشيخ مشهور: «مثل». بدل: «بمثل».

⁽٣) في الأصل: «يروي عن عطاء». والتصويب من «السنن الكبرى» للبيهقي.

⁽٤) في الأصل: «ويقول».

⁽٥) «السنن الكبرى» (١: ٨١ – ٨٢).

⁽٦) كذا في الأصل: ولعلها: «وتدفع».

ذكر أحمدُ بن حنبل في «مسنده» ترجمة حديث الصَّنابحي، ثم ذكر بعدها بأربعة تراجم حديث الصُّنابح الأحسيّ، فأسند في الترجمة المذكورة أوَّلاً أحاديثَ من جملتها:

قال أحمد بن حنبل: حدثنا رَوْح قال: حدثنا مالكُ وزهيرُ بن محمَّد قالا: حدثنا زيدُ بنُ أسلم، عن عطاء بن يسار قال: سمعتُ عبدَ الله الصُّنابحيَّ يقول: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إنَّ الشمسَ تطلُعُ بقرنَي شيطانِ، فإذا طلعَت قارنَها، فإذا ارتفعَتْ فارقَها، ويُقارِئُها حين (١) تَستوي، فإذا زالَتْ فارقَها، فصَلُّوا غيرَ هذه الساعاتِ الثلاث» (٢).

وهذه الرواية التي ساقها الإمامُ إسنادُها صحيح؛ روحٌ شيخ الإمام أحمد هو روحُ بنُ عبادةَ بنِ العلاء، أبو محمَّد البصريُّ، من بني قيس بن تَعْلبةَ من أنفُسهم.

قال يعقوب بن شيبة: كان رَوحٌ أحدَ مَن يتحمَّلُ الحَمَالات، وكان سريًّا مريًّا، كثيرَ الحديث جدًّا، صدوقاً.

وسئل يحيى بن معين عنه فقال: لا بأس به (٣)، صدوقُ (٤)، حديثُه يدلُّ على صدقِه، يحدِّثُ عن ابن عون. قيل على صدقِه، يحدِّثُ عن ابن عون. قيل له: إنَّ يحيى القطان فيه بشيءٍ.

⁽١) في الأصل: «حتى». والتصويب من «مسند أحمد».

⁽۲) «مسند أحمد» (۲۰۷۰).

⁽٣) «تاريخ ابن معين» (رواية الدارمي) (١: ١١١).

⁽٤) «تاريخ ابن معين» (رواية الدوري) (٤: ٣٦٣).

وقال يحيى بن معين عن عبيد [الله] القواريري: يروي عن عشرين شيخاً من الكذَّابين، ثم لا يحدِّث عن رَوح بن عُبادة!

وقال أبو مسعودٍ^(١) الرازيُّ: طعنَ على روح بن عبادة اثنا عشر أو ثلاثةً عشر، فلم ينفُذ قولهُم فيه.

أخرج له الجماعة^(٢).

وزهير بن محمد، قد أخرج له الجهاعةُ أيضاً، ووثَّقه أحمد بن حنبل وغيره. وفي هذه الرواية يروي عنه بصريٌّ، وقد قال البخاري: ما روى عنه أهل البصرة فصحيح (٣). لا سيها وهو تابعٌ في ذلك لحديث الإمام مالك.

وقد ظهرَ للمصنِّف بهذه الرواية أنَّ الصُّنابحيَّ الراوي في ذلك صحابيًّ يصرِّح⁽¹⁾ بالسماع، وبذلك يُعلم أنَّه غير عبد الرحمن بن عُسيلة الذي هو صاحب أبي بكر الصديق؛ لأنَّه لم يختلف أحدُّ من أهل الحديث في أنَّ ابنَ عُسيلة لم يلقَ النبيَّ عَسِيلة الإرسالُ عُسيلة لم يلقَ النبيَّ عَسِيلة الجبال/.

وما كان الإمامُ البخاريُّ أقدمَ على توهيم مَن تقدَّم إلا بظنِّ أنَّ المذكور هو صاحبُ أبي بكر الصديق هو المشهور بالصُّنابحي، واسمه عبد الرحمن،

⁽١) في الأصل: «ابن مسعود»، والتصويب من «تهذيب الكمال». واسمه أحمد بن الفرات.

⁽٢) انظر ترجمة روح والأقوال التي ذكرها المصنف عنه في «تهذيب الكمال» (٩: ٢٣٨- ٢٤٥)، وما سلف بين حاصر تين منه.

⁽٣) انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٩: ١٤- ١٨٥)، وكلام البخاري فيه.

⁽٤) في طبعة الشيخ مشهور: «فصرح».

وكنيتُه أبو عبد الله، فاعتقدَ الوهم بهذا الطريق، وسبقَهُ إلى هذا عليُّ بنُ المديني كها تقدَّم، ولكن كلام يحيى بن معين الذي أسنده البغويُّ في «معجم الصحابة»(١)، والبيهقيُّ في «السنن»(٢) يدلُّ على أنَّهم ثلاثةٌ، وأنَّ عبدَ الله الصُّنابحيَّ صحابيُّ.

وإذا اجتمع مالكُ ويحيى بنُ معين وزهيرُ بن محمد على إثبات سماع عبد الله الصنابحي، وأنَّه صحابيُّ، كان الأخذُ بذلك متعيِّناً؛ لزيادة العلم مع الحفظ والإتقان، وكان ذلك مقدَّماً على من بنى مجرَّد الظن من غير وقوفٍ على تصريح بالسماع، ومن هنا ينقطعُ النزاع.

وأغرب أبو الحسين عبدُ الباقي بنُ قانع، فجعل عبدَ الله الصَّنابحي هو ابن الأعسر الأحسي، وأخرج له في «المعجم» حديثين؛ أحدهما: حديث النهي عن الصلاة في الأوقات. والثاني: حديث: «إني فرطكم على الحوض»، فقال:

عبدُ الله الصنابحيُّ بن الأعسر الأحسيّ

حدَّثنا أحمدُ بن سهل بن أيوب الأهوازي، حدَّثنا ابنُ أبي أويس، حدَّثنا مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله الصُّنابحي، أنَّ النبيَّ ﷺ قال: "إنَّ الشمسَ تَطلعُ» فذكره (٣).

ثم قال:

حدَّثنا أسلمُ بن سهل الواسطي، حدَّثنا وهب بن بقية، حدَّثنا خالد،

⁽١) «معجم الصحابة» للبغوي: (٣: ٣٦٧)، وسلف نص كلامه ص١٢٢.

⁽۲) «السنن الكبرى» (۱: ۸۱ – ۸۲)، وسلف ص ۱۲۸.

⁽٣) سلف ص ١٢٠ من حديث مالك.

عن إساعيل، عن قيس، عن الصُّنابحيِّ بن الأعسر الأحسيِّ قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «إنِّي فَرَطُكم على الحوض، وإنِّي مكاثرٌ بكم الأُمم، فلا تقتتلوا بعدي». انتهى(١).

وهذا الذي ذهب إليه ابنُ قانع وهمٌ؛ عبدُ الله الصَّنابحيُّ ليس بالأحسيّ، والله أعلم.

وقد سقط هذا من نسخةٍ من «معجم ابن قانع».

وفي «المعجم» لابن قانع في باب الصاد: صنابح الأحمسي. وأخرج له حديث: «أنا فَرَطُكم على الحوض، وإنِّي مكاثرٌ بكم الأممَ يوم القيامة، فلا تَقتتلُنَّ بعدي (٢٠).

وقد روى أحمدُ في «مسنده» حديثَ الوضوء عن عبد الله الصَّنابحي من غير رواية مالك فقال أحمد:

حدثنا حسينُ بنُ محمَّد، حدَّثنا محمَّدُ بن مُطَرِّف، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله (٣) الصنابحي، عن النبي علي قال: «مَن تخضمض واستنثر، خرجت خطاياهُ من أنفه وفمه» فذكر معناه (٤).

⁽١) «معجم الصحابة» لابن قانع: (٢: ٧٣- ٧٤). وحديث: «إني فرطكم...» سلف ص١٢٤ من حديث مالك.

⁽٢) المصدر السابق: (٢: ٢٣).

⁽٣) في بعض نسخ «مسند أحمد»: عن «أبي عبد الله»، وهو الذي أثبته محققوه.

⁽٤) «مسند أحمد»: (٦٥٠٦٥)، وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢٧٩٤) من طريق روح بن القاسم عن زيد بن أسلم، به.

وسيأتي اللفظُ الذي أحال عليه الإمام أحمد.

وفي «سنن ابن ماجه»: حدثنا سويد بن سعيد، حدثني حفص بن ميسرة، حدثني زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله الصنابحي، عن رسول الله عليه قال: «مَن تمضمَض واستنشقَ» فذكره (١٠).

وفي «معجم الطبراني الأوسط» حديثٌ من رواية محمد بن أبان القُرشيّ، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله الصُّنابحيِّ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «من أصبحَ صائباً، فاحتلَمَ، أو احتجمَ، أو ذرعَهُ القيءُ، فلا قضاء عليه، ومن استقاءَ فعليه القضاء».

قال الطبرانيُّ: لم يروِ هذا الحديثَ عن زيد بن أسلم، عن الصُّنابحي إلا محمَّدُ بن أبان. انتهى كلام الطبرانيِّ(٢).

ومحمدُ بن أبان هذا ضعَّفه ابنُ معين (٣)، وأبو داود، وقال البخاريُّ: ليس بالقويِّ (٤)، والراوي عنه / أبو بلال الأشعري ضعيفٌ أيضاً (١١١/ب) سقناه ليُعلم أنَّ لعبد الله الصُّنابحيِّ حديثاً آخر، وأنَّه ليس من رواية مالك.

وفي «التذهيب»: عبد الله الصنابحي، ويقال: أبو عبد الله، مختلفٌ في

⁽١) «سنن ابن ماجه»، أبواب الطهارة وسننها، باب ثواب الطهور، (٢٨٢). ولفظه فيه: «من توضَّأ فمضمض...».

⁽٢) «المعجم الأوسط» للطبراني (١٥٦٨).

⁽٣) «تاريخ ابن معين» (رواية الدوري) (٣: ٥٦٦).

⁽٤) انظر كلام العلماء فيه في «ميزان الاعتدال» (٤: ٣٣).

⁽٥) ضعَّفه الدارقطنيُّ في «سننه» إثر الحديث (٨٥٧)، وانظر «ميزان الاعتدال» (٥: ٢٢٦).

صحبته، قال ابن معين: عبد الله الصَّنابحي، ويقال: أبو عبد الله، روى عنه المدنيُّون، يشبهُ أن يكونَ له صحبةٌ.

وساق ما تقدَّم عن البخاري.

ثم قال: وهكذا [قال] غيرُ واحدٍ، وينبغي إن كان وهماً أن يُنسبَ إلى زيد ابن أسلم، أو(١) عطاء بن يسار، فإنَّ جماعةً رووه عن زيدٍ كذلك. انتهى(٢).

وقد رواه جماعةٌ عن زيدٍ على غير رواية الإمام مالك، ففي «مسند أحمد ابن حنبل»:

حدَّثنا عبدُ الرزاق قال: حدَّثنا مَعْمَر، عن زيد بن أسلَم، عن عطاء بن يسار، عن أبي عبد الله الصَّنابحيّ قال: قال رسولُ الله عَلَيَّ: "إنَّ الشمسَ تَطلعُ بين قرني الشيطان، فإذا ارتفعَتْ فارقَها، فإذا كانت في وسطِ السَّماء قارنَها، فإذا دلكت»، أو قال: "زالَتْ فارقَها، فإذا دَنَت للغروب قارنَها، فإذا غربَتْ فارقَها، فلا تُصلُّوا هذه الثلاث ساعات»(٣).

ومن طريق عبد الرازق خرَّجه ابن ماجه في «سننه»(٤).

وقال أحمد: حدَّثنا أبو سعيد مولى بني هاشم قال: حدَّثنا محمَّدُ بن مطرِّف أبو غسان قال: حدَّثنا زيدُ بن أسلَم، عن عطاء بن يسار، عن أبي عبد الله

⁽١) كذا في الأصل، وفي «التذهيب»: «عن عطاء». وهو الأشبه.

⁽٢) «تذهيب تهذيب الكمال» للذهبي (٥: ٣٥٢)، وما سلف بين حاصر تين منه.

⁽٣) «مسند أحمد» (٩٣٠٦٣). وأخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٣٩٥٠).

⁽٤) «سنن ابن ماجه»، أبواب إقامة الصلوات والسنة فيها، باب ما جاء في الساعات التي تكره فيها الصلاة، (١٢٥٣).

الصُّنابِحي أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «مَن تمضمض واستنشق، خرجت خطاياه من فيه وأنفه، ومَن غسلَ وجهه خرجت خطاياه من أشفار عينيه، ومَنْ غسلَ يديه خرجت مِن أظفاره أو من تحتِ أظفاره، ومَن مسح رأسه وأذنيه خرجَتْ خطاياه من رأسِه أو شعرِ أُذُنيه، ومَن غسلَ رجليه خرجت خطاياه مِن أظفاره أو تحت أظفاره، ثم كانت خُطاه إلى المسجد نافلة »(۱).

وإنَّما سقتُ هذه الطُّرق ليُعلمَ أنَّ زيدَ بن أسلم قد اختُلف عليه، بخلاف ما يقتضيه كلام صاحب «التذهيب»، والله أعلم.

واعلم أنَّ الإمامَ أحمد ساقَ في ترجمة الصَّنابحيِّ الذي ذُكر الاختلافُ فيه؛ هل هو عبد الله أو أبو عبد الله أحاديثَ ينبغي ذكرُها، وتحقيقُ أمر رواتها، فمنها أن قال:

حدَّننا عتَّابُ بنُ زياد قال: حدَّننا عبدُ الله بن مبارك قال: أخبرنا مجالدُ الله بنُ سعيد، عن قيس بن أبي حازم، عن الصُّنابحيِّ قال: رأى رسولُ الله ﷺ في إبلِ الصَّدقة ناقةً مُسنَّةً فغضب، وقال: «ما هذه؟» فقال: يا رسول الله، إنِّي ارتجعتُها ببعيرين من حاشيةِ الصَّدقة، فسكت (٢).

وهذا الحديثُ الذي ذكره الإمامُ أحمد في ترجمة حديث الصَّنابحيِّ الذي تقدَّم الاختلافُ فيه يدلُّ على أنَّ راويَ هذا الحديث إمَّا عبدُ الله أو أبو عبد الله الذي سبق الاختلافُ فيه.

⁽١) «مسند أحمد» (١٩٠٦٤).

⁽۲) «مسند أحمد» (۱۹۰۶۳).

وهذا يخالفُه ما ذكره أبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة»؛ فإنَّه لَمْ ترجم على الصَّنابح بن الأعسر الأحسيّ، أخرج عنه من طريق مجالد بن سعيد، عن قيس بن أبي حازم، عن الصُّنابح قال: قال رسول الله ﷺ:

[1/۱۱۲] / «أنا فَرَطُكم على الحوض، وإنِّي مكاثرٌ بكم الأمم، فلا ترجعوا بعدي كفاراً يضربُ بعضُكم رقابَ بعض».

ثمَّ أخرج حديث الوليد بن القاسم، وأبي أسامة (١)، ويزيد (٢)، وجعفر بن عون، ومحمد بن عبيد (٣)، وعبَّاد بن عبَّاد، ومعتمر (٤)، كلِّهم عن إسماعيل (٥)، عن قيس، عن الصَّنابحي، وقال أبو أسامة: عن الصَّنابح، [وقال يزيد: عن الصنابحي] (٢) رجلٍ من بَجيلة ثم أحمس، قال: سمعتُ رسول الله على يقول: «أنا فَرطُكم على الحوض، وإنِّي مكاثرٌ بكمُ الأممَ بعدي»، وهذا لفظ حديث هارون. يعنى: ابن عبد الله الراوي عن أبي أسامة (٧).

ثمَّ أخرجَ عقب هذا الكلام عن يحيى بن معين ما تقدَّم نقلُه عنه (٨).

⁽١) أبو أسامة هو حماد بن أسامة القرشي.

⁽٢) هو ابن هارون السلمي.

⁽٣) هو الطنافسي.

⁽٤) في الأصل: «ومعمر». وهو خطأ. وهو معتمر بن سليهان.

⁽٥) وذكر البغوي الحديث أيضاً عنه من رواية مروان بن معاوية الفزاري ووكيع. وإسماعيل هو ابن أبي خالد البجلي الأحسى.

⁽٦) ما بين حاصر تين من «معجم الصحابة».

⁽٧) وهو أيضاً الراوي عن يزيد بن هارون وجعفر بن عون ومحمد بن عبيد الطنافسي.

⁽٨) «معجم الصحابة» للبغوي (٣: ٢٤٠- ٢٤١)، وسلف ما أسنده عن ابن معين ص٢٠.

ثم قال: حدَّثني هارون وعمِّي (۱) قالا: حدَّثنا ابنُ الأصبهاني (۲) قال: حدثنا عبدُ الرحيم بن سليان، عن مجالد، عن قيس، عن الصنابح قال: «أبصرَ رسولُ الله عَلَيْ ناقةً حسنةً (۳) في إبلِ الصدقة. فقال: «قاتلَ الله صاحبَ هذه النَّاقة»، فقال: يا رسول الله، إنِّي ارتجعتُها ببعيرين (٤) من حاشية الإبل. قال: «فنعم إذاً» (٥).

وهذا من أبي القاسم البغويّ يدلُّ على أنَّ الراويَ لهذا الحديث الذي في الصدقة هو الصَّنابح بن الأعسر الأحسى، وهذا غيرُ ما أشعر به كلامُ الإمام أحمد.

وقد نبَّه الترمذيُّ على حديثه في باب: ما جاء في كراهية أخذ خيار المال في الصَّدقة؛ فإنَّه أخرجَ حديثَ ابن عباسٍ في بعث معاذٍ رضي الله عنه إلى اليمن، وفيه أنَّ النبيَّ عَلِيُّةٍ قال له: «وإيَّاك وكرائمَ أموالهم»(٢).

⁽۱) هو على بن عبد العزيز البغوى. انظر ترجمته في «تهذيب التهذيب» (٧: ٣٦٣-٣٦٣).

⁽٢) هو محمد بن سعيد بن سليهان، أبو جعفر ابن الأصبهاني. انظر ترجمته في «تهذيب الكهال» (٢) هو محمد بن سعيد بن سليهان، أبو جعفر ابن الصحابة» (٣: ٣٦٨) (طبعة الجكني) إلى: ابن الأصبحي! وهو على الصواب في طبعة مبرة الآل والأصحاب.

⁽٣) كذا وقعت الرواية هنا وفي «مصنف ابن أبي شيبة» (١٠٠٠٧) _ وستأتي روايته ، وفي «معجم الصحابة» للبغوي، و«مسند أبي يعلى» (١٤٥٣)، و«المعجم الكبير» للطبراني بلفظ: «حسنة»، وسلف الخبر قريباً بلفظ: «مسنة» من رواية أحمد عن عتّاب بن زياد عن عبد الله بن مبارك عن مجالد بن سعيد به.

⁽٤) وقع في «معجم الصحابة» و «المعجم الكبير» للطبراني: «ببعير» بدل: «ببعيرين».

⁽٥) «معجم الصحابة» (٣: ٢٤١-٢٤٢)، وأخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١٤٥٣) من طريق ابن أبي شيبة عن عبد الرحيم بن سليمان به، وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٧٤١٧) من طريق على بن عبد العزيز البغوي (عم أبي القاسم البغوي) عن ابن الأصبهاني به.

⁽٦) «سنن الترمذي»، أبواب الزكاة، (٦٢٥).

قال الترمذيُّ بعد كمال الحديث: وفي الباب عن الصنابحي.

وكأنَّ الترمذي لمَّا لم يصحَّ عنده أنَّ هذا عن الصَّنابح بن الأعسر الأحمييّ كما أشعر به كلامُ الإمام أحمد، قال باب ما جاء في فضل الطهور ما قدَّمناه من قوله: والصنابح بن الأعسر الأحميي صاحبُ النبيِّ عَلَيْ يقال له: الصنابحيُّ أيضاً، وإنَّما حديثُه قال: سمعتُ النبيَّ عَلَيْ يقول: «إنِّ مكاثرٌ بكم الأممَ، فلا تقتتلنَّ بعدي»(۱).

ومعنى قول الترمذي: وإنها حديثه = الذي ثبتَ تعيينه فيه.

هذا ما كنت كتبتُه أوَّلاً قبل أن أقف على ما ذكره الترمذيُّ في «علله»، ثمَّ بعد ذلك وقفتُ على كلام الترمذيِّ في «علله»، ويظهرُ أنَّ مرادَهُ بالخبر ما صحَّ عن الصنابح الأحمسي، فإنَّ حديث الناقة لم يصحَّ عنه، والذي ساقه ابنُ عبد البرِّ عن الترمذيِّ هو بعضُ ما سينذكره مِن «علله».

قال في كتاب «العلل»: سألتُ أبا عبد الله محمد بن إسهاعيل البخاريً عن حديث مالك بن أنس، عن زيد بن أسلَم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله الصُّنابحيّ، أنَّ رسول الله عليه قال: «إذا توضَّأ العبدُ فمضمضَ، خرجت الخطايا من فيه» الحديث، فقال: مالكُ بن أنس وهم _ يعني في هذا الحديث فقال: عبدُ الله الصّنابحي، وهو أبو عبد الله الصنابحي، واسمه عبدُ الرحمن بن عُسيلة، ولم يَسمع من النبيِّ عَلَيْ، وهذا الحديث مرسل، وعبدُ الرحمن هو الذي روى عن أبي بكر الصديق، والصّنابح بن الأعسر الأحمييّ صاحبُ النبيِّ ما النبيِّ عامد الله العسر الأحمييّ صاحبُ النبيِّ

⁽۱) «سنن الترمذي» إثر الحديث (۲)، وسلف ص١٧٤.

عَيْقِيْةُ. قلت له: كم / روى عن النبيِّ عَيْقِيةٌ؟ قال: حديثين؛ حديثه عن النبيِّ عَيْقِيْةُ: [١١١٠-"إنِّي مكاثرٌ بكم الأمم"، وحديث آخر: حديث الصدقة، وليس هو عندي بصحيح، رواه مجالد، عن قيس، عن الصُّنابح.

> قال أبو عيسى: وإنَّما قال محمَّدٌ: لا يصحُّ حديث مجالد؛ لأنَّ إسماعيل ابن أبي خالد روى عن قيسِ أنَّ النبيَّ ﷺ رأى في إبل الصدقة ناقةً مسنَّـةً. ولم يذكر: عن الصُّنابح(١).

> فظهر من ذلك أنَّ قولَ الترمذيِّ في «جامعه» عن الصُّنابح: وإنَّا حديثُه. يعني الثابت كها تقدَّم.

> وعلى أنَّ له حديثاً واحداً جرى أبو نعيم في كتابه «معرفة الصحابة» فقال: صنابح (٢) بن الأعسر الأحسى من بَجيلة، سكن الكوفة، وقيل: الصُّنابحي، حديثُه عن قيس بن أبي حازم.

> ثم ساق بسنده إلى جعفر بن عون، حدثنا إسهاعيل بن أبي خالد، عن قيس ابن أبي حازم قال: سمعت الصُّنابح يقول: سمعتُ رسولَ الله عَيْكِمُ يقول: «ألا إنِّي فَرطُكم على الحوض، وإنِّي مكاثرٌ بكم الأممَ، فلا تقتتلوا بعدي».

> قال أبو نعيم: رواه الثوريُّ، وشعبة، وابنُ عيينة، وزيد بن أبي أنيسة، وعبثر بن القاسم، ويحيى بن سعيد، وابن المبارك، ومروان الفزاريُّ، وآخرون عن إسماعيل مثله (٣).

⁽۱) «علل الترمذي» ص ۲۱ – ۲۲.

⁽٢) تحرف في مطبوع «معرفة الصحابة» إلى: «صالح»، ثم ذكر على الصواب في الحديث المسند إليه.

⁽٣) «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (٣: ١٥٢١ - ١٥٢٢).

وتخرَّج من كلامه ومن كلام البغوي وروايةِ ابن ماجه وأحمد أنَّه رواهُ عن إسهاعيل بن أبي خالد سبعة عشر نفساً (١).

وقد أخرجه ابنُ ماجه في «سننه» في الفتن في باب: لا ترجعوا بعدي كفاراً يضربُ بعضُكم رقابَ بعض، فقال: حدثنا محمَّد بنُ عبد الله بن نُمير قال: حدثنا أبي ومحمدُ بن بشر قالا: حدثنا إسهاعيل، عن قيس، عن الصُّنابحيِّ الأحسيّ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «ألا إنِّي فَرَطُكم على الحوض، وإنِّي مكاثرٌ بكم الأمم، فلا تقتتلُنَّ بعدي»(٢).

وليًا ذكر أحمد بن حنبل رحمه الله ترجمة الصنابح الأحسي، أسند من حديث يحيى بن سعيد ووكيع قالا: حدثنا إسماعيل قال: حدثني قيس، عن الصُّنابح الأحسي ـ قال وكيع في حديثه: الصُّنابحي ـ قال رسولُ الله ﷺ: «إنِّي فَرَطُكم على الحوض، وإنِّي مكاثرٌ بكم الأمم، فلا تَقتتلُنَّ بعدي (٣).

ثم أخرج من حديث شعبة، عن إسهاعيل بن أبي خالد قال: سمعتُ قيسَ بن أبي حازم قال: سمعتُ قيسَ بن أبي حازم قال: سمعتُ الصُّنابحي البَجَلي قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «أنا فَرَطُكم على الحوض، ومكاثرٌ بكم الأمم»، قال شعبة: أو قال: «الناس، فلا تَقتتلُنَّ بعدي»(٤).

⁽١) بل هم ثمانية عشر نفساً، ويزاد عليهم أيضاً: خالد بن عبد الله الواسطي، وروايته عند ابن قانع في «معجم الصحابة» (٢: ٧٤)، وقد ذكر المصنف روايته ص١٣٢.

⁽٢) أخرجه ابن ماجه: (٣٩٤٤)، وسلف ص١٢٤.

⁽٣) «مسئد أحمد» (١٩٠٨٣).

⁽٤) «مسند أحمد» (١٩٠٨٤).

ثم أخرج أحمد من حديث ابن نُمير قال: حدَّثنا إسهاعيل، عن قيسٍ، عن الصُّنابحي الأحمسي بغير زيادة (١).

ثم أخرج من حديث عبّاد بن عبّاد أبي معاوية، عن مجالد بن سعيد، عن قيس بن أبي حازم، عن الصُّنابحيِّ قال: قال رسول الله ﷺ: «إنّي مكاثرٌ بكم الأمم، فلا تَرجعُنَّ بعدي كفّاراً يضربُ بعضُكم رقابَ بعض»(٢).

ثم أخرج من حديث يونس، عن حمَّاد بن زيد، عن الصَّنابحي، وربها قال: الصُّنابح (٣).

ولم يزد أحمدُ على ذلك، وهذا يدلُّ على أنَّ أحمد يرى أنَّ الراوي لحديث الناقة المسنَّة غير الصُّنابحي / الأحسي، لكن قد خرَّج هو حديثه من طريق [١١١٣] قيس ابن أبي حازم(٤).

وقد تقدَّمَ في كلام ابن معين أنَّ الصَّنابحيَّ صاحبَ قيس بن أبي حازم يقالُ له: الصُّنابح بن الأعسر (٥).

وعلى الجملةِ فالراوي لحديث النَّاقة من أجل ما فيه من الاضطراب أيضاً لا يَردُ على قول الترمذيِّ المتقدِّم، لكن سبقَ من كلام البغويِّ، وسيأتي من «مصنف ابن أبي شيبة» ما يقتضي الإيراد، إلا أن يُتأوَّلُ على حديثه الثابت،

⁽۱) «مسند أحمد» (۱۹۰۸۵).

⁽۲) «مسند أحمد» (۱۹۰۸٦).

⁽٣) «مسند أحمد» (١٩٠٨٧).

⁽٤) «مسند أحمد» (١٩٠٦٦)، وسلف ص١٣٥.

⁽٥) تقدم ص١٢٢ و ١٢٨.

كما صرَّح به في «العلل»، وقد تقدَّم، والله أعلم (١).

ومن الأحاديث التي أسندَها الإمامُ أحمد في ترجمة حديث الصَّنابحيِّ ما قال فيه:

حدَّننا ابن نُمير قال: حدثنا الصَّلتُ _ يعني ابن العوَّام (٢) _ قال: حدثني الحارثُ بن وهب، عن أبي عبد الرحمن الصُّنابحي قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لن تَزال أمَّتي في مُسْكَةٍ ما لم يَعملوا بثلاثٍ: ما لم يؤخِّروا المغربَ انتظاراً لإظلام مضاهاةَ اليهود، وما لم يؤخِّروا الفجرَ الحِّاقَ النجوم مضاهاةَ النصر انيَّة، وما لم يكلوا الجنائز إلى أهلها»(٣).

وهذا الذي خرَّجهُ الإمام أحمد من طريق أبي عبد الرحمن الصنابحي يدلُّ على أنَّه غيرُ ابن عُسيلة، فذاك اسمُه عبدُ الرحمن، وإن كان قد تقدَّم لنا أنَّ من قال: أبو عبد الرحمن، فقد قلبَ اسمه فجعلَهُ كنيتَه، لأنَّ هذا الحديث علَّ اختُلِف في راويه المذكور.

ففي «معجم الصحابة» لأبي القاسم البغويّ عقبَ ترجمة الصنابح بن الأعسر الأحمسي ترجمةٌ أخرى قال فيها: الصَّنابحي، وليس هو الأحمسي. ثمَّ أخرج من طريق الصَّلت بن جرام، عن الحارث بن وهب، عن الصُّنابحيِّ

⁽١) انظر ما تقدم ص١٣٨ -١٣٩.

⁽٢) قال الحسيني في «الإكمال» ص٦٠٠: الصلت بن العوام مجهول. وتعقبه الحافظ ابن حجر في «تعجيل المنفعة» (١: ٣٧٦) فقال: بل هو معروف، وإنها وقع في اسم أبيه تحريف، وهو الصَّلْتُ بنُ بَهْرام. انتهى. والصلت هذا ثقة، وثقه أحمد ويحيى، وتكلم فيه للإرجاء. انظر «ميزان الاعتدال» (٢: ٢٩١).

⁽٣) «مسند أحمد» (١٩٠٦٧).

قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لا تزالُ هذه الأمة في مُسْكَةٍ من دينها، ما لم ينتظروا صلاة الفجر الحِّاقَ النجوم مضاهاةَ النصرانية».

قال أبو القاسم البغويُّ: وليس هذا الحديثُ عن الصنابح الأحمسيِّ، ولا أدري سمعَهُ من النبيِّ ﷺ أم لا؟ انتهى كلام البغويِّ(١).

وفي كلام البغويِّ أنَّه الصَّلْتُ بن بَهْرام، وقد تقدَّم عن «مسند أحمد» أنَّه الصَّلتُ بن العوَّام (٢).

ولمَّا ترجمَ أبو نعيم في كتابه «معرفة الصحابة» على صنابح بن الأعسر عقَّبه بترجمةٍ قال فيها: صنابح، وقيل: إنَّه غيرُ الأحمسيِّ، وهو عندي المتقدِّم، أفردَهُ بعض المتأخرين في ترجمة (٣).

وكأنَّه يشيرُ بذلك إلى أبي القاسم البغويّ.

ثمَّ أسندَ أبو نعيم من حديث وكيع، عن الصَّلت بنِ بهرام، عن الصُّنابح قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تزالُ هذه الأمَّة في مُسْكَةٍ من دينها، ما لم يكلوا الجنائزَ إلى أهلها». انتهى كلام أبي نعيم.

ولعلَّه سقطَ من النسخة التي نقلتُ منها بين الصلت والصنابح: وهبُ ابن الحارث(٤).

⁽۱) «معجم الصحابة» للبغوى (٣: ٢٤٢).

⁽٢) ذكرت قريباً تصويب الحافظ ابن حجر أنه الصلت بن بهرام، وأنه وقع تحريف في اسم أبيه. والله أعلم.

⁽٣) «معرفة الصحابة» (٣: ١٥٢٢)، وليس في مطبوعه قوله: «أفرده بعض المتأخرين في ترجمة».

⁽٤) ليس سقطاً كما ظن المصنف رحمه الله، بل إنه وقع كذلك في رواية هارون بن إسحاق، كما نبه على ذلك أبو نعيم بعد روايته الحديث (٣: ١٥٢٢) (٣٨٦٠)، ثم إن أبا نعيم =

وبتقدير أن يكون هو الأحمسي _ كما اعتقدَهُ أبو نعيم _ يكونُ للأحمسيِّ أيضاً حديثٌ آخر، وعلى ما ظهر للبغويِّ أبي القاسم في حديث النَّاقة المسنَّة يكونُ للأحمسيِّ ثلاثة أحاديث، لكن لم يَسلَم من الاختلاف، إلَّا الذي ذكره [١١٣/ب] الترمذيُّ عند قوله: / وإنَّها حديثُه عن النبيِّ عَيْكِيَّ: «إنِّي مكاثرٌ بكم الأمم»(١٠).

ومن الأحاديث التي أسندها الإمامُ أحمد في ترجمة حديث الصنابحيِّ حديثُ الأحسيِّ أيضاً، فقال:

حدَّثنا سفيان بن عيينة، عن إسماعيلَ سمع قيساً (٢) يقول: سمعتُ الصُّنابِحيَّ الأحميَّ يقول: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «ألا إنِّي فَرَطُكُم على الحوض، وإنِّي مكاثرٌ بكم الأممَ، فلا تقتتلُنَّ بعدي «٣).

وكأنَّ الإمامَ أحمد رضي الله عنه قصدَ أن يُخَرِّجَ في هذه الترجمة جميعَ الأحاديث التي يُذكَرُ فيها الصُّنابحيُّ بالسَّماع وغيره، ثم ذكر حديثَ الأحمسيِّ في ترجمةٍ وحدَه؛ لثبوته بالسَّماع، ومعاونةً لما يُذكِّرُ فيه الصُّنابحيُّ من غير تقييدٍ بالأحمسي، ولذلك اقتصرَ الترمذيُّ على هذا الحديث الواحد؛ لسلامته من الاختلاف، إلَّا أنَّه وقعَ في ترجمة الصُّنابحيِّ الأحمسيِّ شيءٌ في «مسند أحمد»

أخرجه من طريق آخر عن يحيى الحماني عن وكيع عن الصلت بن بهرام عن الحارث بن وهب به.

⁽١) سلف ص١٢٤.

⁽٢) في طبعة الشيخ مشهور: «أنه سمع قيساً». فزاد لفظة: «أنه»، دون أن يميزها بحاصرتين، ونبه في الحاشية أنه أثبتها من مطبوع «مسند أحمد»، وفي «المسند» (طبعة الرسالة) نبه محققوه إلى أنها ليست في جميع النسخ الخطية، فلا داعي لزيادتها.

⁽٣) «مسند أحمد» (١٩٠٦٩).

يحتاجُ إلى تأمَّل؛ وهو أنَّه أخرجَ حديثَه المتقدِّم من الطريقة المتقدِّمة عقبَ ترجمة عبد الرحمن بن أزهر التي أخرجَ فيها حديث عبد الرحمن بن أزهر في تخلُّل النبيِّ عليه الناسَ يوم حنين يسألُ عن منزل خالد بن الوليد، فساقه بطرقه (۱۱) ثم ذكر الصنابحي الأحمىي فأخرجَ حديثَه: «إنَّي مكاثرٌ بكم الأمم»، وساق ما تقدَّم (۲)، ثمَّ في أثناء ترجمته أخرجَ بطرقِ حديثَ عبد الرحمن بن أزهر في سؤال النبيِّ عليه عن خالد (۳)، ثم عقَّبها بأن قال:

حدَّثنا يعقوب، حدَّثني أبي، عن ابن إسحاق. وحدَّثنا عبد الله _ يعني ابن المبارك _ قال: أخبرنا إسهاعيلُ بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن الصَّنابحيِّ قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول، فذكره.

قال يزيدُ بن هارون: الصُّنابحيُّ رجلٌ من بَجيلة من أحمس(٤).

وهذا الذي ذكرهُ الإمامُ أحمد، إن عنى بقوله: قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول (٥) = يعني في حديث خالد بن الوليد يكون للأحمسيِّ حديثٌ آخر غير ما تقدَّم، وهذا بعيدٌ، وإنَّما عاد الكلام على ما سبق في أوَّل الترجمة خاصَّةً، ولعلَّ إعادة حديث عبد الرحمن بن أزهر في أثناء ترجمة الصُّنابحيِّ الأحمسيِّ

⁽۱) «مسند أحمد» (۱۹۰۷)، (۱۸۰۸)، (۱۸۰۸۱)، (۱۹۰۸۲).

⁽٢) سلف ذكر الأحاديث ص١٤٠ - ١٤١.

⁽۳) «مسند أحمد» (۱۹۰۸۸)، (۱۹۰۸۹)، (۱۹۰۹۰).

⁽٤) «مسند أحمد» (١٩٠٩١).

⁽٥) لفظة «يقول» سقطت من طبعة الشيخ مشهور، وأثبت مكانها: «فذكره» والأخيرة مضروب عليها في الأصل!

زيادةٌ في النسخة التي وقفتُ عليها، أو سقطَ منها بقيَّة حديث عبد الرحمن ابن أزهر (١).

واعلم أنَّ عبد الغني قال في كتابه «العمدة» تبعاً للترمذي عقب حديث ابن عباسٍ في النهي عن الصلاة بعد الصبح والعصر، قال: وفي الباب. فعدَّ جماعةً، إلى أن قال: والصُّنابحيُّ، ولم يسمع من النبيِّ ﷺ (٢).

وهذا على اعتقاد أنَّ الصُّنابحيَّ المذكورَ هو عبدُ الرحمن بن عُسيلة صاحبُ أبي بكر الصديق، وروايةُ أحمد في «المسند» من طريق مالك وزهير بن محمد المصرِّحة بالسَّماع (٣) تَردُّ على عبد الغني ذلك، والله أعلم.

وقد اتَّضَحَ بذلك أنَّ عبدَ الله الصُّنابِحيَّ صحابيٌّ، وله أحاديث، منها: حديثُ خروج الخطايا بالوضوء، وقد تقدَّمت / ألفاظُه، وخرَّجه الحاكم أبو عبد الله في «المستدرك» من طريق [ابن] وهب والقعنبيِّ، عن مالك، وقال: هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخين، ولم يخرِّجاه، وليس له علَّةُ، وعبدُ الله الصُّنابِحيُّ صحابيٌّ مشهور، ومالكُ الإمامُ الحكمُ في حديث المدنيين.

سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب يقول: سمعتُ العباس بن محمدِ الدُّوري يقول: سمعتُ يحيى بن معين يقول: يُروى عن عطاء بن يسار⁽¹⁾، عن عبد الله الصُّنابحي، صحابيُّ، ويقال: أبو عبد الله، والصُّنابحيُّ صاحبُ

⁽١) والأمر على ما ذكر المصنف في مطبوع «مسند أحمد».

⁽٢) «عمدة الأحكام» ص٧٥- ٥٨.

⁽٣) سلفت ص١٣٠.

⁽٤) تحرف في مطبوع «إتحاف المهرة» إلى: «ابن بشار».

أبي بكر الصديق رضي الله عنه: عبدُ الرحمن بن عُسَيلة، والصُّنابحي صاحب قيس بن أبي حازم، يقال له: الصنابح بن الأعسر. انتهى كلامُ الحاكم(١).

وكأنه لم يُعرِّج على قول البخاريِّ المتقدِّم في القضاء بإرسال هذا الحديث، وظهرَ بالطريق المصرِّحة بالسَّماع صحَّةُ حكم الحاكم، والله أعلم.

ومن أحاديث عبد الله الصُّنابحي حديثُ النهي عن الصَّلاة عند الطلوع والزَّوال والغروب، وقد تقدَّم (٢).

ومن أحاديثه: «ثلاثٌ لا يُفطِّرن الصائم»، وقد تقدَّم (٣).

ومن أحاديثه على احتمال: حديث النَّاقة المسنَّة (٤)، والأقربُ أنَّه غيره.

وأمَّا الصَّنابِح بن الأعسر الأحميّ، ويقال فيه: ابن الأعسم ـ بالميم ـ كما ذكر ذلك ابن أبي حاتم في كتاب «الجرح والتعديل» (٥)؛ فهو صحابيٌّ بلا خلافٍ، وهو حديث: «إنِّي مكاثرٌ بكم الأمم» (٢).

⁽۱) «المستدرك» للحاكم، كتاب الطهارة، (٤٤٦). وسقط من مطبوعه من قوله: «وعبد الله الصنابحي صحابي مشهور» إلى قوله: «عطاء بن يسار عن». وكلام الحاكم بتهامه في «إتحاف المهرة» (۱۰: ۵۸۱). وانظر كلام ابن معين في «تاريخه» برواية الدوري (۳: ۷).

⁽۲) سلف ص۱۲۰، ۱۳۱، ۱۳۴.

⁽٣) سلف ص١٣٣، بلفظ: «من أصبحَ صائمًا، فاحتلَمَ، أو احتجمَ، أو ذرعَهُ القيءُ، فلا قضاء عليه، ومن استقاءَ فعليه القضاء».

⁽٤) سلف ص١٣٥.

⁽٥) «الجرح والتعديل» (٤: ٤٥٤).

⁽٦) سلف تخريجه ص١٢٤.

وأمَّا حديث النَّاقة المسنَّة فقد تقدَّم ما فيه، والأقربُ أنَّه راويه؛ لما قدَّمنا من رواية البغويِّ في ترجمته.

وفي «مصنف ابن أبي شيبة»، في ترجمة: ما يكره للمُصدق من الإبل:

حدَّثنا عبدُ الرحيم بن سليان، عن مجالد، عن قيس بن أبي حازم، عن الصُّنابح الأحمييّ قال: أبصرَ النبيُّ عَلَيْهُ ناقةً حسنةً في إبل الصَّدقة، فقال: «ما هذه؟» قال صاحبُ الصَّدقة: إنِّي ارتجعتُها ببعيرين من حواشي الإبل، قال: فقال: «نعم إذاً»(١).

ثمَّ أخرجهُ مرسلاً من حديث حفص، [عن إسهاعيل]، عن قيس: أبصرَ النبيُّ عَلَيْ اللهُ على الصَّدقة، فقال: «ما أمرُ هذه الناقة؟» فقال صاحبُ الصَّدقة: يا رسول الله، عرفتُ حاجتَك للظَّهر؛ فارتجعتُها ببعيرين من الصَّدقة. انتهى (٢).

وأمَّا حديث: «لا تزالُ أمَّتي في مُسْكَةٍ من دينها» الحديث، فقد تقدَّم أنَّ أبا نُعيم يعتقدُ أنَّه من رواية الأحميّ، وأنا فيه واقفٌ كما وقف البغويُّ، لا سيما وقد خرَّجه أحمد في «مسنده» عن أبي عبد الرحمن الصنابحي (٣)، والأحميُّ لا يُعرفُ بهذه الكُنية.

وبذلك يكون الصُّنابحةُ أربعةً، وإذا أُضيفَ إليهم خيرةُ الذي تقدَّم حديثُه من رواية ابن قانع كانوا خمسة، لكن قد تقدَّم أنَّها وهمٌ (٤).

⁽۱) «مصنف ابن أبي شيبة»، كتاب الزكاة، (۱۰۰۰۷).

⁽٢) «مصنف ابن أبي شيبة»، (١٠٠١)، وما بين حاصر تين منه.

⁽٣) انظر ما سلف ص ١٤٢.

⁽٤) انظر ما سلف ص ١٢٦.

وما وقعَ من الاختـلاف في عبد الله الصُّنابحي، وانقطع فيه النـزاعُ بالرِّوايات المصرِّحة بالسَّماع، فقد يُناقِشُ فيه مناقشٌ بما وقعَ في عبد الرحمن بن عائش، وفي كتاب «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم في ترجمته:

واختلف في الرِّواية عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، فروى الأوزاعيُّ / وصدقةُ بن خالد، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ، عن خالد بن الجلاح(١)، [۱۱٤/ت] عن عبد الرحمن بن عائش، أنَّ النبيَّ عَلَيْةٍ، لا يقولان: سمعتُ النبيِّ عَلَيْةٍ.

> ورواه الوليدُ بن مسلم، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن خالد، عن عبد الرحمن بن عائش قال: سمعتُ النبيَّ عَالِيُّهُ.

> قال ابنُ أبي حاتم: سمعتُ أبي يقول: أخطأ مَن قال: له صحبة، هو عندي تابعي، هو عبد الرحمن بن عائش، عن مالك بن يَخَامِر، عن معاذ بن جبل، عن النبيِّ عَلَيْكُمْ.

وسمعت أبازرعة يقول: عبدُ الرحمن بنُ عائش ليس بمعروف. انتهي ٢٠٠٠.

وذكر ابنُ عبد البرِّ في «الاستيعاب» _ يعني حديثه _ قريباً ممَّا تقدَّم، وزاد: وقد رواهُ _ يعني حديثه _ ابن جابرٍ أيضاً عن أبي سلَّام، عن عبد الرحمن بن عائش، عن النبيِّ ﷺ، ورواه يحيى بنُ أبي كثير، عن أبي سلَّام ممطور الحبشي، عن عبد الرحمن بن عائش، عن مالك بن يَخَامِر، عن معاذِ بن جبل، وهذا هو الصحيح عندهم، قاله البخاريُّ (٣) وغيره.

⁽١) كذا في الأصل ونسخة من «الجرح والتعديل» كما ذكر محققه، والصواب: «خالد بن اللجلاج». (Y) «الجرح والتعديل» (٥: ٢٦٢).

⁽٣) رواه عنه الترمذي في «سننه» إثر الحديث: (٣٢٣٥)، وفي «العلل الكبير» ص٥٦٠.

وقال فيه أبو قلابة: عن خالد بن الـجلاح(١)، عن ابن عباسٍ، فغلط. انتهى(٢).

وحديثُه الذي رواه عن النبيِّ ﷺ: «رأيتُ ربِّي في أحسن صورة» رواه الترمذيُّ عنه، عن ابن يَخَامِر، عن معاذ، وصحَّحه (٣).

وله حديثٌ آخر: «الفجرُ فجران»(٤).

ولا يَرِدُ شيءٌ من ذلك على ما نحن فيه، لأنَّ عبدَ الرحمن بن عائش واحدٌ اختلفوا في صُحبته، ولم تصح الطَّريقةُ المثبِتةُ للسَّماع، والمحفوظُ في حديثه عن مالك بن يَخَامِر، عن معاذ بن جبل.

والذي نحنُ فيه الكلام على شخصين مسمَّين باسمينِ مختلفين، لها نسبةٌ واحدةٌ؛ أحدهما تابعيٌ بلا خلاف، والآخر مُختلَفٌ فيه، وصحَّتِ الطريقةُ المثبتةُ لسهاعِه كما تقدَّم، ولا سيما إذا انضمَّ إلى ذلك الأحاديثُ التي تقدَّمت عن عبد الله الصُّنابحيّ في الوضوء والأوقات، لم تُروَ عنه في روايةٍ أصلاً إلَّا عن النبيِّ عَلَيْهِ.

نعم؛ نظيرُ قضيةِ ابن عائش قضيةٌ ذكرها الحاكمُ في «علوم الحديث» في: الجنس الرابع من أجناس العلل، وهي ما أسندَ عن زهير بن محمد، عن عثمان ابن سليان عن أبيه أنَّه سمع النبي عليه يُقلي يقرأ في المغرب بالطُّور، قال الحاكم: قد

⁽١) كذا في الأصل، والصواب: «خالد بن اللجلاج».

⁽٢) «الاستيعاب» (٦: ٥٥-٥٦).

⁽٣) «سنن الترمذي»، كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة ص، (٣٢٣٥).

⁽٤) أخرجه الدارقطني، في «سننه»، كتاب الصيام، باب في وقت السحر، (٢١٨٣).

خرَّج العسكريُّ وغيره هذا الحديث في «الوُحدان»، وهو معلولٌ، أبو عثمان لم يسمع من النبيِّ ﷺ ولم يره، وعُثمانُ إنَّما رواه عن نافع بن جبير بن مطعم، عن أبيه، وأيضاً فإنَّما هو عثمان بن أبي سُليمان. انتهى (١١).

وليس شيءٌ من ذلك نظيرَ ما نحن فيه لما تقدَّم، ولم تختلف الروايةُ في أحاديث الصُّنابحيِّ عبدالله كاختلافها في عبد الرحمن بن عائش، ولا في الحديث الذي ذكرَهُ الحاكم، والله أعلم.

ولعلَّ قائلاً يقول: ما قدَّمتم من المنقول، وقطعتُم به النِّزاعَ من الطَّريقة المصرِّحة بالسَّماع حتى جَزَمتم بسبب هذه الطريقة بأنَّ الصحابيَّ فيها غيرُ عبد الرحمن بن عُسيلة على الحقيقة، المدارُ فيها على «المسند»، والشَّأن فيمن رواه عن الإمام أحمد، فإنَّ أبا علي بن المذهبِ قد تُكلِّم فيه، ونُسبَ في الزِّيادة إلى ما نُسِبَ/.

[1/110]

فنقولُ في الجواب قاصدين من فضل الله الرَّشدَ للصَّواب:

أمًّا أبو عليِّ المذكور، فإسنادُه لـ «مسند أحمد» صحيحٌ مشهورٌ.

قال الخطيبُ في «تاريخ بغداد»: الحسنُ بن عليّ بن محمد بن أحمد بن وهب ابن شُبيل بن فَروة بن واقد، أبو عليِّ التَّميميُّ، الواعظ، المعروفُ بابن اللَّذهِب، سمع أبا بكر بن مالك القطيعي، وأبا محمد بن ماسي (٢)، ومحمد بن إساعيل الورَّاق، وأبا حفص ابن شاهين. وذكر جماعةً، من جملتهم: أبو بكر ابن شاذان، وأبو الحسن الدَّارقطنيّ.

⁽۱) «معرفة علوم الحديث» ص١١٥.

⁽Y) تحرفت في الأصل إلى: «موسى».

قال الخطيب: كتبنا عنه، وكان يروي عن ابن مالك(١) «مسندَ أحمد بن حنبل» بأسره، وكان سماعُه صحيحاً إلَّا في أجزاء منه، فإنَّه ألحقَ اسمَه فيها، وكذلك فعلَ في أجزاء من «فوائد ابن مالك»، وكان يَروي عن ابن مالك أيضاً كتابَ «الزُّهد» لأحمد بن حنبل، ولم يكن له به أصلُ عَتيقٌ، وإنها كانتِ النُّسخةُ بخطِّه، كتبها بأخرَةٍ، وليس بمحلِّ للحُجَّة.

حدَّث ابنُ المُذْهِب في مجلسه بالجانب الشَّرقيِّ في مسجد ابن شاهين إملاء، قال: حدَّثنا أبو شعيب، حدَّثنا المائه، قال: حدَّثنا أبو شعيب، حدَّثنا البابلتيُّ، حدَّثنا الأوزاعيُّ، حدَّثنا هارون بن رئاب قال: من تبرَّأ مِنْ نَسَبِ البِعقَته] فهو كُفْرٌ.

قال الخطيبُ: وجميع ما كان عند ابنِ مالكِ عن أبي شعيب جزءٌ واحدٌ، ليس هذا الحديث فيه.

قال الخطيب: حدَّثني ابن المُذْهِب، حدَّثنا محمد بن إسماعيل الورَّاق، وعلي ابن عمر الحافظ^(٣)، وأبو عمر بن مهدي قالوا^(٤): حدَّثنا الحسيُن بن إسماعيل، حدَّثنا عبدُ الله بن شبيب، حدَّثنا عبدُ الله بن نافع، حدَّثنا داود بن سعيد بن أبي زَنْبَر، عن مالك بن أنس، عن زيد بن أسلم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله عَيَّالِيَة: «قال الله: أنفِق أُنفق عليك».

⁽١) هو القطيعي.

⁽٢) موضعها في الأصل بياض، وسددته من «تاريخ بغداد».

⁽٣) هو الإمام الدارقطني، وأخرجه في «المؤتلف والمختلف» (٣: ١١٤١–١١٤٢).

⁽٤) في الأصل: «عن علي بن عمر الحافظ وأبو عمر بن مهدي قالا». والمثبت من «تاريخ بغداد». وغيرها الشيخ مشهور في طبعته إلى الصواب دون إشارة إلى ما في الأصل.

قال عليُّ بن عمر: تفرَّد به داود عن مالك بهذا الإسناد، وعند مالك فيه إسنادٌ آخر: عن أبي الزِّناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة (١).

قال الخطيب: هكذا حدَّثنيه ابنُ المُذْهِب بلفظه، فأنكرتُه عليه، وأعلمتُه أنَّ هذا الحديثَ لم يكن عند أبي عُمر بن مهدي، فأخذَ القلمَ وضربَ على اسم ابن مهدي.

قال الخطيب: وكان كثيراً يَعرِضُ عليَّ أحاديثَ في أسانيدها أسهاءُ قومٍ غير منسوبين، ويسألني عنهم، فأذكرُ له أنسابَهم، فيُلحِقُها في تلك الأحاديث، ويزيدُها في أصوله موصولةً بالأسهاء، وكنتُ أُنكِرُ عليه هذا، فلا ينتهي عنه.

وسألتُه عن مولده، فقال: في سنة خمس وخمسين وثلاثِ مئة، ومات في ليلة الجُمُعة سَلْخ شهر ربيع الآخر، سنة أربعٍ وأربعين وأربع مئة، ودُفِنَ صَبيحة تلك الليلة(٢).

إذا عرفتَ هذه الترجمة فنقول: قد قرَّر الخطيبُ والناسُ روايةَ أبي عليِّ المذكورِ لـ «مسند أحمد»، وكونُه لم يسمع منه أجزاء، لا يقدحُ في الرِّواية، وقوله: إنَّه ألحقَ اسمَه فيها. لعلَّهُ ظهرَ له ذلك بطريق صحيح.

وقولُ الخطيب فيه: إنَّه ليس بمحلِّ للحُجَّة، أي: إذا روى حديثاً انفردَ به، فأمَّا إذا وجدَه في رواية غيره كان حجَّةً.

⁽١) أخرجه من طريق مالك عن أبي الزناد البخاريُّ في «صحيحه»، كتاب النفقات، باب فضل النفقة على الأهل، (٥٣٥٢).

⁽۲) «تاریخ بغداد» (۸: ۳۹۳– ۳۹۵).

واعلم أنَّ مثلَ هذه المسانيدِ المشهورةِ لا يَقدحُ فيها قدحٌ في بعض رواتِها، فلم تزل العلماءُ قديماً وجديداً يستدلُّون من «مسند الإمام أحمد» غير ملتفتين [١١٥/ب] إلى هذا الطُّعن الذي / لا يُفيد.

على أنَّي وجدتُ ما يَدفعُ هذا الاعتراض برُمَّته، ويُزيل عن المتعلِّل بذاك أصلَ عِلَّته، وهو ما أسنده أبو القاسم البغويُّ في «معجم الصَّحابة» ـ له أصلٌ قديمٌ مسموع _ في ترجمة عبد الله الصُّنابحي، فقال: عبد الله، ويقال: أبو عبد الله الصُّنابحيّ، سكن المدينة، وروى عن النبعّ ﷺ حديثين.

قال أبو القاسم البغويّ: حدَّثني سويدُ بن سعيد، حدَّثنا حفصُ بن ميسرة، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار قال: سمعتُ عبدَ الله الصُّنابحي يقول: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إنَّ الشَّمسَ تَطلُّعُ مع قرن شيطان، فإذا طَلعت قارنَها، فإذا ارتفعت فارقَها، ويُقارئُها حين تستوى، وإذا تدلُّت(١) عند الغُروب، فإذا غربَت فارقَها، فلا تصلُّوا عند هذه الثلاث ساعات».

فهذه الطَّريقة التي خرَّجها أبو القاسم البغويُّ فيها التصريحُ بالسَّماع من غير رواية مالك وزهير بن محمد، وهي من رواية حَفص بن ميسرة من طريق سويد بن سعيد.

وقد تقدَّم أنَّ سُويدَ بن سعيد روى من طريق حفص بن ميسرة حديثَ زوال الخطايا بالوضوء كما خرَّجه ابنُ ماجه في «سننه»، وسمَّى الصحابيُّ

⁽١) تحرفت في طبعة الشيخ مشهور إلى: «نزلت»، ووقع في مطبوع «معجم الصحابة» (طبعة الجكني) (٤: ١٨٥): أنزلت. وأثبت ما في الأصل الخطي، وهو موافق لما في «معجم الصحابة» (طبعة مبرة الآل والأصحاب) (٣: ٠٠٠).

عبد الله الصَّنابحيَّ (١)، وفي هذا الحديث الذي في النَّهي عن الصَّلاة في هذه الأوقات التَّسميةُ المذكورة، والتَّصريحُ بالسَّماع، وشيخُ البغويِّ فيها سويدُ ابن سعيد، وقد روى عنه الإمام مسلمٌ في «صحيحه» مُحتجًا به، وكان أحمدُ ينتقي عليه لولديه صالح وعبد الله؛ يختلفان إليه، فيسمعان منه، وقال: هو صالحٌ. أو قال: ثقة.

وقال أبو القاسم البغوي: كان من الحفَّاظ، بلغ مئة سنة (٢). وقال أبو حاتم: صدوقٌ مضطربُ الحفظ، لا سيها بعدما عمي (٣). وقال البخاريُّ: عَمِىَ فتلقَّن (٤).

واعلم أنّ سويداً المذكور مُحتجُّ به كها تقدَّم، ووقع في كلام يحيى بن معين والنسائيِّ (٥) إفراطٌ فيه، والمعمولُ به عند الحفَّاظ الأكثرين ما تقدَّم.

سُئل الدّارقطنيُّ عن سويد بن سعيد فقال: تكلَّم فيه يحيى بن معين، وقال: حدَّث عن أبي سعيدٍ أنَّ وقال: حدَّث عن أبي سعيدٍ أنَّ

⁽۱) سلف ص١٣٥.

⁽۲) انظر «تاریخ بغداد» (۱۰: ۳۱۹)، و «تهذیب الکهال» (۱۲: ۲۵۰، ۲۵۰)، و «تذهیب تهذیب الکهال» (۲: ۲۱۸).

⁽٣) نسبة هذا القول لأبي حاتم وهم، والصواب أنه قول يعقوب بن شيبة. انظر «تاريخ بغداد» (١٠: ٣١٩)، و «تهذيب الكهال» (١٢: ٢٥٠). أما أبو حاتم فقال فيه: كان صدوقاً، وكان يدلس، يكثر ذاك. «الجرح والتعديل» (٤: ٢٤٠).

⁽٤) «التاريخ الأوسط» للبخاري (٢: ٢٦٢).

⁽٥) انظر كلام ابن معين فيه في المصادر السابقة. وقال النسائي في «الضعفاء والمتروكين» ص١٨٧: ليس بثقة.

النبيَّ ﷺ قال: «الحسنُ والحسينُ سيِّدا شبابِ أهل الجنة»(١١)، قال يحيى بن معين: وهذا باطلُّ عن أبي معاوية، لم يروه غيرُ سويد، وجرحَ سويداً لروايته لهذا الحديث.

قال أبو الحسن الدارقطني: فلم نزل نَظُنُّ أن هذا كما قاله يحيى، وأنَّ سويداً أتى أمراً عظيماً في روايته هذا الحديث، حتى دخلتُ مصر سنة سبع وخمسين وثلاث مئة، فوجدتُ هذا الحديث في: مسند أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم المنجنيقي، وكان ثقةً(٢)، روى عن أبي كُريب، عن أبي معاوية، كما قال سُويد سواء، وتَخَلُّص سُويدٌ، وصَحَّ الحديثُ عن أبي معاوية (٣).

واعلم أنَّ سُويداً لم ينفرد ولا شيخُه بالتصريح بالسَّماع في قصَّة الصُّنابحي، بل سبقهما إلى ذلك زهير بن محمد والإمام مالك، اللَّذان هما في رُتبة شيخه [١١١٦] حفص ابن ميسرة، كما سبقت روايتهما(٤)، وسيأتي لها طريقةٌ أخرى محرَّرةٌ /.

وحَفْصُ بن مَيسرة المذكورُ احتجَّ به البخاريُّ ومسلم، ووثَّقه أحمد ويحيي (٥)

⁽١) أخرجه من طريق سويد الطبرانيُّ في «المعجم الكبير» (٢٦١٥)، والخطيبُ البغدادي في «تاريخ بغداد» (١٠: ٣٢٠)، وأخرجه الترمذي في «سننه»، كتاب المناقب، باب مناقب الحسن والحسين عليهما السلام، (٣٧٦٨)، والنسائي في «السنن الكبري»، كتاب المناقب، باب فضائل الحسن والحسين، (١١٣) من طرق أخرى عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه. وانظر للتوسع في تخريجه «مسند أحمد» (١٠٩٩٩).

⁽٢) تحرفت في الأصل إلى: «مدة». والتصويب من المصادر.

⁽٣) «سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني» ص٢١٦ – ٢١٧.

⁽٤) سلفت ص ١٢٩.

⁽٥) «تاريخ ابن معين» (رواية الدوري) (٤: ٣٣٤).

ويعقوب بن شيبة (١)، وقال أبو زرعة وأبو حاتم: لا بأس به (٢).

وأمَّا رواية الإمام مالك وزهير بن محمد فقد تقدَّمت من رواية أحمد في «مسنده»، وهي شاهدٌ عنه لهذه الرِّواية، ولم ينفرد أحمد بإخراج رواية مالك وزهير التي فيها السَّماع، فقد أخرجها أبو القاسم البغويّ في «معجم الصحابة» من طريق آخر فقال:

حدَّثني زيادُ بنُ أيّوب وعليُّ بنُ مسلم قالا: حدَّثنا رَوحُ بنُ عبادة قال: حدَّثنا مالكُّ وزهيرُ بن محمَّد قالا: حدَّثنا زيدُ بن أسلم، عن عطاء بن يسار قال: سمعتُ عبدَ الله الصُّنابحيَّ يقول: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول، فذكرَ نحو ما تقدَّم في رواية حفص بن ميسرة (٣).

وعُلمَ بذلك أنَّ الإمام أحمد لم ينفرد بالتَّصريح بالسَّماع، ولا روح بن عبادة، ولا الإمام مالك وزهير بن محمد، فإذا نظرنا إلى مَن في طبقة الإمام مالك وزهير بن محمد من الرُّواة عن زيد بن أسلم، وجدنا حفص بن ميسرة وقد احتجَّ به الشَّيخان - مَن وافقها على التَّصريح بالسَّماع.

وإن نظرنا إلى مَنْ في طبقة رَوح بنِ عُبادة وَجَدْنا سويدَ بن سعيد؛ روى من طريق حفص، كما روى رَوحٌ من طريق مالك وزهير بن محمد.

⁽١) كذا في الأصل، وهو خطأ. والصواب: يعقوب بن سفيان. وهو الفسوي، انظر «تهذيب الكيال» (٧: ٧٦).

⁽٢) كذا قال المصنف، وفيه نسبته لأبي حاتم تجوُّزٌ، فنصُّ قوله كما في «الجرح والتعديل» (٣: ١٨٧) و «تهذيب الكمال» (٧: ٧٦): صالح الحديث.

⁽٣) «معجم الصحابة» للبغوي (٣: ٥٠٠).

وإنْ نظرنا إلى طبقة الإمام أحمد وَجَدنا زيادَ بنَ أَيُّوب، وعليَّ بنَ مسلم روياه عن رَوح كذلك.

فأمَّا زياد بن أَيُّوب، فقد روى عنه أحمد والبخاريُّ، ووثَّـقه النِّسائيُّ، وسُئِلَ عنه أحمد فقال: اكتبوا عنه فإنَّه شُعبةُ الصَّغير. وقال أبو حاتم: كتبتُ عنه بطَرْسوس، وهو صدوق(۱).

وأمًّا عليُّ بنُ مسلم فقد روى عنه يحيى بنُ معين والبخاريُّ (٢).

وظَهَرَ بذلك أنَّ الإمام أحمد لم ينفرد بهذه الروية لمِوافقة زيادِ بنِ أيوب وعليِّ بنِ مسلم على ذلك، ولا سيَّا إذا انضمَّ إليهما أن أبا القاسم البغوي ـ وهو الإمام الحافظ ـ رواه عمن في طبقة شيخها، وهو سويد بن سعيد.

ثمَّ وَقَفْتُ بعدهذا العمل على كلام الحافظ المِزِّيِّ في «الأطراف» في مسند عبد الله الصُّنابحي عبد الله الصُّنابحي عبد الله الصُّنابحي عبدُ الرحمن بن عُسَيلة.

فاستضعفَه، ثم ذكرَ الحديثين المذكورين أوَّلاً من رواية النسائيِّ وابنِ ماجه كما تقدَّم.

ثم قال عن حديث الأوقات: من رواية سويدِ بن سعيد، عن حفصِ بن ميسرة، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله الصَّنابحي قال: سمعتُ النبي ﷺ يقول، فذكره (٣).

⁽١) ووثَّقه أيضاً أبو زرعة الرازي. «الجرح والتعديل» (٣: ٥٢٥). وانظر ترجمته في «تهذيب الكيال» (٩: ٤٣٦ – ٤٣٦).

⁽۲) انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (۲۱: ۱۳۲ - ۱۳٤).

⁽٣) «تحفة الأشراف» (٧: ١٨٦).

ولم يرو الحافظُ الِزِّيُّ سوى رواية سُويد بالسَّماع، وقد علمتَ مَن صَرَّحَ بالسَّماع، فكأنَّ الشيخ لم يقف إلاَّ على هذه الطَّريقة، وهي في «معجم البغوي»، وقد تقدَّمت وما يزيدُ عليها، والله أعلم.

وهذه أمورٌ أزالت الالتباس، لا تَخفى على ذي لُبِّ من النَّاس.

واعلم أنَّ أبا القاسم البغويَّ لـهَّا سـاق حديث النهي عن الصَّلاة في الأوقات الثلاثة قال بعد ذلك:

حدَّثني هارونُ الحمَّال قال: حدَّثني شُعيبُ بنُ حربِ قال: حدَّثنا هشام بنُ سعدِ قال: حدَّثنا هشام بنُ سعدِ قال: حدَّثنا زيدُ بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله / [١١٦/ب] الصُّنابحيِّ: أنَّ النبيَّ ﷺ مسح برأسه وأذنيه يعني في الوضوء (١).

قال أبو القاسم البغوي: وقد روى غيرَ هذين حديثين آخرين في زوال الخطايا بالوضوء، والثَّاني في الثَّلاثة التي لا تفطَّر الصَّائم(٢).

وقد تقدُّم الحديثان المذكوران، والكلامُ عليهما(٣).

فمقتضى ذلك صار لعبد الله الصُّنابحي هذا أربعة أحاديث ليس منها حديث الخوض الذي فيه: «إنِّي مكاثرٌ بكمُ الأممَ»، ولا حديث: النَّاقة المسنَّة،

⁽۱) «معجم الصحابة» (۳: ٥٠١).

⁽٢) لم يردهذا الكلام في مطبوعتي «معجم الصحابة» (٣: ١٠٥) (طبعة مبرة الآل والأصحاب)، و (٤: ١٨٦) (طبعة دار البيان)، و وقع فيها مكان هذه العبارة: لم يرو عبد الله الصنابحي غير هذين!

⁽٣) حديث زوال الخطايا سلف ص٠١٢، وحديث الثلاثة التي لا تفطر الصائم سلف ص١٣٣.

ولا حديث: «لا تزال أمَّتي في مُسْكَةٍ من دينها»(١)، وقد تقدَّم الكلامُ على هذه الأحاديث.

وفي كلام بعض مَن تكلَّم على «سنن أبي داود» لَّا ساق الصَّحابةَ الذين رَووا أحاديثَ الحوضِ عَدَّ من جُملتهم عبد الله الصُّنابحيَّ، نقلتُه من خطِّه (٢)، وهو غيرُ المعروفِ، فالمعروفُ أنَّ راويَ حديث الحوضِ هو الصُّنابح بنُ الأعسر الأحمى كها تقدَّم، والله أعلم.

وأمَّا حديث الوتر الذي رواه عبدُ الله الصَّنابحيُّ، عن عبادة بن الصامت فقد ذكرَ بعضُهم أنَّه عبد الرحمن بن عسيلة، وسيأتي في أحاديثه.

وأمَّا أحاديثُ الصَّنابحي ابن عُسيلة فتقدَّم عليها أن ابنَ معين جاء عنه ما يقتضي أنَّ اسمه عبد الله، وأنهم يقولون: عبد الرحمن بن عُسيلة، وهذا رواه عنه أبو القاسم البغوي في ترجمة عبد الله، ويقال: أبو عبد الله الصُّنابحي، فقال أبو القاسم:

حدثني عباس قال: سمعتُ يجيى يقول: عطاء بن يسار يروي عن عبد الله الصُّنابحي، ويقولون: أبو عبد الله الصُّنابحي، والصُّنابحي، ويقولون: اسمه عبد الرحمن بن عُسيلة (٣).

وقول يحيى: والصُّنابحيُّ صاحب أبي بكر اسمُه عبدُ الله الصُّنابحي،

⁽١) حديث «إني مكاثر» سلف ص١٢٤، وحديث الناقة سلف ص١٣٥، وحديث «لا تزال أمتى» سلف ص١٤٢.

⁽٢) هو الإمام ابن القيم، وكلامه في «تهذيب السنن» (٥: ٢٢٧٢).

⁽٣) «معجم الصحابة» (٣: ٥٠٠). وانظر ما سلف ص ١٢١، ١٢٢، ١٤٦.

ويقولون: اسمه عبد الرحمن بن عُسيلة = فيه إشعارٌ باختيار الأوَّل.

وذكر ابنُ أبي حاتم في كتاب «الجرح والتعديل» في ترجمة عبد الرحمن بن عُسيلة أنَّ ربيعة بن يزيد الراوي عنه يقول: عن عبد الله الصُّنابحي. قال ابن أبي حاتم: سمعتُ أبي يقول ذلك(١).

إذا علمتَ ذلك فنقول: للصَّنابحي عبدِ الرحمن بن عُسيلة أحاديث، منها ما أخرجه البُخاريُّ في «صحيحه» في أبواب وفاة رسول الله ﷺ، قبل كتاب التفسير، فقال:

حدَّثنا أصبغ، حدَّثنا ابنُ وَهْب، أخبرني عَمرو، عن ابن أبي حبيب، عن أبي الخير، عن الصَّنابحيِّ أنَّه قال له: متى هاجرت؟ قال: خرجنا من اليمن مهاجرين، فقدمنا الجُحفَة، فأقبل راكبٌ، فقلتُ له: الخبر؟ فقال: دفنًا النبيَّ (٢) عَلَيْهُ منذُ خس، قلتُ: هل سمعتَ في ليلة القدر شيئًا؟ قال: نعم، أخبرني بلالٌ مؤذِّن النبيِّ عَلَيْهُ أنَّه في السبع الأواخر (٣). انتهى (٤).

والقائل: هل سمعت، هو أبو الخير مَرثد، يقول للصَّنابحي: هل سمعتَ في ليلة القدر شيئاً؟ فأخبره الصُّنابحي عن بلال ما تقدَّم، وهذا يدلُّ على أنَّ الصُّنابحيَّ عبدَ الرحمن بنَ عُسيلة يحدِّث عن النبيِّ عَلَيُهِ بذكر الواسطة، وسيظهرُ لك ذلك بها نسوقُه من الطُّرق إن شاء الله تعالى.

⁽١) «الجرح والتعديل» (٥: ٢٦٢).

⁽٢) في طبعة الشيخ مشهور: «رسول الله» بدل: «النبي»، وذكر في الهامش أن رواية البخاري: «النبي»!! فغير الأصل وأشار إلى ما في المصدر!!

⁽٣) لفظ الرواية في «صحيح البخاري»: «في السبع في العشر الأواخر»

⁽٤) «صحيح البخاري»، كتاب المغازي، (٤٤٧٠)، وسلف ص١٢٣-١٢٤.

وفي كلام بعض المتأخِّرين المتكلِّمين على الرِّجال أنَّ أصحابَ الكتب الستَّة خرَّجوا له(١)، والأمرُ كذلك، فأمَّا البخاريُّ فقد تقدُّم منه حديث ليلة [١/١١٧] القدر/.

وأمَّا بقيَّة الأحاديث فنبدأ بحديثٍ يحتاجُ إلى تأمُّل، وهو ما خرَّجه أبو داود في «سننه»، في باب المحافظة على الوقت، عن عبد الله الصُّنابحي، عن عبادة ابن الصامت، وفي نسخة: عن عبد الله بن الصُّنابحي، عن عبادة بن الصامت.

فقال الحافظ المنذريُّ في «الحواشي على مختصره»: الصُّنابحي هنا هو عبدُ الرحمن بن عُسيلة، ويقال فيه: عبدُ الله كما ذُكر هنا، وهو منسوبٌ إلى الصُّنابح ابن زاهر، بطن من مراد(٢).

والحديث هو ما قال أبو داود:

حدَّثنا محمدُ بن حَرب الواسطيُّ، حدَّثنا يزيدُ بن هارون، حدَّثنا محمد بن مُطرِّف، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله الصُّنابحي قال: زعم أبو محمَّدٍ أنَّ الوترَ واجبُّ، فقال عبادةُ بن الصامت: كذب أبو محمَّدٍ، أَشْهِدُ أَنَّي سَمِعتُ رَسُولَ الله ﷺ يقول: «خَسُ صَلُواتٍ افْتَرْضَهِنَّ اللهُ عَزَّ وجلَّ، مَنْ أحسنَ وضوءهنَّ وصلاتهنَّ لوقتهنَّ، وأتمَّ ركوعهنَّ ونُحشوعهنَّ، كان له على الله عزَّ وجلَّ عهدٌ أن يغفر له، ومَن لم يفعل فليس له على الله عهدٌ؛ إنْ شاء غفرَ له، وإنْ شاء عذَّبه (٣).

⁽۱) انظر «تهذيب الكمال» للمزى (۱۷: ۲۸۲).

⁽۲) ينظر: «مختصر المنذري» (١: ٢٤٦)، وقد نقل محقق المختصر كلام المنذري في حواشيه دون أن يشير إليه على عادته في ذلك.

⁽٣) «سنن أبي داود»، كتاب الصلاة، (٤٢٥). وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٤٦٥٨) من =

وهذا الذي قاله المنذريُّ من أنَّ الصُّنابحيَّ هذا هو عبدُ الرحمن بن عُسيلة إن كان لاعتقاده أنَّ كلَّ ما فيه عن عبد الله الصُّنابحي فهو عبد الرحمن بن عُسيلة، وأنَّ قولهم: عبدُ الله وهمٌّ، كما ذهب إليه ابنُ المديني والبخاريُّ؛ فهذا قد تبيَّن أنَّه ليس بصحيح.

وإن كان، لأنَّه قد وقع في بعض روايات هذا الإسناد التَّصريحُ بأنَّه ابنُ عسيلة؛ فهذا حَسَنٌ، إلَّا أنَّه يُطلَبُ: أين وقع التَّصريح بذلك؟

وإنْ كان لأنَّه لمَّا رواه عن صحابيٍّ دلَّ على أنَّه هو التَّابعيُّ، فلا يلزم، فقد وقعت روايةُ صحابيٍّ عن صحابيٍّ في كثير من الأحاديث.

وإن كان لانضام هذا مع الأوَّل، فهو ظنَّ قريبٌ، ومن أجل هذا لم أذكر هذا الحديث في أحاديثِ عبد الله الصُّنابحيِّ الصَّحابيِّ الذي صرَّح بالسماع، ولم أجزم بأنَّه من أحاديث ابن عُسيلة، بل لقُرب ذلك ذكرتُه في أحاديثه، ولأنَّ الصُّنابحيَّ ابنَ عُسيلة قد جاء في الرِّواية عن عُبادة بن الصَّامت صريحاً كما سبق، وهو الذي تكرَّر روايتُه عنه.

وأبو محمد المذكور في الحديث هو مسعود بن أوس، أنصاريٌّ شهد بدراً، ذكر ذلك ابنُ عبد البرّ، ويقال فيه: سعد (١).

وكذب معناه: أخطأ في اجتهاده.

وأمًّا ما جاء في الأحاديث؛ الصُّنابحي عبد الرحمن بن عُسيلة، عن

طريق آدم بن أبي إياس عن محمد بن مطرف، به، وفيه: عن أبي عبد الله الصنابحي. قال
 الحافظ ابن حجر في «النكت الظراف» (٤: ٢٥٥): وهو الصواب.

⁽۱) انظر «الاستيعاب» ص ٦٩٠ - ٦٩١، و «التمهيد» (٢٣: ٢٨٩).

عبادة بن الصامت، ففي «مسند أحمد»: حدَّثنا يعقوب، حدَّثنا أبي، عن ابن إسحاق قال: حدَّثني يزيدُ بن أبي حبيب، عن مَرْثَد بن عبد الله اليَزَنيّ (١)، عن أبي عبد الله عبد الرحمن بن عُسَيلة الصُّنابحيّ، عن عُبادة بن الصَّامت رضي الله عنه قال: كنتُ فيمن حَضَرَ العَقبَةَ الأُولى، وكُنَّا اثني عشر رجلاً، فبايعنا رسولَ الله عَنِينَ على بيعة النِّساء، وذلك قبل أنْ تُفترضَ الحرب؛ على أن لا نشرك بالله شيئاً، ولا نسرِق، ولا نزني، ولا نقتلَ أولادَنا، ولا نأيّ ببُهتانٍ نفْتريه بين أيدِينا وأرجلنا، ولا نعصيه في معروفٍ، «فإنْ وَفَيتُم، فلكمُ الجنَّة، وإنْ غَشِيتُم من ذلك شيئاً، فأمرُكُم إلى الله تبارك وتعالى، إنْ شاء غَفَر» (١).

وقال أحمدُ قبل ذلك بأوراق:

حدَّثنا هاشمٌ، حدَّثنا ليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، [٧١١/ب] عن الصُّنابحي، عن /عُبادة بن الصَّامت قال: إنِّي من النُّقَباء الذين بايعوا رسول الله عَيَّا قال: وبايعناه على أن لا نُشرِكَ بالله شيئاً، ولا نَزني، ولا نَشرِقَ، ولا نقتلَ النَّفسَ التي حرَّمَ الله، ولا ننتهِبَ، وإن غَشِيْنا من ذلك شيئاً، كان قضاءُ ذلك إلى الله تبارك وتعالى (٣).

وفي «معجم الصَّحابة» لأبي القاسم البغويِّ إخراج الطريقة التي فيها ذكر عبد الرحمن بن عُسيلة الصُّنابحي، فقال:

⁽١) في الأصل: «المدني». وهو تحريف.

⁽٢) «مسند أحمد» (٢٧٥٤).

⁽٣) «مسند أحمد» (٢٢٧٤٢).

حدثنا ابنُ الأموي، حدَّثني أبي قال: قال محمدُ بن إسحاق: حدَّثني يزيد بن أبي حبيب، عن مَرْثد بن عبد الله اليَزَني، عن عبد الرحمن بن عُسَيلة الصُّنابحي، عن عبادة بن الصَّامت قال: كنَّا أحد عشر رَجُلاً في العَقبة الأولى. ثمَّ ساق نحو ما تقدَّم (١).

وإنَّما سُقْتُ الحديثَ من «مسند أحمد» و «معجم البغويِّ» من أجل التصريح بعبد الرحمن بن عُسيلة، والحديثُ في «الصحيح»، قال البخاريُّ في «صحيحه» في ترجمة: وفود الأنصارِ إلى النَّبيِّ عَلَيْهُ بمكَّة، وبيعة العقبة، قبل ترجمة: تزويج النبيِّ عَلَيْهُ:

حدَّثنا قتيبةُ، حدَّثنا الليثُ، عن يَزيد بن أبي حَبيب، عن أبي الخير، عن الشَّنابحيِّ، عن عُبادة بن الصَّامت أنَّه قال: إنِّي من النُّقباء الذين بايعوا رسولَ الله عَيَيْهُ، وقال: بايعناهُ على أن لا نشركَ بالله شيئاً، ولا نسرقَ، ولا نَزنَي، ولا نقتُلَ النَّفسَ التي حرَّم اللهُ إلا بالحقِّ، ولا نَنْتهِبَ، ولا نَعصيَ، بالجنَّةِ إِنْ فَعَلنا ذلك، فإنْ غَشِينا من ذلك (٢)، كان قضاءُ ذلكَ إلى الله (٣).

ويقع في بعض نسخ البخاريِّ من طريق إسحاق، عن المحاربيّ(٤).

⁽١) ترجمة عبادة ليست في النسختين المطبوعتين من «معجم الصحابة».

⁽Y) في «صحيح البخاري»: «غشينا من ذلك شيئاً»

⁽٣) «صحيح البخاري»، كتاب مناقب الأنصار، (٣٨٩٣).

⁽٤) أشار إليها الحافظ المزي في «تحفة الأشراف» (٤: ٢٥٤)، وقال: وهو في بعض من نسخ البخاري دون بعض. وقال الحافظ ابن حجر في «النكت الظراف»: لم يقع في الروايات التي اتصلت لنا بالسماع ولا بالإجازة .انتهى. ونبه على هذه الرواية أيضاً الحافظ ابن كثير في «جامع المسانيد والسنن» (٤: ٢٥١)، قلت: وأغلب الظن أن المصنف نقل عنه، والله أعلم.

وأخرجه في «الدّيات»، عن عبد الله بن يوسف، عن الليث(١).

وأخرجه مُسلمٌ في «الحدود»، عن قتيبة ومحمد بن رُمح، عن الليث (٢).

وقد روى الصُّنابحيُّ عن عُبادةَ في حَقِّ مَن شهد أن لا إله إلا الله، وأنَّ محمَّداً رسولُ الله.

قال مسلم في «صحيحه» في «الإيمان»:

حَدَّثنا قُتَيبة بن سعيد، حدَّثنا اللَّيث، عن ابن عَجلان، عن مُحمَّد بن الصَّامت عيى ابن حَبَّان، عن ابن مُحَيْرِيز، عن الصَّنابحيّ، عن عُبادة بن الصَّامت أنَّه قال: دخلتُ عليه وهو في الموتِ، فبَكَيْتُ، فقال: مهلاً؛ لم تبكي؟ فوالله لئن اسْتُشْهِدتُ لأشهدَنَ لك، ولئن اسْتَطعتُ لأشفعنَ لك، ولئن استَطعتُ لأنفعنَ لك، ولئن استَطعتُ لأنفعنَ لك، ولئن استَطعتُ لأنفعنَ لك، ولئن استَطعتُ لأنفعنَك، ثمَّ قال: والله ما من حديثٍ سمعتُه من رسولِ الله على لا لكم فيه خيرٌ إلَّا حدَّثتُكُموه إلَّا حديثاً واحداً، وسوف أحدِّثُكُمُوهُ اليومَ، وقد أُحيطَ بنفسي، سمعتُ رسول الله عليه النَّار» (قمن شهد أن لا إله إلا الله، وأنَّ محمَّداً رسولُ الله، حرَّمَ الله عليه النَّار» (٣).

ورواه الترمذيُّ في «الإيهان» أيضاً عن قتيبة بالإسناد المذكور، وقال: حسنٌ صحيحٌ غريبٌ من هذا الوجه(٤).

⁽١) «صحيح البخاري»، باب قول الله تعالى: «ومن أحياها» (٦٨٧٣).

⁽٢) "صحيح مسلم"، كتاب الحدود، باب الحدود كفارات لأهلها، (١٧٠٩): (٤٤).

⁽٣) "صحيح مسلم"، باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً، (٢٩).

⁽٤) «سنن الترمذي»، باب ما جاء فيمن يموت وهو يشهد أن لا إله إلا الله، (٢٦٣٨).

وظهرَ بها تقدَّم أنَّ الصَّنابحيَّ الرَّاوي عن عُبادة بن الصَّامت عند الإطلاق هو عبد الرحمن بن عُسيلة، بدليل التَّصريح به، وأمَّا ما تقدَّم من رواية أبي داود، وهي في «مسند أحمد» وغيره من ذكر عبد الله الصُّنابحيِّ مع الرِّواية عن عبادة فالأقرب أن الصُّنابحيَّ فيها هو ابنُ عسيلة، مع أنَّ فيه احتمالاً.

وفي «سنن ابن ماجه» في باب ما جاء في كثرة السُّجود حديثٌ عن الصُّنابحيِّ من غير تسمية، عن عبادة بن الصَّامت، فيكون هو ابنُ عُسيلة/، [١/١١٨] قال ابنُ ماجه:

حدَّننا العبَّاس بن عُثهان الدِّمشقي، حدثنا الوليدُ بن مسلم، عن خالد ابن يزيد المُرِّيِّ، عن يُونس بن مَيْسَرة بن (١) حَلْبس، عن الصُّنابحي، عن عُبادة ابن الصَّامِت أنَّه سمع رسول الله عَلَيْ يقول: «ما من عبدِ يسجدُ لله سجدةً إلا كتب اللهُ له بها حسنةً، ومحا عنه بها سيئةً، ورفع له بها درجةً، فاسْتكثِرُ وا من السُّجودِ» (٢).

والصَّنابحي ابن عُسيلة يروي عن أبي بكر الصِّدِّيق رضي الله عنه أيضاً، وحديثُه في «الموطَّا»، وفي «سنن أبي داود» من رواية أبي الطيب بن الأُشناني، رواه أبو داود، عن القعنبي، عن مالك، عن أبي عُبيد مولى سليمان بن عبد الملك، عن عُبيد مولى سليمان بن عبد الله عن عُبادة بن نُسَيِّ، أنَّه سمعَ قيسَ بن الحارث يقول: أخبرني أبو عبد الله الصَّنابحي أنَّه صلَّى وراء أبي بكر المغربَ. الحديث (٣).

⁽١) في الأصل: «عن». بدل: «بن». والتصويب من «سنن ابن ماجه» وكتب الرجال.

⁽٢) «سنن ابن ماجه»، أبواب إقامة الصلوات، (١٤٢٤).

⁽٣) انظر «تحفة الأشراف» (٥: ٢٩٨).

وهو في «الموطأ» في ترجمة: القراءة في المغرب والعشاء، ولفظ مالك: عن أبي عبيد مولى سليمان بن عبد الملك(١).

وهذا يدلُّ على أنَّ مالكاً إذا روى عن عبد الرحمن بن عُسيلة؛ قال: عن أبي عبد الله الصَّنابحي التَّابعيِّ، وإذا روى عن الصَّنابحي الصَّحابيِّ غير الصَّنابح ابن الأعسر سمَّاه عبد الله كها تقدَّم، وبذلك يتبيَّن الإتقانُ والحفظُ والضَّبطُ.

وإنَّما سُقنا أحاديثَ عُبادة أوَّلاً؛ لأنَّ في أوّلِها حديثاً عن عبد الله الصُّنابحي، وهو الذي في الوِتْر، فمن جهة الاحتمال فيه قدَّمناه أوّلاً، ثمَّ أردفناه ببقيّة أحاديث الصُّنابحي عن عبادة، وذكرنا حديثه عن أبي بكر، وفيه هذه الفائدة، وهو أنه من رواية الإمام مالكٍ رضى الله عنه.

وروى الصُّنابحيُّ أيضاً عن عمر بن الخطاب، وعليِّ بن أبي طالب. فأمَّا حديثُه عن عُمَر، فليس في الكتب الستة.

وأمَّا حديثُه عن عليٍّ، ففي التِّرمذيِّ في «المناقب»: حدَّثنا إسهاعيلُ بن موسى، حدَّثنا محمدُ بن عمرو، حدَّثنا شَريك، عن سَلَمة بنِ كُهَيل، عن سُويد ابن غَفْلَة، عن الصُّنابحيِّ، عن عليٍّ قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا دارُ الحكمة، وعليُّ بابُها».

قال الترمذي: هذا حديثٌ غريبٌ (٢)، وروى بعضُهم هذا الحديث عن

⁽١) «موطأ مالك» (رواية يحيي)، كتاب الصلاة (١: ٧٩).

⁽٢) في «سنن الترمذي»: حديث غريب منكر.

شَريك، ولم يذكروا فيه: عن الصُّنابحي، ولا نعرف هذا الحديثَ عن أحدٍ من الثقات غير شَريك(١).

واعلم أنَّه قد ظهر بها تقدَّم أنَّه روى عن أبي بكر الصِّدِيق، وعُمر بن الخَطَّاب، وعليِّ بن أبي طالب، وعُبادة بن الصَّامت، وبلال بن رَبَاح، وسنبيِّنُ أنه روى عن مُعاذ بن جَبَل، وشدَّاد بن أوس، وعَمرو بن عَبَسَة، ومعاوية، وعائشة أمِّ المؤمنين.

فأمَّا ما جاء من حديث عن مُعاذبن جَبَل فله حديثٌ في «سنن أبي داود» والنَّسائي يتعلَّق بأذكار دُبُر الصَّلاة، أخرجَه أبو داود في أواخر أبواب الصلاة، في: بابٌ في الاستغفار، فقال:

حدَّثنا عبيدُ الله بنُ عمر بنِ ميسرة، حدَّثنا عبدُ الله بن يزيد (٢) المقرئ، حدَّثنا حَيوةُ بنُ شُريح، حدَّثني عقبةُ بن مُسلم، حدثني أبو عبد الرحمن الحُبُليُّ، عن الصُّنابحيِّ، عن معاذ بن جبل: أنَّ رسول الله ﷺ أخذَ بيده وقال: «يا معاذ، والله إنِّي لأحبُّك»، فقال: «أوصيك يا معاذ، لا تدعنَّ في دُبُرِ كُلِّ صلاةٍ تقول: اللَّهمَّ أعنِّي على ذِكرِكَ وشُكرِكَ وحُسنِ عبادتك»، وأوصى بذلك معاذُ الصُّنابحيَّ، وأوصى به الصُّنابحيُّ أبا عبد الرحمن (٣).

وأمَّا النسائيُّ / فأخرجه في تراجم الدُّعاء بعد الذِّكر في: نوعٌ آخر من [١١٨/ب] الدعاء، فقال:

⁽۱) «سنن الترمذي» (۳۷۲۳). وأخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٦٥٦)، وانظر ما قاله العلامة المعلمي في تعليقه على «الفوائد المجموعة» ص٢٠٨- ٣٠٩.

⁽٢) في طبعة الشيخ مشهور: «عبد الله بن زيد». وهو خطأ ورسمها في الأصل محتمل.

⁽۳) «سنن أبي داود» (۱۵۲۲).

أخبرنا يونُسُ بنُ عبد الأعلى، حدَّثنا ابنُ وَهْب قال: سمعتُ حَيوة بن شُريح يحدِّث عن عقبة بن مُسلم، عن أبي عبد الرحن الحُيُّلِيِّ، عن الصَّنابحيِّ، عن معاذ بن جبل، قال: أخذَ بيدي رسول الله عَلَيْ فقال: "إنِّي لأحبُّك يا معاذ»، فقلت: وأنا أحبُّك يا رسول الله، فقال رسول الله عَلَيْ : "فلا تدَع أن تقولَ في كلِّ صلاة: ربِّ أعني على ذكركَ وشكركَ وحُسنِ عبادتك»(١).

وأخرجه النسائيُّ في «عمل اليوم والليلة» في ترجمة: الحثُّ على قول: ربِّ أعنِّي على ذكركَ وشكركَ وحسن عبادتك دُبُر الصَّلوات، فقال:

أخبرنا محمَّدُ بن عبد الله بن يزيد، حدَّثنا أبي، حدَّثنا حَيْوَة، سمعت عقبةَ ابن مسلم، فذكره، وزاد: وأوصى به أبو عبد الرحمن (٢).

وللصُّنابحي عن معاذ بن جبل حديث آخر من طريق الآجُرِّي:

حدَّثنا عبدُ المجيد عن سفيان (٣) بن سعيد الثوري، عن صَفوان بن سُليم، عن حدَّثنا عبدُ المجيد عن سفيان (٣) بن سعيد الثوري، عن صَفوان بن سُليم، عن عديِّ بن عديٍّ ، عن الصُّنابحيِّ ، عن معاذ بن جبل قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تزولُ قَدَما عبدٍ يومَ القيامةِ حتى يُسألَ عن أربعِ خصالٍ: عن عُمُره فيما أفناه، وعن شبابه فيما أبلاه، وعن مالِه من أين اكتسبَه وفيما أنفقَه، وعن عِلْمِه ما عمِلَ فيها أبلاه،

⁽۱) «السنن الصغرى» (۱۳۰۳)، و «الكبرى» (۱۲۲۷).

⁽۲) «السنن الكبرى» (۹۸۵۸).

⁽٣) في الأصل و «أخلاق العلماء» للآجري: عبد الحميد بن سفيان. والمثبت هو الصواب، عبد المجيد هو ابن عبد العزيز بن أبي رواد، وقد صرح به في بعض طرق الحديث، والله أعلم.

⁽٤) أخرجه الآجري في «ثمانون حديثاً» (ضمن مجموع فيه مصنفات أبي الحسن ابن الحمامي =

وليس للصُّنابحيِّ عن أبي بكرٍ، ولا عن عمر، ولا عن عليٍّ، ولا عن عُبادة، ولا عن بلال، ولا عن معاذ في الكتب الستة غيرُ ما تقدَّم مِنَ الأحاديث. واجتمع للصُّنابحِيِّ أيضاً شـدَّادُ بن أوس، وروى عنه، قال أحمد في

حدَّثنا هيمُ بن خَارجَة، حدَّثنا إساعيلُ بن عيَّاش، عن راشد بن داود الصَّنعانيّ، عن أي الأشعث الصَّنعانيّ: أنّه راحَ إلى مسجدِ دِمشق و هَجَّر بالرَّواح، فلقي شدَّاد بن أوسٍ، والصَّنابحيُّ معه، فقلتُ: أين تُريدان يرحُمُكُما(١) الله؟ قالا: نريدُ هاهنا إلى أَخِلُنا مريضٍ نعودُه، فانطلقت معها(٢) حتى دَخلا على ذلك الرَّجُل، فقالا له: كيفَ أصبحت؟ قال: أصبحتُ بنعمةٍ. فقال له شدَّاد: أبشِرْ بكفَّارات السَّيِّئات، وحَطِّ الخطايا، فإني سمعتُ رسول الله عَيَّة يقول: ابشِرْ بكفَّارات السَّيِّئات، وحَطِّ الخطايا، فإني سمعتُ رسول الله عَيَّة يقول: ابتليتُ عَبداً من عبادي مؤمناً، فَحَمِدَني على ما ابتليتُه، فإنَّهُ يقومُ من مَضجعِهِ ذلك كيومَ ولَدَتهُ أمَّه من الخطايا، ويقولُ الرَّبُ عَبْر وجلَّ : أنا قيَّدتُ عبدي هذا، وابتليتُه، فأجْرُوا لهُ ما كُنتُم تُحرون له وهُو صَحيحٌ»(٣).

«مستده»:

⁼ وأجزاء حديثية أخرى) (١٢)، وفي «أخلاق العلماء» له ص٧٧.

قال الدارقطني في «العلل» (٦: ٤٧): ووهم (يعني عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد) في قوله: عن صفوان، وإنّا روى الثوريُّ هذا الحديث، عن ليث بن أبي سليم، عن عدي، عن الصنابحي، عن معاذ موقوفاً.

وانظر تتمة كلامه ثمة.

⁽١) في الأصل: «رحمكما».

⁽٢) في الأصل: «معه». والمثبت من «مسند أحمد».

⁽٣) «مسند أحمد» (١٧١١٨).

فهذا الحديث يدلُّكَ على أنَّ الصُّنابحيَّ كان مع شدَّاد بن أَوْسٍ في هذه الواقعة، وسَمِع منه.

وأمَّا ما جاء من رواية الصُّنابحي عن عمرو بن عَبَسة، فله عنه حديثٌ في «سنن النسائي»، في «فضل العتق»، قال النَّسائيُّ بعد أن ترجم «فضل العتق»، وأخرج فيه أحاديث، أحدها حديث عَمرو بن عَبَسة، فقال: ذكرُ الاختلاف على سُليم بن عامر فيه، فأخرجهُ في هذه الترجمة حديثاً للصُّنابحي عنه، فقال:

أخبرنا محمد بن إبراهيم (١) بصري، حدَّثنا خالدُ بن الحارث قال: قرأتُ على عبد الحميد بن جعفر، عن الأسود بن العلاء، عن مولى لسُليمانَ بن عبد الملك، أنَّ عمرَ بنَ عبد العزيز / أرسل إلى رجل من أهلِ الشَّام، فحدَّثه حديثين في عَشيَّةٍ واحدةٍ، فقال: كيف حدَّثتني عن الصُّنابحي؟ فقال: أخبرني الصُّنابحيُّ أنَّه لَقِيَ عمرو بن عَبسَة فقال: هل مِنْ حديثٍ لا زيادةَ فيه ولا نقصان؟ قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «مَن أعتق رَقَبةً أعتقَ اللهُ بكلِّ عُضو منها عُضو منها عُضواً منه مِن النَّار».

قال النَّسائيُّ: ذكرُ اسم هذا المولى:

أخبرنا يزيدُ بن سنان قال: حدَّثنا عبد الله بن مُمران، حدَّثنا عبدُ الحميد ابن جعفر، أخبرني الأسودُ بنُ العلاء الثَّقفي، عن حُوَيٍّ مولى سليمان بن عبد الملك: أنَّ عمرَ بن عبد العزيز أرسَلَ إلى رَجُلٍ من أهل الشَّام، فحدَّثه حديثين في عشيَّةٍ واحدة، ثم قال: كيف الحديثُ الذي حدَّثتني عن الصُّنابحيّ؟

⁽١) بعدها في «السنن الكبرى» للنسائى: «يقال له: ابن صدران».

فقال: أخبرنا الصُّنابحيُّ أنَّه سمع عمرو بن عَبَسة، فذكره(١).

واعلم أنَّ عمرَ بن عبد العزيز كان يُثني على الصُّنابحيِّ عبد الرحمن بن عُسيلة، وكان يُعظِّمُه حتى قال في حديثٍ نقلَهُ الصُّنابحيُّ عن أبي بكرٍ الصِّدِّيق رضي الله عنه: إمامٌ أخذ عن إمام.

ومن تعظیمه ما قال یحیی بن معین: کان عبد الملك یُـجلِسُه معه علی السَّریر^(۲).

وروى رجاء بنُ حَيْوَة، عن محمد (٣) بن الرَّبيع قال: كنَّا عند عبادة بن الصامت، فأقبل الصَّنابحي، فقال عبادة: مَنْ سَرَّه أن ينظر إلى رجلٍ كأنها رُقِيَ به فوقَ سبع سهاوات، فيعمل (٤) على ما رأى فلينظر إلى هذا.

⁽۱) «السنن الكبرى» (٤٨٦٨)، (٤٨٦٩).

⁽٢) قول ابن معين هذا أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥: ١٢٠)، وأورده الذهبي في «تذهيب تهذيب الكهال» (٦: ٢١) _ وعنه نقل المصنف _ و «سير أعلام النبلاء» (٣: ٥٠٥ - ٥٠٥).

وأخرج أبو زرعة الدمشقي في «تاريخه» (١: ٥٨٤)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٣: ١٣١) عن عبادة بن نُسيّ أنَّه رأى أبا عبد الله الصُّنابحي جالساً مع عبد الملك على السرير.

⁽٣) كذا في الأصل والأصول الخطية لـ «تذهيب تهذيب الكهال» (٦: ٢١) وأصل «سير أعلام النبلاء» (٣: ٧٠٥)، فالظاهر أنه تحريفٌ قديم، وغيَّرها محققو الكتابين إلى: «محمود». وهو الصواب والله أعلم ومحمود بن الربيع، أبو نعيم الأنصاري الخزرجي، صحابيُّ صغير، عقل عن النبي على مجَّة مجَّها في وجهه، وكان ختنَ عبادة بن الصامت، (ت٩٩هـ). انظر ترجته في «تهذيب الكهال» (٣٠٧ - ٣٠٠).

⁽٤) كذا، وفي المصادر: «فعمل». والأثر أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٨٥٧)، ومن طريقه الفسوي في «الحلية» (٥: ٣٦١). وأبو نعيم في «الحلية» (٥: ١٢٩). وأورده الذهبي في «تذهيب تهذيب الكيال» (٦: ٢١).

وأمَّا ما جاء من رواية الصُّنابحي عن معاوية، فله عنه في «سنن أبي داود» حديثٌ واحدٌ في باب «التَوَقِّي في الفُتيا»، قال أبو داود:

حدَّثنا إبراهيمُ بنُ موسى الرَّازي، حدثنا عيسى، عن الأوزاعيِّ، عن عبد الله بن سعد، عن الصُّنابحيِّ، عن معاوية: أنَّ النبيَّ ﷺ نهى عن الغَلُوطات(١).

هذه رواية أبي داود.

وقد اختُلِفَ على الأوزاعيِّ، فرواه عيسى بن يونس عنه، كما ساقه أبو داود.

وقال رَوحُ بن عُبادة، عن الأوزاعيِّ، عن عبد الله بن سعد، عن الصَّنابحيِّ، عن رجلِ من أصحابِ النَّبِيِّ عَلِيلًا لم يُسَمِّه.

وقال الوليد بن مسلم: عن الأوزاعيِّ، عن عبد الله بن سعد، عن عبادة ابن نُسيٍّ، عن معاوية.

وقال عبد الملك بن محمد الصَّنعاني (٢): عن الأوزاعيِّ، عن عمرو بن سعد، عن عبادة بن نُسَيَّ، عن معاوية.

^{(1) &}quot;سنن أبي داود"، كتاب العلم، (٣٦٥٦). والغلوطات والأغلوطات: المسائل التي يغالَطُ بها العلماء ليزلُّوا فيها، فيَهيجَ بذلك شرُّ وفتنة، وإنها نهى عنها؛ لأنها غيرُ نافعةٍ في الدين، ولا تكاد تكون إلا فيها لا يقع. "النهاية" لابن الأثير (غلط).

⁽٢) في الأصل: «محمد بن عبد الملك» والتصويب من «علل الدارقطني». والصنعاني نسبة إلى صنعاء دمشق. انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (١٨: ٥٠٥ - ٤٠٧)، و «ميزان الاعتدال» (٢: ٧٧٠). قال الذهبي في «الكاشف» (١: ٦٦٩): ليس بحجة. وقال الحافظ ابن حجر في «التقريب»: لين الحديث.

ذكر ذلك كلَّه الدَّارَقُطنيُّ في «علله». ثمَّ قال: والصَّحيحُ حديثُ عيسى ابن يونس، وقال موسى بن أعين: عن الأوزاعي، عن عبد الله بن سعد (١)، ولم يذكر الصُّنابحيَّ، ولا عُبادة بن نُسَيّ (٢).

واعلم أنَّ للصَّنابحيِّ عن معاوية حديثاً آخر، وهو ما روي عن الصَّنابحي أنه قال: حضرنا يوماً مجلس معاوية بن أبي سُفيان رضي الله عنها، فتذاكر القومُ إسماعيلَ وإسحاقَ ابني إبراهيم الخليل عليها الصَّلاةُ والسَّلام، فقال بعضُ القوم: إسحاق الذَّبيح. وقال آخرون: إسماعيلُ هو الذَّبيح. فقال معاويةُ رضي الله عنه: سَقَطْتم على الخبير، كنَّا عند النبي عَلَيْ فجاءه رجلٌ، فقال: يا رسول الله، عُد عليَّ مَّا أفاء الله عليك يا ابن الذَّبيحين. فَضَحِكَ النَّبيُّ عَلَيْهُ فقيل لمعاوية: يا أمير المؤمنين / ما الذَّبيحان؟

وقد أسنده الطَّبريُّ في «تفسيره» في سورة «والصافات» في الكلام على قصَّة الذَّبيح، فقال:

حدَّثنا محمد بن عمارة (٣) الرَّازيُّ قال: حدَّثنا إسماعيلُ بن عُبيد بن أبي كريمة، حدثنا عمرُ بن عبد الرحيم الخطَّابيُّ، عن عبيد الله بن محمد العُتبيِّ من ولد عُتبة بنِ أبي سفيان، عن أبيه قال: حدَّثني عبدُ الله بنُ سعد، عن الصُّنابحيِّ قال: كنَّا عند معاوية بن أبي سفيان، فذكروا الذَّبيحَ إسماعيل أو إسحاق (٤)؟

[س/۱۱۹]

⁽١) تحرف في مطبوع «العلل» إلى: عبد الله بن سلمة.

⁽٢) «العلل,» (٧: ٦٧).

⁽٣) كذا في الأصل، والصواب كما في «تفسير الطبري» (١٩: ٥٩٧)، و «تاريخ الطبري» (١: ٢٦٣): عمد بن عمار.

⁽٤) في الأصل: «إسماعيل بن إسحاق». والتصويب من المصادر.

فقال: على الخبيرِ سَقَطْتُم؛ كنّا عند رسولِ الله ﷺ فجاءه رجلٌ، فقال: يا رسول الله، عُدْ عليّ ممّاً أفاء الله عليك يا ابنَ الذّبيحين، فَضَحِكَ ﷺ، فقيل له: يا أمير المؤمنين: وما الذّبيحان؟ فقال: إنّ عبد المطّلب لمّا أُمِرَ بحفر زَمزم نَذَر لله لئن سهّل الله له أمرها، ليَذْبَحَنّ أحدَ ولدِه. قال: فخرج السّهمُ على عبد الله، فمنعَه أخوالُه، وقالوا: افْدِ ابنكَ بمئةٍ مِنَ الإبل، ففداهُ بمئةٍ مِنَ الإبل، وإسماعيلُ هو الثّاني.

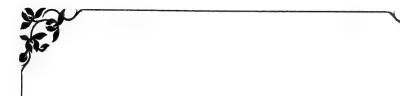
وقد رَوَى الصُّنابحيُّ أيضاً عن عائشةَ رضي الله عنها.

وإنَّما سُقْتُ هذه الأحاديث المسندة للصَّنابحيِّ عن الصَّحابة المذكُورين عن النَّبيِّ عَلَيْهِ؛ ليُعلَم بذلك أنّه ليس فيها للصُّنابحيِّ عبدِ الرحمن بن عُسيلة حديثٌ يذكرُه عن النّبيِّ عَلَيْهِ من غير ذكر الصحابيِّ، وهذا من جُملة ما استدللنا به على مَقصدنا.

فتبيَّن بمجموع ما تقدَّم أنَّ عبد الله الصُّنابحي الذي يَروِي عن النبي ﷺ غيرُ الصُّنابحيِّ عبد الرحمن بن عُسيلة، وفي ذلك كفايةٌ لِمَن له جذا الفَنِّ دِراية.

والحمدُ لله عَوْداً على بَدْءٍ، اللَّهمَّ صلِّ على محمَّدٍ وآل محمَّد، كما صلَّيتَ على إبراهيم وآل إبراهيم، إنَّك حَميدٌ مجيد، وبارك على محمَّدٍ وآل محمَّد، كما باركتَ على إبراهيم وآل إبراهيم، إنَّك حميدٌ مجيد، والسلام عليك أيُّها النبيُّ ورحمةُ الله وبركاته.

قال ذلك وكتبه عمر بن رَسْلان البُلْقيني



الفهارس الفنية

فهرس المصادر والمراجع فهرس الأحاديث والآثار فهرس الكتب فهرس المحتويات





ثبت المصادر والمراجع

- ١ الآحاد والمثاني: لأبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم، (٢٨٧هـ)، تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية، الرياض السعودية، ط١، (١٤١١هـ= ١٩٩١م).
- ٢_إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة: لشهاب الدين أحمد بن علي بن محمد
 ابن حجر العسقلاني، (-٨٥٧هـ)، تحقيق: زهير الناصر ومن معه، مجمع الملك فهد،
 ط١، (١٤١٥هـ= ١٤١٥م).
- ٣ _ أخلاق العلماء: لأبي بكر محمد بن الحسين البغدادي الآجري، (-٣٦٠هـ)، تحقيق: إسماعيل الأنصاري، إدارات البحوث العلمية بالمملكة العربية السعودية، (١٣٩٨هـ= ١٩٧٨م).
- الاستذكار: لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر (-٤٦٣هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت _ لبنان، ط١، (١٤٢١هـ =
 ٢٠٠٠م).
- ٥ الاستيعاب: لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالله، (-٣٦٤هـ) (بهامش الإصابة)، تحقيق: طه محمد الزيني، مكتبة ابن تيمية، القاهرة مصر، (١٤١٤هـ= ١٩٩٣م). طبعة ثانية: تحقيق: عادل مرشد، دار الأعلام، عمان الأردن، ط١، (٢٢٣هـ= ٢٠٠٢م).
- ٦ ـ الإكمال في ذكر من له رواية في مسند أحمد: لشمس الدين محمد بن علي الحسيني،
 (-٥٧٦هـ)، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، منشورات جامعة الدراسات الإسلامية،
 كراتشي_باكستان.

- ٧-الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسياء والكنى والأنساب: للأمير
 أبي نصر علي بن هبة الله بن ماكولا، (-٤٧٥ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي،
 دار الكتاب الإسلامي، القاهرة مصر، ط٢، (١٩٩٣م).
- ٨-التاريخ الأوسط: لأبي عبدالله محمد بن إسهاعيل البخاري، (-٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد
 ابن إبراهيم اللحيدان، دار الصميدعي، ط١، (١٤١٨هـ= ١٩٩٨م).
- ٩ ـ تاريخ ابن معين: برواية الدوري، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي
 و إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة _ السعودية، ط١، (١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م).
- ١٠ ـ تاريخ أبي زرعة الدمشقي: لعبد الرحمن بن عمرو النصري، (-٢٨١هـ)، تحقيق:
 شكر الله بن نعمة الله القوجاني، مجمع اللغة العربية، دمشق ـ سوريا.
- ١١ ـ تاريخ الطبري: لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، (-٣١٠هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر ـ القاهرة، ط٢.
- ۱۲ ـ تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن ابن معين، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، دار المأمون، دمشق ـ سوريا.
- ۱۳ التاريخ الكبير: لأبي عبد الله محمد بن إسهاعيل البخاري، (-۲۰۲هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن الهند.
- ١٤ تاريخ مدينة السلام: للخطيب أبي بكر أحمد بن علي البغدادي، (-٤٦٣)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط١، (١٤٢٢هـ= ٢٠٠١م).
- 10 تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: لجمال الدين يوسف بن عبد الرحمن المِزّي، (-٢٤٧هـ)، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، الدار القيمة، بمباي الهند، والمكتب الإسلامي، بيروت لبنان، ط٢، (٣٠٠١هـ = ١٩٨٣م).
- 17 _ تذهيب تهذيب الكمال: لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، (-٧٤٨هـ)، تحقيق: غنيم عباس غنيم ومن معه، دار الفاروق، القاهرة_مصر، ط١، (١٤٢٥هـ=٤٠٠٢م).

- ۱۷ _ تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة: لشهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، (-۲۰۸ه_)، تحقيق: إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر الإسلامية، بروت _ لبنان، ط١، (١٤١٦هـ = ١٩٩٦م).
- ۱۸ _ تهذیب التهذیب: لشهاب الدین أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، (-۱۸هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامیة، حیدر آباد، الدکن، الهند، ط۱، (۱۳۳۰هـ).
- 19_ تهذيب السنن: لابن القيم أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي، (- 10 ٧هـ)، تحقيق: اسماعيل بن غازي مرحبا، مكتبة المعارف، الرياض _ السعودية، ط 1، (١٤٢٨ هـ= ٧٠٠٧ م).
- ٢٠ تهذیب الکمال: لجمال الدین یوسف بن عبد الرحمن الزّي، (-۲٤٧هـ)، تحقیق: د.
 بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بیروت لبنان، ط۱، (۱٤٠٠هـ = ۱۹۸۰م).
- ٢١ ـ التمهيد: لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر، (-٣٦ ٤ هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العدوي ومحمد عبد الكبير البكري ومن معها، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، (١٣٨٧ هـ= ١٩٦٧ م).
- ۲۲ _ الثقات: لأبي حاتم محمد بن حبان البستي، (-٢٥هـ) مراقبة الدكتور محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن _ الهند، ط١، (١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣).
- ۲۳ _ الثهانون حديثاً: لأبي بكر محمد بن الحسين البغدادي الآجري، (-۳۳۰هـ)، (ضمن مجموع فيه مصنفات أبي الحسن ابن الحهامي وأجزاء حديثية أخرى)، تحقيق: نبيل جرار، دار أضواء السلف، الرياض _ السعودية، ط۱، (۱٤۲٥هـ = ۲۰۰۶م).
- ٢٤ جامع البيان عن تأويل آي القرآن: لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، (-٣١٠هـ)،
 تحقيق: مركز البحوث بدار هجر بإشراف: عبد الله التركي، دار هجر، القاهرة مصر،
 ط١، (١٤٢٢هـ= ٢٠٠١م).

- ٢٥ ـ الجامع الصحيح: لأبي عبد الله محمد بن إسهاعيل البخاري، (-٢٥٦هـ)، بعناية:
 محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، ط١، (١٤٢٢هـ).
- ۲۲ ـ جامع المسانيد والسنن: لعماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، تحقيق: عبد اللك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر، بيروت ـ لبنان، ط۲، (۱٤۱۹هـ = ۱۹۹۸م).
- ٢٧ الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، (-٣٢٧هـ)، تحقيق:
 عبد الرحمن المعلمي اليهاني، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن _ الهند، ط١،
 (١٩٥٢م).
- ٢٨ جمهرة أنساب العرب: لأبي محمد علي بن أحمد ابن حزم، (-٤٥٦هـ)، دار المعارف،
 القاهرة مصر، ط٥.
- ٢٩ ـ حلية الأولياء: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني، (-٤٣٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.
 - حواشي المنذري على مختصره من سنن أبي داود.
- ٣- الزهد: لعبد الله بن المبارك المروزي، (-١٨١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.
- ٣١ ـ سنن ابن ماجه: لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، (-٢٧٣ هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة دار إحياء الكتب العربية لعيسى البابي الحلبي، مصر.
- ٣٧ ـ سنن أبي داود: لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، (-٧٧٥)، تحقيق: عزت عبيد الدعاس وعادل السيد، دار ابن حزم، ط١، (١٤١٨هـ= ١٩٩٧م).
- ٣٣ سنن الترمذي: لأبي عيسى محمد بن سورة الترمذي، (-٢٧٩)، تحقيق: أحمد شاكر، مطبعة البابي الحلبي، مصر.
- ٣٤ ـ سنن الدارقطني: لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، (-٣٨٥ هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومن معه، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ط١، (١٤٢٤ هـ= ٢٠٠٤م).

- ٣٥ السنن الكبرى: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، (-٤٥٨هـ) مجلس دائرة المعارف النظامية، حيدر أباد، الهند، ط١، (١٣٤٤هـ).
- ٣٦ _ سنن النسائي (المجتبى): لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (-٣٠ هـ)، بشرح السيوطي وحاشية السندي، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب _ سوريا.
- ٣٧ _ سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني: لأبي القاسم حمزة بن يوسف السهمي، (-٤٢٧هـ)، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف _ الرياض، (٤٠٤هـ= ١٩٨٤م).
- ٣٨ ـ سؤالات السلمي للدارقطني: لأبي عبدالرحمن محمدبن الحسين السلمي، (- ٢١ هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف: سعد بن عبد الله الحميد وخالد عبد الرحمن الجريسي، ط١، (١٤٢٧هـ).

صحيح البخاري= الجامع الصحيح.

صحيح مسلم = المسند الصحيح المختصر.

- ٣٩ _ الضعفاء والمتروكين: لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، (٣٠٠هـ)، (مطبوع مع «الضعفاء الصغير» للبخاري)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت _ لبنان، ط١، (٢٠٦هـ= ١٩٨٦م).
- ٤ _ الطبقات: لأبي عمرو خليفة بن خياط، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مطبعة العاني،
 بغداد_العراق، ط١، (١٣٨٧ هـ= ١٩٦٧ م).
- ١٤ ـ علل الترمذي الكبير: رتبه أبو طالب القاضي، تحقيق: السيد صبحي السامرائي، والسيد أبو المعاطي النوري، ومحمود الصعيدي، عالم الكتب، بيروت ـ لبنان، ط١،
 ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م).
- ٤٢ _ العلل الواردة في الأحاديث النبوية: لأبي الحسن على بن عمر الدارقطني، (-٣٨٥هـ)،

تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض _ السعودية، ط١، (١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م).

- عمدة الأحكام: لتقي الدين عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي، (-٠٠٦هـ)، تحقيق:
 محمود الأرناؤوط، دار الثقافة العربية، دمشق ـ سوريا، ط٢، (٨٠١هـ = ١٩٨٨م).
- ٤٤ ـ فهرس مخطوطات مكتبة كوبريلي: إعداد د. رمضان ششن، وجواد ايزكي وجميل
 آفتكار، استانبول_تركيا، (١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م).
- ٥٤ ـ الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: لمحمد بن علي الشوكاني، (-١٢٥٠هـ)،
 المكتب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، ط٣، (٧٠١هـ= ١٩٨٧م).
- ٤٦ ـ القاموس المحيط: لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، (-١٧٨هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٩٩٦م.
- ٤٧ ـ الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي،
 (-٨٤٧هـ)، تحقيق: محمد عوامة وأحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن، جدة ـ السعودية، ط١، (١٤١٣هـ = ١٩٩٢م).
- ٤٨ ـ المؤتلف والمختلف: لأبي الحسن علي بن عمر الدار قطني، (-٣٨٥هـ)، تحقيق: موفق ابن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، ط١، (٢٠٦هـ= ١٤٠٦).
- 29 _ محاسن الاصطلاح: لأبي حفص عمر بن رسلان البلقيني، (-٥٠٨هـ)، تحقيق: عائشة عبد الرحمن، دار المعارف، القاهرة _ مصر. (مطبوع مع مقدمة ابن الصلاح).
- ٥ _ المستدرك على الصحيحين: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، (-٥٠ هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت _ لبنان، ط٢، (١٤٢٢هـ= ٢٠٠٢م).
- طبعة ثانية: بإشراف: يوسف المرعشلي، دار المعرفة، بيروت لبنان، وهي مصورة عن الطبعة الهندية.

- ١٥ مسند أبي يعلى الموصلي: لأبي يعلى أحمد بن علي الموصلي، (-٧٠٧هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، دار الثقافة العربية، دمشق سوريا، ط٢، (١٤١٢هـ= ١٩٩٢م).
- ٢٥ ـ مسند أحمد بن حنبل: لأبي عبد الله أحمد بن حنبل، (-٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومن معه، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ط١، (١٤٢٠هـ= ١٩٩٩م).
- ۵۳ المسند الصحيح المختصر: لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري: (-۲٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان.
- ٥٤ ـ المصنف: لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، (-٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحن الأعظمى، المكتب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، ط٢، (١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م).
- وه _ المصنف: لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، (-٢٣٥هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة، جدة _ السعودية، ومؤسسة علوم القرآن، دمشق _ سوريا، ط١،
 (١٤٢٧هـ= ٢٠٠٦م).
- ٥٦ المعجم الأوسط: لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، (-٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله وعبد المحسن الحسيني، دار الحرمين، القاهرة مصر، (١٤١٥ = ١٩٩٥م).
- ٥٧ معجم الصحابة: لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع، (-١٥٣٥هـ)، تحقيق: صلاح بن سالم المصر ات، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة السعودية، ط١، (١٤١٨هـ).
- طبعة ثانية: تحقيق: خليل إبراهيم قوتلاي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة السعودية، ط١، (١٤١٨هـ= ١٩٩٨م).
- ٥٨ ـ معجم الصحابة: لأبي القاسم عبد الله بن محمد البغوي، (-٣١٧هـ)، تحقيق: محمد عوض المنقوش، وإبراهيم إسهاعيل القاضي، مبرة الآل والأصحاب، الكويت، (١٤٣٢هـ= ١٤٣٢م).
- طبعة ثانية: تحقيق: محمد الأمين الجكني، مكتبة دار البيان، الكويت، ط١، (١٤٢١هـ= ٠٠٠٠م).

- ٩٥ المعجم الكبير: لأبي القاسم سليان بن أحمد الطبراني، (-٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة مصر، ط٢، (١٤١٥هـ = ١٩٩٤م).
- ٦ _ معرفة الرجال برواية ابن محرز عن يحيى بن معين: (-٢٣٣هـ)، تحقيق: محمد كامل القصار ومحمد مطيع الحافظ وغزوة بدير، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق سوريا، (٥٠١هـ= ١٩٨٥م).
- ٦١ معرفة الصحابة: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، تحقيق: عادل العزازي، دار
 الوطن للنشر، الرياض السعودية، ط١، (١٤١٩هـ=١٩٩٨م).
- 77 _ معرفة علوم الحديث: لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري، (- 0 3 هـ)، اعتنى بنشره: السيد معظم حسين، منشورات المكتبة العلمية، المدينة المنورة _ السعودية، ط٢، (١٣٩٧ هـ = ١٩٧٧ م).
- 77 _ المعرفة والتاريخ: لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، (-٢٧٧هـ)، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مكتبة الدار، المدينة المنورة _ السعودية، ط١، (١٤١٠هـ).
- ٦٤ ـ مقدمة ابن الصلاح: لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، (-٦٤٣هـ)،
 تحقيق: عائشة عبد الرحمن، دار المعارف، القاهرة ـ مصر.
- ٦٥ ـ الموضوعات: لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، (-٩٧٥هـ)، مكتبة أضواء السلف، الرياض ـ السعودية، ط١، (١٤١٨هـ= ١٩٩٧م).
- ٦٦ الموطأ: للإمام مالك بن أنس، (-١٧٩هـ)، برواية سويد بن سعيد الحدثاني، تحقيق:
 عبد المجيد التركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، ط١، (١٩٩٤م).
- ٦٧ ـ الموطأ: للإمام مالك، برواية محمد بن الحسن، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف،
 لجنة إحياء التراث بوزارة الأوقاف، القاهرة ـ مصر، (١٤١٤هـ = ١٩٩٤م).
- ٦٨ ـ الموطأ: للإمام مالك، برواية القعنبي، تحقيق: عبد الـمجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، ط١، (١٩٩٩م).

- ٦٩ ـ الموطأ: للإمام مالك، برواية أبي مصعب الزهري، تحقيق: بشار عواد معروف،
 ومحمود محمد خليل، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ط۳، (١٤١٨هـ= ١٩٩٨م).
- ٧- الموطّأ: للإمام مالك ، برواية يحيى بن يحيى الليثي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي،
 مصوَّرة دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، عن الطبعة المصرية.
- ٧١ ـ ميزان الاعتدال: لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، (-٧٤٨هــ)، تحقيق: محمد رضوان عرقسوسي ومن معه، دار الرسالة العالمية، دمشق، ط١، (١٤٣٠هــ ٢٠٠٩م).
- ٧٧ ـ النكت الظراف على الطراف: لشهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، (-٨٥٧هـ)، (مطبوع مع تحفة الأشراف).
- ٧٧ ـ النهاية في غريب الحديث والأثر: لمجد الدين المبارك بن محمد بن الأثير الجزري، (-٦٠٦هـ)، تحقيق: محمود الطناحي وطاهر الزاوي، دار إحياء الكتب العربية، الحلبي وشركاه، مصر، ط١، (١٣٨٣هـ=١٩٦٣م).



فهرس الأحاديث والآثار

الصحابي الصفحة		الحديث والأثر		
147	الصنابح بن الأعسر	أبصر رسول الله ﷺ ناقة حسنة		
١٤٨	قيس بن أبي حازم	أبصر النبي ﷺ ناقة حسنة		
14.	معاذ بن جبل	أخذ بيدي رسول الله ﷺ فقال		
١٣٨	عبدالله الصنابحي	إذا توضأ العبد فمضمض		
177	عبد الله الصنابحي	إذا توضأ العبد المسلم فتمضمض		
17.	عبد الله الصنابحي	إذا توضأ العبد المؤمن فمضمض		
171, 771	أبو خيرة الصباحي	استاكوا		
188	الصنابح بن الأعسر	ألا إني فرطكم على الحوض		
1 TV	أبو خيرة الصباحي	اللهم اغفر لعبد القيس		
179	عبد الله الصنابحي	إن الشمس تطلع بقرني شيطان		
14.8	أبو عبد الله الصنابحي	إن الشمس تطلع بين قرني الشيطان		
108	عبد الله الصنابحي	إن الشمس تطلع مع قرن شيطان		
141,14.	عبد الله الصنابحي	إن الشمس تطلع ومعها قرن الشيطان		
177	معاوية بن أبي سفيان	إن عبد المطلب لما أمر بحفر زمزم		
١٧١	شداد بن أوس	إن الله عز وجل يقول: إني إذا ابتليت عبدي		

الصفحة	الصحابي	الحديث والأثر
144	قيس بن أبي حازم	أن النبي ﷺ رأى في إبل الصدقة ناقة مسنة
109	عبد الله الصنابحي	أن النبي ﷺ مسح برأسه وأذنيه
178	معاوية بن أبي سفيان	أن النبي ﷺ نهي عن الغلوطات
١٦٨	علي بن أبي طالب	أنا دار الحكمة وعليٌّ بابها
771, F71, 18•	الصنابح بن الأعسر	أنا فرطكم على الحوض
١٦٧	أبو عبد الله الصنابحي	أنه صلى وراء أبي بكر المغرب
18.	الصنابح بن الأعسر	إني فرطكم على الحوض
١٧٠	معاذ بن جبل	إني لأحبك يا معاذ
371, A71, P71, 131, 331, 031, V31, P01	الصنابح بن الأعسر	إني مكاثرٌ بكم الأمم
178	عبادة بن الصامت	إني من النقباء الذين بايعوا رسول الله ﷺ
179	معاذ بن جبل	أوصيك يا معاذ لا تدعن في دبر كل صلاة
107	أبو سعيد الخدري	الحسن والحسين سيدا شباب
A V O	عبد الله الصنابحي	حضرنا يوماً مجلس معاوية
171,174	عبد الرحمن بن عسيلة الصنابحي	خرجنا من اليمن مهاجرين
١٦٢	عبادة بن الصامت	خمس صلوات افترضهن الله

الصفحة	الصحاب	الحديث والأثر
109,140	عبد الله الصنابحي	رأى رسول الله ﷺ في إبل الصدقة ناقة مسنة
10.	معاذ بن جبل	رأيت ربي في أحسن صورة
10.	عبد الرحمن بن عائش	الفجر فجران
1.	معاذ بن جبل	فلا تدع أن تقول في كل صلاة
۱۳۷	الصنابح بن الأعسر	قاتل الله صاحب هذه الناقة
107	أبو هريرة	قال الله: أنفق أنفق عليك
170	عبادة	كنَّا أحد عشر رجلاً في العقبة الأولى
1٧0	عبد الله الصنابحي	كنا عند معاوية بن أبي سفيان فذكروا الذبيح
۱۳۷	ابن عباس	وإياك وكرائم أموالهم
۱۷٦،۱۷٥	معاوية	كنا عند النبي ﷺ فجاءه رجل
178	عبادة بن الصامت	كنت فيمن حضر العقبة الأولى
١٢٧	أبو خيرة الصباحي	كنت في الوفد الذين أتوا رسول الله ﷺ
1777	أبو خيرة الصباحي	كنت في الوفد الذين قدموا على رسول الله ﷺ
،۱٤٨،۱٤٣ ۱٦٠	الصنابحي	لا تزال هذه الأمة في مُسكةٍ
**************************************	معاذ بن جبل	لا تزول قدما عبد يوم القيامة
1 { Y	أبو عبد الرحمن الصنابحي	لن تزال أمتي في مسكة ما لم يعملوا بثلاث
188	قيس بن أبي حازم (مرسل)	ما أمر هذه الناقة

الصفحة	الصحابي	الحديث والأثر
177	عبادة بن الصامت	ما من عبدٍ يسجد لله سجدةً
1 mm	عبد الله الصنابحي	من أصبح صائماً فاحتلم
174.17	عمرو بن عبسة	من أعتق رقبة أعتق الله بكل عضو
107	هارون بن رئاب (مرسل)	من تبرأ من نسب لدقته فهو كفر
۱۳۰،۱۳۳	عبد الله أو أبو عبد الله الصنابحي	من تمضمض واستنشق
۱۳۳ (تعليق)	عبد الله الصنابحي	من توضأ فمضمض
177	عبادة بن الصامت	من شهد أن لا إله إلا الله
179	معاذ بن جبل	يا معاذ والله إني لأحبك



فهرس الكتب التي ذكرها المصنف

الاستذكار لابن عبد البر: ١٢١، ١٢٢،

.174

الاستيعاب: ١٤٩،١٢٦.

الأطراف للمزي: ١٥٨.

الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف

والمختلف في الأسهاء والكنى والأنساب لابن ماكو لا: ١٢٧.

تاریخ بغداد: ۱۵۱.

تذهيب التهذيب للذهبي: ١٣٥، ١٣٥.

تفسير الطبرى: ١٧٥.

جامع الترمذي: ١٣٤، ١٣٨، ١٣٩،

.171.177

حواشي المنذري على مختصر سنن أبي داود:

.177

الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ١٤٧،

.171.129

جزء ما رواه ابن مالك عن أبي شعيب:

.104

الزهد لأحمد: ١٥٢.

سنن ابن ماجه: ۱۳۳، ۱۳۴، ۱۵۶، ۱۵۶،

.177

سنن أبي داود: ١٦٠، ١٦٢، ١٦٧، ١٦٩،

.175

السنن الكبرى للبيهقى: ١٣١.

سنن النسائي: ١٢١، ١٢١، ١٦٩، ١٧٢.

صحيح البخاري: ١٦١، ١٦٥، ١٦٦.

صحيح مسلم: ١٦٦،١٥٥.

علل الترمذي: ١٢٥، ١٣٨، ١٤٢.

علل الدارقطني: ١٧٥.

علوم الحديث للحاكم: ١٥٠.

العمدة لعبد الغنى: ١٤٦.

عمل اليوم والليلة للنسائي: ١٧٠.

فوائد ابن مالك: ١٥٢.

الكمال للمقدسي: ١٢١.

مسند أحمد بن حنبل: ۱۲۸، ۱۲۹، ۱۲۹، ۱۲۸، ۱۲۸،

701, 701, 301, V01, 371, 071, 1V1.

مسند أبي يعقوب إسحاق بن إسراهيم المنجنيقي: ١٥٦.

مشتبه النسبة = الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب

المستدرك للحاكم النيسابوري: ١٤٦. مصنف ابن أبي شيبة: ١٤٨،١٤١.

معجم الصحابة لابن قانع: ١٢٥، ١٢٦، ١٣١.

المعجم الأوسط للطبراني: ١٣٣.

معرفة الصحابة لأبي نعيم: ١٢٣،١٣٩.

موطأ مالك: ١٦٨،١٦٧،١٦٨.

الوحدان للعسكري: ١٥١.



فهرس المحتويات

الصفحه	الموضوع
1.0	مقدمة التحقيق
1.4	نسبة الكتاب إلى البلقيني
۱۰۸	وصف النسخة الخطية
1.4	منهج التحقيق
111	نهاذج من المخطوطة
117	النص المحقق
119	حديثان أسندهما الإمام مالك في «الموطأ» عن عبد الله الصنابحي
171	اختلاف الأئمة المتقدمين في عبد الله الصنابحي
170-1	كلام الأئمة في الصنابحي
171-1	ذكر ما رواه ابن قانع عن خيرة الصنابحي وتصويب أنه أبو خيرة الصباحي . ٢٥
۱۲۸	رواية عند الإمام أحمد رآها المصنف قاطعة للنزاع
144 – 11	إغراب ابن قانع وخلطه بين ابن الأعسر الأحمسي وعبد الله الصنابحي ٣١
144	ما ذكره الحافظ الذهبي في «التذهيب» حول عبد الله الصنابحي ومناقشته
144 - 1	حديث الناقة في إبل الصدقة وخلاف العلماء في راويه ٣٥
	حديث: «إني فرطكم على الحوض وإني مكاثر» هو الحديث الذي صح عن
124-11	الصنابح بن الأعسر وعِدَّة رواته ٣٩
1 = 43	حديث: «لا تزال هذه الأمة في مسكة» وتحقيق القول في راويه ٢٦

الصفحة	الموضوع
	صنيع الإمام أحمد في تخريجه حديث: «إني مكاثر بكم الأمم» في ترجمة
1 2 2	عبد الرحمن بن أزهر
127	كلام الحافظ عبد الغني في سماع الصنابحي من النبي ﷺ وبيان ما فيه
1 2 4 - 1 2	أحاديث عبد الله الصنابحي
154	أحاديث الصنابح بن الأعسر
101-18	ما يمكن أن يُناقش به مما وقع في الخلاف على عبد الرحمن بن عائش وبيان ما فيه ٩
	ما يمكن أن يناقش به من الكلام حول «مسند أحمد» والكلام عن ابن المذهب
108-10	راویه وبیان ما فیه
108	تصريح البغوي برواية عبدالله الصنابحي حديثين عن النبي عليه الله الصنابحي حديثين عن النبي عليه
107-10	حديث «إن الشمس تطلع مع قرن» عند البغوي والكلام عن رواته ؟ و
107	الرواة الذين أثبتوا سماع الصنابحي
101	كلام الحافظ المزي في عبدالله الصنابحي
17.	أحاديث عبد الرحمن بن عُسيلة
	حديث في «سنن أبي داود» عن عبد الله الصنابحي والصواب أنه عبد الرحمن
177-1	ابن عسيلة ابن عسيلة
١٦٧	الصنابحي الراوي عن عبادة بن الصامت هو عبد الرحمن بن عسيلة
1-771	من روى عنه عبد الرحمن بن عسيلة من الصحابة ١٨
177	الفهارس الفنية
174	ثبت المصادر والمراجع
۱۸۸	فهرس الأحاديث والآثار
197	فهرس الكتب التي ذكرها المصنف
190	فهرس المحتويات

أَرْبَعُونَ حَدِيثًا عَنْ الْمُعُونَ حَدِيثًا مِنْ الْمُعُونَ حَدِيثًا مِنْ وَالْمُعُونَ الْمُعُونَ حَدِيثًا وَدِكْرُمَا وَرَدَ فِي مَقَامَاتِ الْتُقِيْن

تَالِيْفُ الإمَامِ الحَافِظِ قَاضِى القُضَاةِ الإمَامِ الحَافِظِ قَاضِى القُضَاةِ جَلَا الرِّيْنِ عَبْدِ الرَّحْمِنِ بْنِ عُمَرِيْنِ رَسْلَانَ البُلْقِيْنِي جَلَا الرِّيْنِ عَبْدُ البُلْقِيْنِي اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ

تَخقِيْقُ أنْوَرحُسَيْن طَالِب



بنير لنه البح الجينير

الحمدُ لله الذي أفاض على عباده علماً من علمه، وشرَّف من حمَلَه بحقِّه، فجعلهم ورثةَ أنبيائه، فأعلى قدرَهم، ورفعَ مكانَهم بين عباده في الدنيا والآخرة.

والصلاةُ والسلام على خير خَلْقه محمد، معلِّمِ الناس الخير، ومُوصِل المؤمنين به إلى أعلى درجات اليقين، وعلى آله وصحبه الذين نشروا علمَه، وأناروا للناس الطريقَ من بعده، صلاةً وسلاماً دائمين إلى يوم الدِّين.

وبعد:

فها شَرُفَ امر قُ بشيء شرَفَه بحمل مورُوث الأنبياء، وما تطاولت الأعناق للوصول إلى منزلة أسمى من منزلة العلماء المكرَّ مين بقوله تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى اللَّذِينَ يَعْلَمُونَ ۚ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا ٱلْأَلْبَبِ ﴾ [الزمر: ٩]، وبقوله سبحانه: ﴿ يَرْفَعَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمُ وَالَّذِينَ أُوتُوا ٱلْعِلْمَ دَرَجَتَ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَيِدٌ ﴾ [المجادلة: ﴿ يَرْفَعَ ٱللَّهُ اللَّذِينَ ءَامَنُوا مِن يُرِد الله به خيراً يُفقِّه في الدِّين ﴾ [١١]، وبقوله ﷺ: ﴿ من يُرِد الله به خيراً يُفقِّه في الدِّين ﴾ [١٠].

وتطلُّعاً إلى هذه المكانة السامقة كتَبَ علماءُ الإسلام قديماً وحديثاً في فَضْل العلم والعلماء، ودوَّنوا مصنَّفات تحثُّ الناس على اللَّحاق برَكْب نجومِ الأرض؛ ليَعْلُوا فوق نجومِ السماء، وهذه الرِّسالة التي بين أيدينا، لقاضي

⁽١) هو الحديث الخامس من هذه الأربعين، وانظر تخريجه ص١٧.

القضاة جلال الدين أبي الفضل عبدِ الرحمن بنِ شيخ الإسلام عمرَ بنِ رسلان البُلقينيُّ (١)، تندرجُ ضمن هذه الأعمال المبرورة، التي ما عمِلَها أصحابهُا إلا قصداً للمساهمة في رِفْعة الأُمة.

فإنَّ من أعظم ما يرفَعُ هِمَمَ الناس إلى عملٍ ما، ويحثُّ مُقصِّرهَم على الجدِّ والإسراع، سماعَ ما ورد من فَضْل فيه، والاطلاعَ على المنزلة التي أعدَّها الله سبحانه لأصحابه، ما يجعَلُ الأبصارَ تَرْنُو إلى تبوُّؤ تلك المنزلة، والنفوسَ تَهْفُو إلى أن تكون من الصِّنف الذين هم صفوةُ الله وخِيْرَتُه من خلقه.

ومن هنا تأتي أهميةُ هذه الرسالة على صِغَر حجمها في تقوية عزائم المُجدِّين، ورَفْع هِمَم مَن ركَنَتْ بهم نفوسُهم إلى الدنيا ومشاغِلها، فما أعطو أرواحهم وعقولهم حظها من غذاء العلم وقوتِ القلوب.

انتقى الجلالُ البلقينيُّ في هذه الرسالة أربعين حديثاً، جَمَعها كها ذكر في مقدِّمته من الكتب الستَّة، و«معجم الطبراني»، و«فوائد تمَّام الرازي»، و«مستدرك الحاكم»، وغير ذلك (٢)، والناظرُ المتأمِّلُ في هذه الأحاديث يظهر له أنَّ الجلالَ رحمه الله كان حريصاً على حضِّ الناس على سلوكِ طريق العلم، والارتقاءِ في مدارجه، فلم يخرُج عن هذا الهدف في اختياره للأحاديث.

ثم إنَّ الناظر في رسالته يستشعِرُ أنه لا يريد من السالك في طريق العلمِ أنْ يبقى في إطار النظريَّات، ولا يرضى له أن يغيبَ عن خاطره ضرورةُ أنْ

⁽١) انظر ترجمته الموسعة في المجلد الثاني من هذه المجموعة البلقينية.

⁽٢) ينظر: ص ٢١٢ من هذه الرسالة.

يقترِن عِلْمُه هذا بالعمل الذي يجعلُه مثمراً في الدنيا، ومقبولاً عند الله سبحانه يوم القيامة، ولذلك شفَعَ هذه الأربعين بالحديث عن مقامات اليقين، فأورد فيها بعضاً ممَّا جاء في كلِّ مقام من آيات وأحاديث.

وهذا ما يُضفي على الرِّسالة أهميةً زائدة، فهي تَعْلُو بالمؤمن؛ ليرتقي بالعلم، ثم تحضُّه على أن يكون قدوةً للناس بالتحلِّي بمقامات اليقين التي أعقبَ الرسالة بها، وبهذا يجتمعُ للمؤمن العلمُ والعمل، ولا يقتصرُ الخيرُ الذي حصَّله بعلمه على نفسه، بل يتعدَّاه إلى غيره من المؤمنين عمَّن اختلط بهم، أو تعامَل معهم، فظهَرَت لهم أخلاقُه في أقواله وتصرُّ فاته.

نسبةُ الرسالة إلى البُلقينيّ:

هذه الرسالة تُطبع لأول مرة، فيها أعلم. وقد صرَّح البلقينيُّ رحمه الله بنسبتها إليه، فقال: «فرغ مؤلِّفُه عبدُ الرحمن البُلقينيُّ من تبييضه يومَ الإثنين، سادس شهر ذي قَعْدة الحرام، سنة خمسٍ وثهاني مئة، أحسن الله عاقبتَها في خير وسلامة»(١).

وعمَّا يزيد القلبَ طمأنينةً ذِكرُ علَمِ الدِّينِ البلقينيِّ لهذه الرسالة في ترجمته لأخيه الجلال، وعدِّه لها بين مؤلَّفاته، وذلك بقوله: «جزء في فضل العلم وأهله، لطيف، وبآخره مقامات اليقين»(٢).

⁽١) ينظر: ص٢٦٤ من هذه الرسالة.

⁽٢) ينظر: ترجمة الجلال البلقيني بقلم أخيه علم الدين (٢: ٣٧) من هذه المجموعة البلقينية.

اسم الرسالة:

لم يرد في النسخة الخطية عنوان لهذه الرسالة، وقد سمّاها علم الدين في ترجمته لأخيه بـ «جزء في فضل العلم وأهله، لطيف، وبآخره مقامات اليقين»، كما ذكرتُ آنفاً.

غير أنه يترجّح عندي أنّ ما ذكره العلم ليس عنواناً للرسالة، وإنها هو بيان لموضوع هذا الجزء، فاخترت تسميتها بـ:

أربعون حديثاً في شرف العلم وحملته وذكر ما ورد في مقامات المتّقين

وصفُ النُّسخة الخطية:

وقد حقَّقتُ نصّ هذه الرسالة عن نسخة خطية تقع ضمن مجموع محفوظ بمكتبة وليِّ الدين أفندي، بتركيا، تحت رقم (٨١٢)، وهي تشغل فيه الورقات (من ١٤٧).

فهي تقع في خمس ورقات، في كل ورقة وجهان، يُتمِّمها وجه في ورقة سادسة، مسطرتها: ٣٥ سطراً، معدل كلمات السطر الواحد ١٨ كلمة.

عملي في هذه الرسالة:

* حرصت في تحقيق نصِّ الرسالة على مقابلة المنسوخ على النسخة الخطية مقابلةً دقيقة، ولم أكتف بذلك، بل قابلتُ الأحاديث التي أوردها الجلالُ البلقيني على المصادر التي أشار إليها إن كانت مطبوعة، أو على مصادر

أخرى وفَّقني الله سبحانه للوقوف على الأحاديث فيها، وقد صحَّحت من خلال تِلْكم المقابلة أشياء غلب على ظنِّي أنها من سهوِ القلم، وأشرتُ إلى ذلك كلِّه في الحاشية، وقد أتممتُ بعض النصوص بزيادة من المصادر، فجعلتُها بين حاصر تين، مع الإشارة إلى مصدر الاستدراك في الحاشية.

* ثم ضبطت النصَّ وفصَّلته ورقمته، وحرصت أن يكون الضبطُ غير شامل؛ إذ كان قصدي هو التيسير على القارئ دون إرهاق عينه بكثرة الحركات.

* وخرَّ جت الأحاديث من مصادرها التي أحال عليها الجلالُ البلقيني، ولم أُخرُج عنها غالباً إلا فيها تدعو إليه حاجة، أو كان الحديث في بقية الكتب الستة، وخاصَّة الصَّحيحين، فاستدركتُه في التخريج.

* ونظراً لأنَّ الجلال البُلقينيَّ قد أدخل ضمن اختياراته هذه أحاديث ضعيفةً تكلَّم العلماء فيها، بل فيها ما هو شديدُ الضعف، أو قيل فيه: إنه موضوع، فقد حرصتُ على بيان وجهِ الضَّعْف فيها على وجه الاختصار؛ تحقيقاً للمَقْصِد دونها إثقالٍ للحواشي.

وتأدية لأمانة العلم فإني لا أنكر أني قد أفدتُ من عمل مَنْ قبلي من أهل العلم ممَّن خدَمَ المصادرَ التي رجعتُ إليها، وقد وفَّر ذلك عليَّ الكثير من الوقت، ويسَّرَ لي عملي، فجزاهم الله خيراً، غيرَ أني لم أكتفِ بها قالوه، وإنها جعلتُ جهدَهم مرشداً لي، ورجعتُ بنفسي إلى المصادر الأصلية في علم الرجال، وكتب العِلَل والجرح والتعديل.

ولم أُجاوِز الاختصارَ في التعليق إلا في مواضع قليلةٍ رأيتُ أن المقام يستحقُّ زيادةً في البيان. وهذا الجهدُ الذي بذلتُه يعتريه ما يعتري البشرَ من أخطاء وأوهام، وسهوٍ ونسيان، فإن أكنْ أصبتُ فبفضل الله وكرَمِه، وحُسْن إنعامِه وتوفيقه، وإن أخطأتُ فمني ومن تقصيري، فمَن وقَفَ على شيء من ذلك فليكُنْ عوناً لي على إصلاح خلَلِه، داعياً لي الله سبحانه أن يُجنبني الزَّلَل في قادمات الأيام، فهو سبحانه القادرُ على ذلك.

* ثم إني سردتُ المصادرَ التي رجعتُ إليها في ثبتٍ وضعتُه في آخر الرسالة، وصنعتُ فهارس للأحاديث، وختمتُ ذلك بفهرسٍ للموضوعات حسب الترتيب الذي وضعها عليه الجلالُ البلقينيُّ رحمه الله تعالى.

وأسألُ الله تعالى أن يجعَلَ هذا الجهدَ المتواضعَ في ميزان الأعمال التي أُسَرُّ بها يوم القيامة، وأن يجعل فيه الخيرَ لِمَن يقرأُه ويُطالِعُ فيه، إنه أكرمُ مسؤول، وهو حسبي ونعم الوكيل.

وكتبه أنْوَرِحُسَيْنِطَالِب

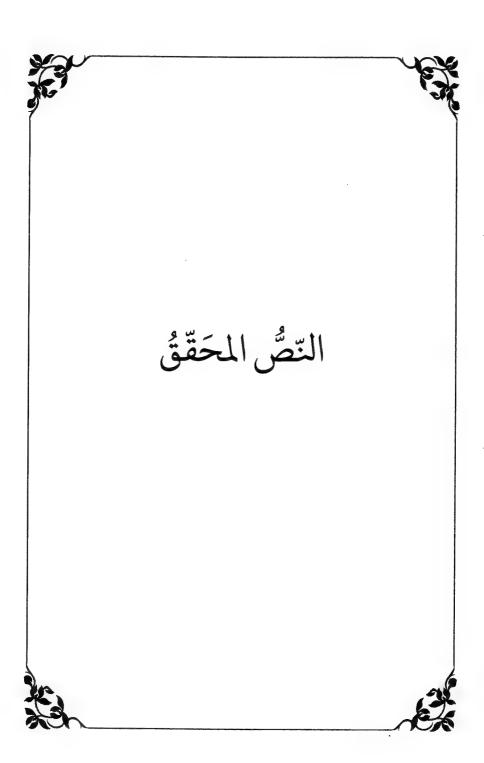
مساء الأربعاء العاشر من شهر رمضان ١٤٣٥ هـ التاسع من تموز ٢٠١٤م عان-الأردن



حرامد الرحم الرجم م اللم ساء سَاع إسماع عَروالد . ٥٠ تقديه الذي حقن احلاما فعنوا كاوصًا ف أنه ومنجرُ من مرَّب لطعد مراسَّد الانتياف ويعكَّا قدا وعسم محالصة الدين وزحب بعطيهم على مل الاعضاف وحسلهم ووتدا لابنيها وسرّف الواديع فيسرّف الموووث تحق وللاالاعتراف ويرمن مناهو البكوه بردون ومن منا بجما مستنرون على الاعتراف المناه المناه والمناه المناه والمناه والمن حدلنا منخدم العلم واصله واشكرع والعمي تناع عطير فسنله واستعدان الدالاالد وصوي المنزكرا استنادا ادمن ليوم عله واستندان عمداعده ورسوله الدى اللائد وكرماصله وهداه بواخ المقاب وفيله صلاعه علده على لدواصاكد الدين تبووا الدين سقلة صلاه حاعدالي وم مدان لفين وبسداد وسفرتسك كالبوا اصا بعسب فدمشرف العلم الاستكه وتعلد الاعدد الأعو ما بلقام الاطعاق والخلالات وحلته سترون لشرفة وفدحهم اهدماعا لحمنا ولعزفه ووبهمند صالي عليمكمن والاعلوا بالعارواهوا كانك وولاجا ويصلد وتصلهم احادث كثيره مومد تصدرت تعبيدد للدونسطيرة وادكريع دلاالاماديث الوادده ومقامات المقين فاؤالعا لمن سلك طربو المقينة والله المسول الميوَّفين فا تدخير وفيوت "ه وعمت عن الاحاد مضم عالدا لكت السته ومعراطيرا ي ووا عمام الواذي ومستدوك لفا يروعبردكك والسعاليا لمسولها فعلنا مناهوا لننات والمسالك امن والعدار العالين الخديث الاولسب مانيوس الاستدى دمناه يحد والمالميلاه علىه وسلمان سوا العنى العديد والعد متنافيت اصاب ادضامنا ومما اطالف طيب فيلت للا يُنْبِسَنُ الطِّيزُ والمُعَشِّبُ التَّكِيْرُ وكانَ سِهَا أَجَا دَبِّ السِيكِ لِلاَ مَسْمَا الناس فِيرُوا منهسَ وسنؤا ودعوا واصاب طالعدمها اخرى آنا عي عيعا والانسكاما والانتلات كلامذ للمشل على فقاء في وس السعروجل و معدما معتبي المديد فعل وعلم و متاس لم يرفع بدائدواسا ولمعتبل ودكاله الذي السلت بدرواه العجمان الحد ببسند المناني و عظاهري ومفاه ملام الوال غليه وسلم ودوت طويل وم سلك طريق بلقس وبدعلا سهل السله طويعا الم الجند وواه مسلم الحديث ألتا كنسب مزاوم وماسعندان وسوليا سمل السعليد وسلمه الس اذامات النادمانعط علدالاس تلاك الامؤمدوقد جاريد اوعلم ينتفع بداو ولدمالخ ملاعواد واه سلولعظ العبلاتيات اوعلمهالح مبتغوجه للحديب مناسعت عزد سول الدمل الله عليه وسيرا خواليمن الراط الساعد الدوقة العلود بطير للما وداه مراكب العيماد الحديث ك الخامس ي عن عوبة رمن الدعند الدمول الدمل مح من مسهر و علنه وسلم فالم يورد الله بع خيرا بيفقه في أوراد وأوا لعصان واحزمه المترمدي مشله على الله مؤلله من الله من الله عن الرعب الله من الله عن الرعب المن من الله عن الرعب المن من الله عن الرعب المن الله من الله عن الرعب الله من الله عن ا من الرواي من المراجد والمرود من من من المديد في إلي واله العصان واحزجدا المومدي مثل عزار في اس من الرواي من المراجد والمرود والمراجد والمرود والمرود والمرود والمرود والمرود والمرود والمرود الماحد الماحد والمرود وا - ألسا دس يد عزارعباس مني سعنما عاد ما درسول الله ملى السعليد وسط منبه و احداسند على السفيطان من العنا بدرواه المرددي وابرما ج سنأ يع من عزافالدردارم العقة على بعث وسول العصواله علنه وسلم بيؤل من سلك طويقا مله وندخل سهوا عد لدطر منا المالجنه والالليكة لتنواجعينا مرحه المرابعة ومول للدم المرابعة المرابعة المرابعة ومول للدم المرابعة ومول للدم المرابعة ومول للدم الملا وان مشارعة وان مثل المرابعة المرابعة المرابعة وان مثل المرابعة المرا وان معتل العالم على العابد العمال العر على سايط الكواكب الألمال عرود لله المنط أل الأبنيا أبع عالى دينا واولاد در عالما وروا العلم واحده الفذ عظ واعزواه ابود اود واللامة عقارة ما الما المعلم والأمانية الملحد متناس مناه ومناها ومناها

السابع للتسطون فالمعالى واصطوا الالله بالمصطبق المت المنالم بعون لرسولي رب العالم بن جرجام البندين فالعالى طان مسم محون الله فا بنو في بحب الله ولمسالم المدارة و من طرو المعلوم والمعلوم والمع

رفعة الشلاف مر فعالة فيار الأحرم الية معاليا الأحرم الية خيرا با





بينيب لينوالز مخزال جيئم

اللهم صلِّ وسلِّم على سيِّدنا محمد وآله، الحمدُ لله الذي خصَّ العلماء بأفضل الأوصاف، ومنَحَهم من شريف لُطفِه مراتب الأشراف، وأعلى أقدارَهم بحمل أعباء الدِّين، فوجَبَ تعظيمُهم على أهل الإنصاف، وجعلَهم ورثة الأنبياء، وشرَف الوارث من شرَفِ الموروث، فحقَّ بذلك الاعتراف، فهُم من مناهل النبوَّة يَرِدُون، ومن منابِعها مستمرُّون على الاغتراف.

أحمدُه على أن جعلَنا من خدَمِ العلم وأهلِه، وأشكرُه ولا أُحصي ثناءً على عظيم فضلِه.

وأشهدُ أن لا إلهَ إلَّا الله وحدَه لا شريكَ له، إشهاداً أدَّخِرُه ليوم محلِّه، وأشهدُ أنَّ محمداً عبدُه ورسولُه الذي فاق الخلائقَ بكَرَم أصلِه، وهداهم بواضح الخطاب وفَصْله.

صلَّى الله عليه وعلى آله وأصحابه الذين تبنَّوا الدِّين بنَقْله، صلاةً دائمةً إلى يوم تُدان الخلائق بعَدْله، وسلَّم تسليهاً كثيراً.

أما بعد: فشرَفُ العلم لا يُنكر، ومحلَّه لا يُهدَر؛ إذ هو بالمقام الأطهر، والمحلِّ الأشهر، وحَمَلتُه مشرَّ فون لشَرَ فه، وقد خصَّهم الله بأعالي منازل غُرَفِه، ولمحلِّ الأشهر، وحَمَلتُه مكانة؛ إذ عمِلُوا بالعلم (١) وراعَوا مكانَه.

⁽١) في الأصل: «إذ علموا بالعلم»، ولعله سبق قلم، وما أثبته هو الأنسب بالسياق.

وقد جاء في فضله وفضلهم أحاديثُ كثيرة، وقد قصدتُ تقييدَ ذلك وتسطيرَه، وأذكر مع ذلك الأحاديث الواردة في مقامات اليقين؛ فإنَّ العالِمَ من سلَكَ طريقَ المتقين، والله المسؤولُ للتوفيق؛ فإنَّه خيرُ رفيق.

وجمعتُ هذه الأحاديثَ من غالب الكتب الستَّة، و «معجم الطبراني»، و «فوائد تمَّام الرازي»، و «مستدرك الحاكم»، وغير ذلك، والله تعالى المسؤولُ أن يجعلنا من أهل الثبات في المسالك، آمين، والحمدُ لله ربِّ العالمين.

الحديثُ الأول:

عن أبي موسى الأشعريِّ رضي الله عنه قال: قال النبيُّ ﷺ: "إنَّ مثلَ ما بعَثني الله به من الهدى والعلم كمَثَل غيثٍ أصاب أرضاً، فكان منها طائفةٌ طيبة، قبِلت الماء، تُنبت الكلأ والعشبَ الكثير، وكان منها أجادبُ أمسكتِ الماء، فنفَعَ الله بها الناس، فشربوا منها وسَقَوا ورَعَوا، وأصاب طائفةٌ منها أخرى؛ إنَّما هي قِيعان، لا تُمسك ماء، ولا تُنبِت كلاً، فذلك مَثَل من فَقُه في دين الله عزَّ وجلّ، ونفَعه ما بعثني الله به، فعلِم وعلم، ومَثل من لم يرفع بذلك رأساً، ولم يقبَل هدى الله الذي أُرسلت به». رواه الصحيحان (١).

الحديثُ الثاني:

عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبيِّ ﷺ من حديثٍ طويلٍ: «ومن سلكَ طريقاً يلتمِسُ فيه علماً سهَّل الله له طريقاً إلى الجنَّة». رواه مسلم (٢).

⁽۱) «صحيح البخاري»، كتاب العلم، باب في فضل من علم وعلَّم (۷۹)، و«صحيح مسلم»، كتاب الفضائل، باب بيان مثل ما بعث الله به النبي ﷺ (۲۲۸۲) (۱۵).

⁽٢) «صحيح مسلم»، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل الاجتماع على تلاوة =

الحديث الثالث:

عن أبي هريرة رضي الله عنه، أنَّ رسولَ الله عَلَيْ قال: «إذا مات ابنُ آدم انقطَعَ عملُه إلا من ثلاث: إلا من صدقةٍ جارية، أو علمٍ يُنتفعُ به، أو ولدٍ صالح يدعو له». رواه مسلم، ولفظُ «الغيلانيَّات»: «أو علمٍ صالح يُنتفع به»(۱).

الحديث الرابع:

عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «مِنْ أشراط الساعة أن يُرفَع العلم، ويظهَرَ الجهل». رواه الصحيحان(٢).

الحديثُ الخامس:

عن معاوية رضي الله عنه، أنَّ رسول الله ﷺ قال: «مَنْ يُرِد الله به خيراً يُفقِّهُه في الدِّين». رواه الصَّحيحان (٣).

⁼ القرآن وعلى الذكر (٢٦٩٩) (٣٨). وعلّقه البخاري في «صحيحه»، كتاب العلم، باب العلم قبل القول والعمل.

⁽۱) «صحيح مسلم»، كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته (١٦٣١) (١٤)، و «الغيلانيات» (٢٠٢).

⁽٢) «صحيح البخاري»، كتاب العلم، باب رفع العلم وظهور الجهل (٨١)، و"صحيح مسلم"، كتاب العلم، باب رفع العلم وقبضه، وظهور الجهل والفتن في آخر الزمان (٢٦٧١) (٩).

 ⁽٣) «صحيح البخاري»، كتاب العلم، باب من يردالله به خيراً يفقهه في الدين (٧١)، و «صحيح مسلم»، كتاب الزكاة، باب النهي عن المسألة (١٠٣٧) (٩٨).

_ 412

وأخرجه الترمذيُّ مثلَه عن ابن عباس. وقال: حديثٌ حسنٌ صحيح، وقال: في الباب عن عُمر، وأبي هريرة، ومعاوية.

وأخرج ابن ماجه أيضاً حديث أبي هريرة ومعاوية(١).

الحديثُ السادس:

عن ابن عباس رضي الله عنها قال: قال رسولُ الله ﷺ: «فقيهٌ واحدٌ أشدُّ على الشيطان من ألفِ عابد». رواه الترمذيُّ وابنُ ماجه (٢).

(١) حديث ابن عباس في «سنن الترمذي»، أبواب العلم، باب إذا أراد الله بعبد خيراً فقهه في الدين (٧٦٤٥).

وحديث عمر رضي الله عنه أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٣٢٨٨)، وفيه ابن لهيعة: قال فيه الذهبي في «الكاشف» (١: ٩٠٥): «العمل على تضعيف حديثه»، وقال الحافظ في «التقريب» ص٩٦٩: «صدوق، من السابعة، خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، وله في مسلم بعض شيء مقرون». قلت: وهو عند الطبراني من طريق عبد الله بن يوسف، عن ابن لهيعة، فليس هو مما قُبل من حديثه.

وحديث أبي هريرة في «سنن ابن ماجه»، المقدمة، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم (٢٢٠)، وحديث معاوية فيه كذلك (٢٢١).

(٢) «سنن الترمذي»، أبواب العلم، باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة (٢٦٨١)، و«سنن ابن ماجه»، المقدمة، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم (٢٢٢). قال الترمذي: «هذا حديث غريب، ولا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث الوليد بن مسلم».

قلت: والوليد بن مسلم يرويه عن رَوْح بن جَناح أي سعيد، عن مجاهد، عن ابن عباس. وروح هذا تكلم فيه الأئمة، قال الساجي عن حديثه هذا: هو حديث منكر، وقال أبو نعيم: يروي عن مجاهد مناكير لا شيء، وقال أبو أحمد بن عدي: ربها أخطأ في الأسانيد، ويأتي بمتون لا يأتيها غيره، وهو ممن يكتب حديثه، وقال أبو سعيد النقاش: يروي عن =

الحديثُ السابع:

عن أبي الدَّرداء رضي الله عنه قال: سمعتُ رسولَ الله عَلَيْ يقول: «من سلَكَ طريقاً يلتمِسُ فيه علماً سهَّل الله له طريقاً إلى الجنة، وإنَّ الملائكةَ لَتضَعُ أَجنحَتَها رِضاً لطالب العلم، وإنَّ طالب العلم يستغفِرُ له مَنْ في السماوات ومَنْ في الأرض، حتى الجيتان في الماء، وإنَّ فضلَ العالم على العابد كفَضْل القمرِ على سائر الكواكب، إنَّ العلماء هم ورثةُ الأنبياء، إنَّ الأنبياء لم يُورِّثوا ديناراً ولا درهماً، إنها ورَّثوا العلم، مَنْ أخذَه أَخذَ بحظً وافر». رواه أبو داود، والترمذيُّ، وابنُ ماجه (۱).

الحديثُ الثامن:

عن صَفْوانَ بنِ عسَّال المُراديِّ رضي الله عنه قال: سمعتُ رسولَ الله عَلَيْهُ يَقَوَل: «ما من خارجِ يخرُجُ من بيته في طلبِ العلم إلا وضَعَت له الملائكةُ أجنحتَها رِضاً لما يصنَع». رواه ابنُ ماجه (٢).

⁼ مجاهد أحاديث موضوعة. وهذه الأقوال ذكرها الحافظ في «تهذيب التهذيب» (٣: ٢٩٢)، وقال ابن حبان في «المجروحين» (١: ٣٠٠): «منكر الحديث جداً، يروي عن الثقات ما إذا سمعها الإنسان الذي ليس بالمتبخر في صناعة الحديث شهد لها بالوضع».

⁽۱) «سنن أبي داود»، كتاب العلم، باب الحث على طلب العلم (٣٦٤١)، و«سنن الترمذي» أبواب العلم، باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة (٢٦٨٢)، و«سنن ابن ماجه»، المقدمة، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم (٢٢٣).

⁽٢) «سنن ابن ماجه»، المقدمة، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم (٢٢٦).

الحديثُ التاسع:

[131-1]

عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ : «من خرَج في طلب العلم فهو في سبيل الله حتى يَرْجع». رواه الترمذيُّ، وقال: حديثُ حسن غريب، ورواه بعضُهم فلم يرفَعْه (١٠).

الحديثُ العاشر:

عن سَعْد بن أبي وقّاص، عن النبيِّ عَلَيْهُ قال: «فضلُ العلم أحبُّ إليَّ من فضلِ العبادة، وخيرُ دينِكم الورع». رواه الحاكم في «المستدرك»، وصحَّحه (٢).

الحديثُ الحادي عشر:

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: حدَّثني صفوان بنُ عسَّال اللهِ عَلَيْهِ [وهو في المسجد متَّكئُ على بُرْدِ

⁽١) «سنن الترمذي» أبواب العلم، باب فضل العلم (٢٦٤٧).

وفيه خالد بن يزيد العتكي صاحب اللؤلؤي: قال فيه العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٢: ١٧): «لا يتابع على كثير من حديثه»، ثم أورد له هذا الحديث. وفيه كذلك: أبو جعفر الرازي: قال الحافظ في «التقريب» ص٦٢٩: «صدوق سيئ الحفظ».

⁽۲) «المستدرك»، كتاب العلم (۲۱٤).

وسئل عنه الدارقطني في «العلل» (٤: ٣١٨-٣١٩)، فأجاب بقوله: «يرويه الأعمش، واختلف عنه: فرواه حزة الزيات، عن الأعمش، عن مصعب بن سعد، عن سعد. وخالفه عبد الله بن عبد القدوس، فرواه عن الأعمش، عن مطرّف بن الشّخير، عن حذيفة. ورواه أبو مطيع البلخي، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة. وقيل: عن الأعمش، عن سالم ابن أبي الجعد، عن ثوبان. وقال المسيب بن شريك: عن الأعمش، عن سالم، عن حابر. وليس يثبت من هذه الأسانيد شيء، وإنها يُروى هذا عن مطرف بن عبد الله بن الشّخير من قوله».

له أحمر]، فقلت: يا رسولَ الله، إني جئتُ لطلبِ العلم، فقال: «مرحباً بطالب العلم، إنَّ طالبَ العلم لَتحفُّه الملائكة بأجنحتها، ثم يركبُ بعضُهم بعضاً حتى يبلغوا سهاءَ الدنيا؛ من حبِّهم لِما يطلُب». رواه البغويُّ في «معجمه»(١).

الحديثُ الثاني عشر:

عن أنس بنِ مالك رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: "إن أفضل الهدية _ أو أفضل العطيَّة _ الكلمةُ من كلام الحكمة، يسمعُها العبد، [ثم يتعلَّمُها]، ثم يُعلِّمُها أخاه، خيرٌ له من عبادة ستِّين سنة على نيَّتها». رواه تمَّام الرازيُّ في "فوائده"(٢).

(١) في الأصل: «روى البغوي»، ولعله سبق قلم، وما أثبته هو الأوفق بالسياق.

وهو في «معجم الصحابة» (٣: ٣٤٠-٣٤١) عقب الحديث (١٢٨٠)، وما بين حاصرتين منه، غير أنه لم يجزم بسماعه، فقال: «وفي كتابي عن شيبان، وأشك في سماعه إن شاء الله»، ثم ساق إسناده.

وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨: ٦٣-٦٤) رقم (٧٣٤٧) من طريق شيبان ابن فروخ.

⁽٢) «فوائد تمَّام» (٢٤٢)، وما بين حاصرتين منه. وهو من رواية عبد العزيز بن عبد الرحمن القرشي البالسي، عن خصيف بن عبد الرحمن الجزري.

وعبد العزيز البالسي: اتَّهمه الإمام أحمد وضرب على حديثه، وقال ابن حبان في «المجروحين» (٢: ١٣٨): «لا يحل الاحتجاج بحديثه بحال»، وانظر: «لسان الميزان» (٥: ٢١١-٢١١).

وخصيف: ضعفه أحمد وغيره كما في «تهذيب الكمال» (٨: ٢٥٩)، وقال ابن عدي في «الكامل في ضعفاء الرجال» (٣: ٥٢٨): «إذا حدث عن خصيف ثقةٌ فلا بأس بحديثه وبرواياته، إلا أن يروي عنه عبد العزيز بن عبد الرحمن البالسي، يُكنى أبا الأصبغ؛ فإن رواياته عنه بواطيل، والبلاء من عبد العزيز لا من خصيف، ويروي عنه نسخة».

الحديثُ الثالث عشر:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ طلب باباً من العلم يتعلَّمُه، يُعمَلُ به أو لا يُعمَلُ به، أو يُعلِّمه امرءاً مسلماً، أثابه الله ثوابَ سبعين صدِّيقاً». رواه السِّلَفي في «المختار من الطيوريَّات»(۱).

الحديث الرابع عشر:

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنها قال: قال رسولُ الله ﷺ: «معلّم الخيرِ يستغفِرُ له كلُّ شيء، حتى الحيتان في البحر». رواه الطبرانيُّ في «المعجم الأوسط»(٢).

الحديثُ الخامس عشر:

عن واثِـلَة بنِ الأسقَع رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «من طلَبَ علماً فأدرَكَه، كان له كِفُلُ من الأجر، ومن لم يُدرِكه كان له كِفُلُ من الأجر »(٣).

⁽۱) لم أقف عليه في مطبوع «الطيوريات». وأورده المنذري في «الترغيب والترهيب» (۱۱۸) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، وقال: «رواه أبو منصور الديلمي في مسند الفردوس، وفيه نكارة»، وكذلك ضعفه العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (۱: ۱۰).

⁽٢) «المعجم الأوسط» (٦٢١٩).

⁽٣) «فوائد تمَّام» (١٥١٣). وأخرجه الدارمي في «مسنده»، المقدمة، باب في فضل العلم (٣٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢: ٦٨) رقم (١٦٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى»، كتاب آداب القاضي، باب اجتهاد الحاكم فيها يسوغ فيه الاجتهاد (٢٠٣٦٩). وفيه يزيد بن ربيعة الرحبي الصنعاني، قال البخاري: «أحاديثه مناكير»، وقال أبو حاتم: =

الحديثُ السادس عشر:

عن أبي أُمامة رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله على: «أَيُّمَا ناشئِ نشأ في طلب العلم والعبادةِ حتى يَكبَر وهو على ذلك، أعطاهُ الله يوم القيامة ثوابَ اثنين وسبعين صدِّيقاً». رواهما تمَّام الرازيُّ في «فوائده»(۱).

الحديثُ السابع عشر:

عن أبي أُمامة رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «فضلُ العالمِ على العالمِ على العابد كفَضْلي على أدناكم»(٢).

وفي رواية: عن أبي أُمامة قال: ذُكر للنبيِّ عَلَيْهِ رجلان: أحدُهما عالم، والآخرُ عابد، فقال رسول الله على: «فضلُ العالم على العابدِ كفَضْلي على أدناكم»، وقال رسول الله عَلَيْهِ: «إنَّ الله عزَّ وجلَّ، وملائكتَه، وأهلَ أرضه يُصلُّون على معلِّم الناسِ الخير»(٣).

 [«]ضعيف الحديث، منكر الحديث، واهي الحديث». «ميزان الاعتدال» للذهبي (٥: ١٥٤)،
 و «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٩: ٢٦١).

وقد سقط ربيعة هذا من إسناد الطبراني، ولعل هذا ما جعل الهيثمي يقول عنه في «مجمع الزوائد» (١: ١٢٣): «رجاله موثقون».

⁽۱) «فوائد تمَّام» (۱۰٦٤). وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨: ١٥٣). وفيه يوسف بن عطية أبو سهل الأنصاري البصري: قال فيه الحافظ في «التقريب» ص٦١١: «متروك».

⁽٢) «فوائد تمَّام» (٤٣).

⁽٣) «فوائد تمَّام» (١٢٤٣). وأوله في رواية الترمذي الآتية، غير أن البلقيني رحمه الله اختصره منها.

وفي رواية: عن أبي أُمامة قال: قال رسول الله ﷺ: «فضلُ العالم على الجاهل كفَضْلي على أدناكم، وإن أهلَ السهاء و[أهل] الأرض، حتى الحوت في البحر، يستغفرون لطالب العلم». أخرجها تمَّام الرازي(١).

وفي رواية في «الترمذيّ»: عن أبي أمامة قال: قال رسولُ الله على الله على العالم على العابدِ كفَضْلي على أدناكم»، ثم قال رسولُ الله على العابدِ كفَضْلي على أدناكم»، ثم قال رسولُ الله على الحوت وملائكته، وأهلَ السهاوات والأرض، حتى النملة في جُحْرها، وحتى الحوت في البحر، يُصلُّون على معلِّم الناسِ الخير». قال الترمذي: هذا حديث حسنٌ صحيحٌ غريب(١).

الحديثُ الثامن عشر:

عن عبد الله بنِ عَمرو رضي الله عنها، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «قليلُ الفقهِ خيرٌ من كثيرِ العبادة، وكفى بالمرءِ فِقْهاً إذا عبدَ الله، وكفى بالمرءِ جهلاً إذا أُعجِب برأيه، إنها الناسُ رجلان: مؤمنٌ وجاهل، فلا تُؤذِ المؤمن، ولا تُحاوِر الجاهل». أخرجه تمَّام الرازي في «فوائده»(٣).

⁽١) «فوائد تمَّام» (١٢٤٤)، وما بين حاصر تين منه.

⁽٢) «سنن الترمذي»، أبواب العلم، باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة (٢٦٨٥). وفيه: «والأرضن».

⁽٣) «فوائدتمَّام» (١٥٠٣). وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٦١٩:١٣) رقم (١٤٥٤١)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٩٠).

وفيه إسحاق بن أسيد: قال أبو حاتم في «الجرح والتعديل» (٢: ٢١٣): «شيخ خراساني، ليس بالمشهور، ولا يشتغل به»، وقال ابن حبان في «الثقات» (٦: ٥٠): «كان يخطئ».

الحديثُ التاسع عشر:

عن أبي موسى الأشعريِّ رضي الله عنه قال: قال رسول الله على الله الله الله على الله الله على الله العبادَ يوم القيامة، ثم يَمِيزُ العلماء، فيقول: يا معشرَ العلماء، إنِّي لم أضع علمي فيكم وأنا أُريد أن أُعذِّ بكم، اذهبوا فقد غفرتُ لكم». رواه الطبرانيُّ في «المعجم» (۱).

الحديثُ العشرون / :

[۱٤٣ - ب]

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في حديث طويل أن النبي كالله قال له: «يا ابنَ مسعود»، قلت: لبيّك يا رسولَ الله، قال: «أتدري أيُّ الناسِ أفضل؟» قلت: الله ورسولُه أعلم، قال: «أفضلُ الناس أعهالاً إذا فَقُهوا في دينهم»، ثم قال: «يا ابنَ مسعود»، قلت: لبيّك يا رسول الله، قال: «أتدري أيُّ الناس أعلم؟» قلت: الله ورسولُه أعلم، قال: «أعلمُ الناس أبصَرُهم بالحقّ الناس أعلم؟» قلت: الله ورسولُه أعلم، قال: «أعلمُ الناس أبصَرُهم بالحقّ إذا اختَلَف الناس، وإن كان مقصِّراً في العمل». رواه الطبراني في «المعجم»(٢).

⁽١) «المعجم الكبير» (١: ٣٥٤) رقم (٥٩١). وأخرجه ابن عدي في «الكامل في ضعفاء الرجال» (٥: ١٧٧)، وقال: «وهذا الحديث بهذا الإسناد باطل».

قلت: وعلَّتُه: طلحة بن زيد الرقِّي أبو مسكين: قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٢: ٩ • ٣): «قال البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: متروك، وقال ابن حبان: منكر الحديث جدّاً، لا يحلّ الاحتجاج به».

⁽۲) «المعجم الكبير» (۱۰: ۲۷۱-۲۷۱) رقم (۱۰۵۳۱). وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (۲۷۹-۳۷۹)، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، وتعقبه الذهبي فقال: «ليس بصحيح؛ فإن الصعق _ يعني: ابن حزن _ وإن كان موثقاً، فإنَّ شيخه منكر الحديث، قاله البخارى».

الحديثُ الحادي والعشرون:

عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله على: «طلبُ العلم فريضةٌ على كلِّ مسلم». رواه ابنُ ماجه، ورواه تمَّام الرازيُّ أيضاً، وأخرجه عن ابن عُمر، وأبي سعيد الخدريّ، وابن عباس، وعبد الله بن مسعود (١١).

(۱) حديث أنس في «سنن ابن ماجه»، المقدمة، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم (٢٢٤)، و «فوائد تمَّام» (١٦٤٩) و (١٧٦٢).

وحديث ابن عمر: في «فوائد تمَّام» (٥١) و(٥٦)، وحديث أبي سعيد عنده (٥٧)، وحديث ابن عباس عنده (٥٥) و(٥٤)، وحديث عبد الله بن مسعود عنده (٥٥).

قال ابن حبان في «المجروحين» (١: ١٤١): «وهذا حديث لا أصل له من حديث ابن عمر، ولا من حديث ابن عمر، ولا من حديث نافع، ولا من حديث مالك، إنها هو من حديث أنس بن مالك، وليس بصحيح». وقد ضعف عدد من العلماء الحديث بجميع طرقه، وحكموا على متنه بأنه غيرُ ثابت عن النبيِّ على سأل الخلال الإمام أحمد عنه _ كها في «المنتخب من علل الخلال» لابن قدامة المقدسي ص١٢٨ _، فقال: «لا يثبت عندنا فيه شيء».

وقال ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١: ٢٣): «هذا حديث يُروى عن أنس ابن مالك، عن النبي ﷺ، من وجوه كثيرة كلها معلولة، لا حجة في شيء منها عند أهل العلم بالحديث من جهة الإسناد»، وأخرج (١: ٥٧) رقم (٣١) بإسناده إلى إسحاق بن راهويه قوله: «طلب العلم واجب، ولم يصح فيه الخبر، إلا أن معناه: أن يلزمه طلبُ علمِ ما يجتاج إليه؛ من وضوئه، وصلاته، وزكاته إن كان له مال، وكذلك الحج، وغيره».

ومثَّل به ابن الصلاح في «المقدمة» ص٢٦٥ للحديث المشهور غير الصحيح.

وأخرج ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١: ٥٤-٦٦) طرق الحديث، وبيَّن علَّةَ كلِّ طريق، وختم ذلك بنقل كلام الإمام أحمد فيه.

⁼ قلت: وشيخ الصعق هو عقيل الجعدي: قال أبو حاتم فيها روى ابنه في «الجرح والتعديل» (٢: ٢١٩): «هو منكر الحديث، ذاهب»، وقال ابن حبان في «المجروحين» (٢: ١٩٢): «منكر الحديث، يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، فبطل الاحتجاج بها روى، وإن وافق فيه الثقات». وانظر: «لسان الميزان» (٥: ٤٥٨).

الحديثُ الثاني والعشرون:

عن أبي أُمامة الباهليِّ رضي الله عنه، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «عليكم بهذا العلمِ قبل أن يُقبَض، وقبل أن يُرفَع العلم»، ثم جمَعَ بين أصابعه؛ الوسطى والتي تليها الإبهام، ثم قال: «فإنَّ العالم والمُتعلِّم كهاتِهِ من هاتِه، شريكان في الأجر، ولا خيرَ في سائر الناس». رواه ابن ماجه(۱).

الحديثُ الثالث والعشرون:

عن عائشة رضي الله عنها أنَّها سمعت رسولَ الله ﷺ يقول: «من انتقَلَ لِيتعلَّم علماً من أمرِ دينه غُفِر له قبل أن يَخْطُو». رواه السَّلَفي في «المختار من الطيوريات» معلَّقاً بغير إسناد(٢).

⁼ وقد مال بعض العلماء إلى تحسينه؛ لتعدد طرقه، قال الزركشي في «التذكرة في الأحاديث المشتهرة» ص٤٤: «وقال الحافظ جمال الدين المزي: هذا حديث رُوي من طرق تبلغ رتبة الحسن». وحسَّنه السيوطي في «الدرر المنتثرة» (٢٨٣)، ونقل قول المزي فيه.

وانظر تفصيل الكلام عنه في "تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة» (١: ٢٥٨). وانظر أيضاً: «جنة المرتاب بنقد المغني عن الحفظ والكتاب» ص٨٣-٤٠٤.

⁽۱) «سنن ابن ماجه»، المقدمة، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم (۲۲۸)، غير أن هذا اللفظ ليس له، وإنها هو لفظ تمَّام في «فوائده» (۲۶٤).

وهو من رواية عثمان بن أبي العاتكة، عن عليِّ بن يزيد الألهانيّ، قال الحافظ في ترجمة عثمان من «التقريب» ص٤٨٤: «صدوق، ضعَّفوه في روايته عن عليِّ بن يزيد الألهاني». وقال الذهبي في ترجمة علي بن يزيد من «ميزان الاعتدال» (٣: ١٧١): «قال البُخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال أبو زرعة: ليس بقوى، وقال الدارقطني: متروك».

⁽٢) لم أقف عليه في مطبوع «الطيوريات». وأخرجه ابن شاهين في «الترغيب في فضائل الأعمال» (٢٢٠).

الحديثُ الرابع والعشرون:

عن أبي ذرِّ رضي الله عنه قال: قال لي رسولُ الله ﷺ: «يا أبا ذرّ، لأَنْ تغدوَ فتعَلَّم آيةً من كتاب الله خيرٌ لك من أن تُصلِّي مئةَ ركعة، ولأَنْ تغدوَ فتعَلَّم باباً من العلم، عُمِل به أو لم يُعمَل، خيرٌ من أن تُصلِّي ألفَ ركعة». رواه ابنُ ماجه(۱).

الحديثُ الخامس و العشرون:

عن سهل بنِ معاذِ بن أنس، عن أبيه رضي الله عنه، أنَّ النبيَّ عَيَالِمَ قال: «من علَّم علماً فله أجرُ من عمِلَ به، لا يَنْقُص من أجرِ العامل». رواه ابنُ ماجه (۲).

⁼ وفيه عبد الرحيم بن حبيب: قال ابن حبان في «المجروحين» (٢: ١٦٣): «كان يضع الحديث على الثقات وضعاً».

وشيخه إسماعيل بن يحيى التيمي: قال الذهبي في ترجمته من «ميزان الاعتدال» (١: ٧٤٥): «قال صالح بن محمد جزرة: كان يضع الحديث، وقال الأزدي: ركن من أركان الكذب، لا تحل الرواية عنه».

⁽١) «سنن ابن ماجه»، المقدمة، باب في فضل من تعلم القرآن وعلمه (٢١٩).

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (١: ٣٠): «هذا إسناد ضعيف؛ لضعف علي بن زيد وعبد الله بن زياد، وله شاهد في جامع الترمذي من حديث ابن عباس، وقال: غريب، وآخر عنده من حديث أبي أمامة، وقال: حسن غريب». وحسَّن إسناده المنذري في «الترغيب والترهيب» (١١٦).

⁽٢) «سنن ابن ماجه»، المقدمة، باب ثواب معلم الناس الخير (٢٤٠).

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (١: ٣٤): «هذا إسناد فيه مقال؛ سهل بن معاذ ضعَّفه ابن معين، ووثقه العجلي، وذكره ابن حبان في الثقات والضعفاء، وأما يحيى بن أيوب: لم يدرك سهل بن معاذ. قاله المزي».

الحديثُ السادس والعشرون:

عن أبي هريرة رضي الله عنه، أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «أفضلُ الصَّدقةِ أن يتعلَّم المرءُ المسلمُ علماً، ثم يُعلِّمَه أخاه المسلم». رواه ابن ماجه(١).

الحديثُ السابع والعشرون:

عن حُذَيفة رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله على: «لا قدَّس اللهُ أُمةً يكون عالمُها أذلَّ من الشاة النَّطيح». رواه أبو الحُسين بنُ المظفَّر الحافظ في «جزئه»(۲).

الحديثُ الثامن والعشرون:

عن معاذِ بنِ جبل رضي الله عنه، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: "إنَّ الله يدنو فيطَّلع على عباده، فيقول: أنظُروا إلى عبادي وبلادي وخَلْقي، فإذا رأى طائفة يَذْكرونه قال: أنظُروا إلى عبادي هؤلاء كيف يَذْكُروني ويخشوني بالغيب ولم يَرُوني، ويؤمنون بي ولم يَرَوني، أنظُروا إليهم شاخصةً أبصارُهم إلى رجلٍ

⁽۱) «سنن ابن ماجه»، المقدمة، باب ثواب معلم الناس الخير (٧٤٣).

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (١: ٣٥): «هذا إسناد ضعيف؛ لضعف إسحاق ابن إبراهيم، والحسن لم يسمع من أبي هريرة رضي الله عنه».

⁽٢) لم أقف عليه.

وابن المظفَّر: هو محدِّث العراق، الحافظ المجوِّد، محمد بن المظفِّر بن موسى البزاز البغدادي، سمع من محمد بن جرير الطبري، وأبي القاسم البغوي، وحدث عنه أبو حفص بن شاهين والدارقطني، توفي سنة (٣٧٩هـ). «تاريخ بغداد» (٤: ٢٦٦)، و«سيرأعلام النبلاء» (٤: ٤٠١٠).

فيهم، يقصُّ عليهم آياتي، ويُذكِّرهم بي، طُوبَى لهم، فأُشهِدُكم أني قد غفرتُ لهم ذنوبَهم». رواه السِّلَفي في «المختار من الطيوريات»(١).

الحديثُ التاسع والعشرون:

عن ابن عباس رضي الله عنه، أنَّ رسول الله ﷺ قال: «من اتَّكاً على يده عالمٌ كتَبَ الله له بكلِّ عالمٌ كتَبَ الله له بكلِّ على الله له بكلِّ على الله له بكلِّ خطوةٍ عِتقَ رقبة، ومن قبَّلَ رأسَ عالم كتب الله له بكلِّ شعرةٍ حسنة». رواه السِّلَفي في «المختار من الطيوريات»(٢).

الحديثُ الثلاثون:

عن ابن عباس رضي الله عنه، أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «صنفان من أُمَّتي؛ إذا صَلَح الناس، وإذا فسَدا فسَد الناس: السُّلطان والعلماء»(٣).

الحديثُ الحادي والثلاثون:

عن ابن عُمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «يحمِلُ هذا

⁽١) لم أقف عليه.

⁽۲) «الطيوريات» (۱۰٤) من طريق جويبر بن سعيد الأزدي، عن الضحاك بن مزاحم الهلاتي، عن ابن عباس. وجويبر قال فيه الحافظ في «التقريب» ص١٤٣: «ضعيف جدّاً»، ثم إن الضحاك لم يلق ابنَ عباس فيها قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٢: ٢٩٩).

⁽٣) أخرجه تمَّام في «فوائده» (١٥١٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤: ٩٦)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١١٠٨).

وفيه محمد بن زياد الميموني، ويقال له: اليشكري _ وقد تحرف في مطبوع «الفوائد» إلى «حميد» _ قال أحمد: «كذاب، خبيث، أعور، يضع الحديث». «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد رواية ابنه عبد الله (٣: ٢٩٧ - ٢٩٨)، وانظر: «ميزان الاعتدال» (٤: ١٤١).

العلمَ من كلِّ خلَفٍ عُدُوله، ينفون عنه تحريفَ الغالين، وانتحالَ المُبطِلين، وتأويلَ الجُعلِين، وتأويلَ المُبطِلين، وتأويلَ الجاهلين».

الحديثُ الثاني والثلاثون:

عن جُبَير بن مُطعِم رضي الله عنه قال: قام فينا رسولُ الله ﷺ بالخِيْف من منى، فقال: «نضَّرَ الله عبداً سمِع مقالتي، فوعاها، ثم أدَّاها إلى مَنْ لم يسمَعها، فرُبَّ حاملِ فقهٍ لا فِقْهَ له، وربَّ حاملِ فقهٍ إلى من هو أ فقهُ منه». رواه ابن ماجه (۲)

وأخرج الترمذيُّ وابنُ ماجه عن زيد بنِ ثابتٍ رضي الله عنه قال: سمعتُ رسولَ الله عَيَّا يقول: «نضَّرَ الله امرءاً سمِعَ منَّا حديثاً، فحفِظَه حتى يُبلِّغه غيرَه، فربَّ حاملِ فقهٍ ليس بفقيه»(٣).

⁽١) «فوائد تمَّام» (٨٩٩) من طريق خالد بن عمرو القرشي، عن الليث بن سعد، عن يزيد ابن أبي حبيب، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن ابن عمر، به.

وخالد بن عمرو: متَّهم بالكذب، قال ابن عدي في «الكامل» (٣: ٤٥٨): «وهذه الأحاديث التي رواها خالد عن الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، كلها باطلة، وعندي أن خالد بن عمرو وضَعَها على الليث».

وأخرجه العلائي في «بغية الملتمس في سباعيات الإمام مالك بن أنس» ص٣٤ من حديث أسامة بن زيد، وقال: «هذا حديث حسن غريب صحيح».

⁽٢) «سنن ابن ماجه»، المقدمة، باب من بلغ علماً (٢٣١)، بلفظ قريب. وهذا اللفظ ليس لفظ ابن ماجه، وإنها هو أقرب إلى لفظ تمَّام في «فوائده» (١٤٦٢).

⁽٣) «سنن الترمذي»، أبواب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع (٢٦٥٦)، و«سنن ابن ماجه» (٢٣٠)، وأخرجه كذلك أبو داود في «سننه»، كتاب العلم، باب فضل نشر العلم (٣٦٦٠).

قال الترمذيُّ: وفي الباب عن عبد الله بنِ مسعود، ومعاذ بنِ جبل، وجُبَير ابنِ مطعِم، وأبي الدَّرداء، وأنس، وحديثُ زيدِ بنِ ثابت حديثٌ حسن.

ثم أخرجَ عن عبد الله بن مسعو درضي الله عنه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «نضَّر الله امرءاً سمِعَ منَّا شيئاً، فبلَّغه كما سمِعَه، فربَّ مبلَّغ أوعَى من سامع». قال الترمذيّ: هذا حديث حسنٌ صحيح (١١).

[1-188]

الحديثُ الثالث والثلاثون:

عن عبد الله بن عَمرِو بنِ العاص رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله على الله على الله على الله على الله على النه الله التزاعاً ينتزعه من الناس، ولكن يقبِضُ العلم بقَبْض العلماء، حتى إذا لم يترُكُ عالماً اتَّخذ الناسُ رؤوساً جهَّالاً، فسئلوا، فأفتوا بغير علم، فضلُّوا وأضلُّوا». لفظُ مسلم في «صحيحه»، وللبخاريِّ نحوه (٢٠).

ورواه الترمذيُّ وقال: في الباب عن عائشة، وزياد بن لَبِيد، وهذا حديثُ حسن صحيح، وقد رَوى الزهريُّ هذا الحديثَ عن عروة، عن عبد الله بن عَمرو، وعن عروة عن عائشة، عن النبيِّ ﷺ، مثلَ هذا (٣).

⁽۱) «سنن الترمذي» (۲۹۵۸).

وحديث معاذ بن جبل: أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠: ٨٧)، رقم (١٥٥). وحديث أبي الدرداء: أخرجه الدارمي في «مسنده»، المقدمة، باب الاقتداء بالعلماء (٢٣٦).

وحديث أنس: أخرجه ابن ماجه في «سننه»، المقدمة، باب من بلغ علماً (٢٣٦).

⁽٢) «صحيح مسلم»، كتاب العلم، باب رفع العلم وقبضه وظهور الجهل والفتن في آخر الزمان (٢) « (٢٠٠) (١٣) ، و «صحيح البخاري»، كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم؟ (١٠٠).

⁽٣) «سنن الترمذي»، أبواب العلم، باب ما جاء في ذهاب العلم (٢٦٥٢). =

الحديثُ الرابع والثلاثون:

عن بَهْز بنِ حَكيم بنِ معاوية بن حَيْدة القُشيريُّ، عن أبيه، عن جدِّه رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: "إنَّ الملائكةَ لَتضع أجنحَتَها لطالب العلم لِما يرضى الله عنه». رواه أبو عبد الرحمن النَّيسابوريُّ في "فوائده"(١).

الحديثُ الخامس والثلاثون:

عن عليِّ بنِ أبِي طالب رضي الله عنه، أنَّ رسول الله ﷺ قال: «لا يَسْتحي الشيخُ أن يجلس إلى جنبِ الشابِّ فيتَعلَّمَ منه». رواهُ أبو عبد الرحمن النَّيسابوريُّ في «فوائده»(٢).

ورواية عروة للحديث عن عبد الله بن عمرو وعائشة في «صحيح البخاري»، كتاب
 الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس (٧٣٠٧)،
 و «صحيح مسلم» (٢٦٧٣) (١٤) من طريق أبي الأسود عن عروة، به.

ومن طريق الزهري عنه، بذكر عائشة وحدَها أخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٣١٢)، ومن طريقه بذكر عبد الله بن عمرِو وحدَه عند الطحاوي كذلك (٣١٢).

وحديث زياد بن لبيد: لعله أراد ما أخرجه ابن ماجه في «سننه»، كتاب الفتن، باب ذهاب القرآن والعلم (٤٠٤٨)، قال: ذَكَر النبيُّ ﷺ شيئاً، فقال: «ذاك عند أوان ذهاب العلم»، قلت: يا رسول الله، وكيف يذهب العلم، ونحن نقرأ القرآن، ونُقرئه أبناءنا، ويُقرئه أبناؤنا أبناءهم إلى يوم القيامة؟ قال: «ثكلتكَ أمك زياد! إن كنتُ لأراك من أفقه رجل بالمدينة، أوليس هذه اليهود والنصارى يقرؤون التوراة والإنجيل لا يعملون بشيء مما فيهما؟».

⁽١) أخرجه ابن عساكر في «معجم الشيوخ» (٢١٧). وسلف من حديث صحابة آخرين.

⁽٢) رواه الديلمي في «مسند الفردوس» (٧٧٦٥)، وأورده ابن عرَّاق في «تنزيه الشريعة» (٦٥)، وعزاه إلى الشيرازي في «الألقاب»، وأعلَّه بعيسى بن إبراهيم الهاشمي، وهو متروك، منكر الحديث. انظر: «ميزان الاعتدال» (٣: ٣١٠).

الحديثُ السادس والثلاثون:

عن أبي الدَّرداء رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «من حفِظَ على أُمَّتي أربعين حديثاً من أمرِ دينها بعثَه اللهُ فقيهاً، وكنتُ له يوم القيامة شفيعاً». رواه أبو طالب بن غَيْلان في «أجزائه»(١).

ورواه السِّلَفي في «المختار من الطيوريات» عن ابن عباس، ولفظُه قال: «من حمَلَ على أُمَّتي أربعين حديثاً فهو من العلماء»(٢).

وفي روايةٍ عن ابن عباس: «من حفِظَ على أُمَّتي أربعين حديثاً من السُّنة كنتُ له شفيعاً يوم القيامة» (٣).

وقدرُوي هذا الحديث عن عليِّ بن أبي طالب، وعبدالله بن مسعود، ومعاذ ابنِ جبل، وابنِ عمر، وأنس بنِ مالك، وأبي هريرة، وأبي سعيد الخدريِّ(٤).

⁽۱) «الغيلانيات» (۳۸۹)، وفي إسناده عبد الملك بن هارون بن عنترة: كذاب، كان يضع الحديث. «لسان الميزان» (۵: ۲۷٦).

⁽۲) «الطيوريات» (٤٣١)، وفيه: «من حمل من أمتي». وفي إسناده بقية بن الوليد الحمصي، وهو ثقة إذا حدث عن الثقات وصرح بالسماع، غير أنه مشهور بتدليس التسوية، فإذا لم يصرح فحديثه ليس بحجة، وقد رواه عن عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، ولم يصرح بالسماع. ينظر: «تهذيب الكمال» (٤: ٩٩٨)، و«ميزان الاعتدال» (١: ٩٠٠).

⁽٣) أخرجه تمَّام في «فوائده» (١٣٦٨). وفي إسناده إسحاق بن نجيح الأزدي الملطي: أحد الوضاعين الكذابين. «تهذيب الكهال» (٢: ٤٨٤)، و«ميزان الاعتدال» (١: ٢٠٥).

⁽٤) أخرج ابن الجوزي هذا الحديث في «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية» بالأرقام (١٦١-١٨٤) من الطرق التي ذكرها المصنف، ومن غيرها كذلك، ثم قال: «هذا حديث لا يصحُّ عن رسول الله ﷺ، وقال أيضاً (١/ ١٢١): «قال الدارقطني: كل طرق هذا الحديث ضعاف، ولا يثبت منها شيء».

الحديثُ السابع والثلاثون:

عن عليًّ بنِ أبي طالب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «اللهمَّ الرحَمْ خُلفائي»، ثلاثَ مرَّات، قلتُ: يا رسولَ الله، ومن خُلفاؤك؟ قال: «الذين يأتون من بَعْدي، ويَرْوون أحاديثي وسُنتَي، فيُعلِّمونها الناس». رواه سِبْط الأستاذ القُشيريِّ في «جزئه»(۱).

وقد استوفى الحافظ ابن حجر إيراد طرقه على اختلافها، وبيَّن علَّة كلَّ منها في «الإمتاع بالأربعين المتباينة السهاع» ص٧٠، ثم قال: «ولا يصح منها شيء، قال أبو علي سعيد بن السكن الحافظ: ليس يروى هذا الحديث عن النبي على من طريق يثبت، وقال الدارقطني: لا يثبت من طرقه شيء، وقال البيهقي: أسانيده كلها ضعيفة، وقال ابن عساكر: أسانيده كلها فيها مقال، ليس فيها للتصحيح مجال، وقال عبد القادر الرهاوي: طرقه كلها ضعاف؛ إذ لا يخلو طريق منها أن يكون فيها مجهول لا يعرف، أو معروف مضعّف، وقال الحافظان رشيد الدين العطار وزكي الدين المنذري نحو ذلك، فاتفاق هؤلاء الأثمة على تضعيفه أولى من إشارة السلّفي إلى صحته. قال المنذري: لعل السّلفي كان يرى أن مطلق الأحاديث الضعيفة إذا انضم بعضُها إلى بعض أخذت قوة. قلت: لكن تلك القوة لا تحريم هذا الحديث عن مرتبة الضعف، فالضعف يتفاوت، فإذا كثرت طرق حديث رجح على حديث فرد، فيكون الضعف الذي ضعفُه ناشئ عن سوء حفظ رواته إذا كثرت طرقه ارتقى إلى مرتبة الحسن، والذي ضعفُه ناشئ عن تهمة أو جهالة، إذا كثرت طرقه، ارتقى عن مرتبة المدود المنكر الذي لا يجوز العمل به بحال إلى رتبة الضعيف الذي يجوز العمل به في فضائل الأعمال».

⁽۱) أخرجه يحيى بن الحسين الشجري في «الأمالي الخميسية» (٦٣) و(٦٣)، وأبو طاهر السلفي في «الطيوريات» (١٦). وفي طرقها من تُكلِّم فيه، انظر: «نصب الراية» (١: ٨٤)، و«تخريج أحاديث إحياء علوم الدين» للعراقي (١: ١١) (طبعة دار المعرفة) و «الإيهاء إلى زوائد الأمالي والأجزاء» (٥: ١٦٢).

الحديثُ الثامن والثلاثون:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «ما من رجل يعَلَمُ الله ﷺ: «ما من رجل يعَلَمُ وكلمةً أو كلمتين، أو أربعاً، أو خمساً، ممَّا افتَرَض الله ورسولُه، فيتعلَّمهنَّ ويُعلِّمهنَّ، إلا دخل الجنة». رواه أبو العباس الكُدَيميُّ في «جزئه»(١).

الحديثُ التاسع والثلاثون:

عن أنس بنِ مالك رضي الله عنه، عن النبيِّ عَلَيْ قال: «ألا أُخبِركم بقوم ليسوا بأنبياء ولا شهداء، وإنَّ الأنبياء والشهداء لَيغبِطونهم بمَنازلهم من الله، على منابرَ من نورٍ يُعرَفون بها»، قلنا: مَنْ هم يا رسول الله؟ قال: «الذين يُحبِّبون الله إلى العباد، ويُحبِّبون العباد إلى الله، يمشون في الأرض نصحاء». قال: قلنا: هذا يُحبِّبون الله إلى العباد، فكيف يُحبِّبون العباد إلى الله؟ قال: «يأمُرونهم بها أَمَر الله، وينهونهم عمَّانهى الله، فإذا أطاعوهم أحبَّهم الله عزَّ وجلَّ». رواه الخطيب أبو بكرِ بنُ ثابتٍ البغداديُّ في «أماليه» (٢).

⁽۱) الكديمي: هو محمد بن يونس بن موسى القرشي، البصري، قال ابن عدي في «الكامل في ضعفاء الرجال» (۷: ٥٥٣): «اتهم بوضع الحديث وبسر قته، وادعى رؤية قوم لم يرهم، وروايةً عن قوم لا يعرفون، وترك عامةُ مشايخنا الرواية عنه، ومن حدث عنه نسبه إلى جده موسى؛ بأن لا يعرف». وانظر: «سير أعلام النبلاء» (١٣: ٢٠٣).

والحديث أخرجه أبو بكر القطيعي في «جزء الألف دينار» (١٢٥)، ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٢: ١٥٩). وهو من رواية الحسن عن أبي هريرة، وفي سهاعه من أبي هريرة كلام مشهور.

⁽٢) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٥٠٥)، وابن عدي في «الكامل» (٨: ٣٨١). وأعلّه بواقد بن سلامة. و «أمالي الخطيب»، لم تطبع بعد، وقد نُشر «أربع مجالس للخطيب» (مخطوط نشر على موقع الشبكة الإسلامية ضمن برنامج جوامع الكلم) وهو على موقع برنامج المكتبة الشاملة، والحديث فيها برقم (٢٠).

الحديثُ الأربعون:

عن عليِّ بن أبي طالب رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: "إذا أبغضَ المسلمون علماءَهم، وأظهروا عمارة [أسواقِهم]، وتناكحوا على جَمْع الدَّراهم، رماهم الله بأربع خصال: بالقَحْط من الزَّمان، والجَوْر من السُّلطان، والخيانة من ولاة الأحكام، والصَّولة من العدوِّ». رواه الحاكم في "المستدرك» وصححه (۱).

فانظُر _ أكرمَكَ الله _ إلى فضائل العلماء، ولِما خصَّهم به ربُّ الأرض والسماء من هذه الأوصاف التي نقلناها، وما لهم من الكرامات التي جمعناها، فشُدَّ على العلم يدَ الضِّنَّة؛ فإنه عليكَ من أعظم المِنَّة.

والعالمُ على الحقيقة: من استقلَّ بعلومِ الشريعة، وراضَ نفسَه بعلوم الحقيقة، والكلُّ مستمدُّ من الكتاب والسُّنة، والخروجُ عنهما مِحْنة، أعاذنا اللهُ من خِلافِها، وألَّف قلوبَنا بائتلافهما.

* * *

⁽١) «المستدرك»، كتاب الرقائق (٧٩٢٣)، وما بين حاصرتين منه، وتعقب الذهبي تصحيحَ الحاكم له فقال: «بل منكر، منقطع، وابنُ عبد ربه لا يُعرف».

فصل

وأمَّا ما أشرنا إليه من الأحاديث الواردةِ في مقامات المتَّقين، فنذكُرُها متبرِّكين بالبَداءة بالآيات في ذلك، كما سيظهر لك ويتبيَّن.

اِعلَم - جعلَكَ الله من العلماء العاملين - أنَّ التوبةَ أولُ مقاماتِ اليقين، وأولُ مقاماتِ منْ أحبَّه ربُّ العالمين / ، ومقاماتُ اليقين تسعة:

[۱٤٤] ب]

الأول: التَّوبة .

الثاني: الصّبر.

الثالث: الشُّكر.

الرابع: الرَّجاء.

الخامس: الخوف.

السادس: الزُّهد.

السابع: التوكُّل.

الثامن: الرِّضا.

التاسع: المحبّة.

كذا رتَّبها أبو طالب مكِّيٌّ في «قُوت القلوب»(١)، فظهَر لنا في حكمة ترتيبها على هذا الأسلوب أنَّ التوبة هي أولُ حادث ربانيٍّ من الله تعالى لعبده؛ بأن يجعَلَه راجعاً إلى بابه، آيباً لجَنابه.

فإذا وصَل إلى هذا المقام انتقَل إلى مقام الصَّبر عن محارمِ الله، والصبرِ على أداء فرائض الإله.

فإذا وصَل إلى هذا المقام انتقَل إلى مقام الشُّكر على هذا الإنعام للمَلِك العلَّم؛ بأنْ ألهَمَه هذا الإلهام.

فإذا وصَل إلى هذا المقام انتقَل إلى مقام رجاء عفو الكريم وإحسانِه العَميم في تقصيره عن صِدْقه في القيام بواجب حقّه.

فإذا وصَل إلى هذا المقام انتقَل إلى مقام خوفِه من تغييرٍ يعتَرِيه، أو فترةٍ عمَّا هو فيه.

فإذا وصَل إلى هذا المقام انتقَل إلى مقام الزُّهد في الدنيا، والرَّغبةِ في الدار الآخرة العُليا.

فإذا وصَل إلى هذا المقام انتقَل إلى مقام التوكُّل على الله؛ بأن جعَلَه مقصِدَه و مُناه.

فإذا وصَل إلى هذا المقام انتقَل إلى مقام الرِّضا بالأقدار، والصَّبرِ على الابتلاء والاختبار.

فإذا وصَل إلى هذا المقام فقد حصَلَ من محبَّة الله تعالى على أوفَى مَرام.

⁽۱) «قوت القلوب» (۱: ۳۰۲).

وهذه المقاماتُ كلُّها مذكورةٌ في القرآن صريحاً، إلا الزُّهد؛ فإنه ليس مذكوراً في القرآن إلا في غيرِ ما نحن فيه، وهو قولُه تعالى في قصَّة إخوة يوسف: ﴿وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّهِدِينَ ﴾ [يوسف: ٢٠]، وذلك لأنَّ الزهد عزيز، فلم يُصرَّح باسمه، وإنها ذُكِر بمعناه من ذمِّ الدنيا، وتمثيلها بالهَشِيم اليابس الذي فرَّقته الرياح، ولم يُنتفَع منه بشيء، إلى غير ذلك من التحذير منها، وأنها لعبٌ ولَهُو، والشيءُ إذا كان عزيزاً سُتِر اسمُه.

وقد قالوا: التوفيقُ عزيز، ولذلك لم يقَعْ في القرآن إلا في قوله: ﴿وَمَا تَرْفِيقِيَ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾ [هود: ٨٨].

ونحن نقول: الزُّهد عزيز، ولذلك لم يُصرَّح به باسمه الخاص، وإنها ذُكِر بمعناه، فلنذكر ما في هذه المقامات من بعض الآيات، وبعض الأخبار المرويَّة من الأثبات عن سيِّد أهل الأرض والسهاوات.

* * *

المقامُ الأول: التَّوبة

قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَتُوبُواْ إِلَى ٱللّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ ثُقْلِحُونَ ﴾ [النور: ٣١]، وقال تعالى: ﴿التَّهِبُونِ ٱلْعَكِيدُونَ ﴾ الآية [التوبة: ١١٢]، وقال تعالى: ﴿ وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُۥ يَنُوبُ إِلَى ٱللّهِ مَنَابًا ﴾ [الفرقان: ٧١]، وقال تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلّذِينَ ءَامَنُواْ تُوبُواْ إِلَى ٱللّهِ تَوْبَةً نَصُوعًا عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ عَنكُمْ سَيِّنَاتِكُمْ وَيُدْخِلَكُمْ جَنَّاتٍ بَحْرِي مِن تَعْتِهَا ٱلْأَنْهَا ثُوبُهُ الآية [التحريم: ٨].

والآيات في ذلك كثيرة.

وصحَّ عن رسول الله ﷺ أنه قال: «يا أيُّها الناسُ، توبوا إلى الله؛ فإنِّي أتوبُ إليه في الله عنه الأغرِّ المُزنيِّ رضى الله عنه (١).

وعن أبي موسى الأشعريِّ رضي الله عنه، عن النبيِّ عَلَيْهُ قال: «إنَّ الله يبسُطُ يدَه بالليل ليتوبَ مسيءُ الليل». رواه الصَّحيحان (٢).

⁽۱) «صحيح مسلم»، كتاب الذكر والدعاء، باب استحباب الاستغفار والاستكثار منه (۲۷۰۲). والأغريرويه عن ابن عمر رضى الله عنها.

⁽٢) بل هو من أفراد مسلم، نصَّ على ذلك الحميديُّ في «الجمع بين الصحيحين» (٤٨٩)، وهو في «صحيح مسلم»، كتاب التوبة، باب قبول التوبة (٢٧٥٩). وانظر أيضاً: «تحفة الأشراف» (٩١٤٥)، و«جامع الأصول» (٩٨٦).

وعن عبد الله بنِ مسعود رضي الله عنه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ قال: «لَـلَّهُ أَشَدُّ فرحاً بتوبة عبدِه المؤمن من رجل في أرض دَوِّيَّة مَهلكة، معه راحلتُه، عليها طعامُه وشرابُه، فنام، فاستيقَظ وقد ذهبت، فطلبَها حتى أدركه العطش، [ثم] قال: أرجِعُ إلى مكاني الذي كنتُ فيه، فأنامُ حتى أموت، فوضَع رأسَه على ساعده ليموت، فاستيقَظ وعنده راحلتُه، عليها زادُه وطعامُه وشرابُه، فالله أشدُّ فرحاً بتوبة عبده المؤمنِ من هذا براحِلته وزادِه». رواه مسلم(۱).

ورُوي نحوُه عن النُّعهان بنِ بشير، وأنس بن مالك، وأبي هريرة، والبراء ابن عازِب(٢).

والأحاديثُ في ذلك كثيرة.

* * *

⁽۱) «صحيح مسلم»، كتاب التوبة، باب في الحض على التوبة والفرح بها (٢٧٤٤) (٣)، وما بين حاصرتين منه. وأخرجه كذلك البخاري في «صحيحه»، كتاب الدعوات، باب التوبة (٦٣٠٨).

والدوية: الأرض القفر والفلاة الخالية. «شرح مسلم» للنووي (١٧: ٦١).

⁽٢) حديث النعمان بن بشير: أخرجه مسلم (٢٧٤٥) (٥).

وحديث أنس بن مالك: أخرجه البخاري (٩٠٦٣)، ومسلم (٢٧٤٧) (٧).

وحديث أبي هريرة: أخرجه مسلم، كتاب الذكر والدعاء، بأب الحث على ذكر الله تعالى (٢٦٧٥) (٢).

وحديث البراء بن عازب: أخرجه مسلم (٢٧٤٦) (٦) .

المقامُ الثاني: الصَّبر

قال الله تعالى: ﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَعَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْمَهُمِرِينَ ﴾ [الأنفال: ٤٦]، وقال تعالى: ﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَعَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأَمُورِ ﴾ [الشورى: ٤٣]، وقال لنبيّه عليه الصلاة والسلام: ﴿ فَأَصّبِرَ كُمَا صَبَرَ أُولُواْ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، وقال: ﴿ وَاَصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ ٱلّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْفَدَوْةِ وَالْعَثِي يُرِيدُونَ وَجْهَهُ ﴾ [الكهف: ٢٨]، وقال: ﴿ وَجَعَلْنَهُم أَيِمَةً يَهْدُونِ بِأَمْرِنَا وَأُوحِينَنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ اللهَفَ دَمْ وَالْمَالِينَ وَإِلَى اللهِمْ فِعْلَ اللهَ عَنْهُمْ أَيِمَةً يَهْدُونِ وَجُهَلُهُ أَيْمَ وَالْمَالِينَ ﴾ [الأنبياء: ٣٧]، المُخَيرَتِ وَإِقَامَ ٱلصَّلُوةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكُوةِ وَكَانُواْ لَنَاعَبِدِينَ ﴾ [الأنبياء: ٣٧]، وقال: ﴿ وَجَعَلْنَا مُنْهُمْ أَيِمَةً يَهْدُونَ إِلَّمَ إِنَا لَمَا صَبُرُوا أَ وَكَانُواْ بِعَايَتِنَا يُوقِنُونَ ﴾ [اللهجدة: ٢٤] (المنجدة: ٢٤] (المنه وقال: ﴿ إِنَّمَا يُوفَى ٱلصَّيْرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِحِسَابٍ ﴾ [الزمر: ٢٠].

والآياتُ في ذلك كثيرة.

وعن رسول الله على فيها رواه أبو مالك الأشعريُّ في «صحيح مسلم» أنه قال من حديث: «والصلاةُ نور، والصدقةُ برهان، والصبرُ ضياء»(٢).

وعن رسول الله ﷺ فيها رواه ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: «الصبرُ نصفُ الإيهان، واليقينُ الإيهانُ كلُّه». رواه تمَّام الرازيُّ في «فوائده» (٣).

⁽١) جاء في الأصل: «وقال: وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا»، وليس في القرآن الكريم آية بهذا السياق، وإنما هو سياق من آيتين، وقد أثبتُ نصَّ الآيتين على الصواب. (٢) «صحيح مسلم»، كتاب الطهارة، باب فضل الوضوء (٢٢٣).

⁽٣) «فوائد تمَّام» (١٠٨٣). وقال البيهقي في «شعب الإيمان» (١٢: ١٩٤): «المحفوظ عن =

وفي «صحيح مسلم»: عن صُهيب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:
«عجباً لأمر المؤمن؛ إنَّ أمرَه كلَّه خير، وليس ذلك لأحدٍ إلا للمؤمن، إن
[٥٠١-١] أصابَتْه/ سرَّاء شكرَ فكان خيراً له، وإن أصابته ضرَّاء صبَرَ فكان خيراً له» (١).

وفي «مسند عَبْد بن مُميد» عن سعد بن أبي وقَّاص، بنحوِه (٢).

وفي الصحيحين عن أبي سعيد الخدريِّ رضي الله عنه، عن النبيِّ ﷺ قال: «ما أُعطيَ أحدٌ عطاءً خيراً له وأوسَعَ من الصبر»(٣).

وروى تمّام الرازيُّ في «فوائده» عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاثةٌ من كنوز البِرِّ: إخفاءُ الصَّدقة، وكتهانُ الشكوى، وكتهانُ المُصِيبة، يقول الله عزَّ وجلَّ: ابتليتُ عبدي فصبر، فلم يشكني إلى عوَّاده، لأُبدلنَّه لحماً خيراً من لحمه، ودماً خيراً من دمه، وإن أرسلتُه أرسلتُه ولا ذنبَ عليه، وإن توفَّيتُه فإلى رحمتي»(٤).

وفي «مستدرك الحاكم» عن أبي هريرةَ رضي الله عنه، أنه سمِعَ النبيَّ ﷺ عليهُ الله عنه، أنه سمِعَ النبيَّ ﷺ عليه ولا أوسَعَ من الصَّبر»(٥).

⁼ ابن مسعود من قوله غير مرفوع». انظر: «لسان الميزان» (٧: ١١٣).

⁽۱) «صحيح مسلم»، كتاب الزهد والرقائق، باب المؤمن أمره كله خير (۲۹۹۹).

⁽۲) «المنتخب من مسند عبد بن حميد» (۱۳۹).

⁽٣) "صحيح البخاري"، كتاب الزكاة، باب الاستعفاف عن المسألة (١٤٦٩)، و"صحيح مسلم"، كتاب الزكاة، باب فضل التعفف والصبر (١٠٥٣).

⁽٤) «فوائد تمَّام» (٧٦٠). وفيه الجارود بن يزيد النيسابوري، قال فيه الذهبي في «ميزان الاعتدال» (١: ٣٥٥): «كذبه أبو أسامة، وضعفه عليٌّ، وقال يحيى: ليس بشيء، وقال أبو داود: غير ثقة، وقال النسائي والدارقطني: متروك، وقال أبو حاتم: كذاب».

⁽٥) «المستدرك»، كتاب التفسير (٣٥٥٢).

وروى تمَّام الرازيُّ في «فوائده» عن ابن مسعود رضي الله عنه، عن النبيِّ ﷺ قال: «ثلاثٌ من كنوز البِرِّ: كتهانُ الأوجاع، والبلوى، والمُصيبات، ومَنْ بثَّ لم يصبِر»(١).

وعن حُذيفة بنِ اليهان رضي الله عنه قال: أربعٌ من كنَّ فيه فقد جَمَعَ خيرَ الدنيا والآخرة: جسداً صابراً، ولساناً ذاكراً، وقلباً شاكراً، وزوجةً صالحة. رواه أبو الحسن الخيَّاط في «جزئه»(٢).

* * *

⁽۱) «فوائد تمَّام» (۱۰۱). وفيه ناشب بن عمرو الشيباني، قال البخاري: «منكر الحديث». «ميز ان الاعتدال» (٥: ٥).

⁽٢) أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢: ٢٣٦). وفيه أبو حذافة أحمد بن إسهاعيل السهمي: وهو ضعيف. «ميزان الاعتدال» (١: ١١٣).

المقامُ الثالث: الشكر

قال تعالى: ﴿ فَأَذْكُرُونِ آذَكُرَكُمْ وَاشْكُرُواْ لِى وَلَاتَكُفُرُونِ ﴾ [البقرة: ١٥٢]، وقال تعالى: ﴿ لَإِن وقال تعالى: ﴿ وَسَيَجْزِى اللّهُ الشَّكِرِينَ ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، وقال تعالى: ﴿ لَإِن يَدَ تُكُمُ لَا أَيْدَ اللّهُ اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلْمُ الللّهُ عَلَى اللللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّ

والآياتُ في ذلك كثيرة.

وصحَّ من طريق المغيرة بنِ شُعبة رضي الله عنه، أنَّ رسول الله ﷺ قام حتى تورَّمت قدماه، فقيل له: أتتكلَّفُ ذلك وقد غُفِر لك ما تقدَّم من ذَنْبك وما تأخَّر؟ قال «أفلا أكونُ عبداً شكوراً»(١).

وعن عبد الله بن عَمْرو بنِ العاص رضي الله عنهما قال: سمعتُ رسول الله على يقول: «خصلتانِ من كانتا فيه كتَبَه الله شاكراً صابراً، ومن لم تكونا فيه لم يكتُبُه الله شاكراً ولا صابراً: مَنْ نظر في دينه إلى من هو فوقَه فاقتدى به، ونظر في دنياه إلى من هو دونَه فحمِدَ الله على ما فضَّلَه به، كتبه الله

⁽¹⁾ أخرجه البخاري في "صحيحه"، كتاب تفسير القرآن، باب ﴿ لِيَغَفِرَ لَكَ اللهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنْكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُبَدِّ فِعَمَتُهُ. عَلَيْكَ وَيَهْدِيكَ صِرَطًا تُسْتَقِيمًا ﴾ [الفتح: ٢] (٤٨٣٦)، ومسلم في "صحيحه"، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب إكثار الأعمال والاجتهاد في العبادة (٢٨١٩).

شاكراً صابراً، ومن نظر في دِينه إلى من هو دونَه، ونظر في دنياه إلى من فوقَه، فأسِفَ على ما فاتَه، لم يكتُبُه الله شاكراً ولا صابراً». رواه التِّرمذي(١).

ورَوى الطبرانيُّ عن ابن مسعود رضي الله عنه، عن النبيِّ عَلَيْ قال: «من أُعطيَ أربعاً أُعطيَ أربعاً، وتفسيرُ ذلك في كتاب الله: من أُعطيَ الذِّكر ذَكره الله؛ لأنَّ الله تعالى يقول: ﴿اذكُرُونِي أَذَكُرُهُمْ ﴾ [البقرة: ١٥٢]، ومن أُعطيَ الدُّعاء أُعطيَ الإجابة؛ لأنَّ الله تعالى يقول: ﴿أَدَعُونِ آَسْتَجِبْ لَكُو ﴾ أُعطيَ الدُّعاء أُعطيَ الشَّكر أُعطيَ الزِّيادة؛ لأنَّ الله تعالى يقول: ﴿لَإِن الله تعالى يقول: ﴿الراهيم: ٧]، ومن أُعطيَ الاستغفارَ أُعطيَ المغفِرة؛ لأنَّ الله تعالى يقول: ﴿أَسْتَغَفِرُواْ رَبَّكُمُ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَارًا ﴾ [نوح: ١٠](٢).

ورَوى تمّام الرازيُّ في «فوائده» عن أنس بنِ مالك نحوَه، ولفظُه: قال: قال رسولُ الله عَلَيْ: «ما رُزِق عبدٌ أربعاً فحُرِم أربعاً: لم يُرزَق الدُّعاءَ فيُحرَم الإجابة؛ لأنَّ الله تعالى يقول: ﴿أَدْعُونِ آَسَتَجِبْ لَكُوْ ﴾ [غافر: ٢٠]، ولم يُرزَق التوبة فيُحرَم القَبول، وذلك أنَّ الله تعالى يقول: ﴿وَهُوَ اللَّذِيد، وذلك أنَّ الله تعالى يقول: ﴿وَهُوا اللَّهِ تعالى يقول: ﴿ وَلَكُ أَنَّ الله تعالى يقول: ﴿ وَلَكُ أَنَّ الله تعالى يقول: ﴿ السَّورى: ٢٥]، ولم يُرزَق الاستغفارَ فيُحرَم المغفرة، وذلك أنَّ الله تعالى يقول: ﴿ السَّعَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ رَق الاستغفارَ فيُحرَم المغفرة، وذلك أنَّ الله تعالى يقول: ﴿ السَّعَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ رَاق الاستغفارَ فيُحرَم المغفرة، وذلك أنَّ الله تعالى يقول: ﴿ السَّعَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ رَاق الاستغفارَ في السَّعَالَ في وَلَيْ الله تعالى يقول: ﴿ الله الله تعالى يقول: ﴿ الله تعالى يعالى يعال

⁽١) «سنن الترمذي»، أبواب صفة القيامة والرقائق والورع (٢٥١٢). وقال عقبه: «حديث غريب».

⁽٢) «المعجم الأوسط» (٧٠٢٣)، و«المعجم الصغير» (١٠٢٢). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠٤٠): «فيه محمود بن العباس: وهو ضعيف». والآية الأولى: ﴿اذْكُرُونِ ﴾ كذا جاءت، في الأصل، وهي في المصحف مقترنة بالفاء ﴿ فَأَذْكُرُونِ ﴾ .

⁽٣) «فوائد تمَّام» (٣٠٠).

ورَوى الطبرانيُّ عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ:
«ما أنعَمَ الله على عبدٍ نعمةً، فعَلِم أنَّها من عندِ الله، إلا كتَب الله له بها شكرَها
قبل أن يحمَدَه عليها، وما أذنَب عبدٌ ذنباً فندِمَ عليه إلا كتَبَ [الله] له مغفرةً
قبل أن يستغفِر، وما اشترى عبدٌ ثوباً بنصف دينار، فحمِدَ الله حين يلبَسُه،
إلا لم يبلُغ ركبتَيه حتى يغفِرَ [الله] له»(۱).

وفي «المختار من الطَّيوريات» للسِّلَفي: عن عبد الله بن عَمْرو بنِ العاص رضي الله عنها ـ قال الراوي عنه: لا أعلَمُه إلا رفَعَه ـ: «فإذا قال العبدُ: الحمدُ لله ربِّ العالمين، فهي كلمةُ الشُّكر التي لا يشكُرُ عبدٌ حتى يقولهَا»(٢).

وفي «مسند أحمد بن منيع»: عن أبي الدَّرداء رضي الله عنه قال: سمعتُ أبا القاسم ﷺ يقول: «إنَّ الله عزَّ وجلَّ قال: يا عيسى، إني باعثُ من بعدكَ أُمةً، إن أصابَهم / ما يُحبُّون حمدوا وشكروا، وإن أصابَهم ما يكرهون احتسبوا وصبَروا، ولا حلمَ ولا علم، قال: يا ربّ، كيف هذا ولا حلمَ ولا علم؟ قال: أعطِيهم من حِلْمي وعِلْمي»(٣).

وفي «الغيلانيَّات»: عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي عَلَيْهُ أنه قال: «أَتُحبُّون أن تجهَدوا في المسألة؟» قالوا: نعم يا رسوِل الله، قال: «قولوا: اللهمَّ أعنَّا لشُكرِك وذِكركَ وحسنِ عبادتك»(٤).

⁽۱) «المعجم الأوسط» (۲۰۰۳)، وما سلف بين حاصرتين منه. وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥: ١١٩): «فيه سليمان بن داود المنقري: وهو ضعيف».

⁽٢) لم أقف عليه في مطبوع «الطيوريات». وأخرجه الطبري في «تفسيره» (١٤: ٦٠٦).

⁽٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٧٥٤٥).

⁽٤) «الغيلانيات» (٦٢٠). وأخرجه كذلك الإمام أحمد في «المسند» (٧٩٨٢).

المقامُ الرابع: الرَّجاء

قال تعالى: ﴿ أَمَنْ هُو قَانِتُ ءَانَاءَ النّبِ سَاجِدَا وَقَابِمَا يَعْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُواْ رَحْمَةَ رَبِهِ قُلُ هَلْ يَسْتَوِى الّذِينَ يَعْلَوْنَ وَالّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنّمَا يَتَذَكّرُ أُولُوا الْآلْبَبِ ﴾ [النومر: ٩]، وقال تعالى: ﴿ إِنّ الّذِينَ عَامَنُواْ وَالّذِينَ هَاجَرُواْ وَجَهَدُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ أُولَتِهِ كَيْرُجُونَ رَحْمَتَ اللّهِ وَاللّهُ عَفُورٌ رَحِيمُ ﴾ [البقرة: ٢١٨]، وقال سَبِيلِ اللّهِ أُولَتِهِ كَيْرُجُونَ رَحْمَتَ اللّهِ وَأَقَامُواْ الصَّلُوةَ وَأَنفَقُواْ مِمّا رَزَقْنَهُمْ سِرًا تعالى: ﴿ إِنّ اللّذِينَ يَتَلُونَ كَنْبَ اللّهِ وَأَقَامُواْ الصَّلُوةَ وَأَنفَقُواْ مِمّا رَزَقْنَهُمْ سِرًا وَعَلانِيهُ يَيْرُجُونَ لِلّهِ وَعَلانِيهُ يَرْجُونَ لِلّهِ وَعَلانِيهُ يَعْمَونَ عَلَى: ﴿ إِنّ اللّهِ يَعْمَونَ لِللّهِ وَقَالُونَ اللّهُ عَلَى اللّهُ وَقَالُوهُ وَاللّهُ وَقَالُ تعالى: ﴿ إِنّ اللّهِ يَعْمَونَ لِللّهِ وَقَلْ عَلَى اللّهُ وَقَالُ تعالى: ﴿ إِنّ اللّهِ عَلَى اللّهُ وَقَالُوهُ وَقَالُ اللّهُ وَقَالُوهُ وَقَالُ تعالى: ﴿ إِنّ اللّهُ عَلَى اللّهُ وَقَلَا عَلَى اللّهُ وَقَلَ عَلَى اللّهُ اللّهُ وَقَلَا عَلَا اللّهُ وَقَلْ عَلَى اللّهُ وَقَلْ عَلَى اللّهُ وَقَلْ عَلَى اللّهُ وَقَلْ عَلَيْ اللّهُ اللّهُ وَقَلْ عَلَى اللّهُ وَقَلْ عَلَى اللّهُ وَقَلْ عَلَى اللّهُ وَقَلْ اللّهُ وَقَلْ اللّهُ عَلَى اللّهُ وَقَلْ اللّهُ وَقَلْ اللّهُ وَقَلْ اللّهُ وَلَهُ اللّهُ اللّهُ وَلَكُونَ اللّهُ وَلَهُ وَاللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَقَلْ اللّهُ اللّهُ وَلَهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللّهُ اللللّهُ اللللّهُ اللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ اللللّهُ اللللللللللّ

والآياتُ في ذلك كثيرة.

وعن أبي ذرِّ رضي الله عنه، عن النبيِّ عَلَيْ فيما يروي عن ربه عزَّ وجلّ قال: «يا ابنَ آدم، إنك ما دعو تَني ورجَو تني، فإنِّي أغفرُ لك على ما كان منك، فلو لقيتني بقِراب الأرض خطايا، ثم لا تُشرك بي شيئاً، لقيتُك بقِرابها مغفرة، ولو أخطأت حتى تبلُغ خطاياك عَنانَ السهاء، ثم استغفرتني لغفرتُ لك ولا أبالي». رواه السِّلفي في «المختار من الطيوريات»(۱).

⁽١) لم أقف عليه في «مطبوع الطيوريات». وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢١٤٧٢).

وأخرج الترمذيُّ عن أنس بن مالك رضي الله عنه نحوَه، ولفظُه: قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «قال الله تعالى: يا ابنَ آدم، إنك ما دعوتَني ورجَوتني غفرتُ لك على ما كان منك، ولا أُبالي، يا ابنَ آدم، لو بلغَتْ ذنوبُك عَنانَ السهاء، ثم استغفرتَني غفرتُ لك، ولا أُبالي، يا ابنَ آدم، لو أتيتني بقِراب الأرض خطايا، ثم لقيتني لا تُشرِك بي شيئاً، لأتيتُك بقِرابها مغفرة». قال الترمذيِّ: حديث حسنٌ غريب(۱).

وفي «معجم البغوي» عن عَمرو البِكَاليِّ وكانت له صحبة حديثٌ في معنى المرفوع قال: فيكم ثلاثةُ أعمالٍ (٢)، كلُّها تُوجِب لأهلها الجنة:

رجلٌ قام في ليلةٍ باردةٍ من فراشه ودِثاره، فقام فتوضَّأ، ثم قام إلى الصَّلاة، فيقول الله عزَّ وجلَّ لملائكته: ما حمَل عبدي هذا على ما صنَع؟ وهو أعلمُ بذلك منهم، قال: يقولون: رجَّيتَه أمراً فرَجَاه، وخوَّفتَه أمراً فخافَه، قال: فيقول: فإنِّي أُشهِدُكم أنِّي قد أعطيتُه ما رجا، وأمَّنتُه مما خاف.

ورجلٌ كان في فئة، فانكشفت فئته، فاستقبَل العدوَّ بنحرِه، فقاتَل حتى قُتل، فيقول الله عزَّ وجلَّ لملائكته: ما حمَل عبدي على ما صنَع؟ قال: فيقولون: ربَّنا، رجَّيتَه أمراً فرجَاه، وخوَّ فتَه أمراً فخافَه، قال: فيقول الله: أُشهِدُكم أنِّ قد أعطيتُه ما رَجَاه، وأمَّنتُه مما خاف.

قال: وقومٌ اجتمعوا يذكرون الله عزَّ وجلَّ، فيقول الله عزَّ وجلَّ: ما حَمَلَ عبيدي هؤلاء على ما صنَعوا؟ قال: فيقولون: ربنا، رجَّيتَهم أمراً فرَجَوه،

⁽١) «سنن الترمذي»، أبواب الدعوات، باب في فضل التوبة والاستغفار وما ذكر من رحمة الله بعباده (٣٥٤٠).

⁽٢) قوله: «ثلاثة أعمال»، تكرر في الأصل، وهو سبق قلم.

الأربعون في شرف العلم وحملته __________ ۲٤٧

وخوَّ فتَهم أمراً فخافوه، قال: فيقول: فإني أُشهِدكم أنِّي قد أعطيتُهم ما رجَوا، وأمَّنتُهم مما خافوا(١).

والرجاءُ نافعٌ في الدنيا والآخرة:

روى الترمذيُّ عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله على الله على المربح والله على المربح والمنار المندَّ صياحُهم، فقال الله تبارك وتعالى: أخرِجُوهما، فلما أخرِجا قال لهما: لأيِّ شيء المندَّ صياحُكما؟ فقالا: فعلنا ذلك لتَرْحَنا، قال: رحمتي لكما أن تنطلقا، فتُلقيا أنفسكما حيث كنتُما من النار، فينطلقان، فيُلقي أحدُهما نفسه، فيجدُها عليه برداً وسلاماً، ويقومُ الآخر، فلا يُلقي نفسه، فيقول له الربُّ تبارك وتعالى: ما يمنعُكَ أن تُلقي نفسك كما ألقي صاحبُك؟ فيقول: يا رب، إنِّ لأرجو أن لا تُعيدني فيها بعدما أخرجتني، فيقول الربُّ تبارك وتعالى: لك رجاؤك، فيدخلان جميعاً الجنة برحمةِ الله تعالى (٢٠).

* * *

⁽١) لم أقف عليه عند البغوي، وأخرجه بنحوه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٦: ٤٥٩).

⁽٢) «سنن الترمذي» أبواب صفة جهنم (٢٥٩٩)، وقال: «إسناد هذا الحديث ضعيف؛ لأنه عن رِشْدِين بن سعد، ورِشْدِين بن سعد هو ضعيف عند أهل الحديث، عن ابن أنعُم، وهو الإفريقيّ، والإفريقيّ ضعيف عند أهل الحديث».

المقامُ الخامس: الخوف

قال الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ذَلِكُمُ ٱلشَّيْطِنُ يُحَوِّفُ أَوْلِيَآ ءَ هُ. فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [آل عمران: ١٧٥]، وقال تعالى: ﴿ وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّنَانِ ﴾ [الرحمن: ٤٦]، وقال تعالى: ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ } وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهُوَىٰ * فَإِنَّ ٱلْجُنَّةَ هِي ٱلْمَأْوَىٰ ﴾ [النازعات: ٤٠-٤].

والآياتُ في ذلك كثيرة / .

[[-187]

وعن حُذَيفة بنِ اليهان رضي الله عنه، عن النبيِّ عَيَّكِ قال: كان رجلٌ مَّن كان قبلَكم يُسيء الظنَّ بعمله، فقال لأهله: إذا أنا متُّ فخُذُوني، فذَروني في البحر في يوم صائف، ففعلوا به، فجمَعَه الله، ثم قال: ما حَلَك على الذي صنعت؟ قال: ما حَلَني إلا مخافتُك، فغفر له». رواه البخاري في باب الخوف من الله(١).

ونحوُه عن أبي سعيد الخدريِّ، متَّفق عليه (٢).

وهو متَّفق عليه عن أبي هريرة أيضاً (٣).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله عَلَيْكَةِ: «من خاف أَدلَجَ،

⁽۱) «صحيح البخاري»، كتاب الرقاق (٦٤٨٠).

⁽٢) "صحيح البخاري"، كتاب حديث الأنبياء، باب حديث الغار (٣٤٧٨)، و"صحيح مسلم"، كتاب التوبة، باب في سعة رحمة الله تعالى وأنها سبقت غضبه (٢٧٥٧).

⁽٣) "صحيح البخاري"، كتاب حديث الأنبياء، باب حديث الغار (٣٤٨١)، و"صحيح مسلم"، التوبة باب في سعة رحمة الله تعالى وأنها سبقت غضبه (٢٧٥٦).

ومن أَدلَجَ بلغ المنزل، ألا إنَّ سلعةَ الله غالية، ألا إنَّ سلعةَ الله الجنة». رواه الترمذي وقال: حديث حسنٌ غريب(١).

وفي «مستدرك الحاكم» نحوُه عن أُبيِّ بن كعبِ رضي الله عنه، ولفظُه: قال: قال رسول الله ﷺ: «كان الناسُ يعودون داود عليه السلام، يظنُّون به مرضاً، وما به إلا شدَّةُ الخوفِ من الله عزَّ وجلّ»(٢).

وفي «جزء ابنِ الجرَّاح»: عن عبد الله بنِ مسعود رضي الله عنه، عن النبيِّ عَلَيْهُ قال: «إنَّ داود عليه السلام قال: إلهي، ما جزاءُ من سالَتْ دموعُه على وجنتَيه من مخافتك؟ قال: أن أقيَ وجهَه لَفْحَ جهنَّم، وأُؤمِّنه يوم القيامة من الفَزَع الأكبر»(٣).

وفي «معجم الطبراني»: عن ابن عباس رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ: «إن الله قال لموسى عليه السلام - من حديث طويل -: ولم يعبُدني العابدون بمِثْل البكاء من خِيفَتي»، ثم قال في مجازاتهم: «وأما البكَّاؤون من خِيفَتي فلهم الرفيقُ الأعلى، لا يشارَكون فيه»(٤).

⁽١) «سنن الترمذي»، أبواب صفة القيامة والرقائق والورع (٢٤٥٠).

⁽٢) لم أقف عليه في مطبوع «المستدرك»، وأخرجه تمَّام في «فوائده» (٢٩٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥: ٣٣)، وفيه محمد بن عبد الرحمن بن غزوان: كان يضع الحديث، ويحدث عن الثقات بالبواطيل. «ميزان الاعتدال» (٤: ١٨٦).

⁽٣) أورده المتقي النهدي في «كنز العمال» (٤٣٤٦٦)، وعزاه إلى ابن عساكر والديلمي، وقال: «وفيه جسر ابن فرقد: ضعيف». وتحرف فيه «جسر» إلى «حسن»، وهو في «مختصر تاريخ دمشق» (٨: ١٢٦)، ولم أقف عليه في مطبوع «تاريخ دمشق».

⁽٤) «المعجم الأوسط» (٣٩٣٧). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠: ٢٩٦): «فيه جويبر ابن سعيد: وهو ضعيف».

المقام السادس: الزُّهد

قال الله تعالى: ﴿ أَعْلَمُواْ أَنَّمَا ٱلْحَيَوْةُ ٱلدُّنِيَا لَعِبُ وَلَهُوُّ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرُ بَيْنَكُمْ وَلَكُوْ وَلِينَةٌ وَتَفَاخُرُ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي ٱلْأَمْوَلِوَ ٱلْأَوْلِيَا ﴾ [الحديد: ٢٠]، وقال تعالى: ﴿ فَلَا تَغُرَّنَكُمُ الْحَيَوْةُ ٱلدُّنْيَا وَلَا يَغُرَّنَكُم بِاللّهِ ٱلْغَرُورُ ﴾ [لقهان: ٣٣]، وقال تعالى: ﴿ الْمَالُ وَالْمَالُ وَالْمَالُ وَلَا يَغُرَّنَكُ مَ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ ال

والآياتُ في ذلك كثيرة.

وجاء في الزُّهد أحاديثُ منها:

ما رواه ابنُ ماجه عن سَهْل بن سَعْد الساعِديِّ رضي الله عنه قال: أتى النبيَّ ﷺ رجلٌ فقال: يا رسول الله، دُلَّني على عمل إذا عملتُه أحبَّني الله وأحبَّني الناس، فقال رسول الله ﷺ: «إزهَدْ في الدُّنيا يُحبَّك الله، وازهَدْ فيما في أيدي الناس يُحبُّوك »(١).

⁽۱) «سنن ابن ماجه»، كتاب الزهد، باب الزهد في الدنيا (۲۰۱٤). قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٤: ۲۱۰): «هذا إسناد ضعيف؛ خالد بن عمرو: قال أحمد وابن معين: أحاديثه موضوعة، وقال البخاري وأبو زرعة: منكر الحديث، وقال ابن حبان: كان ينفرد عن الثقات بالموضوعات، لا يحلُّ الاحتجاج بخبره».

وقال المنذري بعد أن أورده في «الترغيب والترهيب» (٤٨٥٥): «وقد حسَّن بعضُ مشايخنا إسنادَه، وفيه بُعْد؛ لأنه من رواية خالد بن عمرو القرشي الأموي السعيدي، عن سفيان =

وعن أبي ذرِّ رضي الله عنه، عن النبيِّ عَلَيْ قال: «الزَّهادةُ في الدنيا ليست بتحريم الحلال، ولا بإضاعة المال، ولكنَّ الزَّهادةَ في الدنيا أن لا تكونَ بها في يديك أوثق مما في يد الله، وأن تكون في ثوابِ المُصيبة إذا أُصبتَ بها أرغَبَ فيها لو أنك أُبقِيَتْ لك». رواه الترمذيُّ وابنُ ماجه، وزاد: قال أبو إدريس الخولانيّ: مثلُ هذا الحديث في الأحاديث كمثل الإبريز في الذهب(١).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «الزُّهد في الدنيا يُرِيح القلبَ والجسد». رواه الطبرانيُّ في «المعجم الأوسط»(٢).

وعن أبي خلَّاد _ وكانت له صحبة _ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إذا رأيتم الرجل قد أُعطي زهداً في الدنيا، وقلَّة منطق، فاقرَبوا منه؛ فإنه يُلقَّى الحكمة». رواه ابن ماجه (٣).

الثوري، عن أبي حازم، عن سهل، وخالدٌ هذا قد تُرك واتُهم، ولم أرَ من وثقه، لكن على هذا الحديث لامعةٌ من أنوار النبوة، ولا يمنع كونُ راويه ضعيفاً أن يكون النبي على قاله، وقد تابعه عليه محمد بن كثير الصنعاني عن سفيان، ومحمد هذا قد وُثِّق على ضعفه، وهو أصلح حالاً من خالد، والله أعلم».

⁽١) قوله: «بها في يديك أوثق»، تكرر في الأصل، وهو سبق قلم.

والحديث في «سنن الترمذي»، أبواب الزهد، باب ما جاء في الزهادة في الدنيا (٢٣٤)، و «سنن ابن ماجه»، كتاب الزهد، باب الزهد في الدنيا (٢٠٠٤). قال الترمذي: «هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وأبو إدريس الخولاني اسمه: عائذ الله بن عبد الله، وعمرو ابن واقد: منكر الحديث».

⁽٢) «المعجم الأوسط» (٦١٢٠). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠: ٢٨٦): «فيه أشعث ابن نزار، ولم أعرفه، وبقية رجاله وُثِقوا على ضعفٍ في بعضهم».

 ⁽٣) «سنن ابن ماجه»، كتاب الزهد، باب الزهد في الدنيا (١٠١٤). والراوي عن أبي خلاَّد هو أبو فروة: وهو ضعيف، ولذلك لم يُثبِت أبو حاتم صحبتَه، قال ابن أبي حاتم في «العلل» =

وعن عليِّ بن أبي طالب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من اشتاقَ إلى الجنة سارَعَ في الخيرات، ومن أشفَقَ من النار لَهَا عن الشهوات، ومن ترقَّب الموت هانت عليه اللذَّات، ومن زَهِد في الدنيا هانت عليه المُصِيبات». رواه تمَّام الرازي في «فوائده»(۱).

وعن سَلْمان رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «جُلساء الله غداً أهلُ الورع والزُّهدِ في الدنيا». رواه أبو عبد الرحمن النيسابوري في «فوائده»(٢).

وعن ابن عباس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «إنَّ الله تعالى قال لموسى، إنه لم يتصَنَّع لي المُتصنِّعون بمثل الزُّهد في الدنيا. ثم قال: أما الزاهدون فإني أُبِيحُهم الجنةَ يتبوَّءون فيها حيث يشاؤون (٣).

* * *

^{= (}٥: ١٠٦): «قلتُ لأبي: يصحُّ لأبي خلاَّد صحبة؟ فقال: ليس له إسناد». وانظر: «ميزان الاعتدال» (٥: ٢٧٦).

⁽۱) «فوائد تمَّام» (٤٢). وفيه المسيّب بن شريك التميميّ: متروك الحديث. «ميزان الاعتدال» (٤: ٣٣٣).

⁽٢) أخرجه السلفي في «معجم السفر» (١٤١٥). وفيه مقاتل بن قيس الأزدي: ضعفه الأزدي. «ميزان الاعتدال» (٤: ٣٧٧).

وأخرجه أبو القاسم عبد الرحمن بن عمر بن نصر الدمشقي في «فوائده» (٥٥) موقوفاً على أبي هريرة رضي الله عنه.

⁽٣) «المعجم الكبير» (١٢: ١٢٠- ١٢١) رقم (١٢٦٥٠). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨: ٢٠٣): «فيه جويس: وهو ضعيف جداً».

المقامُ السابع: التوكُّل

قال الله تعالى في آيات كثيرة: ﴿ وَعَلَى اللَّهِ فَلَيْتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ [آل عمران: ١٢٢]، وقال تعالى: ﴿ فَإِذَا عَنَمْتَ فَتَوكَّلُ عَلَى ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُ ٱلْمُتَوكِّلِينَ ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، وقال تعالى: ﴿ وَمَن يَتَوكَّلُ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسَّبُهُ ۗ ﴾ [الطلاق: ٣].

[١٤٦-ب]

والآياتُ في / ذلك كثيرة.

وصحَّ من طريق ابن عباس رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: «يدخُل الجنةَ من أُمَّتي سبعون ألفاً بغير حساب، هم الذين لا يَسْترقون، ولا يتطيَّرون، وعلى ربِّهم يتوكَّلون». أخرجه البخاري في باب: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلُ عَلَى اللهِ فَهُوَ حَسْبُهُ وَ ﴾ أَلْهُ فَهُوَ حَسْبُهُ وَ ﴾ أَلُهُ فَهُوَ حَسْبُهُ وَ ﴾ (١).

ونحوُه في «صحيح مسلم» عن عِمران بنِ حُصين رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: «يدخل الجنة من أُمتي سبعون ألفاً بغير حساب»، قالوا: من هم يا رسول الله؟ قال: «هم الذين لا يَسْترقون، ولا يتطيّرون، ولا يكتَوون، وعلى ربِّم يتوكّلون» (٢).

وعن عمر بنِ الخطَّاب رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لو أنكم كنتُم تـتوكَّلون على الله حقَّ توكُّله لرزَقكم كمـا يرزُق الطَّير؛ تغدو خِماصاً،

⁽۱) «صحيح البخاري»، كتاب الرقاق (٦٤٧٢).

⁽٢) «صحيح مسلم»، كتاب الإيمان، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب (٢١٨) (٣٧٢).

وتروحُ بِطاناً». رواه الترمذيُّ وابنُ ماجه، وقال الترمذي: حديث حسنٌ صحيح، ولفظُ ابنِ ماجه: «لو أنكم توكَّلتُم»(١).

وعن عَمرِو بن العاص رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إنَّ مِنْ قلب ابنِ آدم بكلِّ واد شعبة، فمَن أَتْبع قلبَه الشُّعب كلَّها لم يُبالِ الله بأيِّ واد أهلكَه، ومن توكَّل على الله كفاه الشُّعب». رواه ابن ماجه (٢).

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رجلٌ: يا رسول الله، أعقِلُها وأتوكَّل، أو أُطلِقُها وأتوكَّل؟ قال: «اعقِلُها وتوكَّل». رواه الترمذيُّ وقال: هذا حديث حسنٌ غريب من حديثِ أنس، وقد رُوي عن عَمرو بنِ أُمية الضَّمْري، عن النبي ﷺ [نحوُ] هذا (٣).

وروى تمَّام الرازي في «فوائده» عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «دخلت أُمَّة الجنةَ بقَضِّها وقَضِيضها، كانوا لا يَسْترقون، ولا يكتَوون، وعلى ربِّم يتوكلون»(٤).

⁽۱) «سنن الترمذي»، أبواب الزهد، باب في التوكل على الله (٢٣٤٤)، و «سنن ابن ماجه»، كتاب الزهد، باب التوكل واليقين (٤١٦٤).

⁽٢) «سنن ابن ماجه»، كتاب الزهد، باب التوكل واليقين (٤١٦٦). قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٤: ٢٢٧): «هذا إسناد ضعيف؛ صالح بن رُزَيق ليس له إلا هذا الحديث، قال في الميزان: حديثه منكر»، وانظر: «ميزان الاعتدال» (٢٠١٢).

⁽٣) «سنن الترمذي»، أبواب صفة القيامة والرقائق والورع (٢٥١٧)، وفي «العلل» ـ الملحق بالسنن ـ (٦: ٢٥٦)، وما بين حاصرتين منه ونقل عقبه قول يحيى بن سعيد القطان ـ وهو أحد رواته ـ: «وهذا عندى حديث منكر».

وحديث عمرو بن أمية: أخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٩٧٠)، وابن حبان في «صحيحه»، كتاب الرقائق، باب الورع والتوكل (٧٣١).

⁽٤) «فوائد تمَّام» (٤٦٤). وأخرجه كذلك ابن حبان في «صحيحه»، كتاب الرقائق، باب =

المقامُ الثامن: الرضا

قال الله تعالى: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ ذَالِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبُّهُۥ ﴾ [البينة: ٨].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «من يأخذُ عني هؤلاء الكلمات فيعمَل بهنّ، أو يُعلِّم من يعمَلُ بهنّ؟ فقال أبو هريرة: قلت: أنا يا رسول الله، فأخذ بيدي، فعَقَد خساً، قال: «اتَّقِ المحارمَ تكن أعبَدَ الناس، وارضَ بها قسَمَ الله لك تكنْ أغنى الناس، وأحسِنْ إلى جارك تكنْ مؤمناً، وأحبَّ للناس ما تُحبُّ لنفسك تكنْ مسلماً، ولا تُكثر الضَّحك؛ فإن كثرة الضَّحك عُيت القلب». رواه الترمذيُّ وقال: حديث غريب(١).

وعن العباس بن عبد المطّلب رضي الله عنه، أنه سمع رسولَ الله ﷺ يقول: «ذاق طعمَ الإيمان مَنْ رضيَ بالله ربّاً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد نبيّاً». رواه مسلم والترمذي، وقال: حديث حسنٌ صحيح (٢).

الورع والتوكل (٧٢٦). وفيه محمد بن عيسى بن حيان المدائني: متروك. «ميزان الاعتدال»
 (٤: ٢٣٢).

⁽۱) «سنن الترمذي»، أبواب الزهد، باب من اتقى المحارم فهو أعبد الناس (۲۳۰٥). وأخرجه كذلك ابن ماجه في «سننه»، كتاب الزهد، باب الورع والتقوى (۲۲۱۷). وهو من رواية الحسن عن أبي هريرة، وقد قال الترمذي عقب الحديث: «الحسن لم يسمع من أبي هريرة شيئاً». (۲) «صحيح مسلم»، كتاب الإيهان، باب الدليل على أن من رضي بالله ربّاً، وبالإسلام ديناً،

وبمحمد الشررسولاً، فهو مؤمن، وإن ارتكب المعاصي الكبائر (٣٤)، و «سنن الترمذي»، أبواب الابيان (٣٤٣).

وقد رَوى الخَرائطيُّ عن أبي الدَّرداء رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه قال: «أحسِنْ مجاورة من جاوَرَك تكنْ مؤمناً، وأحبَّ للناس ما تُحبُّ لنفسك تكنْ مسلماً، وارضَ بقَسْم الله تبارك وتعالى تكنْ من أغنى الناس»(١).

وعن ابن عمر رضي الله عنه قال: سمعت النبيَّ ﷺ يقول: «من رُزِق ثلاثاً فقد جَمَعَ الله له خيرَ الدنيا والآخرة: الرِّضا بالقضاء، والصَّبرَ على البلاء، والدعاءَ في الرَّخاء». رواه أبو عبد الرحمن النَّيسابوريُّ في «فوائده»(٢).

وعن عائشة رضي الله عنها، عن النبيِّ عَلَيْ قال: «لمَّا أَهبط الله تعالى آدم عليه السلام _ إلى الأرض قام وِ جاهَ الكعبة، فصلَّى ركعتين، فألهمَه الله تعلى هذا الدعاء: اللهمَّ إنك تعلمُ سرِّي وعلانيتي فاقبَل معذرَتي، وتعلمُ حاجتي فأعطني سُؤْلي، وتعلمُ ما في نفسي فاغفِر لي ذنبي، اللهمَّ إنِّي أسألك إيهاناً يُباشِر قلبي، ويقيناً صادقاً حتى أعلمَ أنه لا يُصيبُني إلا ما كتبت لي، ورضاً بها قسمت لي، فأوحى الله تعالى إليه: يا آدم، إني قد قبلتُ توبتك، وغفرتُ ذنبك، ولن يدعوني أحدُّ بهذا الدعاء إلا غفرتُ له ذنبه، وكفيتُه الهمَّ من أمرِه، وزجرتُ عنه الشيطان، وأمَلْتُ إليه الدنيا راغمةً وإن لم يُردها». رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٣).

⁽١) قال العراقي في «تخريج أحاديث إحياء علوم الدين» (٢: ١٩٨): «أخرجه الخرائطي في مكارم الأخلاق بسند ضعيف والمعروف أنه قاله لأبي هريرة».

قلت: وحديث أبي هريرة رضي الله عنه سلف قريباً أول هذا المقام.

⁽٢) لم أقف عليه.

وأخرج نحوه أبو داود في «الزهد» (۷۰۶) من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه. (٣) «المعجم الأوسط» (٩٧٤). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠: ١٨٣): «فيه النضر ابن طاهر: وهو ضعيف». وقوله: «كفيته الهم»، جاء في مطبوع «الأوسط»: «كفيته المهم».

وعن البراء بن عازِب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "من أراد الله به خيراً علَّمَه هؤلاء الكلمات، ثم لم ينسَهنَّ: اللهمَّ إني ضعيفٌ فقو في رضاك ضَعْفي، وخُذْ إلى الخير بناصيتي، واجعَل الإسلامَ منتهى رضاي، اللهمَّ إني ضعيفٌ فقوِّني، وإني ذليلُ فأعزَّني، وإني فقيرٌ فأغنني». رواه السِّلَفي في "جزء ابن رِزْقويه"(۱).

وعن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "إن عِظَمَ الجزاءِ مع عِظَم البلاء، إنَّ الله إذا أحبَّ قوماً ابتلاهم، فمَنْ رضيَ فله الرِّضا، ومَنْ سَخِط فله السُّخط». رواه الترمذي، وقال: حديث حسنٌ غريب(٢).

* * *

⁽۱) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٣: ٣٤٠). وفيه أبو داود نفيع بن الحارث الأعمى: كذَّبه غير واحد. «ميزان الاعتدال» (٥: ٣٣)، «التكميل في الجرح والتعديل» لأبي الفداء بن كثير (١: ٣٩٨-٣٩٩).

وابن رِزْقويه: هو أبو الحسن، محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رِزْق البزاز، كان ثقة، صدوقاً، كثير السماع والكتابة، حسن الاعتقاد، وهو أول شيخ للخطيب البغدادي، قال الخطيب: وسمعته يقول: والله ما أحبُّ الحياة في الدنيا لكسب ولا تجارة، ولكني أحبها لذكر الله، ولقراءي عليكم الحديث»، توفي سنة ٢١٤هـ، ودفن بالقرب من معروف الكرخي. «تاريخ بغداد» (٢: ٢١١ - ٢١٣).

⁽٢) «سنن الترمذي»، أبواب الزهد، باب ما جاء في الصبر على البلاء (٢٣٩٦)، وأخرجه كذلك ابن ماجه في «سننه»، كتاب الفتن، باب الصبر على البلاء (٤٠٣١).

المقامُ التاسع: المحبة

قال الله تعالى: ﴿ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥ ﴾ [المائدة: ٥٤]، وقال تعالى: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُونَ اللهَ وَأَتَبِعُونِي يُخْبِبَكُمُ اللهُ ﴾ [آل عمران: ٣١].

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبيِّ عَلَيْ قال: «ثلاثٌ من كُنَّ فيه وجَدَ بهنَّ حلاوة الإيهان: مَنْ كان الله ورسولُه أحبَّ إليه مما سواهما، وأن يُحبَّ المرءَ لا يُحبُّه إلا لله، وأن يكره أن يعود في الكفر بعد أن أنقذَه الله منه كها يكرهُ أن يُقذَف في النار». رواه الصَّحيحان، ورواه الترمذيُّ، ولفظُه: «وجَدَ بهنَ طعمَ الإيهان»(۱).

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: جاء أعرابيٌّ إلى النبيِّ عَيَّالِةً فقال: يا رسول الله، متى الساعة؟ قال: «وما أعددتَ لها؟» قال: لا والذي نفسي بيده، ما أعددتُ لها من كبير صلاةٍ ولا صيام، إلا أنِّي أحبُّ اللهَ ورسولَه، قال: «فأنتَ مع من أحببت». رواه الصَّحيحان(٢).

⁽۱) "صحيح البخاري"، كتاب الإيهان، باب حلاوة الإيهان (۱٦)، و"صحيح مسلم"، كتاب الإيهان، باب بيان خصال من اتصف بهن وجد حلاوة الإيهان (٤٣) (٧٧)، و «سنن الترمذي»، أبواب الإيهان (٢٦٢٤).

⁽٢) «صحيح البخاري»، كتاب الأدب، باب علامة حب الله عز وجل (٦١٧١)، و «صحيح مسلم»، كتاب البر والصلة، باب المرء مع من أحب (٢٦٣٩) (١٦٤).

وفي «المئة الشُّريحية»: عن أنس بنِ مالك رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ علامةُ حبِّ الله عَلَيْ الله ﷺ علامةُ حبِّ الله عزَّ وجلَّ ذِكرُ الله الله علامةُ حبِّ الله عزَّ وجلَّ ذِكرُ الله الله علامةُ عبد الله عزَّ وجلَّ ذِكرُ الله الله علامةُ الله على الل

وعن العِرْباض بنِ سارية رضي الله عنه قال: كان رسولُ الله عَلَيْ [يقول]: «اللهمَّ اجعَلْ حبَّكَ أحبَّ إليَّ من نفسي، وسمعي، وبصري، وأهلي، ومالي، والماء البارد». رواه أبو الحسن الدارقُطنيُّ في «جزئه»(۲)

وروى الترمذيُّ عن أبي الدَّرداء رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «كان من دعاء داود عليه السلام: اللهمَّ إني أسألكَ حبَّكَ، وحبَّ من يُحبُّك، والعمل الذي يُقرِّبُني إلى حبِّك، اللهمَّ اجعَل حبَّك أحبَّ إليَّ من نفسي، وأهلي، والماءِ البارد». قال: وكان النبيُّ ﷺ إذا ذكر داود عليه السلام قال: «كان أعبَدَ البشر». قال الترمذيّ: حديثٌ حسن (٣).

⁽۱) «المئة الشريحية»: جزء حديثي، ذكره الوادي آشي في «برنامجه» ص ۲۸۰، بعنوان «المئة الشريحية في فضيلة أعمال البر»، قال الحافظ ابن حجر في «المعجم المفهرس» ص ٣٤٧: «وليست الأحاديث التي فيها مئة، ولعلها كانت كذلك، فوقع الاقتصار على بعض رواية منها، واستمر الاسم لها». وهي من تخريج الإمام أبي زيد_ويكني كذلك بأبي محمد_عبد الرحمن بن أبي شريح المتوفى سنة (٣٩٧هـ). ينظر: «سير علام النبلاء» (١٦: ٢٨٥).

وقد نشر موقع الشبكة الإسلامية ضمن برنامج جوامع الكلم نسخة «الأحاديث المئة الشريحية» (دون تحقيق للنص) وهو في موقع المكتبة الشاملة كذلك على الشبكة العنكبوتية ، وجاء هذا الحديث فيها برقم (٤٥).

وأخرجه البيهقي في «شعب الإيهان» (٢٠٦)، وضعَّف إسناده. ولفظه: «علامة حب الله حبُّ ذكره».

⁽٢) وكذلك رواه الديلمي في «مسند الفردوس» (١٩٦٦). وما بين حاصرتين زيادة يقتضيها السياق.

⁽٣) «سنن الترمذي»، أبواب الدعوات (٣٤٩٠) وفيه قول الترمذي: «حسن غريب».

فهذا ما قصدنا إيرادَه من الأحاديث المَسطورة في المقامات المذكورة، ولم نذكُرْ في كلِّ مقام إلا ما جاء صريحاً من الأحاديثِ والآيات، وأما ما جاء بالمعنى فلو جمعناها لجاءت مجلَّدات.

وبالجملةِ فإنَّ الله تعالى طلَبَ من عباده الإخلاص؛ ليحصُلَ لهم الخَلاص، ثم لاتَ حينَ مَنَاص، فمَن اجتَهَد وجدٌ، فلِثوابِه الحسنِ في الدار الآخرة وَجَد.

ثم اعلَمْ أنَّ لكلِّ واحد من مقامات اليقين مقابِلاً مِنْ فضل المُعطي المُعين، إلا مقامين، فإنَّها مقابَلان بمِثلِها، فضلاً من مالكها.

فمُقابِلِ التوبةِ القَبول؛ قال الله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُواْأَنَّ اللَّهَ هُو يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ـ ﴾ [التوبة: ١٠٤].

ومقابِلُ الصبرِ المَعيَّة؛ قال تعالى: ﴿ يَتَأَيَّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ٱسْتَعِينُواْ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوْةَ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّنبِرِينَ ﴾ [البقرة: ١٥٣]، وقال: ﴿كَم مِّن فِئكَةٍ قَلِيلَةٍ عَلَبَتْ فِئَةً كَيْرَةً أَبِإِذْنِ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّنبِرِينَ ﴾ [البقرة: ٢٤٩].

ومقابِلُ الشُّكر الزِّيادة؛ قال تعالى: ﴿لَبِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾ [ابراهيم: ٧]، ومقابل الرجاء المغفرةُ والرحمة.

قال تعالى: ﴿ أُولَكِيكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ عَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [البقرة: ٢١٨]. ومقابِلُ الخوفِ الأمانُ؛ قال تعالى: ﴿ وَلَيُ بَدِّلُنَّهُم مِّنَ بَعْدِ خَوْفِهِم أَمَّنَا ﴾ [النور: ٥٥].

ومقابِلُ الزُّهد في الدنيا شكرُ السَّعي؛ قال تعالى: ﴿ مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلْمَاجِلَةَ عَجَلْنَا

لَهُ فِيهَا مَا نَشَآءُ لِمَن نُرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلَنهَا مَذْمُومًا مَّدْحُورًا * وَمَن أَرَادَٱلْآخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَتِهِكَ كَانَ سَعْيُهُم مَّشْكُورًا ﴾ [الإسراء: ١٨ - ١٩].

ومقابِلُ التَّوكُّلِ الكفاية؛ قال تعالى: ﴿ وَمَن يَتَوَكَّلُ عَلَى ٱللَّهِ فَهُو حَسَّبُهُ وَ ﴾ [الطلاق: ٣]، أي: كافيه.

ومقابلُ الرِّضا مثلُه؛ قال الله تعالى: ﴿ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ ﴾ [البينة: ٨]. ومقابِلُ المحبَّة مثلُها.

* * *

فَصْل

وأمَّا مقاماتُ المحبَّة فهي ستةَ عشر مقاماً، ثمانيةٌ بالمنطوق المعلوم، وثمانيةٌ بدليل الخطابِ المفهوم، أما الثمانيةُ المصرَّح بها:

فالأول: التوَّابون، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّابِينَ ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

الثاني: المتطهِّرون، قال تعالى: ﴿فِيهِ رِجَالُّ يُحِبُّونَ أَن يَنَطَهَّ رُوَاً وَاللَّهُ لَيْكُ الْمُطَّهِ رِينَ ﴾ [التوبة: ١٠٨].

الثالث: الصَّابرون، قال تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَبِيِّ قَنَتَلَ مَعَهُ رَبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُواْ لِمَا آصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ ٱللّهِ وَمَا ضَعُفُواْ وَمَا ٱسْتَكَانُواً وَٱللّهُ يُحِبُ ٱلصَّنبِرِينَ ﴾ [آل عمران: ١٤٦].

الرابع: المتَّقون، قال تعالى: ﴿ بَلَىٰ مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِ ۚ وَٱتَّقَىٰ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ [آل عمران: ٧٦].

الخامس: المُحسِنون، قال تعالى: ﴿وَٱلْكَنظِمِينَ ٱلْعَيْظُ وَٱلْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَٱللَّهُ يُحِبُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [آل عمران: ١٣٤].

السابع: المُقسِطون، قال تعالى: ﴿وَأَقْسِطُوٓ أَإِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴾ [الحجرات: ٩].

الثامن: المتَّبعون لرسول ربِّ العالمين محمدٍ خاتمِ النبيِّين، قال تعالى: ﴿ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَأُتَبِعُونِي يُحْبِبُكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٣١].

وأمَّا المأخوذُ من طريق المفهوم:

فالأول: العادلون، قال تعالى: ﴿ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهُدَآةً وَاللَّهُ لَا يُحِبُ الظَّلِمِينَ ﴾ [آل عمران: ١٤٠].

الثاني: المُوفُون، قال تعالى: ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَ مِنقَوْمٍ خِيَانَةً فَٱنْبِذَ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُنَانِينَ ﴾ [الأنفال: ٥٨].

الثالث: المُتواضعون، قال تعالى: ﴿ إِلَاهُكُمْ الِلَهُ كُومِدٌ ۚ فَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ اللهُ عَلَمُ مَّنْ اللهُ عَلَمُ مَا يُسِرُّونَ ﴿ لَاجَرَمَ أَنَ اللّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِمُ مَّ مُسْتَكَمِّرُونَ ﴿ لَاجَرَمَ أَنَ اللّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِمُ مَا يُعْلِمُ مَا يُعِبُ ٱلْمُسْتَكَمِّرِينَ ﴾ [النحل: ٢٢ - ٢٣].

الرابع: المُحِقُّون، قال تعالى: ﴿وَلَا تَعَـٰ تَدُوَأَ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعُـٰ تَدِينَ ﴾ [البقرة: ١٩٠].

الخامس: المُصلِحون، قال تعالى: ﴿ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾ [المائدة: ٦٤]. السادس: الرَّاشدون، قال تعالى: ﴿ وَلَا نَشُرِ فُو أَ إِنَّكُ مُلَا يُحِبُ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴾

الأنعام: ١٤١]. [الأنعام: ١٤١].

السابع: الموحِّدون، قال تعالى: ﴿ قُلْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَكَ ۚ فَإِن تَوَلَّوْاً وَلَوْاً وَلَوْاً وَاللَّهُ لَا يُحِبُ ٱلْكَفِرِينَ ﴾ [آل عمران: ٣٢].

الثامن: الزَّاهدون، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُعِبُّ ٱلْفَرِحِينَ ﴾ [القصص: ٧٦].

فهذه جملة مقامات اليقين، وجملة مقامات مَنْ أحبَّه مالكُ يوم الدِّين، كما ورد في كتابه المبين، الذي لا يأتيه الباطلُ من بين يديه ولا من خلفه، ولا يستطيعُ أحد القيامَ بكُنْه وصفِه، جعلنا الله تعالى من العاملين بها، الداخلينَ في زمرة العلماء النُّبهاء، آمين، والحمدُ لله ربِّ العالمين.

فرغ مؤلِّفُه عبدُ الرحمن البُلقينيُّ من تبييضه يومَ الإثنين، سادسَ شهرِ ذي قَعْدة الحرام، سنة خمسٍ وثهاني مئة، أحسن الله عاقبتَها في خير وسلامة. اللهم صلِّ و سلِّم على سيِّدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلِّم.

* * *

فهرس الأحاديث والآثار

الصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
7 & &	أبو هريرة	أتحبّون أن تجهدوا في المسألة؟
771	عبد الله بن مسعود	أتدري أيّ الناس أعلم؟
700	أبو هريرة	اتّق المحارم تكن أعبد الناس
70.	سهل بن سعد	أتى النبيِّ ﷺ رجل فقال: يا رسول الله، دلّني على عمل
707	أبو الدّرداء	أحسن مجاورة من جاورك تكن مؤمناً
744	عليّ بن أبي طالب	إذا أبغض المسلمون علماءهم، وأظهروا عمارة أسواقهم
701	أبو خلّاد	إذا رأيتم الرجل قد أعطي زهداً في الدنيا
722	عبد الله بن عمرو	إذا قال العبد: الحمد لله ربّ العالمين، فهي كلمة الشّكر
714	أبو هريرة	إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث
781	حذيفة بن اليمان	أربع من كنّ فيه فقد جمع خير الدنيا والآخرة
70.	سهل بن سعد	ازهد في الدّنيا يحبّك الله
307	أنس بن مالك	اعقلها وتوكّل

الصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
YY1 :	عبد الله بن مسعود	أعلم الناس أبصرهم بالحقّ إذا اختلف الناس
770	أبو هريرة	أفضل الصّدقة أن يتعلّم المرء المسلم علماً
YY 1	عبد الله بن مسعود	أفضل الناس أعمالاً إذا فقهوا في دينهم
787	المغيرة بن شعبة	أفلا أكون عبداً شكوراً
747	أنس بن مالك	ألا أخبركم بقوم ليسوا بأنبياء ولا شهداء
789	أبو هريرة	ألا إنّ سلعة الله غالية، ألا إنّ سلعة الله الجنة
7 2 9	عبد الله بن مسعود	إلهي، ما جزاء من سالت دموعه على وجنتيه (دعاء داود)
777	عليّ بن أبي طالب	الذين يأتون من بعدي، ويروون أحاديثي
747	أنس بن مالك	الذين يحبّبون الله إلى العباد، ويحبّبون العباد إلى الله
709	العرباض بن سارية	اللهم اجعل حبك أحب إلى من نفسي
741	عليّ بن أبي طالب	اللهم ارحم خلفائي
707	عائشة	اللهم إنك تعلم سري وعلانيتي فاقبل معذري
709	أبو الدرداء	اللهم إني أسألك حبك (دعاء داود)
Y0V	البراء بن عازب	اللهمّ إني ضعيف فقوّ في رضاك ضعفي
*17	أنس بن مالك	إن أفضل الهدية الكلمة من كلام الحكمة
707	أنس بن مالك	إنّ الله إذا أحبّ قوماً ابتلاهم

الصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
7 £ 9	ابن عباس	إن الله قال لموسى: ولم يعبدني العابدون بمثل البكاء
707	ابن عباس	إنَّ الله تعالى قال لموسى: يا موسى، إنه لم يتصنَّع لي
7 £ £	أبو الدّرداء	إنَّ الله عزَّ وجلَّ قال: يا عيسى، إني باعث من بعدك أمةً
***	عبد الله بن عمرو	إنَّ الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس
***	أبو أمامة	إنَّ الله وملائكته، وأهل السهاوات والأرض
747	أبو موسى الأشعريّ	إنَّ الله يبسط يده بالليل ليتوب مسيء النهار
770	معاذ بن جبل	إنَّ الله يدنو فيطَّلع على عباده، فيقول: انظروا
719	أبو أمامة	إنَّ الله عزَّ وجلَّ، وملائكته، يصلُّون على معلَّم
710	أبو الدرداء	إنَّ الأنبياء لم يورِّثوا ديناراً ولا درهماً
729	عبد الله بن مسعود	إنّ داود قال: إلهي، ما جزاء من سالت دموعه
7 2 7	أبو هريرة	إن رجلين ممّن دخل النار اشتدّ صياحهما
7 £ 7	المغيرة بن شعبة	أنّ رسول الله ﷺ قام حتى تورّمت قدماه
Y 1 Y	صفوان بن عسال	إنّ طالب العلم لتحفّه الملائكة بأجنحتها
710	أبو الدرداء	إنّ طالب العلم يستغفر له من في السهاوات
774	أبو أمامة الباهليّ	إنَّ العالم والمتعلَّم كهاته من هاته، شريكان في الأجر
Y0 V	أنس بن مالك	إن عظم الجزاء مع عظم البلاء

الصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
710	أبو الدرداء	إنّ العلماء هم ورثة الأنبياء
710	أبو الدرداء	إنَّ فضل العالم على العابد كفضل القمر
. YIY	أبو موسى الأشعري	إنّ مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم كمثل غيث
710	أبو الدرداء	إنّ الملائكة لتضع أجنحتها رضاً لطالب العلم
774	معاوية بن حيدة	إنّ الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم
708	عمرو بن العاص	إنّ من قلب ابن آدم بكلّ واد شعبة
770	معاذ بن جبل	انظروا إلى عبادي هؤلاء كيف يذكروني ويخشوني
77.	عبدالله بن عمرو	إنها الناس رجلان: مؤمن وجاهل
YIV	صفوان بن عسال	إني جئت لطلب العلم، فقال: مرحباً بطالب العلم
719	أبو أمامة	أيَّما ناشئ نشأ في طلب العلم والعبادة حتى يكبر
Y0A .	أنس بن مالك	ثلاث من كنّ فيه وجد بهنّ حلاوة الإيمان
7 8 1	ابن مسعود	ثلاث من كنوز البرّ: كتمان الأوجاع
7 .	أنس بن مالك	ثلاثة من كنوز البرّ: إخفاء الصّدقة
Y0A	أنس بن مالك	جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله متى الساعة؟
707	سلمان الفارسي	جلساء الله غداً أهل الورع والزّهد في الدنيا
727	عبد الله بن عمرو	خصلتان من كانتا فيه كتبه الله شاكراً صابراً

لصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
708	أبو هريرة	دخلت أمّة الجنة بقضّها وقضيضها
700	العباس بن عبد المطّلب	ذاق طعم الإيمان من رضي بالله ربّاً
719	أبو أمامة	ذكر للنبي على رجلان: أحدهما عالم
7 2 7	عمرو البكاليّ	الرجاء نافع في الدنيا والآخرة
701	أبو ذرّ	الزّهادة في الدنيا ليست بتحريم الحلال
701	أبو هريرة	الزّهد في الدنيا يريح القلب والجسد
744	ابن مسعود	الصبر نصف الإيهان، واليقين الإيهان كلَّه
749	أبو مالك الأشعريّ	الصلاة نور، والصدقة برهان، والصبر ضياء
777	ابن عباس	صنفان من أمّتي؛ إذا صلحا صلح الناس
777	أنس بن مالك	طلب العلم فريضة على كلّ مسلم
78.	صهيب	عجباً لأمر المؤمن؛ إنّ أمره كلّه خير
Y0A	أنس بن مالك	علامة حب الله عز وجل ذكر الله
774	أبو أمامة الباهليّ	عليكم بهذا العلم قبل أن يقبض
Y0A	أنس بن مالك	فأنت مع من أحببت
77.	أبو أمامة	فضل العالم على الجاهل كفضلي على أدناكم
77.	أبو أمامة	فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم

الصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
717	سعد بن أبي وقّاص	فضل العلم أحبّ إليّ من فضل العبادة
718	ابن عباس	فقيه واحد أشدّ على الشيطان من ألف عابد
757	عمرو البكاليّ	فيكم ثلاثة أعمال كلّها توجب لأهلها الجنة
727	أنس بن مالك	قال الله تعالى: يا ابن آدم، إنك ما دعوتني ورجوتني
. 401	أنس بن مالك	قال: وما أعددت لها؟
***	جبير بن مطعم	قام فينا رسول الله ﷺ بالخيف من منيّ
***	عبد الله بن عمرو	قليل الفقه خير من كثير العبادة
7 £ £	أبو هريرة	قولوا: اللهم أعنّا لشكرك وذكرك وحسن عبادتك
7 £ 9	أبيّ بن كعب	كان الناس يعودون داود عليه السلام
709	أبو الدرداء	كان النبي ﷺ إذا ذكر داود قال: كان أعبد البشر
7 & A	حذيفة بن اليمان	كان رجل ممّن كان قبلكم يسيء الظنّ بعمله
409	أبو الدرداء	كان من دعاء داود اللهم إني أسألك حبك
77.	عبد الله بن عمرو	كفي بالمرء جهلاً إذا أعجب برأيه
77.	عبد الله بن عمرو	كفى بالمرء فقهاً إذا عبد الله
770	حذيفة	لا قدّس الله أمةً يكون عالمها أذلّ من الشاة
779	عليّ بن أبي طالب	لا يستحي الشيخ أن يجلس إلى جنب الشاب

الصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
775	أبو ذرّ	لأن تغدو فتعلّم باباً من العلم، عمل به أو لم يعمل
747	عبد الله بن مسعود	لله أشدّ فرحاً بتوبة عبده المؤمن من رجل
707	عائشة	لمّا أهبط الله تعالى آدم إلى الأرض قام وجاه الكعبة
707	عمر بن الخطّاب	لو أنكم كنتم تتوكّلون على الله حقّ توكّله
78.	أبو سعيد الخدريّ	ما أعطي أحد عطاءً خيراً له وأوسع من الصبر
7 2 2	عائشة	ما أنعم الله على عبد نعمةً، فعلم أنَّها من عند الله
754	أنس بن مالك	ما رزق عبد أربعاً فحرم أربعاً
78.	أبو هريرة	ما رزق عبد خيراً له ولا أوسع من الصّبر
710	صفوان بن عسّال	ما من خارج يخرج من بيته في طلب العلم
777	أبو هريرة	ما من رجل يعلم كلمةً ممّا افترض الله ورسوله
1	صفوان بن عسال	مرحباً بطالب العلم، إنّ طالب العلم لتحفّه الملائكة
Y 1 A	جابر بن عبد الله	معلّم الخير يستغفر له كلّ شيء
777	ابن عباس	من اتكاً على يده عالم كتب الله له بكلّ خطوة
Y0V	البراء بن عازب	من أراد الله به خيراً علّمه هؤلاء الكلمات
707	عليّ بن أبي طالب	من اشتاق إلى الجنة سارع في الخيرات
714	أنس بن مالك	من أشراط الساعة أن يرفع العلم

لصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
7 2 7	ابن مسعود	من أعطي أربعاً أعطي أربعاً
7 2 7	ابن مسعود	من أعطي الاستغفار أعطي المغفرة
784	ابن مسعود	من أعطي الدّعاء أعطي الإجابة
784	ابن مسعود	من أعطي الذِّكر ذكره الله
7 5 4	ابن مسعود	من أعطي الشَّكر أعطي الزّيادة
774	عائشة	من انتقل ليتعلّم علماً من أمر دينه غفر له
14.	أبو الدّرداء	من حفظ على أمّتي أربعين حديثاً من أمر دينها
74.	ابن عباس	من حفظ على أمّتي أربعين حديثاً من السّنة
74.	ابن عباس	من حمل على أمّتي أربعين حديثاً فهو من العلماء
7 & A	أبو هريرة	من خاف أدلج، ومن أدلج بلغ المنزل
717	أنس بن مالك	من خرج في طلب العلم فهو في سبيل الله
707	عبد الله بن عمر	ىن رزق ثلاثاً فقد جمع الله له خير الدنيا والآخرة
710	أبو الدرداء	ىن سلك طريقاً يلتمس فيه علماً
717	أبو هريرة	ىن سلك طريقاً يلتمس فيه علماً
*17	أبو هريرة	ىن طلب باباً من العلم يتعلّمه
Y1A :	واثلة بن الأسقع	من طلب علماً فأدركه، كان له كفلان من الأجر

لصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
778	معاذ بن أنس	من علّم علماً فله أجر من عمل به
777	ابن عباس	من قبّل رأس عالم كتب الله له بكلّ شعرة حسنة
701	أنس بن مالك	من كان الله ورسوله أحبّ إليه مما سواهما
700	أبو هريرة	من يأخذ عنّي هؤلاء الكلمات فيعمل بهنّ
(199 717	معاوية	من يرد الله به خيراً يفقّهه في الدّين
***	زید بن ثابت	نضّر الله امرءاً سمع منّا حديثاً، فحفظه
777	عبد الله بن مسعود	نضّر الله امرءاً سمع منّا شيئاً، فبلّغه كها سمعه
YYV	جبير بن مطعم	نضّر الله عبداً سمع مقالتي، فوعاها، ثم أدّاها
707	عمران بن حصين	هم الذين لا يسترقون، ولا يتطيّرون
377	أبو ذرّ	يا أبا ذرّ، لأن تغدو فتعلّم آيةً من كتاب الله
727	أنس بن مالك	يا ابن آدم، إنك ما دعوتني ورجوتني غفرت لك
787	أبو ذرّ	يا ابن آدم، إنك ما دعوتني ورجوتني
771	عبد الله بن مسعود	يا ابن مسعودأتدري أيّ الناس أفضل؟
777	الأغرّ المزنيّ	يا أيّها الناس توبوا إلى الله؛ فإنّي أتوب إليه
708	أنس بن مالك	يا رسول الله، أعقلها وأتوكّل؟
70.	سهل بن سعد	يا رسول الله، دلَّني على عمل إذا عملته أحبّني الله

الصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
771	عليّ بن أبي طالب	يا رسول الله، ومن خلفاؤك؟
771	أبو موسى الأشعريّ	يا معشر العلماء، إنّي لم أضع علمي فيكم وأنا أريد
707	ابن عباس	يا موسى، إنه لم يتصنّع لي المتصنّعون بمثل الزّهد
777	أنس بن مالك	يأمرونهم بها أمر الله، وينهونهم عمّا نهى الله
771	أبو موسى الأشعريّ	يبعث الله العباد يوم القيامة، ثم يميز العلماء
777	عبد الله بن عمر	يحمل هذا العلم من كلّ خلف عدوله
707	ابن عباس	يدخل الجنة من أمّتي سبعون ألفاً بغير حساب
704	عمران بن حصين	يدخل الجنة من أمتي سبعون ألفاً بغير حساب



ثبت المصادر والمراجع

- ١. «الآحاد والمثاني»، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم، (٢٨٧هـ)، تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية، الرياض _ السعودية، ط١، (١٤١١هـ= ١٩٩١م).
- الأحاديث المئة الشريحية»، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي شريح أحمد بن محمد الأنصاري الهروي (٣٩٢هـ)، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية (منشور على موقع المكتبة الشاملة)، ط١، (٢٠٠٤م).
- ٣. «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان»، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (٧٣٩ هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، (٨٠١هـ=١٩٨٨م).
- ٤. «أخبار أصبهان»، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (٤٣٠هـ)، تحقيق:
 سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٤١٠ هـ = ١٩٩٠م).
- ٥. «أربع مجالس للخطيب البغدادي»، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (٣٤٤هـ)، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية (منشور على موقع المكتبة الشاملة)، ط١، (٢٠٠٤م).
 - * «الأمالي الخميسية للشجري»= «ترتيب الأمالي الخميسية للشجري».
- الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع»، ويليه أسئلة من خط الشيخ العسقلاني، لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (١٥٠٨هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٤١٨هـ= ١٩٩٧م).
- الإيهاء إلى زوائد الأمالي والأجزاء» (زوائد الأمالي والفوائد والمعاجم والمشيخات

- على الكتب الستة والموطأ ومسند الإمام أحمد)، تأليف: نبيل سعد الدين سَليم جَرَّار، أضواء السلف، الرياض، ط١، (١٤٢٨ هـ = ٢٠٠٧ م).
- ٨. «برنامج الوادي آشي»، لأبي عبد الله محمد بن جابر بن محمد، الوادي آشي الأندلسي
 (٩٤٧هـ)، تحقيق: محمد محفوظ، دار المغرب الاسلامي، بيروت، ط٣، (١٩٨٢م).
- ٩. «بغية الملتمس في سباعيات حديث الإمام مالك بن أنس»، لأبي سعيد صلاح الدين خليل
 ابن كيكلدي الدمشقي العلائي (٦٦٧هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم
 الكتب، بيروت، ط١، (١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م).
 - * «تاریخ أصبهان» = «أخبار أصبهان».
- ١. «تاريخ مدينة السلام»، للخطيب أبي بكر أحمد بن علي البغدادي، (٤٦٣)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط١، (١٤٢٢هـ= ١٠٠١م).
- ۱۱. «تاريخ مدينة دمشق» لابن عساكر (۷۱هـ)، دراسة وتحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي. دار الفكر ، بيروت، (۱٤۱٥هـ=۱۹۹۰م وما بعدها).
- ۱۲. «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف»: لجمال الدين يوسف بن عبد الرحمن المِزّي، (۲۶ هـ)، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، الدار القيمة، بمباي الهند، والمكتب الإسلامي، بيروت لبنان، ط۲، (۲۰ هـ= ۱۹۸۳ م).
- * «تخريج أحاديث إحياء علوم الدين» = «المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار».
- 11. «ترتيب الأمالي الخميسية للشجري»، مؤلف الأمالي: المرشد بالله يحيى بن الحسين ابن إسهاعيل الحسني الشجري الجرجاني (٤٩٩ هـ)، رتبها: القاضي محيي الدين محمد بن أحمد القرشي العبشمي (٣٢٣هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسهاعيل، دار الكتب العلمية، ط١، (١٤٢٢هـ).
- ١٤. «الترغيب في فضائل الأعمال»، لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين البغدادي (٣٨٥هـ)،

- تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسهاعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، (١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٤م).
- ١٥ . («الترغيب والترهيب»، لزكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (٢٥٦هـ)،
 تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ، (٤١٧هـ).
- 17. «التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل»، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي ثم الدمشقي (٧٧٤هـ)، دراسة وتحقيق: د. شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن، ط١، (١٤٣٢هـ= ٢٠١١م).
- 1۷. «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة»، لنور الدين علي بن محمد بن عراق الكناني (٩٦٣هـ)، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف ، وعبد الله محمد الصديق الغماري، دار الكتب العلمية، ببروت، (١٣٩٩هـ).
- 11. «تهذیب التهذیب»: لشهاب الدین أحمد بن علی بن محمد بن حجر العسقلانی، (۲۰۸هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامیة، حیدر آباد، الدکن، الهند، ط۱، (۱۳۳۵هـ).
- 19. «تهذيب الكمال»: لجمال الدين يوسف بن عبد الرحمن الزّي، (٧٤٧هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط١، (١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م).
- ٢. «الثقات»: لأبي حاتم محمد بن حبان البستي، (٤ ٣٥هـ) مراقبة الدكتور محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن _ الهند، ط١، (١٣٩٣هـ = 1٩٧٣).
- ٢١. «جامع الأصول في أحاديث الرسول»، لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير الجزري (٦٠٦هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، نشر وتوزيع مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، مكتبة دار البيان، دمشق، (١٣٩٢هـ= ١٩٧٧م).
- ٢٢. «جامع البيان عن تأويل آي القرآن»: لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، (١٠٠هـ)،

- تحقيق: مركز البحوث بدار هجر بإشراف: عبدالله التركي، دار هجر، القاهرة مصر، ط١، (١٤٢٢هـ= ٢٠٠١م).
- ۲۳. «جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله»، لأبي عمر يوسف بن عبد البر القرطبي (۲۳ هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط١، (١٤١٤ هـ ١٩٩٤م).
- ٢٤. «الجامع الصحيح»: لأبي عبدالله محمد بن إسهاعيل البخاري، (٢٥٦هـ)، بعناية: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، ط١، (١٤٢٢هـ).
- ٠٠. «الجرح والتعديل»، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، (٣٢٧هـ)، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي اليهاني، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ط١، (١٩٥٢م).
- ٢٦. «جزء الألف دينار» وهو الخامس من «الفوائد المنتقاة والأفراد الغرائب الحسان»،
 لأبي بكر أحمد بن جعفر بن حمدان البغدادي المعروف بالقطيعي (٣٦٨هـ)، تحقيق:
 بدر بن عبد الله البدر، دار النفائس، الكويت، ط١، (١٤١٤هـ= ١٩٩٣م).
- ۲۷. «الجمع بين الصحيحين»، لأبي عبدالله محمد بن فتوح الحميدي (۸۸۸ هـ)، تحقيق: د. على حسين البواب، دار ابن حزم، لبنان، بيروت، ط۲، (۲۲۳ هـ=۲۰۰۲م).
- ٢٨. «حلية الأولياء»: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني، (٤٣٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.
- ٢٩. «الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة»، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
 (٩١١هـ)، تحقيق: د. محمد بن لطفي الصباغ، نشر عهادة شؤون المكتبات ، جامعة الملك سعود، الرياض.
- ٣٠. «الرَّوض البَّسام بترتيب وتخريج فوائد تـهَام»، تأليف: أبي سليهان جاسم ابن سليهان حمد الفهيد الدوسري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، (١٤٠٨هـ = ١٩٨٧م).
- ٣١. «الزهد» لأبي داود سليهان بن الأشعث بن إسحاق السجستاني (٢٧٥هـ)، تحقيق:

ياسر بن إبراهيم بن محمد، وبلال غنيم بن عباس بن غنيم وراجعه: محمد عمرو بن عبد اللطيف، دار المشكاة للنشر والتوزيع، حلوان، ط١، (١٤١٤ هـ= ١٩٩٣ م).

- ٣٧. «سنن ابن ماجه»: لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، (٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة دار إحياء الكتب العربية لعيسى البابي الحلبي، مصر.
- ٣٣. «سنن أبي داود»: لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، (٢٧٥)، تحقيق: عزت عبيد الدعاس وعادل السيد، دار ابن حزم، ط١، (١٤١٨ هـ= ١٩٩٧م).
- ٣٤. «سنن الترمذي»: لأبي عيسى محمد بن سورة الترمذي، (٢٧٩)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الجيل، ودار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢، (١٩٩٨م).
- ٣٥. «السنن الكبرى»: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، (٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، (١٤٢٤ هـ=٢٠٠٣ م).
- ٣٦. «سير أعلام النبلاء» للإمام الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، ببروت، ط١، (١٤٠٥هـ = ١٩٨٤م).
- ٣٧. «شرح صحيح مسلم، لمحيي الدين يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ) ، مصورة دار إحياء التراث العربي، بيروت عن المطبعة المصرية بالأزهر، القاهرة، ط١، (١٣٤٧هـ= 1٩٢٩م).
- ٣٨. «شرح مشكل الآثار»، لأبي جعفر أحمد بن محمد الطّحاوي، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بروت، ط١، (١٩٩٤م).
- ٣٩. «شعب الإيهان»، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (٤٥٨هـ)، تحقيق:
 د. عبد العلي عبد الحميد حامد، ومختار أحمد الندوي، مكتبة الرشد، الرياض،
 بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، ط١، (١٤٢٣ هـ ٢٠٠٣م).
- * «صحيح ابن حبان» لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد البُستي (٢٥٤هـ) = «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان».
 - * «صحيح البخاري» = «الجامع الصحيح».
 - * «صحيح مسلم» = «المسند الصحيح المختصر».

- ٤٠ «الضعفاء الكبير»، لأبي جعفر محمد بن عمر و العقيلي (٣٢٢هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، ط١، (٤٠٤ هـ= ١٩٨٤م).
- 13. «الطيوريات» وهي ما انتخبه الحافظ أبو طاهر السِّلَفي أحمد بن محمد بن أحمد الأصبهاني (٥٧٦هـ) من أصول أبي الحسين المبارك بن عبد الجبار الصيرفي الطيوري (٥٠٠هـ)، تحقيق: دسمان يحيى معالي، وعباس صخر الحسن، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط1، (١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م).
- ٤٤. «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية»، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي المعروف بابن الجوزي (٩٧٠هـ)، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، ط٢، (١٤٠١هـ=١٩٨١م).
- ٤٣. «العلل الواردة في الأحاديث النبوية»: لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني،
 (٣٨٥هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، السعودية،
 ط١، (١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م).
- ٤٤. «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد _ برواية ابنه عبد الله _ (٢٤١ه_)، تحقيق:
 د. وصى الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، ط٢، (٢٤٢٢ هـ = ٢٠٠١م).
- ٤٥. «الفردوس بمأثور الخطاب»، لشيرويه بن شهردار الديلمي (٢٠٥هـ)، تحقيق:
 السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط١، (٢٠٦هـ = ١٩٨٦م).
- ٤٦. «الفوائد»، لأبي القاسم تمام بن محمد الرازي (٤١٤هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، (١٤١٢هـ).
- ٤٧. «فوائد ابن نصر»، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عمر بن نصر الدمشقي (١٠٤هـ)،
 تحقيق: أبي عبد الله حمزة الجزائري، مكتبة دار النصيحة، السعودية، دار المدينة النبوية، مصر، ط١، (١٤٢٨ هـ = ٢٠٠٧ م).
- ٤٨. «قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد»، لأبي

- طالب محمد بن علي بن عطية الحارثي، المكي (٣٨٦هـ)، تحقيق: د. عاصم إبراهيم الكيالي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، (٢٤٢٦ هـ = ٢٠٠٥ م).
- 23. «الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة»: لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، (١٤٨ههـ)، تحقيق: محمد عوامة وأحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن، جدة ـ السعودية، ط١، (١٤١٣هـ = ١٩٩٢م).
- ٥. «الكامل في ضعفاء الرجال» للحافظ ابن عدي (٣٦٥هـ)، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، شارك في تحقيقه: أ. د. عبد الفتاح أبو سنة. دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٤١٨هـ= ١٩٩٧م).
- ١٥. «كتاب العلل» (وهو العلل الصغير)، لأبي عيسى محمد بن سورة الترمذي، (٢٧٩)،
 مطبوع مع «سنن الترمذي».
- ٥٢. «كتاب العلل» لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي، الرازي (٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبدالله الحميد، ود. خالدبن عبد الرحمن الجريسي، الرياض، ط١، (١٤٢٧هـ= ٢٠٠٦م).
- ٣٥. «كتاب الفوائد» الشهير بـ«الغيلانيات»، لأبي بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي البزَّاز (٣٥٤هـ)، تحقيق: حلمي كامل أسعد عبد الهادي، راجعه وعلق عليه: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن الجوزي، الرياض، ط١، (١٤١٧هـ= ١٩٩٧م).
- ۵٤. «كتاب المجروحين من المحدثين» لابن حبان (٣٥٤هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد. دار المعرفة، بيروت، (١٤١٢هـ=١٩٩١م).
- ٥٥. «كنز العمال»، لعلاء الدين علي بن عبد الملك المعروف بالمتقي الهندي (٩٧٥هـ)، تحقيق: بكري حياني، صفوة السقا، مؤسسة الرسالة، ط٥، (١٤٠١هـ=١٩٨١م).
- ٥٦. «اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة المعروف» بـ «التذكرة في الأحاديث المشتهرة»،

- لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (٧٩٤هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بروت، ط١، (٢٠١هـ ١٩٨٦م).
- ٥٧. «لسان الميزان»، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط٢، (١٣٩٠هـ=١٩٧١م).
- ٥٨. «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» للهيثمي (٨٠٧ هـ)، تحقيق: حسام الدين القدسي، منشورات دار الكتاب العربي ، بيروت، لبنان (١٤١٤ هـ= ١٩٩٤ م).
- ٩٥. «المستدرك على الصحيحين»: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري،
 (٥٠٤هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان،
 ط٢، (٢٢٢هـ=٢٠٠٢م).
- ٠٦. «مسند أحمد بن حنبل»: لأبي عبد الله أحمد بن حنبل، (٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومن معه، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط١، (١٤٢٠هـ= ١٩٩٩م).
- ١٦. «مسند الدارمي»، المعروف بـ «سنن الدارمي»، لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (المتوفى: ٢٥٥هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني ، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط١، (١٤١٢هـ= ٢٠٠٠م).
- 77. «المسند الصحيح المختصر»: لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري: (٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان.
- ٦٣. «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه»، لشهاب الدين أحمد بن أبي بكر البوصيري
 (المتوفى: ٨٤٠هـ)، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية، بيروت، ط١،
 (٦٤٠٩هـ=١٤٠٦م).
- ٣٤. «المعجم الأوسط»: لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، (٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله وعبد المحسن الحسيني، دار الحرمين، القاهرة مصر، (١٤١٥ = ١٩٩٥م).
- ٩٦. «معجم السفر»، لأبي طاهر السِّلَفي، صدر الدين، أحمد بن محمد بن أحمد الأصبهاني
 ٩٦٠ هـ)، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، المكتبة التجارية، مكة المكرمة.

- 77. «معجم الشيوخ»، لشقة الدين، أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (٧١١هـ)، تحقيق: د. وفاء تـقي الدين، دار البشائر، دمشق، ط١، (١٤٢١هـ= ٢٠٠٠م).
- ٦٧. «معجم الصحابة»: لأبي القاسم عبد الله بن محمد البغوي، (٣١٧هـ)، تحقيق: محمد الأمين الجكني، مكتبة دار البيان، الكويت، ط١، (١٤٢١هـ= ٢٠٠٠م).
- ٦٨. «المعجم الصغير»، لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن الطبراني (٣٦٠هـ)، تحقيق:
 محمد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي ، بيروت ، دار عمار، عمان،
 ط١، (٥٠٥ هـ= ١٩٨٥م).
- 79. «المعجم الكبير»: لأبي القاسم سليهان بن أحمد الطبراني، (٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة مصر، ط٢، (١٤١٥هـ= ١٩٩٤م). طبعة ثانية: تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد ود. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، (تقابل جـ ١٤، ١٤ من المعجم الكبير).
- ٧٠. «المعجم المفهرس» أو «تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة»، لأبي الفضل أحمد بن علي بن ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد شكور المياديني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، (١٤١٨هـ=١٩٩٨م).
- ٧١. «المغني عن الحفظ والكتاب»، لأبي حفص عمر بن بدر الموصلي (٦٢٢هـ)،
 (مطبوع مع جنة المرتاب بنقد المغني عن الحفظ والكتاب لأبي إسحاق الحويني)، دار
 الكتاب العربي، بيروت، ط٢، (١٤١٤ هـ=١٩٩٤م).
- ٧٧. «المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار» (مطبوع بهامش إحياء علوم الدين)، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٢٠٨هـ)، دار المعرفة، بيروت. طبعة ثانية: «تخريج أحاديث إحياء علوم الدين» للعراقي (٨٠٦هـ)، وابن السبكي (٧٧١هـ)، والزبيدي (٨٠٦هـ)، استخراج:

أبي عبد الله محمود بن محمد الحدّاد، دار العاصمة للنشر، الرياض، ط١، (١٤٠٨هـ= ١٤٠٨م).

- ٧٣. «مقدمة ابن الصلاح»: لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، (٦٤٣هـ)، تحقيق: عائشة عبد الرحمن، دار المعارف، القاهرة.
- ٧٤. «المنتخب من علل الخلال»، بأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد، ابن قدامة المقدسي (77 = 10 هـ عقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، (19131 = 199).
- ٧٥. «المنتخب من مسند عبد بن حميد»، لأبي محمد عبد الحميد بن حميد بن نصر الكَسّي ويقال له: الكَشّي (٢٤٩هـ)، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، محمود محمد خليل الصعيدي، مكتبة السنة، القاهرة، (٨٠١هـ= ١٩٨٨م).
- ٧٦. «ميزان الاعتدال في نقد الرجال»: لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، (٨٤٧هـ)، تحقيق: محمد رضوان عرقسوسي ومن معه، دار الرسالة العالمية، دمشق، ط١، (١٤٣٠هـ= ٢٠٠٩م).
- ٧٧. «نصب الراية لأحاديث الهداية» مع حاشيته «بغية الألمعي في تخريج الزيلعي»، لحمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي (٧٦٧هـ)، قدم للكتاب: محمد يوسف البَنُوري، وصححه ووضع الحاشية: عبد العزيز الديوبندي الفنجاني، إلى كتاب الحج، ثم أكملها محمد يوسف الكاملفوري، ثم صحح نصه: محمد عوامة، مؤسسة الريان للطباعة والنشر، بيروت، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ط١، مؤسسة الريان اللطباعة والنشر، بيروت، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ط١، (١٤١٨هـ=١٩٩٧م).

فهرس المحتويات ______

فهرس المحتويات

الصفحا	الموضوع
199	مقدمة التحقيق
Y•1	نسبة الرسالة إلى البلقيني
Y•Y	اسم الرسالة
Y•Y	وصف النسخة الخطية
۲۰۲	عملي في هذه الرسالة
Y.0	
Y•9	النص المحقق
Y11	مقدمة المصنف
لغيثلغيث	الحديثُ الأول: في تشبيه ما جاء به النبي ﷺ با
Y1Y	الحديثُ الثاني: في جزاء طالب العلم
Y1W	الحديثُ الثالث: فيما يبقى من آثار المرء بعد موة
Y 1 W	الحديثُ الرابع: في رفع العلم في آخر الزمان
أراد الله به خيراً	الحديثُ الخامس: في أن من تفقه في الدين فقد أ
ان من العابدا	الحديثُ السادس: في أن الفقيه أشد على الشيط
Y10	الحديثُ السابع: في جزاء طالب العلم
م رضاً لما يطلب	الحديثُ الثامن: في تواضع الملائكة لطالب العا

الصفحا	الموضوع
۲۱٦	الحديثُ التاسع: في أن طالب العلم في سبيل الله تعالى
۲۱۲	الحديثُ العاشر: في الزيادة من العلم
۲۱۶	الحديثُ الحادي عشر: في تواضع الملائكة لطالب العلم لمحبتهم فعله
Y 1 V	الحديثُ الثاني عشر: في العلم أفضل هدية
۲۱۸	الحديثُ الثالث عشر: ثواب العلم عُمِل به أم لم يُعمَل
۲۱۸	الحديثُ الرابع عشر: في استغفار الخلائق لطالب العلم
Y 1 A	الحديثُ الخامس عشر: في جزاء من طلب العلم أدركه أم لم يدركه
Y19	الحديثُ السادس عشر: في ثواب الناشئ في طلب العلم
Y19	الحديثُ السابع عشر: في فضل العالم على العابد
۲۲۰	الحديثُ الثامن عشر: في المفاضلة بين الفقه والعبادة
YY1	الحديثُ التاسع عشر: في جزاء العلماء يوم القيامة
YY1	الحديثُ العشرون: في أن أفضل أعمال الناس التفقه في الدين
YYY	الحديثُ الحادي والعشرون: في فرضية طلب العلم
۲۲۳	الحديثُ الثاني والعشرون: في الحث على التعلم والتعليم
٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	الحديثُ الثالث والعشرون: في أجر الخارج في طلب العلم
YY£	الحديثُ الرابع والعشرون: في أن تعلم العلم خير من الصلاة النافلة
لَّمه ۲۲٤	الحديثُ الخامس و العشرون: في جريان أجر ما عُمل به من العلم على من ع
YY0	الحديثُ السادس والعشرون: في أن التعلم أفضل الصدقة
YY0	الحديثُ السابع والعشرون: في ذم الأمة التي تذل عالمها
YY0	الحديثُ الثامن والعشرون: في مباهاة الله سبحانه بمجالس العلم
۲۲۲	الحديثُ التاسع والعشرون: في فضل توقير العالم

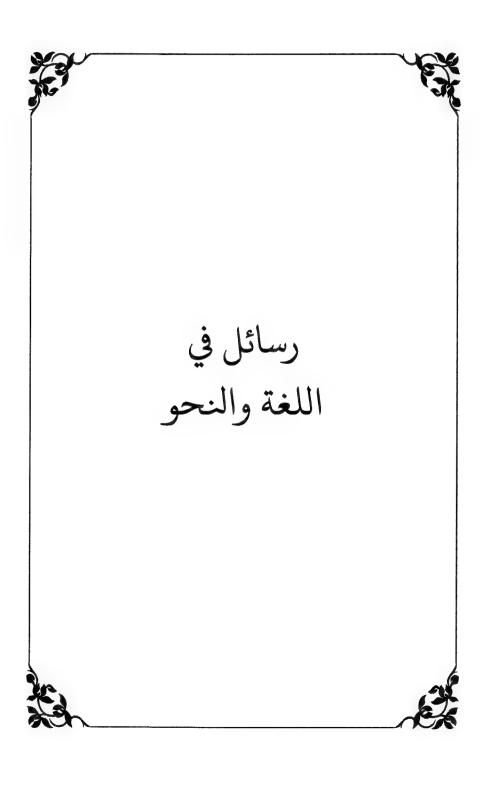
′AY	فهرس المحتويات ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
الصفح	الموضوع
اس أو صلاحهم	الحديثُ الثلاثون: في أثر العلماء في فساد الن
بم هم عدول الأمة	
ب العلم فوعاه وأداه لغيره ٢٢٧	الحديثُ الثاني والثلاثون: في جزاء من طلب
بذهاب العلماء	الحديثُ الثالث والثلاثون: في ذهاب العلم
ئة لطالب العلم لرضا الله عنه	
من التعلممن التعلم	الحديثُ الخامس والثلاثون: في عدم الحياء
<i>عفظ على السلمين أربعين حديثاً</i> ٢٣٠	الحديثُ السادس والثلاثون: في جزاء من -
م خلفاء النبي ﷺ٢٣١	الحديثُ السابع والثلاثون: في أن العلماء هـ
العلم وإن قل	الحديثُ الثامن والثلاثون: في جزاء طالب
علم الناس ويحببهم بالله سبحانه ٧٣٢	الحديثُ التاسع والثلاثون: في علوٍّ منزلة من يا
نضوا علماءهم	الحديثُ الأربعون: في عقوبة المسلمين إذا أبع
	فصل في مقامات اليقين وهي تسعة
	المقام الأول: التوبة
	المقام الثاني: الصبر
Y & Y	المقام الثالث: الشكر
7 & 0	المقام الرابع: الرجاء
Υ ξ Λ	المقام الخامس: الخوف
	المقام السادس: الزهد
۲۵۳	المقام السابع: التوكُّل
Y00	المقام الثامن: الرِّضا
YON	المقام التاسع: المحبَّة

Y

	YAA
الصفحة	الموضوع
777	فصل في مقامات المحبة
	مقامات المحبة المصرَّح بها ثمانية
۳۲۳	مقامات المحبة المأخوذة من طريق المفهوم
	فهرس الأحاديث والآثار
۲۷٥	المصادر والمراجعالمصادر والمراجع
۲۸۰	فهرس المحتويات



قسم العلوم اللغوية والأدبية



جَوَابُ سُوَّالِ عَن الْمُذَكِّ فَيْ الْمُنْ اللّهِ وَاعِدًا لَنْ حُوِيَّة

للإمَامِ المُخْتَهِدِ شَيْخ الإسْلَامِ سِرَاجِ الدِّيْن عُمَرِيْن رَسْلَان البُلْقِيْنِي ٧٧٤ - ٨٠٥ ه رَحِمَهُ اللهُ تَعَاكَ

> _{تَخْقِن}ِقُ مُحَـمَّدعَايش





مقدِّمة التَّحقيق

حدَّدَ النحاةُ القدماءُ عصرَ الاحتجاجِ اللغوي زمانياً ومكانياً، بمئة وخمسين عاماً بعده (١)، في مجموعةٍ من القبائل العربية (٢)، التي لم تخالطُ ألسنتَها العُجْمةُ، ولم يحتج النُّحاةُ بلغة القبائل القريبة من الفرس والرُّوم والأحباش.

وعليه؛ فقد قامَ النحوُ العربي على منهج معياريِّ يتَّكئُ على ركيزتين أساسيتين، هما^(٣): السّماع والقياس، أمَّا السماعُ فيتمثَّلُ باستقراء كلام العرب الشفاهيِّ في البادية، التي تعدُّ بيئةً غنيَّة بالمادة اللغوية، وكذلك في النصوص الكتابية الواردة في القرآن الكريم، وهو يمثِّلُ قمة الفصاحة العربية، ثمَّ بالشّعر العربي ضمنَ هذين الحيِّزين الزماني والمكاني، وفقَ مجموعةٍ من الشروط التي تناى به عن مظنّة النَّحل، ثمَّ بالمصدر الثَّالث وهو الحديث النبوي الشَّريف.

وأمَّا القياس فهو يقومُ على الأعمِّ الأغلب من كلام العرب، وحمل غير المنقول إذا كان في معناه (٤)، غير أنه تأثر بالمنطقِ الأرسطيِّ على نحوٍ

⁽١) في تاريخ العربية، لنهاد الموسى: ص١٤.

⁽٢) هذه القبائل هي: قيس، وتميم، وأسد، وطيء، وهذيل. انظر: الاقتراح، للسيوطي: ص١٠١.

⁽٣) مناهج الدرس النحوي، لعطا موسى: ص١٠٢.

⁽٤) اللغة والنحو، لعباس حسن: ص٠٤.

غير مباشر، بعد حركة الترجمة في عصر المأمون، ممَّا أنتجَ فيها بعد نظرية العامل التي تقومُ على تعليل الحركات الإعرابية والبحث عن العامل المسبِّب لها.

وليسَ الهدفُ هنا أنْ أتتبَّعَ النظرية النحوية عند العرب، ولكن ما يهمُّنا في هذه الرِّسالة هو المصدر الثالث من مصادر السَّماع، وهو الحديث النَّبوي الشريف، ووجهُ الاحتجاجِ به في إثباتِ القواعد النحوية، ومدى جوازِ ذلك، وهذه قضية كانتْ مثارَ خلافٍ واسعِ بين النحاة القدامى، وهم في ذلك على ثلاثة مذاهب (۱):

الأوّل: مذهبُ المانعين مطلقاً: منهم ابن الضائع (ت ١٨٠هـ)، وتلميذهُ أبو حيان الأندلسي (ت ١٤٥هـ)، الذي يقولُ في ردِّهِ على جمال الدِّين ابن مالك (ت ٢٧٢هـ): «قد أكثرَ هذا المصنِّفُ من الاستدلال بها وقعَ في الأحاديث في إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيتُ أحداً من المتقدِّمين ولا المتأخِّرين سلكَ هذه الطريقة غيرَه» (٢)، ويعودُ السببُ في نظرهِ إلى أنَّ الرُّواة أجازوا النَّقل بالمعنى، إضافةً إلى وقوع اللحنِ في بعض الأحاديث، مما لا يجوزُ على أفصح الناس سيِّدنا محمَّد عَيَّاتٍ.

الثاني: مذهبُ المجيزين مطلقاً: وعلى رأسهم ابن مالك وابن هشام، اللذان أكثرا من الاحتجاج بالأحاديث النبوية، وتابعهم على ذلك البدرُ الدَّماميني (ت٨٢٨هـ)، وانتصرَ لهم على أبي حيان، فقال في «شرح التَّسهيل لابن مالك»: «قد أكثرَ المصنَّفُ من الاستدلالِ بالأحاديث النَّبوية، وشنَّع أبو حيّان عليه،

⁽١) انظر: موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشَّريف، لخديجة الحديثي: ص٧٠.

⁽٢) خزانة الأدب، للبغدادي: ١٠/١.

وقال: إنَّ ما استند إليه من ذلك لا يتمُّ له؛ لتطرُّق احتمال الرِّواية بالمعنى، فلا يُوثَتُ بأنَّ ذلك المحتجَّ به من لفظه _ عليه الصَّلاة والسّلام _ حتَّى تقومَ به الحجّة، وقد أجريتُ ذلك لبعضِ مشايخنا فصوَّب رأيَ ابن مالك فيما فعله، بناءً على أنَّ اليقين ليس بمطلوبٍ في هذا الباب، إنّما المطلوب غلبةُ الظَّنِّ الذي هو مناطُ الأحكام الشَّرعية»(١).

الثّالث: مذهبُ المتوسِّطين: وعلى رأسهم الشَّاطبي، الذي أجازَ الاحتجاجَ بالأحاديث التي اعتُنِيَ بنقل ألفاظها، وهو يقول في ذلك: «لم نجدْ أحداً من النّحويين استشهد بحديث رسول الله ﷺ، وهم يستشهدون بكلام أجلافِ العربِ وسفهائهم الذين يبولون على أعقابهم، وأشعارِهم التي فيها الفحشُ والخنا، ويتركون الأحاديثَ الصَّحيحة؛ لأنها تُنقَلُ بالمعنى، وتختلف رواياتُها وألفاظُها بخلافِ كلام العرب وشعرهم، فإنَّ رواته اعتنوا بألفاظه، لما يُبنى عليها من النَّحو، ولو وقفتَ على اجتهادِهم، قضيتَ منه العجب، وكذا القرآن ووجوه القراءات» (٢٠).

وتابعهُ على ذلك السَّيوطي (ت٩١١هـ)، فقال: «وأما كلامه عَلَيْ ، فيُستدلَّ منهُ بما أُثْبِتَ أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادرٌ جداً، إنما يوجدُ في الأحاديثِ القِصارِ على قلَّةٍ أيضاً، فإنَّ غالبَ الأحاديثِ مرويٌّ بالمعنى، وقد تداولتُها الأعاجمُ والمولَّدون قبلَ تدوينها... ومن ثَمَّ أُنكِرَ على ابنِ مالك إثباتُه القواعدَ النَّحويةَ بالألفاظِ الواردةِ في الحديث» (٣).

⁽١) خزانة الأدب، للبغدادي: ١/ ١٤.

⁽٢) المصدر السابق: ١ / ١٢.

⁽٣) الاقتراح للسيوطي: ص٨٩.

وتأتي هذه الرسالةُ لتعرضَ رأيَ السِّراجِ البلقيني (ت٥٠٨هـ) في هذه المسألة، وهو تلميذُ شيخِ النَّحويين في القرنِ الثامنِ الهجري، أبي حيّان الأندلسي، وكانَ لهُ العديدُ من الاختياراتِ النَّحوية، التي سجَّلها لهُ ابنهُ العلمُ البلقينيُّ في الترجمة التي كتبها لهُ(١).

ويتلخَّصُ رأيُ البلقينيِّ بأنَّ كثيراً من الأحاديث النبوية الشَّريفة، نُقِلَ إلينا بالمعنى، ممَّا يُشِتُ تدخُّلَ لغةِ الرُّواة فيها، وهي _ كها يرى _ لغةٌ خارجةٌ عن عصرِ الاحتجاج؛ لذلكَ فلا يجوزُ إثباتُ قاعدةٍ نحوية بالاعتهادِ عليها، ولا سيَّها إذا جاءَتْ مخالفةً لما شاعَ من لغةِ العرب، وإنَّها يجوزُ الاستشهادُ به استئناساً واعتضاداً لما ثبتَ في اللغة العربية، مما يوافقُ الحديثَ الشَّريف. وهو يتابعُ في رأيه هذا شيخَه أبا حيَّان الأندلسي، الذي سبقتِ الإشارةُ إلى رأيه في ذلك.

ومها يكنْ من أمر، فإنَّ هذا النَّصَّ المخطوط، جديرٌ بالدِّراسة والتَّحقيق والنَّشر، لما احتواهُ من موقفِ السِّراج البلقيني في قضيةِ الاحتجاجِ بالحديثِ الشَّريف في إثباتِ القواعدِ النَّحوية، وأرجو أنْ أكون قد وفِّقتُ في تحقيقه وضمِّه إلى مجموعة الرسائل البلقينية.

* * *

⁽١) انظر: ترجمة السِّراج البلقيني: ص٠١ ٣٠-٣٣٣، واختياراته النحوية، رسالة ماجستير لعماد السواعير، بإشراف أستاذنا الدكتور ناصر الدين الأسد، في الجامعة الأردنية، سنة ٢٠١٣م.

وصفُ النُّسخة المخطوطة

اعتمدتُ في تحقيق هذه الرِّسالة على نسخةٍ مخطوطةٍ في مكتبة برلين، محفوظة ضمن مجموع برقم: (٢٨٥٤)، وهي الورقة ٩٩، جاء في وجهها ترجمةُ البدرِ الدَّماميني، من كتاب «هداية السَّبيل إلى شرح مسائل التسهيل» لعبد القادر الكِّي (١) شيخ الأسيوطي، وفيها يلي نصُّها:

[ترجمة البدر الدَّماميني]

محمَّدُ بنُ أبي بكرِ بنِ عمرَ بنِ أبي بكرِ بنِ محمَّدِ بنِ سليمانَ القرشيُّ المخزوميُّ الإسكندريُّ المالكيُّ الشَّهيرُ بابنِ الدَّماميني، العلامةُ أقضى القضاةِ بدرُ الدِّين.

أحدُ الأذكياء، صاحبُ الشِّعرِ المليحِ السَّائر، والتَّصانيفِ البديعة. وُلِدَ سنة (٧٦٣هـ) بالإسكندرية، وبها نشأ، وسمعَ واشتغلَ بها على فضلاءِ وقتِه، فمهرَ في العربية، والنَّظمِ والنَّثرِ والخطِّ ومعرفةِ الشُّروط، وشاركَ في

⁽۱) هو عبد القادر بن أبي القاسم بن أحمد بن محمد بن عبد المعطي المكّي المالكي، ولد سنة (١٨هـ)، بمكّة ونشأ بها، وأخذ الفقه عن شيوخها، وتتلمذَ للتقي الفاسي، وخرَّج لهُ النجم ابن فهد مشيخةً، وولي القضاء ودرَّس في الحرم، وله شرح على التسهيل لابن مالك، وتوفّي سنة (٨٨٠هـ). انظر: الضوء اللامع: ٢٨٣/ – ٢٨٥.

الفقهِ وغيرِه، ونابَ في الحكم، ودرَّسَ بعدَّة مدارسَ بها، وقدِمَ القاهرةَ غيرَ مرةٍ وسمِعَ بها، ونابَ في الحكمِ وتصدَّرَ بجامع الأزهرِ لإقراءِ النَّحو، فحيَّرَ الناسَ منهُ سرعةُ إدراكِه وقوةُ حافظتِه، وكانَ أحدَ الكملةِ في فنونِ الأدب، أقرَّ له الأدباءُ بالتَّقدُّمِ فيه، يُجيدُ في القصائدِ والمقاطيع والنَّثر، معروفٌ بإتقانِ الوثائقِ وحسنِ الخطِّ.

ودخلَ دمشقَ في سنةِ ثمانمئة، وحجَّ منها وعادَ إلى بلدِه، وتولَّى خطابةً الجامعِ وتركَ نيابة الحكم، وأقبلَ على الاشتغال، فتقدَّمَ ومهر، واشتُهِرَ ذكرُه، ثمَّ اشتغلَ بأمورِ الدُّنيا، فعانى الحياكة وصارَ لهُ دولابٌ متَّسعٌ، فاحترقتْ دارُه ووقفَ عليه مالٌ كثيرٌ، ففرَّ بسببِ ذلكَ إلى جهةِ الصَّعيد، فتبعهُ غرماؤهُ وأحضروهُ إلى القاهرة مُهاناً، فقامَ معهُ الشَّيخُ تقيُّ الدِّين بن حجّة، والقاضي ناصرُ الدِّين ابنُ اللبّان كاتبُ السِّر، حتَّى صلحتْ حالُه.

وحضرَ مجلسُ الملكِ المؤيَّد، وعُيِّنَ لقضاءِ المالكية فلم يُقدَّر، ثمَّ توجَّه إلى الحجِّ، في شوال سنةَ تسع عشرة وثهانمئة، ودخلَ بلادَ اليمن في أوَّل سنة عشرين، وأقامَ بها يدرسُ بجامع زَبِيد نحو سنة، فلم يُرْجَ لهُ بها أمرٌ.

فركبَ البحرَ إلى بلاد الهند، فحصلَ له من أهلِها إقبالٌ كثير، وأخذوا عنه وعظّموه، وحصَّل دنيا عريضة، فاتَّفق أنْ تبعهُ الأجلُ في شعبان، سنة سبع وقيل: ثمانٍ وعشرين وثمانمئة ببلد الهند، قيل: مسموماً.

وله مصنفاتٌ منها: «نزولُ الغيث الذي انسجم» اعتراضاتٌ على «شرح لامية العجم» للصَّفدي، وكتاب «جواهر البحور في العروض»، و «شرح مصدر الجواهر»، و «شرح الخزرجية في العروض».

وكانَ عملَ حاشيةً على «مغني اللبيب» لابن هشام، ثمَّ لما توجَّه إلى بلاد الهند، أشهدَ على نفسِهِ بالرُّ جوعِ عنها، ثمَّ ألَّف حاشيةً أخرى ببلادِ الهند، سمّاها «تحفة الغريب»، وشرحَ كتابَ «التسهيل» هناك، واختصرَ «حياةَ الحيوان» لشيخهِ كهالِ الدِّين الدَّميري، وسمَّى مختصره «عين الحياة»، باسم سلطان الهند، وعملَ شيئاً على «صحيح البخاري» ولعلَّه لم يكملُه، ولهُ غيرُ ذلك، تغمَّده الله برحمته.

من «هداية السبيل إلى شرح مسائل التَّسهيل»، للشيخ عبد القادر المالكي شيخ الأسيوطي.

[فوائد على النُّسخة المخطوطة]

وكتبَ الناسخُ بعد هذه الترجمة: «وبعد ظهر يوم الأحدثاني عشري شهر شعبان المكرَّم سنة اثنتين وخمسين وألف، نظمتُ هذين البيتين، اللهمَّ حقِّقُ لي مضمونها، آمين:

رأيتُ صف ذهني ونورَ بصيري وقوَّة دِيني في انعزالي عن النَّاسِ في اربِّ متِّعني بسمعي وناظري وجُدْلي برزقِ منهُ يذهبُ وسواسي».

وبعدَ إيراد المكاتبة بين الدَّماميني والبلقيني، كتبَ أحدُ النسّاخ بخطٍّ مغايرِ، ما نصُّه:

«استدلَّ المعتزلةُ على حدوثِ القرآن بها جاء فيه بلفظ الماضي، فإنَّه يدلُّ على تقدُّم وقوع مخبر عنه على الإخبار عنه بالزّمان، وهذا يدلُّ على حدوثِ الكلام، إذِ الشيءُ المتأخِّرُ عن آخر بالزَّمان حادث.

قال العلَّامةُ التَّفتازانيُّ في «شرح المقاصد»: وتحقيقُ هذا مع القولِ بأنَّ الأزليَّ مدلولُ اللفظِ عسرٌ جداً، وكذا القولُ بأنَّ المتَّصفَ بالمعنى وغيره إنَّما هو اللفظ الحادث دونَ المعنى القديم، انتهى.

وأجابَ عنه الإمامُ الغزاليُّ في «قواعد العقائد»: بأنا نقول: يقومُ بذاتِ الله تعالى عن إرسال نوحٍ معنى العبارة عنه لا يختلف، فإنَّ حقيقته أنه خبرٌ متعلِّقٌ بمُخبرِ ذلك الخبر، وهو إرسالُ نوحٍ في الوقت المعلوم، وذلك لا يختلفُ باختلافِ الأحوال. انتهى.

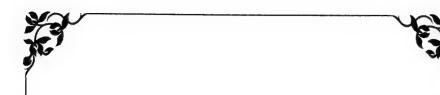
فهذا يدلُّ على أنَّ الكلامَ القديمَ ليس معنى إنا أرسلنا بعينه، بل القديمُ إثباتُ إرسالِ نوحٍ في زمانٍ مخصوص، وهذا لا يتغيَّر في ذاته، وإنَّما المتغيِّرُ صفاتُ ذلك الزَّمان، فقد كان مستقبلاً قبل وقوعه وبعد وقوعه، صارماً ماضياً، لكنَّ معنى أرسلنا هو إثباتُ إرسالهِ في الزَّمان الماضي، وكونه في الزَّمان الماضي أمرٌ حادثٌ إذْ لم يتَّصفْ به ثمَّ اتَّصف. وعُلِمَ من كلامِ الإمام الغزالي أنَّ هذا القدرَ لا يقدحُ في كونِ الكلام النفسيِّ قديماً».

وتجدرُ الإشارةُ إلى أنَّ هذه المكاتبة بين الدَّماميني وشيخه السِّراج البلقيني، قد حقَّقها من قَبْل الدكتور رياض بن حسن الخوّام، الأستاذ في جامعة أم القرى، وأفردها بكتيِّب لطيفٍ يقعُ في ٣٤ صفحة، ونُشرتُ في دار عالم الكتب، سنة ١٩٩٨م، وقدَّم لها بدراسةٍ موجزةٍ عن الاحتجاج بالحديث الشَّريف في النحو العربي.

غير أنِّي وجدتُ أنه من المفيد أنْ تضمَّ هذه المكاتبة إلى مجموعة الرسائل البلقينية، لما لها من فائدةٍ كبيرة، إضافةً إلى أنَّ هذا الكتيِّب قليل التوافر بين أيدي

الباحثين؛ لذلك كانَ أمرُ إعادة نشرها مبرَّراً، ولا سيَّا أنِّي حصلتُ على نسختها المخطوطة من برلين، وأثبتُ منها ترجمة البدر الدَّماميني، والمسألة المتعلِّقة بالاعتزال، وهما نصان رأى المحقِّق الفاضل أنْ يجنِّبها تحقيقَه، لعدم ارتباطها بموضوع الرسالة، ولكنَّ الأمانة العلمية تقتضي أنْ يصفَ الباحثُ ما وجده على المخطوط وصفاً أميناً ودقيقاً، ويثبته كاملاً من غير زيادةٍ أو نقصان.

* * *



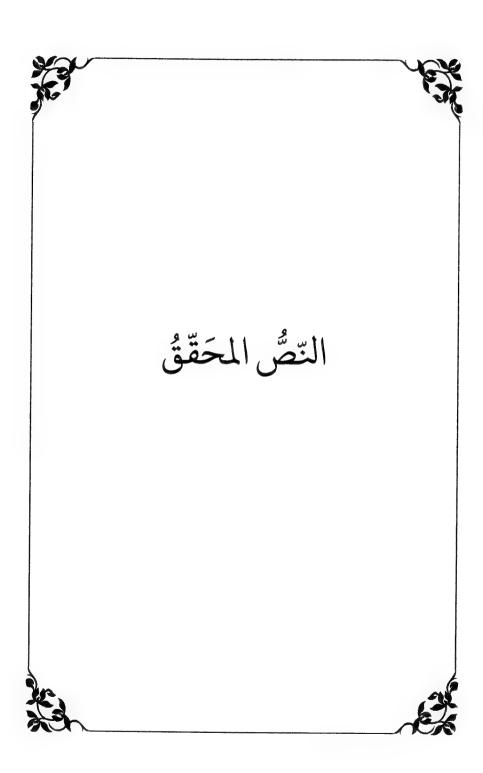
نهاذج من النسخة المعتمدة







بالمصنف رحده عندا جوراء بكرعسرزله بكر ريحة سرعمان الموشي الخزدك للاستكذري الماكل المنتبر الن الديانسيني العلارا صليفاه مراه فراجد وادكية، صاحب السراليو السابر والعنسيف البداعه وكد متشاك بالاسكفرية وما نشأوسم واستنفل بها علاصلةً، وقبته فهويا الوب والبطود النز والحفط ومرفدا لتروط وشارك ٤ النف و في وما ب إليكم و درسي بعنى مدارسس بها . وتقع القابه فا غرم وسم الم وماب قائكا وتعسدة زي مريم و نو لافياء الني في كالناس مند شرعة ا دراكد وفرة حافظت وكان اجدا لكاكة ل الموالكار بأو لله كاد بالإ ما المقدر عبد محيدة العقائد والمعاطم والنير مودون ما تعان الرائن وصن الحط و وخف و دمشن 2 سند تمان اله وجد مها وعاد المامل و توق خطاية الجام و ترك بيا مذا يكي واقت عدا كالمستفال منعقم ومرد اشترزك سيم استنشال تامور الدنا بعث في يكي كذا ومها دار دواب منسس الم عاجترفت دان ووتعنب عويالكثر فغر اسبب وكك المصنا الصعبد فتنعه عزاوم واحدوه الالقابهة مها فا معتد منالسي تقل الدين سرجه والفاصرة المرار الإلبان كانت السرح مصلحت جاد وتحدي كالم الوكد وغيس القضاء الالحد فلم بعدر الأ وجدال مج وشوال سيداس عن وتا فعالم و وصف والدالين و السندعثون والمام بها درس عام وسيد عوست فلم مرج لرمه المرا فركس الوال بلادالمعند عصد ويتزاعله بقته كير واخدوا عد وغطره وحست دنياع بعد فاتنف الانتام المنتخبان منتسبع ومعرفا فاعترن وغاغاء ببلدافهند فيلمسوما وكمصنفات منه مرول الخيث الذي النبير اغراصات على مرح المداو الصفرى وكناب حواه الجور 1 الموومن ومرح مصدرالحوائم ومرخ الخرصة الموقان على منب على البب المعنام م لما وزيد المعادد المعند والمنظمة والمعند الرجوء عنه عم الشد عاستية اخرى سلاد المعندما به ربس دطهرد ما نُوهُ مَا فَي عَرْئَ لَهُ رَبِّ مِنْ الْكَرْمِسِنَهُ الْمُنْ خِينِ وَالْفَ لَطُنَ هِ مِنَ الْهِ رَافِيْتُ صَعَا وَهِ مِنْ وَنُورٌ بَعِيرِ فِي ﴿ وَقُلْحُ وَنِينِ فِي الْوَالِي عِنْ أَنَّا سِ نِينَ رَبِّ مِنْعَنَى فَهِمِعِى وَ لَا ظِرِي ﴿ وَجُدْ فِي بِرَزْقٍ مِنْدَ بِذِ هُنِ وَسُلْهِي ﴿





[صورة سؤالِ الدَّماميني]

قالَ العلامةُ بدرُ الدِّين الدَّمامينيُّ:

وقد كنتُ عامَ ثلاثةٍ وتسعين وسبعمئةٍ كتبتُ سؤالاً نصُّه:

جوابُكم - رَضي الله عنكُم - في الاستدلالِ بالأحاديثِ النبويةِ على إثباتِ القواعدِ النَّحوية، هل هو صحيحٌ أو لا؟ فقد منعَ ذلكَ بعضُهم مستدلاً بأنَّ الحديثَ يجوزُ نقلُه بالمعنى، فلا يُجزعُ بأنَّ هذا لفظُه ﷺ.

وقد أشارَ الشَّيخُ أثيرُ الدِّين أبو حيان إلى هذا المعنى (۱)، وخالفَ في ذلك بعضَهم (۲) محتجًا بأنَّ تطرُّقَ الاحتمالِ الذي يوجبُ سقوطَ الاستدلالِ بالحديثِ، ثابتٌ في أشعارِ العربِ وكلامِهم، فيجبُ أنْ لا يُستدلَّ بها أيضاً، وهو خلافُ الإجماع.

وزعمَ هذا القائلُ أنَّ الاستدلالَ بالحديثِ إنَّما سقطَ إذا أثبتَ المنكِرُ أنَّ الحديثَ المستدلَّل به، ليسَ من لفظِه عليه الصّلاةُ والسلام، وأنَّ لفظَهُ كانَ كذا، وأنَّ الناقلَ غيَّرهُ إلى كذا، فأيُّ الرأيين أصحُّ؟ بيِّنوا لنا الحجّةَ على ذلكَ مُثابينَ مأجورين.

⁽١) انظر: خزانة الأدب، لعبد القادر البغدادي: ١/ ١٠.

⁽٢) هو يقصدُ ابن الضائع وابن مالك، وقد أوردَ البغدادي كلامَ الدَّماميني من شرح التسهيل واستجاده، انظر: خزانة الأدب: ١٤/١.

[صورةُ جوابِ السِّراجِ البُّلقيني]

فكتبَ مو لانا شيخُ الإسلامِ سراجُ الدِّين البُلْقينيُّ ـرحمه الله ـ ما صورتُه، ومن خطِّه نقلتُ:

اللهمَّ أرشِدْ للصَّواب:

إثباتُ القواعدِ النحويّة يحتاجُ إلى استقراءِ تامِّ من كلام العرب، ومجرَّدُ وجودِ لفظةٍ في وجودِ لفظةٍ في كلام العرب.

والذي يقعُ للشَّيخ ابن مالك في ذلك في «يتعاقبون فيكُم» (١) وفي: «مَن يَقُم لَيلَةَ القَدْرِ إيهاناً واحْتِساباً غُفِرَ لَهُ ما تَقَدَّمَ من ذَنْبِهِ (٢)، وغير ذلك، فالشيخُ ابنُ مالك يجدُ الشَّواهدَ من كلامِ العربِ لذلك الذي في الحديث، فيأتي به كالاعتضادِ لا لإثباتِ قاعدةٍ نحويةٍ بمجرَّدِ ذلك.

⁽١) رواهُ البخاريُّ في «صحيحه»، باب فضل صلاة العصر، برقم: (٥٥٥): ١/١١٥، ومسلم في «صحيحه»، باب فضل صلاتي الصُّبح والعصر، برقم: (٢١٠): ١/ ٤٣٩.

_استشهد به ابن مالك غير مرة في كتاب «شرح التسهيل»: ١/ ٥٠، ٢٧٣، ٢٧٣، ٢/ ١١٦، ٣/٩٩، ٢/٢١، ٣٧٩، ٢/ ١١٦،

⁽٢) رواه البخاريُّ في «صحيحه»، باب قيام ليلة القدر من الإيهان، برقم: (٣٥): ١/ ١٦، ومسلم في «صحيحه»، باب الترغيب في قيام رمضان، برقم: (١٧٦): ١/ ٢٤٥.

⁻استشهد به ابن مالك في «شرح التسهيل»: ٤/ ٩١.

وشيخُنا أبو حيان يتوقَّفُ في ذلك من جهةِ ما دخلَهُ من تغيير الرُّواة، وأمّا ما نُقِلَ عن العربِ من منظومٍ ومنثورٍ مع الاستقراء، فذلكَ هو الذي تثبتُ به قواعدُ أبوابِ النَّحو.

والذي ذهبَ إليه الشَّيخُ ابنُ مالكِ من الاعتضادِ حسنٌ راجِحٌ، واللهُ سبحانه أعلمُ بالصَّواب.

* * *

ثبت المصادر والمراجع

- الاقتراح في علم أصول النّحو، لجلال الدّين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
 (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- ٢. ترجمة السِّراج البلقيني، لعلم الدِّين صالح بن عمر البلقيني (ت٨٦٨هـ)، تحقيق: عمر القيام، أروقة للدراسات والنشر، ٢٠١٤م.
- ٣. خزانة الأدب، لعبد القادر البغدادي (ت٩٣٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون،
 مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٩٩٧م.
- ق. شرح تسهيل الفوائد، لجمال الدِّين محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي (ت٦٧٢هـ)،
 هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٠م.
- صحیح البخاري، محمد بن إسهاعیل (ت٢٥٦هـ)، تحقیق: محمد زهیر بن ناصر الناصر،
 دار طوق النجاة، ط۱، ۱٤۲۲هـ.
- ٦. صحيح مسلم بن الحجاج القشيري (ت٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار
 إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
- ٧. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسخاوي، شمس الدِّين محمد بن عبد الرحمن
 (ت٢٠٩هـ)، دار الجيل، بيروت، د.ت.
 - ٨. في تاريخ العربية، لنهاد الموسى، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٧٦م.
- ٩. اللغة والنحوبين القديم والحديث، لعباس حسن، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٧١م.
 - ١. مناهج الدَّرس النحوي، لعطا محمد موسى، دار الإسراء، ط١، ٢٠٠٢م.
- ١١. موقف النُّحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، لخديجة الحديثي، دار الرشيد، بغداد،
 ١٩٨١م.





للإمَامِ المُخْتَهَدِ شَيْخ الإَسْلَامِ اللهِ مَامِ المُخْتَهَدِ شَيْخ الإَسْلَامِ المُلْقِينِي سِرَاجِ الدِّيْن عُمَر بَن رَسْلَان المُلْقِينِي سِرَاجِ الدِّيْن عُمَر بَن رَسْلَان المُلْقِينِي مِن مُحَمَّد اللهُ تَعَالَىٰ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ مَحْمَد اللهُ تَعَالَىٰ مَحْمَد اللهُ تَعَالَىٰ مَحْمَد اللهُ تَعَالَىٰ مَحْمَدُ اللهُ تَعَالَىٰ مَعْمَد اللهُ تَعَالَىٰ مَعْمَدُ اللهُ تَعْمَدُ اللهُ عَلَىٰ مَعْمَدُ اللهُ تَعْمَدُ اللهُ تَعْمَدُ اللهُ عَلَىٰ مَعْمَدُ اللهُ عَلَيْنَ الْمُعْمَدُ اللهُ عَلَيْنَ اللهُ عَلَيْنَ الْمُعْمَدُ اللهُ عَلَيْنَ الْمُعْمَدُ عَلَيْنَ الْمُعْتَدِينَ عُمْمُ مِنْ مَالْمُ اللهُ عَلَيْنَ الْمُعْتَدِينَ عُمْمَدُ اللهُ عَلَيْنَ الْمُعْمَدُ اللهُ عَلَيْنَ الْمُعْلَىٰ مُعْمَدُ اللهُ عَلَيْنَ الْمُعْتَدِينَ عُمْمُ اللهُ عَلَيْنَ الْمُعْتَدِينَ عُمْدُ اللهُ عَلَيْنِ الْمُعْتَدِينَ عُمْدُ اللهُ عَلَيْنَ الْمُعْتَدِينَ عُمْدُ اللهُ عَلَيْنَ الْمُعْتَدِينَ عُمْدُ اللهُ عَلَيْنَ الْمُعْتَدِينَا عُمْدُ اللهُ عَلَيْنَ الْمُعْتَدِينَ عَلَيْنَ الْمُعْتَدِينَ عَلَيْنَ الْمُعْتَدِينَ عَلَيْنَ الْمُعْتَدِينَ عَلَيْنَ الْمُعْتَدِينَ عَلَيْنَ الْمُعْتَدِينَ عَلَيْنَ اللهُ عَلَيْنَ عَلَيْنَا لَعْلَيْنَا لِمُعْتَدِينَا الْمُعْتَدِينَا عُلِيْنَا الْمُعْتَعِينَا عَلَيْنَا عُلْمُ عَلَيْنَا عَلَيْنَا عُلْمُ عَلَيْنَا عَلْمُ عَلَيْنَ عَلَيْنَا عَلَيْنَا عَلَيْنَا عُلْمُ عَلَيْنَا عُلْمُ عَلَيْنَا عُلْمُ عَلَيْنَا عَلَيْنَا عُلْمُ عَلَيْنَا عَلَيْنَا عُلْمُ عَلَيْنَا عُلْمُ عَلَيْنَا عَلَيْنَا عُلْمُ عَلَيْنَا عَلَيْنَا عُلْمُ عَلَيْنَا عَلَيْنَا عَلَيْنَا عَلَيْنَا عُلْمُ عَلَيْنَا عُلْمُ عَلَيْنَا عَلَيْنَا عُلْمُ عَلَيْنَا عُلْمُ عَلْمُ عَلِيْنَا عَلَيْنَا عُلْمُعُلِيْنِ الْعُلْمُ عَلِيْنَا عُلْمُ عَلْمُ عَلِيْنَاع

ىخقىنۇ مُحَـــمَّدعَايش





المقدِّمة

أفردَ علماءُ النَّحو القدامى مصنَّفاتٍ في مسائل نحوية مخصوصة، وأطلقوا القاباً على بعضها، وقد جمعها بعضُ المتأخِّرين وهو ابن طولون الصالحي، بكتاب وسمَهُ بـ «المسائل الملقَّبات في النَّحو»، اشتملَ على عدَّة مسائل أطلقَ النحاةُ عليها ألقاباً: مثل: المسألة الصَّدريّة، والمسكيّة، والتَّيمية، والبُسريّة، والضبيّة، وغير ذلك (۱).

وعُرفتْ بعضُ مسائل النحو باللفظة أو العبارة التي دارَ حولها الجدال، مثل: المسألة الزُّنبورية، التي دارتْ قديماً بين الكسائيِّ وسيبويه، حول قولهم: «كنتُ أظنُّ أنَّ العقربَ أشدُّ لسعةً من الزُّنبورِ فإذا هو هي، أو فإذا هو إياها؟» أن وقد اشتملَ كتاب «مجالس العلماء» لأبي القاسم الزجّاجي، على مئة وستة وخمسين مجلساً لغوياً نحوياً، تمثلُ أنموذجاً صالحاً لدراسة الخلافِ النحوي، في القرون الأربعة الأولى.

وتأتي مسألةُ «كذا» لتنتظمَ في سلكِ هذه المسائل النحوية، وقد تطرَّقَ إليها النحاةُ منذُ عصر سيبويه في باب كنايات العدد وغيره، كما تناولها الفقهاءُ

⁽١) انظر: المسائل الملقّبات في علم النحو، لابن طولون الصاّلحي، بتحقيق: عبد الفتاح سليم، دار الآداب، القاهرة، ٢٠٠٧م.

⁽٢) مجالس العلماء، لأبي القاسم الزجاجي: ص٩.

أيضاً في باب الإقرار وغيره، بالتّحليل والتّمحيص، فهي مسألةٌ مرتبطةٌ بالفقه والنحو معاً، وتتجلّى في قولِ المُقِرِّ: «له عليَّ كذا درهماً»، أو «كذا كذا درهماً»، أو «كذا كذا درهماً»، أو «كذا كذا درهماً»، أو «كذا كذا درهماً» أو «كذا وكذا درهماً»، مع اختلاف إعراب «درهم» بالرَّفع والنصب والجر، ولكلِّ مذهبٍ من المذاهب الفقهية توجيهٌ وإجابة في المقدار الذي يلزمُ المُقِرَّ من الدَّراهم، وكذلكَ للنُّحاة تفصيلٌ طويلُ الذَّيل في حالاتِ إعراب الميِّز، والمعنى الذي يترتَّبُ على كلِّ عبارة.

ولعلَّ أبا حيَّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، هو أوَّل من أفردَ هذه المسألة بمصنَّفِ خاص، وهو كتاب «الشذافي مسألة كذا»، أشارَ إليه في كتابه «التذييل والتكميل في شرح التَّسهيل»(١)، بعد أنْ عرضَ لهذه المسألة وفصَّل أقوال النُّحاة المشارقة والمغاربة فيها، وأبدى اعتراضاته على كلِّ منهم، وبيَّن توجيهه لرأيه في هذه المسألة.

وقد وقف ابنُ هشام الأنصاري على رسالة أبي حيَّان، فلم يعجبه ما رأى، فألَّف رسالة في هذه المسألة، بعنوان: «فوح الشذا في مسألة كذا» (٢)، قال في مقدِّمتها: «فإنِّي لها وقفتُ على كتاب «الشذا في أحكام كذا» لأبي حيان رحمه الله تعالى، رأيتُه لم يزِدْ على أنْ نسخَ أقوالاً وجدَها، وجمعَ عباراتٍ وعدَّدها، ولم يفصِحْ كلَّ الإفصاحِ عن حقيقتِها وأقسامِها، ولا بيَّن ما يُعتمَدُ عليه لما أوردهُ من أحكامها، ولا نبَّه على ما أجمعَ عليه أربابُ تلكَ الأقوالِ واتَّفقوا، ولا

⁽١) التذييل والتكميل: الورقة ٣٨١أ.

 ⁽۲) حقَّقها أول مرة أحمد مطلوب، في مجلة كلية الآداب جامعة بغداد، العدد٢، سنة ١٩٦٣م،
 ص ٦٧ - ٩٨. وقد ضمَّنها السيوطيُّ كتابه الأشباه والنظائر النحوية: ٧/ ٢٧١-٢٩٣.

أعربَ عما اختلفوا فيه وافترقوا، فرأيتُ أنَّ الناظرَ في ذلك لا يحصلُ منه بعدَ الكدِّ والتَّعب، إلَّا على الاضطرابِ والشَّغب، فاستخرتُ الله في وضع تأليفٍ مهذَّب، أبيِّنُ فيه ما أجمل، واستئنافِ تصنيفٍ مرتَّبٍ أُورِدُ فيه ما أهمل، وسمَّيتُه: (فوحَ الشذا بمسألة كذا)، وبالله تعالى أستعين، وهو حسبي ونعم المعين، ولا حولَ ولا قوةَ إلَّا بالله العليِّ العظيم»(١).

وقد انتصرَ شيخُ الإسلام سراجُ الدِّين البُلقينيُّ لشيخه أبي حيَّان، على ابن هشام، فألَّفَ رسالةً بعنوان: «عَرف الشذا بتعريف مسألة كذا»، وهي التي يسَّر الله لي الحصول عليها وتحقيقها.

وتقومُ رسالة «عَرف الشذا» على مقدِّمةٍ وثلاثة فصولٍ وخاتمة:

أمَّا المقدِّمة فقد وضَّحَ السِّراجُ البلقينيُّ سببَ تأليفه الرِّسالة، فقال: «فإني لما وصلتُ في التَّدريسِ إلى أثناءِ بابِ الإقرارِ، مررتُ بمسألةِ «كذا»، فشممتُ عُرْفَ الشَّذا، الذي صنَّفَهُ فيها شيخُنا العلامةُ سيبويه الزَّمان، أثيرُ الدِّين أبو حيان رحمه الله تعالى، وكانَ رحمه الله تعالى قد ذكرَ لي كلاماً من مصنَّفِهِ المسمى برالشَّذا في أحكام كذا»، وكنتُ نظرتُهُ ولكنْ لم يكنْ حاضراً عندي وقت كتابتي على هذه المسألة، فراجعتُ شرحَ الشَّيخِ المشارِ إليه لـ«التسهيل»، فوجدتُهُ قد ذكرَ فيها من مستصفى ذلك التَّصنيفِ ما يحصلُ به شفاءُ الغليل، واعترض وانتقد، وفرَّعَ على ما اختارَ واعتقد، وعليه في كلامِه نقدٌ واعتراض، وهذا وفاءُ ذلك الاقتراض».

⁽١) فوح الشذا في مسألة كذا، ضمن كتاب الأشباه والنظائر النحوية للسيوطي: ٧/ ٢٧١-٢٧٢.

وقد جعلَ السِّراجُ البلقينيُّ الفصلَ الأوَّل خاصاً بآراء النُّحاة المشارقة والمغاربة فيها، ومنهم: سيبويه والخليل بن أحمد والسِّيرافي والعُكبَري، وابن عصفور وابن الزُّبير وابن العِلج والصفَّار، وقدَّمَ اعتراضاته على بعضهم، وتابعَ البعضَ الآخر مبيِّناً أسس الصحّة في أقوالهم.

أما الفصل الشّاني، فقد تناولَ فيه أقوالَ الفقهاء في هذه المسألة، فبدأ برأي الإمام الشافعي في كتابه «الأم»، ثمَّ انتقلَ إلى فقهاء الشافعية كالماوردي والرَّافعي والمتولِّي، وبيَّنَ أراءَ الفقهاء في المذاهب الأخرى المالكية والحنابلة والحنفية، وذكر ما على كلِّ منهم من اعتراضات.

أمّّا الفصل الثالث، فقد جعلهُ في موافقة الفقهاء لمذاهب النحاة، وأنهم في مقالاتهم لم يخرجوا عمّّا سطَّره النحاةُ في كتبهم، وهذا الفصلُ يأتي ردَّا واعتراضاً على قول أبي حيّان: «وقد ذكرنا في كتابِ «الشذا» أقاويلَ الفقهاءِ في ذلك، والعجبُ أنه لم يقلْ أحدٌ منهم بها يوافقُ اللغة»، فجعلَ السِّراجُ البلقينيُّ هذا الفصلَ في إثبات موافقةِ الفقهاء للغة، وبعدَ أنْ تمّ لهُ ذلك، قال ردَّاً على شيخه أبي حيّان: « وإذا اتّضحَ ذلك، فكيفَ يحسنُ من الشَّيخِ أبي حيان رحمه الله تعالى أنْ يقول: «والعجبُ من الفقهاء، ولم يقلْ أحدٌ منهم بها يوافِقُ اللغة»، وقد علمتَ أنه لم يخرجُ أحدٌ منهم عن موافقةِ اللغة».

وهنا تظهرُ موضوعيّة السِّراج البلقيني، الذي جسَّدَ في هذه الرسالة شخصية الإمام النحوي الفقيه، الذي لا ينجرفُ وراءَ الذاتية على حسابِ أي علم من العلوم، فهو في هذه الرِّسالة التي ينتصرُ فيها لشيخه أبي حيان على ابن هشام الأنصاري، لا يتحرَّجُ من الاعتراض على قولِ شيخه في الفقهاء،

وأنهم خرجوا عن اللغة، غيرَ أَنَّهُ وفاءً بحقِّ شيخهِ عليه، يقدِّمُ تأويلاتٍ لرأي أبي حيّان، من شأنها أنْ تعتذرَ لهُ عمّا ذهبَ إليه، فيقول: «فلا يخلو إمّا أنْ يريدَ الشّيخُ رحمه الله أنَّ التَّراكيبَ التي ذكروها لا توافقُ اللغة، إذْ إنَّ الأحكامَ التي ذكروها لا توافقُ اللغة، إذْ إنَّ الأحكامَ التي ذكروها لا توافقُ اللغة»، وهذبرأيه غير صحيح، لأنَّ «كثيراً من أثمَّةِ الغريب، حوَّزَ ذلكَ إما بالقياسِ أو بالسَّماع»، ثمَّ يقول: «إنَّ الفقية ليس من شأنِه أنْ يتحدَّثُ فيما يلزمُ على هذا يتحدَّثُ في صحةِ التَّركيب من جهةِ العربية، وإنَّما يتحدَّثُ فيما يلزمُ على هذا التَّركيب، ولو كانَ في العربيةِ لحناً».

أمَّا خاتمة الرِّسالة، فقد قصر ها السِّراجُ البلقينيُّ على اعتراضاته على ابن هشام في كتابه «فوح الشذا في مسألة كذا»، وانتصرَ لشيخه أبي حيَّان في كثير مما ذهب إليه، ويظهرُ أنَّ البلقينيَّ قد استشعرَ تعنُّتَ ابن هشام وتحامله على أبي حيّان، فأرادَ أنْ يكيل لهُ مما كاله لشيخه، فقال في البداية معرِّضاً به دون ذكر اسمه: «خاتمة تتعلَّقُ بأوهام وقعتْ لمن أفردَ هذه المسألة بالتَّصنيفِ بعدَ الشَّيخِ رحمه الله تعالى». وقالَ في نهاية الرِّسالة: «وعلى الجملة؛ فمنْ يقعُ في تلكَ الأوهام في فنِّ أفنى فيه عمرَه، فكيفَ لا يهمُ في علم لم يعلمُه».

ومهما يكنْ من أمرٍ، فإنَّ رسالة «عرف الشذا بتعريف مسألة كذا»، للسِّراج البلقينيّ، رسالةٌ ذاتُ قيمةٍ علميّة بالغة، فهي تنوبُ لنا عن رسالة أبي حيّان المفقودة، وتقدِّمُ حصيلةَ أقوال أهل اللغة والنحو والفقه، على اختلاف مذاهبهم في هذه المسألة، وتنتظمُ في سلك التصانيف المرتبطة بالخصومات النقدية اللغوية، قدَّمَ لنا فيها المؤلِّفُ حصيلة تجربته العلمية في الفقه والنحو وغيرهما، بمنهج علميًّ موضوعي، بعيد عن الانجراف وراء الذاتية.

النسخة المعتمدة ومنهجُ تحقيقها

هذه الرسالة ثابتة النِّسبة للسِّراج البلقيني، فقد ذكرَها ابنُه العلمُ ضمن مؤلفات أبيه، فقال: «و «عَرفُ الشَّذا في مسألةِ كذا» وهو تصنيف ٌ لطيف ٌ (١٠).

وقد اعتمدتُ في تحقيقها على مخطوطةٍ وحيدةٍ وفريدة، من مقتنيات مكتبة خسرو باشا في تركيا، محفوظة في مجموع برقم: (٧٥٢)، ما بين الأوراق (١٩-١١)، وهي تقعُ في ثمانٍ وعشرين ورقة، مسطِّرتها ١٩ سطراً، مكتوبة بخطِّ نسخيٍّ جميلِ مقروء، ولا يُعلمُ اسمُ ناسخها، ولا تاريخ النسخ.

وهي نسخةٌ تامّة، قليلة التصحيف والتحريف، انتهجَ ناسخُها كتابة التعقيبة للدلالة على اتصال المخطوط، وخلوِّه من البتر، وكتبَ عناوينَ بعضِ المباحث على هوامش النسخة.

أمَّا طرّة المخطوط، فقد جاء فيها: «كتاب عَرف الشذا بتعريف مسألة كذا، تأليف شيخ الإسلام خاتمة المجتهدين سراج الدِّين البُلقيني الشافعي رحمه الله آمين»، وعليها تملُّكُ نصُّه: «دخلتْ هذه النُّسخةُ المعظَّمُ قدرُها، في ملك الحقير أحمد الحنفي ابن الشيخ عبد الدائم غفر الله ذُنوبَها، وملاً بالتَّقوى ذنوبَها»، ووردَ عنوانُ الكتاب كها هو على الطرّة في المتن، الورقة (١٩٢)، قال المؤلِّف: «وسمَّيته عرف الشذا بتعريف مسألة كذا».

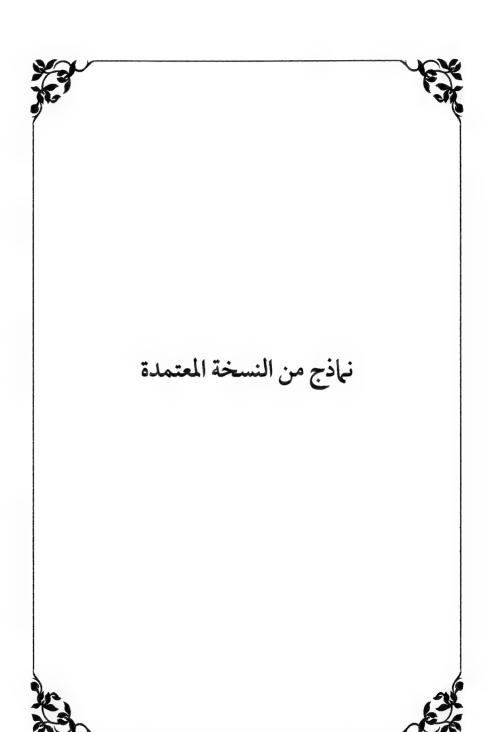
⁽١) ترجمة السِّراج البلقيني: ص١١٣، ٢٣٢.

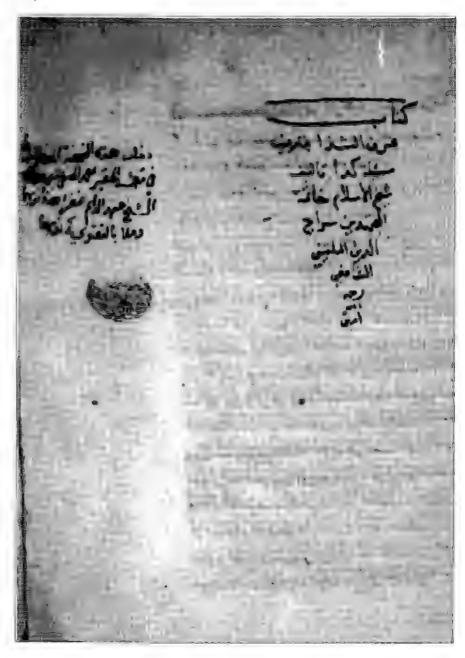
وفي نهاية المخطوط ما يبيِّنُ زمن تأليف الكتاب، والوقتَ الذي استغرقَ البلقيني في تأليفها، فقدكتبَ الناسخُ: «قالَ مؤلِّفُها تغمَّدَهُ الله بمغفرتِه قبلَ الخاتمة: «ابتدأتُ فيها ليلةَ الاثنين عاشرَ جمادى الآخرة، ثمَّ كمَّلتُها يومَ الثُّلاثاءِ وصبيحةَ الأربعاء، ثاني عشر الشَّهر المذكور، سنةَ أربعٍ وستِّين وسبعمئة»، رحمهُ اللهُ بمنِّهِ وكرمِه».

أما منهجُ التحقيق، فيتلخَّصُ في اعتهاد نسخة خسر و باشا أصلاً للكتاب، والتحقُّق من مطابقة نَسْخِنا وضَبِطِنا لها، ثمَّ تخريج النقول من المصادر المطبوعة والمخطوطة، النحوية والفقهية، والمقابلة عليها وإثبات الفروق، واستكهال ما نقصَ من نسختنا.

أسالُ اللهَ تعالى أنْ أكونَ قد وفِّقتُ في تحقيقها، ويدَّخرَ لي أجرها في ميزان حسناتي يوم القيامة، يومَ لا ينفعُ مالٌ ولا بنون، إلَّا من أتى الله بقلبِ سليم.

* * *





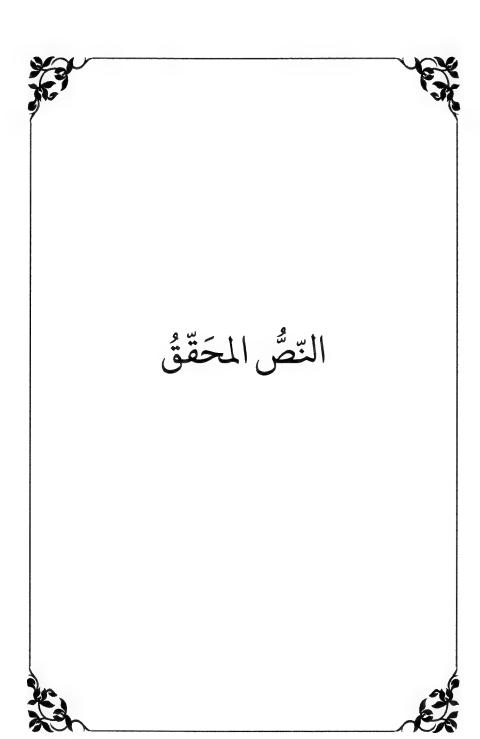
طرة مخطوطة خسرو باشا في تركيا رقم ٧٥٢

وأتنام الأمذالسنرسية بنكله عربت يومنح لم انترالدبن ابوحيان وجه اسمسناني وكان رجماسه متاطبه وهذا وقادنك الافتراض تر

المبية



الصفحة الأخيرة من المخطوط





بِنْيِ لِلْهُ الْجَمْرِ الْحِبْ مِ

صلَّى اللهُ على الحبيبِ وآلِه.

أمّا بعد،

حمداً لله على ما وهب من النَّظرِ في دقائقِ العلوم، وتحقيقِ حقائقِ المنطوقِ منها والمفهوم، وأقامَ للأمةِ الشَّريعةَ في كلِّ عصرٍ من يوضِّحُ لهم أمرَهم بالدِّليلِ المعلوم، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّدنا محمَّدٍ إمامِ الأنبياءِ والمرسلين فكلُّ به مأموم، وعلى آلِ سيِّدنا محمَّدٍ وصحبِهِ ومَنْ تبِعَهُم فوردَ موارِدَهم في الرَّحيقِ المختوم.

فإنِّي لما وصلتُ في التَّدريسِ إلى أثناءِ بابِ الإقرارِ مررتُ بمسألةِ «كذا»، فشممتُ عَرْفَ الشَّذا، الذي صنَّفهُ فيها شيخُنا العلامةُ سيبويه الزَّمان، أثيرُ الدِّين أبو حيان رحمه الله تعالى قد ذكرَ لي كلاماً من مصنَّفِهِ المسمى بد الشَّذا في أحكام كذا»(١)، وكنتُ نظرتُهُ ولكنْ لم يكنْ حاضراً عندي وقت كتابتي على هذه المسألة، فراجعتُ شرحَ الشَّيخِ المشارِ إليه لـ «التسهيل»(٢)،

 ⁽١) وقفَ غيرُ واحدٍ من القدماء عليه، منهم الأدفوِّي، والصَّفدي، وابن هشام، والبلقيني، وقد عدَّه عفيف عبد الرحمن من كتب أبي حيّان المفقودة، انظر: تذكرة النحاة: ص٢١.

 ⁽۲) هو كتاب «التذييل والتَّكميل في شرح كتاب التَّسهيل لابن مالك»، وقد صدر منه عشرة
 مجلدات بتحقيق: حسن هنداوي، في دار القلم، دمشق، ولما يكتمل نشره.

_أوردَ أبو حيّان كلامه في «كذا»، في باب العدد، فصل: معنى كأيِّن وكذا كمعنى الخبرية.

فوجدتُهُ قد ذكرَ فيها من مستصفى ذلك التَّصنيفِ ما يحصلُ به شفاءُ الغليل، واعترض (١) وانتقد، وفرَّعَ على ما اختارَ واعتقد، وعليه في كلامِه نقدٌ واعتراض، وهذا وفاءُ ذلك الاقتراض، وسمَّيتُه:

«عَرْفَ الشَّذا بتعريفِ مسألةِ كذا».

والكلامُ في هذهِ المسألةِ في ثلاثةِ فصولٍ وخاتمة:

الفصلُ الأوّلُ: في كلام النُّحاةِ فيها.

والثّاني: فيها رتَّبَ الفقهاءُ من الأحكام عليها.

والثّالث: في تطبيقِ كلام النُّحاة.

ونذكرُ خاتمة: في أوهامٍ وقعتْ لبعضِ تلامذةِ الشَّيخ، مُكَّنْ صنَّفَ في المسألةِ بعد الشَّيخ.

* * *

⁽١) في الأصل: «وأعرض»، وهو بلا معنى في هذا السِّياق، ولعلَّ المثبت هو الأصوب.

أمّا الفصلُ الأوّل

فقالَ سيبويهُ في هذا: «بابُ ما جرى مجرى «كم» في الاستفهام، وذلكَ قولُك: [لهُ] (١) كذا وكذا درهماً، وهو مبهمٌ في الأشياء بمنزلة «كم»، وهو كنايةٌ للعدد (٢) بمنزلة «فلان» إذا كنيت به في الأسهاء، وكقولك: كان من الأمر ذيّة وذيّت وذيّت، وكيْت، صارَ ذا بمنزلة التّنوين؛ لأنّ المجرورَ بمنزلة التّنوين (٣).

وقالَ بعد ذلك في البابِ المذكور: «وقالَ يعني يونس ـ: «كذا» و «كأيّنْ» عملُها (٤) فيما بعدَ هما كعملِ «أَفْضَلهم» في رجل، حينَ قلت: أفضلُهم رجلًا، فصارَ «أي» و «ذا» بمنزلةِ التَّنوينِ، [كما كانَ هُمْ بمنزلةِ التَّنوين] (٥).

وقالَ الخليلُ رحمه الله: كأنَّهم قالوا: [له] كالعددِ [درهماً](١)، وكالعددِ من قريةٍ، فهذا تمثيلُ وإنْ لم يُتكلَّمْ به، وإنَّما تجيءُ الكافُ للتَّشبيه، فتصيرُ وما بعدها

⁽١) ما بين المعقوفتين ساقطٌ من الأصل، وهو زيادةٌ من الكتاب لسيبويه.

⁽٢) في الأصل: «العدد»، والمثبت من الكتاب لسيبويه.

⁽٣) الكتاب لسيبويه: ٢/ ١٧٠.

⁽٤) في الكتاب لسيبويه: «عملتا».

⁽٥) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من الكتاب لسيبويه.

⁽٦) هاتان الزِّيادتان من الكتاب لسيبويه.

بمنزلةِ شيءٍ واحد، من ذلكَ قولُك: «كأنَّ»، أُدخلْتَ الكافَ على «أنَّ» للتَّشبيه»(١).

انتهى كلام سيبويه، وفيه أمور:

الأوّل: ظاهرُ كلامِهِ يدلُّ على أنَّ لفظةَ «كذا» مركَّبة من كافِ التَّشبيه، و «ذا»، ألا ترى قولَـهُ آخِرَ البابِ: «وإنَّما تجيءُ الكافُ للتَّشبيه ...» إلى آخرِ كلامِه، وتشبيهه بكاف.

واختلفَ النُّحاةُ في هذهِ المسألةِ فقالَ قوم: هي مركَّبةٌ من كافِ التَّشبيه ومِن «ذا» اسمِ الإشارة، أُوقِعَ على عددٍ مبهم. وهذا ظاهِرُ كلامِ سيبويه، ولم ينسِبْهُ الشَّيخُ أبو حيّان إليه، وجزمَ به العُكبَريُّ في «شرح الإيضاح»(٢)، وابنُ العِلْج(٣) في «البسيط»(٤).

الكتاب لسيبويه: ٢/ ١٧١.

⁽٢) هو كتاب «المصباح في شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي»، وهو ما زال مخطوطاً، وحُقِّ قَ منهُ الجزء الثّاني فقط بعنوان: «شرح التكملة»، أطروحة دكتوراة في جامعة أم القرى، سنة ١٣ • ٢م، لحورية الجهني، وبإشراف عبد الرحمن الحميدي.

⁽٣) كتاب «البسيط في النحو» لابن العلج الإشبيلي من الكتب المفقودة، وقد أقيمت عدة دراسات في الكشف عن هوية ابن العلج، وجمع ما تفرَّق من نقولٍ عن كتابه، ولا سيَّا في كتب أبي حيان الأندلسي، ومن هذه الدراسات:

⁻ الكشف عن صاحب البسيط في النحو، لحسن موسى الشاعر، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، مج٠٢، ع٧٧- ١٦٩ م، ص١٤٥- ١٦٩.

⁻ ابن العلج وكتابه البسيط، لمحمد حسن عواد، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، مج١٨، ع١٩٤، ٤٧٤م، ص١٩٥-٢٥١.

⁽٤) سيوردُ البلقينيُّ فيما يأتي نصَّ كلام العُكبري وابن العلج، نقلًا عن كتاب التذييل والتكميل: الورقة ٣٧٩أ.

وقالَ ابنُ عُصفُور: «الكافُ زائدة؛ لأنّهُ لا معنى للتَّشبيهِ في هذا الكلام، إنّا معناهُ: أنَّ عليه عدداً مّا(١)، وزيادتهُا [فيه] (٢)كزيادتها في قولهم: فلانٌ كذي الهيبة، بمعنى: ذو الهيبة (٣)، ولزمتْهُ (٤) لزومَ «ما» الزائدة في «آثِراً مّا» (٥)، و «ذا» مجرورةٌ بالكافِ الزائدة، [كانجرارِها بالكافِ الزّائدة في كأيِّن] (٢)، ولا تتعلَّقُ بشيء، وصُيِّرتْ مع «ذا» كالشيءِ الواحد، وكُنِّي بها عن عددٍ مُبهَم، ويدلُّ على أنّها كالكلمةِ الواحدة، أنَّ «ذا» لا تختلفُ بحسبِ المشارِ إليه، تقول: لهُ عندي كذا وكذا [مِلحفةً] (٧)، ولا تقول: كذه وكذه مِلحَفة، فجرتْ مجرى «حبَّذا»، وعلى هذا قالوا: إنَّ (٨) كذا وكذا مالُك، فرفعوا المالَ» (٩).

وقالَ آخرون من النُّحاة: ليستْ مركَّبةً بل هي باقيةٌ على أصلِ وضعِها من أنَّ الكافَ للتَّشبيه، و «ذا» للإشارة، وعلى هذا فلا يكونُ كنايةً عن شيء.

⁽١) في سر صناعة الإعراب، والتذييل والتكميل: «لي عليه عدد ما».

⁽٢) زيادة من التذييل والتكميل.

⁽٣) في الأصل: «الهيئة»، والمثبت من التذييل والتكميل.

⁽٤) في الأصل: «ولزمتْ»، والمثبت من التذييل والتكميل.

⁽٥) في الأصل: «البراما»، وهو تحريف، والتصويب من سر صناعة الإعراب.

_ «آثِراً مَّا»: يُقال: افعلْ هذا يا فلانُ آثراً مّا؛ إنْ اخترتَ ذلك الفِعلَ فافعلْ هذا إمّا لا. لسان العرب، مادة (أثر): ٤/٨.

⁽٦) ما بين المعقوفتين ساقطٌ من الأصل، وهو زيادةٌ من التذييل والتكميل.

⁽٧) زيادة من التذييل والتكميل.

⁽٨) في التذييل والتكميل: «زِنْ».

⁽٩) هذا كلام ابن جنّي في «سر صناعة الإعراب»: ١/٣١٢ مع اختلاف طفيف، وقد نسبه أبو حيّان لابن عصفور في التذييل والتكميل: الورقة ٣٧٩أ.

وهذا القولُ يخالفُ ظاهرَ قولِ سيبويه: «وإنّما تجيءُ الكافُ للتّشبيه، فتصيرُ وما بعدَها بمنزلةِ شيءٍ واحد» (١)، فإنَّ هذا هو معنى التَّركيب، وبه خرجتْ عن موضوعِها الأصلي، وقد استعملَتْها العربُ عن عددٍ وغير عدد، وفي كلتا الحالتين هي مركّبة؛ ولذلكَ لا تُثنَى ولا تُجْمَعُ ولا تُؤنّثُ ولا تُتبُعُ بتابع لا نعت، ولا عطف، ولا تأكيد، ولا بدل، ولا تدلُّ على تشبيه؛ لأنها بالتَّركيبِ حدثَ لها معنى لم يكنْ قبلَ التَّركيب.

وهذا القولُ الصّائرُ إلى عدمِ التَّركيبِ مغايرٌ لكلامِ الأكثرين، ومنهم ابنُ عُصْفُور، وهذا ما يقتضيه كلامُ الشَّيخِ أبي حيان في أوّلِ كلامِه على كذا، وأمّا في آخرِ كلامِه، لما تعرَّضَ لتصنيفِه المذكور، فإنَّه قال: «ومنهم مَنْ حكمَ عليها بالزِّيادةِ ولزمتْ، وكلُّ هذا فرارٌ من دعوى التَّركيب فيها». انتهى.

وهذا كلامٌ غيرُ منتظِم؛ فإنَّ مَنِ ادَّعَى الزِّيادةَ مُعتقِدُ للتَّركيب، كما سبقَ في كلامِ أبي الحسنِ ابنِ عُصْفُور، ولم أرَ أحداً اعتقدَ فيها أنَّها بسيطةٌ كما هو احتمالُ لبعضِ المغاربة في «كأيِّن» وهو الذي كانَ الشَّيخُ يذهبُ إليه قبلَ أنْ يقفَ على ذلكَ الاحتمال، واستدلَّ عليه بتلاعبِ العربِ بها في اللغاتِ المذكورة فيها ذلكَ العنى لا يأتي هنا، ولا في «حبَّذا»، فلم يذهبُ أحدٌ فيهما إلى بساطتِهما فيما علمت.

الأمرُ الثاني: قولُ سيبويه: «فتصيرُ _ يعني الكاف _ وما بعدها بمنزلة

⁽١) الكتاب لسيبويه: ٢/ ١٧١.

⁽٢) التذييل والتكميل: الورقة ٣٧٩أ.

شيء واحد»(١)، يدلُّ على أنّه لا تتعلَّقُ الكافُ بمحذوف، وذلكَ على التَّركيبِ ظاهرٌ، سواءٌ قلنا: إنَّ الكافَ حرفٌ أو اسم؛ لأنَّ التَّركيبَ غيَّر حكمَها كما غيَّر حكمَ «كأنّ»، وأمّا إذا لم نجعلُها مركّبة، فالكافُ متعلِّقةٌ بمحذوف، سواءٌ كانتْ حرفاً أم اسهاً، أمّا في الحرفِ فظاهرٌ وأمّا في الاسم؛ فلأنه إذا قال: له عندي كذا درهماً، على تقديرِ صحّةِ هذا المثال، و«كذا» في موضع الصّفة لمبتدإ محذوف، أي: شيء كالعدد، والكافُ اسمُ مبتدأ كمثل، وتعلَّقتْ بمحذوف كما تقول: قامَ رجلٌ كأسد، أي: كائنٌ كأسد.

ومقتضى كلامِ ابنِ عُصْفُور، أنّها حرفٌ جارٌ، ولا يتعلَّقُ بشيء، وقد تقدَّمَ الاختلافُ في فهمِه، هل هو على التَّركيبِ أو على غيرِه.

هذا ما تلخّصَ من كلامِ النُّحاة، وعلى الأوَّلِ سؤالٌ تقريرُهُ: إنَّ التَّركيبَ أخرجَ اللَّفظين عن موضوعِهما الأصليِّ، بحيثُ تجدَّدتْ هذه الأمورُ السّابقةُ من عدمِ التَّثنيةِ والجمع، وما ذُكِرَ معها، ومن كونِ الكافِ لا تتعلَّقُ بمحذوف، وهذا عما يخالفُ ما يقتضيه كلامُ ابن مالكِ في «تسهيلِه» في «حبذا»، إذْ قرَّرَ التَّركيبَ فقال: «أصلُ حبَّ من حبَّذا حَبُبَ أي: صارَ حبيباً، فأُدغِمَ كغيرِه، وأُلزِمَ منعَ التَّصرُّ فِ وإيلاءُ «ذا» فاعلاً في إفرادٍ وتذكيرٍ وغيرهما، وليسَ هذا التَّركيبُ مُزيلاً فعليّةَ «حبَّ»، فيكونُ مع «ذا» مبتدأ، خلافاً للمبرِّد وابنِ السَّراج، ومَنْ وافقَهما، ولا اسميّة «ذا» فيكونُ مع «حبَّ» فعلاً فاعلهُ المخصوص (٢)، خلافاً لقوم» (٣).

⁽١) الكتاب لسيبويه: ٢/ ١٧١.

⁽٢) في الأصل: «الخصوص»، والمثبت من شرح التسهيل.

⁽٣) شرح التَّسهيل لابن مالك: ٣/ ٢٢.

ووجه مخالفتِه لذلكَ أنَّ التركيبَ في «كذا» أخرجَ الكافَ عن وضعِها، حتَّى صارا اسماً واحداً، حتَّى صارا اسماً واحداً، كما ذهبَ إليه المبرِّدُ ومَنْ وافقَهُ؟

وجوابُ السُّؤالِ من وجهين:

أحدهما: إنَّ التَّركيبَ في حبَّذا ليسَ بلازم، فقد وردَ في حبَّ رفعها لغيرِ الإشارة، كقوله: وحبَّ من يُحِبّ، على أنه قيل: إنهُ استعمالُ للأصل، وإنَّما الكلامُ بعدَ التَّركيب، ولا يقدحُ ذلكَ في الجواب، ويدلُّ لعدمِ اللزوم، قولُ بعضِ الأنصار: فحبَّذا ربّاً، وحبَّ ديناً، أراد: وحبَّذا ديناً، فحذفَ ذا، ولم يتغيَّر المعنى، وإذا تقرَّرَ ذلكَ، حَسُنَ دعوى الفاعليةِ في «ذا»، وبقاءُ حبَّ على فعليَّتِه لعدم لزوم التَّركيبِ بخلافِ «كذا».

الوجهُ الثّاني: وهو الصَّوابُ في الجواب: إنَّ مَنْ ذهبَ إلى بقاءِ فعليّةِ حبَّ وأنَّ ذا فاعل، لا نقولُ بالتَّركيب، ومَنْ قالَ بالتَّركيب كالمبرِّد وغيرِه، ذهبوا إلى إذالةِ فعليّةِ حبَّ، وأنَّهُ مع «ذا» مبتدأ، فوجبَ أنْ يتأوَّلَ ما وقعَ في «التَّسهيل»، وفي شرحِهِ لمصنّفِه من التَّركيبِ على معنى الانتقالِ من الأصلِ إلى معنى المدحِ العامِّ، وكونِهِ لم يبقَ على مدلولِهِ الأوَّل، من أنَّهُ يدلُّ على معنى خاص.

قالَ الشَّيخُ في «شرح التَّسهيل»: «ويتعيَّنُ هذا التَّأويلُ لنصِّهم على أنَّ مَنْ قالَ بأَنَّه: فِعلُ وفاعل، لا يدَّعي التَّركيب» (١)، فإنْ قلتُمْ: فلِمَ نسبتُم القولَ بالتَّركيبِ للمبرِّد ومَنْ بعدَه، وقد قالَ سيبويه: «وزعمَ الخليل: «حبذا» بمنزلةِ حَبَّ الشيءَ، ولكنَّ «ذا» و «حبَّ» بمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ، نحو: «لولا» وهو

⁽١) التذييل والتكميل: الورقة ٣٨٩.

اسمٌ مرفوعٌ، كما تقول: يا ابنَ عمِّ، فالعمُّ مجرورٌ، ألا ترى أَنَّكَ تقولُ للمؤنَّث: حبَّـذا، ولا تقولُ: حبذَه؛ لأنَّه صارَ مع حبَّ على ما ذكرتُ لك، وصارَ المذكَّرُ هو اللازم؛ لأنه كالمثلِ»(١)، وهو ظاهرٌ في التَّركيب.

قلت: بل ظاهرٌ في أنَّ «حبذا» بجملتِه، اسمٌ مبتدأ، كما يقولُه المبرِّدُ وغيرُه، ومن هنا ذهبَ السِّير افيُّ وغيرُه إلى أنَّه بمجموعِه اسمٌ وحملُوا كلامَ سيبويه، وهو اسمٌ مرفوعٌ على «أنَّ»، وهو عائدٌ على قوله، ولكنَّ «ذا» و «حبّ» بمنزلة كلمةٍ واحدة، أي: وحبَّ اسمٌ مرفوعٌ (٢).

وقالَ ابنُ الزُّبير (٣): «لا تعلُّقَ لمن قال (٤): إنَّ «حبَّذا» كلَّهُ اسمٌ بهذا اللفظ _ يعني الذي حكيناهُ عن سيبويه _، [إذْ ليسَ صريحاً] (٥)، بل لو قيل: إنَّ ظاهرَهُ مراعاةُ (٢) الفصل، لكانَ الوجهُ، ألا ترى تنظيرَه بابنِ عم، وقولُه: فالعمُّ مجرورٌ، وتعويلُه على بقاءِ (٧) «ذا» مع المذكَّرِ والمؤنَّثِ على صورةٍ واحدة؛ فلهذا عوَّلَ ابنُ خروفٍ والشَّلُوْبينُ على هذا المفهوم» (٨).

⁽١) الكتاب لسيبويه: ٢/ ١٨٠.

⁽٢) انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٣/ ١٢.

⁽٣) هو أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزُّبير الثقفي الجيّاني، أديبٌ مؤرِّخٌ مقرئٌ نحوي، تخرَّجَ بهِ أبو حيّان في النحو، ولد سنة (٦٢٧هـ)، وتوفِّي في غرناطة سنة (٢٠٧هـ)، انظر: الوافي بالوفيات: ٦/ ٢٢٢، و٣٠/ ٤٥.

⁽٤) في التذييل والتكميل: «لمن تنسب إليه».

⁽٥) زيادة من التذييل والتَّكميل.

⁽٦) في التذييل والتَّكميل: «دعي»، وهو تحريف.

⁽٧) في التذييل والتكميل: «على تقليل بقاء».

⁽٨) التذييل والتكميل: الورقة ٣٨٩ب.

وعلى ما قرَّرَهُ ابنُ الزُّبير وغيرُه يكونُ قولُ سيبويه، وهو عائدٌ على «ذا» وحدَهُ ولكنَّ قولَ سيبويه: «ذا» و «حبَّ» بمنزلة كلمة واحدة، يقتضي التَّركيبُ اقتضاءً ظاهراً إلَّا إنْ أُوِّلَ على المعنى الذي سبقَ تأويلُ كلامِ «التَّسهيل» عليه بالنِّسبة إلى ما طرأ من المعنى، لا مِنْ حيثُ اللفظُ.

وعلى الجملة؛ فمَنْ قالَ بالتَّركيب، لا يعتقدُ الفاعلية، ومَنْ قالَ بعدم التَّركيبِ على المعنى الذي تقدَّم، يرى الفاعليّة ولا تكونُ نظيرَ «كذا»، فظهرَ أنَّ الصَّوابَ هو الجوابُ الثّاني.

الأمرُ الثّالث: ما معنى «كذا»؟

ظاهرُ التَّرجمةِ في قولِ سيبويه: «هذا بابُ ما جرى مجرى «كم» في الاستفهام، وذلكَ قولُك: كذا وكذا درهماً، وهو مُبهَمٌ في الأشياء»(١)، يقتضي أنَّ معنى «كذا»، معنى «كم» الاستفهامية، وهذا مخالفٌ للمتبادَرِ إلى الأفهامِ من معنى «كذا»، فليسَ فيها استفهامٌ إلَّا أنْ يُنزَّلَ كلامُ سيبويه على معنى «كم»، بالنِّسبة إلى العدد، فإنها اسمٌ لعددٍ مبهم.

ومن هنا قالَ في «التَّسهيل»: «معنى «كأيِّن» و «كذا» كمعنى «كم» الخبرية» (٢)، لكنَّ ما وقعَ في «التَّسهيل» يقتضي أنَّ «كذا» موضوعة للعددِ الكثير، إذْ هو المشهورُ في «كم» الخبرية، وهذا لا تقتضيه «كذا» بل هي مبهمة في العدد، سواءٌ كانَ كثيراً أم قليلاً، فما وقعَ في كلامِ سيبويه على المعنى السَّابق حسنٌ بالغ.

⁽١) الكتاب لسيبويه: ٢/ ١٧٠.

⁽٢) شرح التسهيل: ٢/ ٤٢٢.

الأمرُ الرَّابِع: ظاهرُ قولِ سيبويه: «وذلكَ قولُك: كذا وكذا درهماً»، يُشعِرُ بأنَّ «كذا» إذا استُعمِلَتْ في الأعداد، إنَّما تكونُ مكرَّرةً بالعطف، ويكونُ مميِّزُها مفرداً منصوباً، أمّا الأولُ فهو المسموعُ، وقالَ الشّاعر(١): [من الطَّويل]

عِدِ النَّفْسَ نُعمى بعدَ بُؤساكَ ذاكِراً كذا وكذا لُطْفاً به نُسِيَ الجَهدُ

وأما الثاني: فخالفَ فيه الكوفيُّون، فجوَّزوا أنْ يأتي المميِّزُ جمعاً في نحو: كذا دراهم، وأنْ يأتي مجروراً في نحو: كذا درهم، ومنعه ابنُ عُصْفُورِ إلَّا أنْ يكونَ جمعاً معرَّفاً بالألفِ واللام، دخلتْ عليه «من» ونازع ابنُ خروفِ في يكونَ جمعاً معرَّفاً بالألفِ واللام، دخلتْ عليه «من» ونازع ابنُ خروفِ في إفرادِها في العددِ، فزعَمَ أنَّه غيرُ مستعمَلِ في كلامِ العرب، وكأنَّهُ أخذَ بظاهرِ قولِ سيبويه، وذلكَ يقتضي أنْ يمتنعَ استعمالُها في العددِ مكرَّرةً إلا بالعطف، وهذا ما قالَ الشَّيخُ أبو حيان أنهُ المسموعُ من لسانِ العرب، إذْ قالَ: «إنَّ المسموعَ من كلامِ العربِ(٢) أنَّ «كذا» إذا كانتْ كنايةً عن غير عددٍ كانتْ مفردةً ومعطوفة خاصة» (٣)، ولا تحُفظُ في العددِ مفردةً ولا مركَّبةً؛ ولذلك لم يمثلُ بها سيبويه والأخفشُ والفارسيُّ في الأعدادِ إلَّا معطوفة، وقالَ الشَّاعر: [من الطّويل] عدِ النَّفسَ نُعمى بعد بؤساكَ ذاكراً كذا وكذا أُطْفاً به نُسِيَ الجَهدُ

قَالَ الشَّيخُ: «وسائرُ التَّراكيبِ التي أجازَها الكوفيون ومَنْ وافقَهم، ليستْ من لسانِ العرب، ألا ترى أنَّ ابنَ خروفٍ قالَ عندَ ذكرِ قولِ المبرِّد

⁽١) البيت من غير عزوٍ في العديد من كتب النحو، منها: مغني اللبيب: ص٧٤٨، وشرح التسهيل: ٢/ ٤٢٣، وتوضيح المقاصد: ٣/ ١٣٤٤.

⁽٢) في التذييل والتكميل: «لسان العرب».

⁽٣) التذييل والتكميل: الورقة ٣٨١أ.

الذي سبقَ في الحكايةِ: هو دعوى، وقياسٌ في اللغة، [وأنَّ توقيفه «كذا وكذا» على المعطوف قياسٌ في اللغة](١)، ومثلُ ذلكَ لا يُؤخَذُ إلاَّ عن أفواهِ العربِ بالمشافهة.

وقالَ ابنُ عُصْفُور في إجازةِ الكوفيين: كذا درهم، وكذا دراهم، لم يَرِدْبه سماعٌ ولا يقبلُهُ قياس، ونهايتهم إنَّما قالوهُ بالقياس، وكذلكَ قالَ ابنُ أبي الرَّبيع عن قولِ الكوفيين، وقالَ أبو عليٍّ حينَ سأله أبو الفتح عن التَّفصيلِ في «كذا» وتنزيلِه على مذهبِ الكوفيين، فقال: هذا من استخراجِ الفقهاءِ، وليس هو في النَّحو، إنَّما «كذا» بمنزلةِ عددٍ منوَّن، وخطَّ أهو والزَّجاجي وابنُ أبي الربيع وابنُ عُصْفُور مَنْ جرَّ التَّمييزَ بعدَ «كذا».

قالَ الزَّجاجي في «شرح مقدمة أدب الكُتّاب»، وقد بحَثَ في كذا: «فإنَّه عُمِلَتْ عليه مسائلُ كالمصطلَحِ عليها، وهي عندي غيرُ جائزة»(٢). ثمَّ سردَ التَّراكيبَ على مذهب الكوفيين»(٣).

وقالَ ابنُ العِلج لما ذكرَ موافقةَ الأخفشِ للكوفيين: «ما ذكرَه صحيحٌ في القياس، فإنْ ساعدَهُ النَّقلُ أُخِذَ به وإلَّا تُرِك، وأما تجويزُ هم _ يعني الكوفيين _ بعد كذا الرَّفع، فخطأ؛ لأنَّهُ لم يُسْمَعْ من لسانهم، وأما تجويزُ ابنِ قتيبة الخفضَ بعد «كذا وكذا» المعطوف، فمنصوصٌ على أنه لحنٌ (٤) مخالفٌ لها حُكِي عن

⁽١) ما بين المعقوفتين ساقطٌ من الأصل، وهو زيادة من التذييل والتكميل.

⁽٢) تفسير رسالة أدب الكتّاب: ص١١٧.

⁽٣) هذا النص بطُولِهِ من التذييل والتكميل: الورقة ٣٨١، وفيه تصرُّف طفيف.

 ⁽٤) عبارةُ ابن قتيبة في حكايته عن المنطقيِّين والهندسيِّين: «والخبُر ينقسمُ على تسعةِ آلافٍ وكذا وكذا مئةٍ من الوجوه». تفسير رسالة أدب الكتّاب: ص١١٥.

العربِ من النَّصبِ بعد المعطوف(١)، وأمَّا: كذا درهم بالخفض، فلا يجوزُ لا على الإضافةِ ولا على البدل، خلافاً لزاعميها»(٢).

قالَ الشَّيخُ رحمه الله بعدَ ذكرِ هذه المقالات: «فهذه النَّصوصُ كلُّها تدلُّ على أنَّ مذهبَ الكوفيين في ذلك وتفضيلَهم ليسَ بمسموع، وإنَّما قالوه بالقياس، وقد ذكرنا أنَّ كلَّ تركيبٍ شخصي (٣) ليس له أصلُّ في لسانهِم من تركيبِ نوعيِّ، فإنَّه ليس معدوداً من كلام العرب» (٤).

قالَ في موضع قبلَ ذلك بعد ذكرِ هذا المعنى: «ومَنْ تأمَّلَ كلامَ سيبويه، وجدَهُ في أكثرهِ سألِكاً هذه الطَّريقة التي اخترناها من إثباتِ الأحكامِ بالسَّماع»(٥). انتهى.

وما سبق من المسموع يدلُّ لما هو ظاهرُ كلامِ سيبويه ثمَّ الخفضِ إنْ كانَ بالكافِ على أنها حرفُ جرِِّ فذا معمولةٌ لها، وحرفُ الجرِّ لا يخفِضُ شيئين، وإنْ كانَ بالكافِ على أنهَا اسمٌ مضاف، فالاسمُ لا يضافُ مرَّتين، ولهذا نصبوا: ما في السَّماء قدرُ راحةٍ سحاباً، وإنْ كانَ الجرُّ بإضافةِ «ذا»، فأسهاءُ الإشارةِ لا تُضافُ؛ لأنهَا معرفةُ أبداً، والتَّمييزُ نكرةٌ ولا تُضافُ معرفةٌ لنكرة، وأيضاً فالتركيبُ يصيِّرهما بمنزلةِ المحكيِّ كزيدٍ، ولا يجوزُ إضافةُ مثلِ ذلك مع أنَّ تركيبَها يشبهُ تركيبَ المركَّبِ من الأعداد، وهو لا يضافُ فراراً من الطُّول.

⁽١) عبارة: «فمنصوص ... بعد المعطوف»، ساقطةٌ من التذييل والتكميل: الورقة ٣٨١أ.

⁽٢) التذييل والتكميل: الورقة ٣٨١أ.

⁽٣) كذا في الأصل: «شخصي»، وفي التذييل والتكميل: «تمحصي».

⁽٤) التذييل والتكميل: الورقة ٣٨١أ.

⁽٥) التذييل والتكميل: الورقة ٣٨١أ.

ومَنْ جوَّزَ الجرَّ حملَ كنايةَ العددِ على صريحِه، وقاسَ على كم الخبرية، ونظراً إلى أنَّ المضافَ «كذا» تلحقُهُ بعد التَّركيب، وما تقدَّمَ يردُّه.

وقالَ الشَّيخُ أيضاً قبلَ ذلك: «إنَّ المسموعَ من [لسان](١) العربِ في «كذا»، إذا كانتْ كنايةً عن غير عدد، الإتيانُ بها مفردةً ومعطوفة»(٢).

تقولُ العرب: سُرِرتُ بدارِ كذا، ونزلَ المطرُ بمكانِ كذا وكذا، وقالتِ العرب: أما [تعرفُ] (٣) بمكانِ كذا وكذا وجذاً؟ فقال في الجواب: بلى وِجاذاً، وهو بالجيمِ والذّالِ المعجمة النُّقرةُ في الجبل(٤)، وهو كنايةٌ عن معرفةٍ، ومِنْ وقوعِهِ على النّكرة قولُ الشاعر(٥):

وأَسْلَمَني الزَّمانُ كذا فلا طربٌ ولا أنسُ

أوقع «كذا» موقع الحال، وهي نكرة، وما قرَّرَهُ الشَّيخُ في هذا البيتِ ظاهر، ومنهم من حملَهُ على «كذا»، التي ليسَ فيها تركيبٌ بالكُلِّية كقولِكَ: زيدٌ قرأ، وكذا عمرٌو، وما قرره الشيخُ أقربُ، وتقولُ العربُ: مررتُ بدارِ كذا وبدارِ كذا، واشتريتُهُ بثمنِ كذا، وله عندي كذا. انتهى ما ذكرَه الشَّيخ.

وقد ذكر ابنُ مالكِ في «تسهيله» ما نصُّه: «وقلَ ورودُ «كذا» مفرداً ومكرراً بلا واو»(٢). إمّا أنْ يريدَ به في غير العدد، أو في العدد، إنْ أرادَ به الأوّلُ لم

⁽١) ما بين المعقو فتين زيادةٌ من التذييل والتكميل.

⁽٢) التذييل والتكميل: الورقة ٣٨١أ.

⁽٣) ما بين المعقوفتين ساقطٌ من الأصل، وهو زيادة من تاج العروس، مادة (وجذ): ٩ ٤٩٤.

⁽٤) في الأصل: «البقرة في الحبل»، وهو تصحيف، والتصويب من تاج العروس.

⁽٥) البيت من غير عزو في مغنى اللبيب: ص٧٤٧.

⁽٦) شرح التسهيل: ٢/ ٤٢٢.

يستقِم، فورودُها مفرداً شائعٌ في غيرِ العدد، ولا يحسنُ أنْ يقالَ: إفرادُها في العددِ وفي غيره وتكرارُها بلا واوٍ في العددِ وفي غيره لا يُعرَف، وإنْ أرادَ به الثّاني، كانتْ قضيّته أنَّ ذلكَ سمعَ من العربِ وهو غيرُ المعروف، ولم يذكرِ ابنُ مالكِ شاهدَهُ، ولكنَّ الإمامَ الشافعيَّ وهو من فصحاءِ العرب، وقولُهُ حجَّةٌ في اللغة، كما قال جمعٌ من أهلِ العلم، قد استعملَها في الأعدادِ مفردةً ومكرَّرةً بغير واو، لا يقالُ لعلَّهُ فرضَ ذلكَ من أجلِ الفقه، وإنْ كانَ لحناً؛ لأنا نقولُ: لو كانَ لحناً لبيَّنَهُ مع ترتُّبِ الحُكمِ عليه، وسيأتي نقلُ كلامِه إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

الأمرُ الخامس: أطلقَ سيبويه أنَّ «كذا» كنايةٌ للعدد، في قولِك: «كذا وكذا درهماً»، ولم يبيِّنْ مقداراً في ذلك، واختلف النَّحويون في ذلك، فمذهبُ الكثيرِ من البصريِّين أنَّها كنايةٌ عن العددِ مطلقاً، سواءٌ كانَ العددُ مركَّباً أم معطوفاً أم عقداً، أم كانَ غيرَ ذلك من سائرِ العدد، وهذا هو الذي يظهرُ من كلامِ سيبويه، وذهبَ الكوفيُّون إلى أنها كنايةٌ عن عددٍ يظهرُ من مفسِّرها، فتُفسَّرُ بها يُفسَّرُ به العددُ الذي هي كنايةٌ عنه، فإذا ذُكِرتْ مفردةٌ وكانَ مميزُها جمعاً مجروراً، نحو قوله: عندي كذا جوارٍ، ونحو: لهُ عندي كذا دراهم، فإنَّها تكونُ كنايةً عن الثلاثة إلى العشرة من جهةِ أنَّ الجمعَ مفسَّرُ الثلاثةِ والعشرةِ وما بينها، وإذا ركبتْ هي على معنى التِّكرارِ من غيرِ عطف، كانَ مميِّزُها فرداً منصوباً.

فإنْ قالَ قائل: له عندي كذا كذا درهماً، كانتْ كنايةً عن المركَّبِ نحو أحدَ عشرَ وبابِه، وإذا أُفرِدَتْ وكانَ مميِّزُها فرداً منصوباً، نحو: له كذا درهماً، كانتْ كنايةً عن العقودِ نحو: عشرين درهماً وبابه إلى تسعين، وإذا كُرِّرَتْ مع

العطفِ وكانَ مميِّزُها فرداً منصوباً، نحو: له كذا وكذا درهماً، كانتْ كنايةً عن أحدوعشرين وبابه، وإذا أُفْرِدَتْ وكانَ مميِّزُها فرداً مجروراً، نحو: له كذا درهم، كانتْ كناية عن المئة والألف.

وما نقلَهُ عن الكوفيِّين، وافقهم عليه الأخفشُ والمبرِّدُ وابنُ بُرهان، وابنُ مُعطٍ، وذكرَ أبو بكر اليهاني، موافقة الأخفشِ وابنِ كيسان والسِّيرافيِّ للكوفيين، في المركَّبِ والمعطوف، وعن ابنِ عُصْفُورِ مذهبٌ ثالثٌ وهو موافقةُ الكوفيين في المركَّبِ والعَقْدِ والمعطوف، ومخالفتُهم في المضاف، وهو الثلاثةُ إلى العشرة، والمئةُ والألف، فإنَّهما يفسَّران عنده بجمعٍ معرَّفِ بالألفِ واللام، مجرورِ بمن، فزعمَ ابنُ عُصْفُورِ أنَّ هذا مذهبُ البصريين(۱).

وقد اضطَّربَ في ذلك قولُ أبي عليِّ الفارسيِّ، فمرَّةً يقولُ بقولِ البصريِّين على ما تقدَّم، ومرةً يقولُ بقولِ الكوفيِّين، وحكى ابنُ السِّيدِ اتِّفاقَ الكوفيِّين والبصريِّين على أنَّ «كذا وكذا» كنايةٌ عن الأعدادِ المعطوفة، وأنَّ «كذا كذا»، كنايةٌ عن الأعدادِ المركَّبة، وفيه نظرٌ يظهرُ مما تقدَّم (٢).

قالَ الشَّيخ: «ولعلَّهُ وقفَ على قولِ المبرِّد وعلى قولِ مَنْ حكى عنهم اليهانيُّ، فتوهَّمَ أنه قولُ البصريِّين، ولم يُحفَظْ خلافُه، فجعلَ ذلكَ اتِّفاقاً، وقريبٌ منهُ قولُ ابنِ عُصْفُورٍ أنه يظهرُ [لهُ] (٣) أنَّ البصريِّين والكوفيِّين اتَّفقوا على أنَّ

⁽١) التذييل والتكميل: الورقة ٣٨٠ب.

⁽٢) أشارَ أبو حيَّان أيضاً إلى وهم ابن السِّيد البطليَوسي، ومتابعة ابن عصفور له في ذلك، انظر: التذييل والتكميل: الورقة ٣٨١أ.

⁽٣) زيادة من التذييل والتكميل.

«كذا وكذا» كنايةٌ عن العدد [المعطوف، وكذا كذا كناية عن العدد] (١) المركّب، وإنّما هو عن سماع من العرب، ولذلكَ لم يختلفوا فيه، وإنّما اعتمدَ على قول ابنِ السّيد وقد ظهرَ ما فيه» (٢).

هكذا ذكرَهُ الشَّيخُ وفيه نظر، وقد ذكرَ في «التَّسهيل» التَّنبيهَ على مذهبِ الكوفيِّين ومَنْ وافَقَهُم، بقوله: «وكنَّى بعضُهم بالمفردِ المميِّز بجمع عن ثلاثةٍ وبابه، وبالمفردِ المميِّز (٣) بمفردٍ عني بمفردٍ مجرور _، عن مئة وبابه، وبالمكرَّر دونَ عطفٍ عن أحدَ عشرَ وبابه، وبالمكرَّر مع عطفٍ عن أحدو عشرين وبابه» (١٤). انتهى.

وأسقطَ: وبالمفردِ المميِّز بمفردٍ منصوبٍ عن عشرين وبابه، بمعنى العقود إلى تسعين.

الأمرُ السَّادس: ظاهرُ قولِ سيبويه: «أنَّ «كذا» ينزلُ منزلة كم في الإبهام»، أنها لا تلزَمُ التَّصديقَ بخلافِ «كم»، وهذا مما لا خلافَ فيه فيجوزُ أنْ يتقدَّمَ عليها العواملُ ولا تكونُ مقصورةً على إعرابٍ خاصِّ بل تشتملُ في موضع رفع، وفي موضع نصب، وفي موضع جرِّ بالإضافة وبالحرف، وذلكَ دالُّ على التَّركيب، وقد تقدَّمَ الكلامُ عليه.

الأمرُ السَّابِع: قولُ سيبويه في الحكايةِ عن يونسَ، وقال: «كذا وكأيِّن عملتا

⁽١) ما بين المعقوفتين ساقطٌ من الأصل، وهو زيادةٌ من التذييل والتكميل.

⁽٢) التذييل والتكميل: الورقة ٣٨٠ب.

⁽٣) في شرح التسهيل: «المفسرّ».

⁽٤) شرح التسهيل: ٢/ ٤٢٢.

فيها بعدَهما كعملِ «أفضلهم» في رجلٍ حينَ قلت: أفضلُهم رجلاً»(١)، صريحٌ في أنَّ درهماً عملَ فيه النَّصبَ ما قبلَهُ من المبهم، كها عملَ «أفضلُهم» في «رجلاً»، وذلكَ يقتضي أنْ لا يتقدَّمَ عميِّزُها عليها، فلا نقول: له عندي درهماً كذا، ولا درهماً له عندي كذا، ومسألةُ عاملِ التَّمييز ومنع تقديمِه عليه، والتَّفصيل في ذلكَ عندَ بعضِهم مُقرَّرٌ في بابِ التَّمييز؛ فلهذا أسقطَ ذكرَ هذه المسألةِ في بابِ ذلكَ عندَ بعضِهم مُقرَّرٌ في بابِ التَّمييز؛ فلهذا أسقطَ ذكرَ هذه المسألةِ في بابِ «كم» و «كأيِّن»، وكذا كثيرٌ من النُّحاة، وإذا تقرَّرتُ هذه الأمورُ المتعلِّقةُ بطريقةِ النُّحاةِ فقد آنَ أنْ ينتقلَ إلى كلامِ علماءِ الشَّريعةِ في ذلك، فنقول:

الفصلُ الثّاني فيها نُقِلَ عن علماءِ الشَّريعةِ في ذلك

ولنُ قدِّمْ قولَ الإمامِ الشَّافعيِّ رضي الله عنه في ذلك؛ لأنه عربيُّ، ولأنّا بصددِ تدريسِ مذهبِه، فنقول:

قال في «الأم» في كتابِ الإقرارِ بالحقوقِ والمواهبِ قبلَ بابِ الشِّركة: «وإذا قالَ له: عليَّ كذا كذا، أقرَّ بها شاءَ واحداً، وإنْ قال: كذا وكذا، أقرَّ بها شاءَ اثنين، وإنْ قال: كذا وكذا درهما، أعطاهُ درهمين؛ لأنَّ «كذا» يقعُ على درهم، فإنْ قال: كذا كذا كذا كذا الله: أعطِهِ درهماً أو أكثر، مِنْ قِبَلِ أنَّ «كذا» يقعُ على أقلَّ من درهم، فإنْ كنتَ عنيتَ أنَّ كذا وكذا التي بعدها، أوجبَ (٣)

⁽۱) الكتاب لسيبويه: **۲/ ۱۷۱**.

⁽٢) في الأم: «كذا وكذا».

⁽٣) في الأم: «أوفتُ».

عليك درهماً، فليسَ عليك أكثرُ منه»(١). انتهى.

وهكذا نقلَهُ المَاوَرْدِيُّ عن «الأم»، ويقتضي نقلُهُ أنه قالَ في الصُّورة الثانية في كذا كذا من غير واو؛ فإنه نصبَ درهماً، ولم أرَ في النُّسخة التي وقفتُ عليها من «الأم» نصبَ الدِّرهم.

والمُزْنيُّ نقلَ في «المختصر» الصُّورة الثانية: إدخالُ الواو ونصبُ درهم، وكلامُهُ في الأوّلِ والآخرِ هو الذي نقلناهُ من «الأم»، إلَّا في إدخالِ الواو، والذي في «المختصر»: «ولو قالَ له: قبَلي كذا وكذا (٢٠)، أقرَّ بما شاءَ واحداً، وإنْ قال: كذا وكذا درهماً، كذا وكذا درهماً، ولو قال: كذا وكذا أقرَّ بها شاءَ اثنين، وإنْ قالَ: كذا وكذا درهماً، أعطاهُ درهمين؛ لأنَّ كذا تقعُ على درهم، ثم قالَ في موضع آخر: إنْ قالَ كذا وكذا درهم، درهماً، قيلَ لهُ (٣) أعطِهِ درهماً أو أكثر، مِنْ قِبَلِ أنَّ «كذا» يقعُ على أقلَ من درهم.

قالَ الْمَزنيُّ: هذا خلافُ الأول، وهو أشبهُ بقوله؛ لأنَّ «كذا» يقعُ على أقلّ من درهم، ولا يُعطى إلَّا اليقين»(٤).

وقوله: أو أكثر أي: إذا فسِّرَ بأكثرَ من درهم، لزمه وإلَّا فالدِّرهمُ معيَّن، ورُوِي في بعضِ نسخ «المختصر»: وأكثر، وأنكرَهُ الشَّيخُ أبو حامد.

انتهى ما أردنا نقلَه من نصوصِ الإمامِ الشّافعيِّ رضي الله عنه، ومن ذلك تُخرَّجُ فروع:

⁽١) الأم: ٦/ ٢٤١.

⁽Y) «وكذا» زائدةٌ عما في مختصر المزني.

⁽٣) في الأصل: «هل»، وهو تحريف، والتصويب من مختصر المزني.

⁽٤) مختصر المزني: ٨/ ٢١١.

الأوّل: لو قال: عليّ كذا، كانَ اللّازمُ له باليقين واحداً من أي جنسٍ كان، من فلسٍ أو قيراط، ويقبلُ منه التّفسيرُ بذلك، كما يُقبَلُ منه التّفسيرُ في الإقرارِ بشيء، ويأتي فيه من صورِ الوفاقِ والخلاف، وفي لفظ: عليَّ وعندي وفي غصبتُه ما في شيء، وذلكَ مبسوطٌ في كتبِ المذهبِ، فلا حاجةَ إلى بسطِه، وإنّما القصدُ ما يتعلّقُ بخصوص «كذا».

الفرعُ الثّاني: لو قالَ: كذا كذا، كانَ كما لو ذكرَها مرَّةً واحدة، والتِّكرارُ للتّأكيد.

الفرعُ الثالث: لو قال: كذا وكذا، ألزمه التّفسيرُ بشيءٍ لم تقفِ النُّصوصُ وطرقُ الأصحابِ عليه، وفيه سؤالٌ تقريرُه أنه لو قال: كذا وكذا درهماً بالنَّصب، كانَ فيه رأيٌ أنه يلزمُهُ درهم، ولو قال: درهم بالرَّفع والصُّورة، أنه كرَّر «كذا» بالعطف، فدرهم على المذهب، وإن خفض الدرهم فاللازم درهم وفيه تخريج سيأتي، يقتضي أنه يلزمُهُ بعضُ درهم، ومثلُ هذا الخلاف، لم نرَهم يذكرونَهُ في كذا وكذا، مع احتمالِ أنْ يكونَ في غير المعدود؛ لما قدَّمنا من أنها تُستَعملُ في غير الأعداد، مفردة ومعطوفة ولا تُستعملُ في الأعداد إلَّا معطوفة، على ما تقدَّم من كلامِ بعضِ النُّحاة، وحينئذٍ فيجوزُ أنْ يريدَ المعدود ولو صرَّحَ به لكانَ فيه الخلفُ مع النَّصبِ أو الرَّفع، وفي الخفضِ إما درهمٌ أو بعضه، فلِمَ لزِمَهُ شيئان بلا خلاف؟

وجوابه: إنَّ استعماها في غيرِ الأعدادِ مع العطف، مؤذِنٌ بالتغايرِ كما سبقَ من قولِ العرب: وقع المطرُ بمكانِ كذا فمكانِ كذا، وقالتِ العرب: إما بمكانِ

كذا وكذا، فصارَ كما لو قال: شيء وشيء، وذلك مقتضٍ للتَّغايرِ كدرهم ودرهم قطعاً، وأمّا إذا ذكرَ مميِّزها من المعدود، فقد خرجتْ إلى الأعداد، واحتملَ أَنْ يكونَ المميِّزُ لها ونحنُ لا نلزمُ في الإقرارِ إلَّا باليقين، فجرى الخلافُ، وفي الرَّفعِ والخفضِ قويَ لامتناع التَّمييز، فمِنْ هنا حصلَ الجزمُ في كذا وكذا، بلزوم شيئين قطعاً.

الفرغ الرابع: لو قال: كذا ثمَّ كذا، لزِمَهُ شيئان، صرَّحَ بذلكَ الماوَرديُّ (۱)، وهو ظاهرُ قاعدةِ الشافعيِّ في الإقرارِ في درهم ودرهم، وفي درهم ثمَّ درهم. الفرغُ الخامس: لو قالَ كذا بل كذا، ففيه وجهان، حكاهما الماوَرديُّ في «الحاوى»(۲):

أحدهما: يكونُ إقراراً بشيئين؛ لأنَّهُ لا يصحُّ في اللِّسانِ أنْ تقول: رأيتُ زيداً بل زيداً، يعني الأوَّل، وإنَّما يصحُّ إذا عنى غيرَه.

والثاني: يكونُ إقراراً بشيءٍ واحد، ويكونُ الثاني بياناً (٣) للأول، ولم يرجِّحِ الماوَرديُّ شيئاً من الوجهين، والرَّاجحُ أنه لا يلزمُهُ إلَّا شيءٌ واحد.

وقد حكى الماوَرديُّ وجهين فيما إذا قال: عليَّ درهمٌ بل درهم، في أنه يلزمُهُ درهمان، أو درهم، والمجزومُ من تصانيفِ الأصحابِ أنه لا يلزمُهُ إلَّا درهم، ويظهرُ هذا من الفرع أنه لو قال: له كذا وكذا، أنْ يأتيَ فيه الخلافُ فيمن قال: له درهمٌ فدرهم، والصَّحيحُ أنه لا يلزمُهُ إلَّا درهم، فمقتضى ذلكَ أنّه لا يلزمُهُ إلَّا شيءٌ واحد.

⁽١) انظر: الحاوى الكبر: ٧/ ٧٧.

⁽٢) المصدر السابق: ٧/ ٢٧.

⁽٣) في الحاوي الكبير: «إثباتاً».

فروعٌ تتعلَّقُ بكذا إذا لم يَذْكُرْ بعدَها نوعاً من الأنواع، فإنْ ذَكَرَ ففيه فروعٌ أيضاً

فمنها: أَنْ يُفرِدَ «كذا» وينصِبَ عميِّزَها أو يخفضَه أو يرفعَهُ أو لا يُظهِرَ فيه شيئاً من ذلك، بل يقفُ، فالمجزومُ به عند الشّافعية أنه لا يلزمُهُ إلَّا درهم.

وقالَ الماوَرديُّ: «عليه في الأحوالِ كلِّها على تصاريفِ^(۱) الإعرابِ فيها درهمٌ واحدٌ، لا يختلفُ الفقهاءُ فيه، وإنْ كانَ على مقتضى الإعرابِ في كذا درهم بالخفض، أنْ يتناولَ مئة درهم؛ لأنَّه أقلُّ^(۲) عددٍ يكونُ تمييزُهُ مخفوضاً بالإضافة، غيرَ أنَّ الفقهاءَ جميعاً لم يعتبروه في هذا الموضع، وأوجبوا فيه درهما واحداً؛ لأنَّ قولَه: «كذا» يتناولُ من الأعدادِ واحداً، وقولُه: درهما أو درهم، يكون تفسيراً لجنسه»^(۳). انتهى كلامُ الماوَرديُّ.

ونقلُهُ اتِّفاقَ الفقهاءِ يعني به أصحابَ المذاهبِ، بدليلِ حكايتِه خلافَ الفقهاءِ أصحابِ المذاهبِ في الملَّةِ، التي عقِبُ هذا بها ممنوع، فقد حكى الشاشيُّ في «الحلية» (٤) في مثالِ ما إذا أفر دَ كذا، ونصبَ مميِّزَها، وحكاهُ [الإمامُ] (٥) في «النِّهاية» عن أبي حنيفة، وفي «التَّتمة» (٢) عن محمَّدِ بنِ الحسنِ عن أبي حنيفة:

⁽١) في الحاوي الكبير: «تصانيف».

⁽٢) في الحاوى الكبير: «أول».

⁽٣) الحاوى الكبير: ٧/ ٢٦.

⁽٤) لم أقف على كلام الشاشي في هذه المسألة، في كتابه «الحلية».

⁽٥) زيادة يقتضيها السِّياق لرفع اللبس.

⁽٦) هو كتاب «تتمة الإبانة في الفقه الشافعي»، للمتولِّي، عبد الرحمن بن محمد (ت٤٧٨هـ)، =

«أنه يلزمُه عشرون درهماً»(١)، وفي «مختصِر ابن الحاجب» في مذهبِ الإمام مالك رضي الله عنه: وأمّا كذا درهماً فعشرون(٢).

وما نقلَهُ الإمامُ في «النّهاية» عن أبي حنيفة ونقلَهُ الشاشيُّ في «الحلية» عن محمَّدِ بنِ الحسن، وذكرَهُ ابنُ الحاجب عن مقتضى مذهبه، هو وجهٌ عن أبي إسحاق المروزيِّ من الشافعية، لكن يُشترَطُ أنْ يكونَ النُقِرُّ عارفاً بالعربية، وأجابَ الأصحابُ بها سبقَ في كلامِ الماوَردي، وهو أنَّ تفسيرَ الألفاظِ المبهمةِ لا يُنظَرُ فيه إلى الإعراب، ولا توازنِ المبهاتِ بالمبيّنات، بدليلِ أنه لو قال: عليَّ كذا درهم، صحيحٌ لا يلزمُهُ مئة درهم بالاتّفاق، وإنْ كانتِ الموازنةُ المذكورةُ تقتضي لزومَ المئةِ والتّقييدَ بالصّحيح، لئلًا يحملَ على بعض درهم، على أنَّ البندنيجيّ (٣) نقلَ عن الطّحاويِّ وحُكِي عن بعضِ أصحابِ أبي حنيفة، وأنَّ البندئيجيّ (٣) نقلَ عن الطّحاويِّ وحُكِي عن بعضِ أصحابِ أبي حنيفة، وأنَّ الجسنِ نقلَ هُ عنه، ولم يقيِّدُهُ بصحيح، والمشهورُ عنهم أنه لا يلزمُهُ إلاً درهمٌ واحد، كما هو قولُ الشّافعية، وينبغي أنْ يقولَ أبو إسحاق ذلكَ في العارفِ بالعربية، ولم أرّهُ منقولاً عنه.

وأما مسلكُ الخفضِ فلا يسلِّمُ الماورديُّ فيه أيضاً نقلَ الاتِّفاق، لما تقدَّمَ

⁼ ومن كتابه نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية، برقم: • ٥ فقه شافعي، وحُقِّقَتْ قطعة منه رسالة ماجستير في جامعة أم القرى، سنة ١٤٢٨هـ.

⁽١) انظر: نهاية المطلب: ٧/ ٦٨.

⁽٢) انظر: منح الجليل شرح مختصر خليل: ٦/ ٥٥٠.

⁽٣) هو أبو نصر محمد بن هبة الله بن ثابت البندنيجي الشافعي، نزيل مكَّة، ويُعرف بفقيه الحرم، من أصحاب أبي إسحاق الشيرازي، وله كتاب المعتمد في الفقه الشافعي، منه نقول في كتب الشافعية، وهو مفقود، وتوفّي سنة (٩٥٤هـ)، وقد نيّف على الثانين. انظر: طبقات الشافعية الكرى: ٤٩٧٨.

من نقلِ الطَّحاوي والمتولِّي، وأيضاً فعندَ الشَّافعيةِ وجهٌ أنه يلزمُهُ فيها إذا لم يصِفْهُ بعضُ درهم»، بعضُ درهم، وهو اختيارُ ابنِ الصَّباغ، قالَ في «الحلية»: «يلزمُهُ بعضُ درهم»، كذا ذكرَ القاضي أبو الطَّيِّب.

قالَ الشّاشيُّ: والشَّيخُ أبو حامدٍ في «التَّعليق» ذكرَ أنه يلزمُهُ درهمٌ سواءٌ كانَ رفعاً أو خفضاً أو نصباً، وما ذكرَه القاضي أبو الطَّيِّب أصحُّ، والوقفُ كالخفض، فينبغي أنْ يأتي فيه الوجهُ المذكورُ بناءً على اعتبارِهِ اليقين، وقد صرَّحَ بنقلِ الوجهِ فيه المتولِّي في «التَّتمة» والشّاشي في «الحلية»، وأمّا الرفعُ فلا خلافَ في لزوم درهم.

ومن الفروع: أَنْ تُكرَّرَ «كذا» بلا عطف، وتنصبَ مَيِّزَها أو تخفِضَه أو ترفعَه، فأما النَّصبُ فمختلَفٌ فيه بين الفقهاء، فمذهبُ الشَّافعيِّ رضي الله عنه، أنَّ اللَّازِمَ له دِرهمٌ واحد، سواءٌ كانَ نحوياً أم لا.

وقالَ محمَّدُ بنُ الحسنِ كما نقلَ الماوَرديُّ، وأبو يوسفَ كما نقلَ الشّاشيُّ في «الحلية» وأبو حنيفة كما نقلَ غيرُهما: أنه يلزمُهُ أحدَ عشرَ درهماً (١)، وهو الذي نقلَهُ ابنُ الحاجبِ في «مختصرِه» الفقهي، وعندَ أبي إسحاق المروزيِّ، إنْ كانَ من العامةِ، فعليه درهمٌ كما قالَ الإمامُ الشّافعيُّ، وإنْ كانَ نحوياً فعليه أحدَ عشرَ درهماً بأنه أوَّلُ الأعدادِ المركّبةِ التي عشرَ درهماً بأنه أوَّلُ الأعدادِ المركّبةِ التي يكونُ تمييزُها منصوباً، فالزمْ مقتضى لفظِه.

قالَ الماورديُّ في «الحاوي» بعدَ حكايةِ هذا الاستدلال: «وهذا خطأٌ في الحكم، والدَّلالةُ على فسادِهِ من وجهين:

⁽١) انظر: الحاوى الكبر: ٧/ ٧٧.

أحدُهما: إنَّ ذِكْرَ العددِ إذا تعقَّبهُ تفسيرُ الجنس (١)، لم يوجبْ زيادةً في العددِ المذكور، اعتباراً بسائر الأعداد.

الثاني: إنّه لما لم يُعتَبَرُ بمقتضى اللِّسان في قولهم: كذا درهم، بالخفض في إيجابِ مئة درهم، اعتباراً بما ذكرنا من أنَّ تفسيرَ الجنسِ لا يقتضي زيادةً في العددِ، كذلك في النَّصبِ وفيما ذكرناهُ من هذين، دليلٌ وانفصال»(٢). انتهى كلامُ الماوَردي.

وما ذكرَهُ في الوجهِ الأوَّلِ لا يستقيم، فإنَّ ذكرَ العددِ نُصَّ فيه، فلا يزدادُ تمييزه، وأما كذا فإنها مبهمةٌ فتفسَّرتْ بمُمَيِّزها، فإذا تركَّبتْ دلَّتْ على عددٍ مركَّب، وأقلَّهُ أحدَ عشرَ درهماً.

وجواب الثاني: جيّد، إلّا أنْ يقالَ فيه: إنَّ الخفضَ متردِّدٌ بين بعضِ درهمٍ وبين مئة، فوجبَ الأقلُّ فإنْ نقصَهُ بقوله: هذا درهمٌ صحيح، أُجِيبَ عنه بأنه قد قِيل به عندَ الحنفية كما تقدَّم، وإنَّما الجوابُ السَّديدُ في ذلكَ أنْ يُقال: الإبهامُ لا ينحصرُ فيها ذُكِرَ بل دلالتُه على ما هو أعمُّ من ذلك، كما تقدَّمَ نقلُهُ عن البصريِّين، غيرِ المبرِّدِ ومَنْ وافقَه، فلا نسلِّمُ أنَّ ذلكَ مقتضى اللسان، وحينئذٍ فاللازمُ درهمٌ ليس إلَّا.

وأما الخفضُ والرَّفعُ، فقالَ الماوَردي: «ليس عليه إلَّا درهم، لا يختلفُ الفقهاءُ في ذلك»(٣).

⁽١) في الأصل: «الحسن»، وهو تحريف، والتصويب من الحاوي.

⁽٢) الحاوي الكبير: ٧/ ٢٧.

⁽٣) المصدر السابق: ٧/ ٢٧.

وليس الأمرُ كما ذُكِرَ في الخفض، فإنّه يجيءُ فيه الوجهُ السابق في إلزامِ بعضِ درهم، وينبغي أنْ يتخرَّجَ عند الحنفية، إذا وُصِفَ الدِّرهمُ بالصِّحة أن يلزمَهُ مئة؛ لأنه إذا لزمَ مع إفراد «كذا»، فمع تركيبِها أولى، ويمكنُ أنْ يُقال: لا يتخرَّجُ لأنَّ معَ الإفرادِ والتفسيرِ بالمفردِ المخفوضِ الموصوفِ بالصِّحةِ، طابقَ مئة على مقتضى أقلِّ عددٍ يخفضُ فيه الدِّرهم، فأما إذا ركَّبَ «كذا» امتنعَ ذلك من أجلِ التَّركيب، ولا يمكنُ إيجابُ مئة، ولو مع الوصفِ بالصِّحة، فرجعنا إلى ما عيَّنه وهو درهم.

ومن الفروع: أنْ يكرِّرَ بالعطف، وله أحوال:

أحدها: أنْ ينصبَ المميِّز كقولِه: كذا وكذا درهماً، وفي هاتين (١١ الحالين الحتلفَ نصُّ الشافعيِّ بمقتضى نقلِ المُزني، وقد سبقَ كلامُ المزنيِّ في ذلك، وما نقلَهُ واختلفَ أصحابُ الشَّافعيِّ فيها نقلَهُ المزنيُّ على طرقٍ: أحدها إثباتُ قولين في المسألة، وبه قالَ ابنُ خيران وأبو سعيدٍ.

وقالَ الرّافعيُّ: إنهُ أشهرُ الطُّرق وأحدُ القولين وهو الأصحُّ عند الجمهور: «أنّه يلزمُهُ درهمان»(٢). وعلَّله المتولِّي والبغويُّ والرافعيُّ وغيرهم بأنَّه أقرَّ بجملتين مبهمَتين، وعقَّبهما بالدِّرهم، قال: ظاهرُ كونِه تفسيراً لهما(٣).

والثاني: لا يلزمُـهُ درهمان، وهو اختياُر الـمُزني؛ لجوازِ أَنْ يريدَ تفسيرَ اللفظين جميعاً بالدِّرهم، وحينئذٍ يكونُ المرادُ من كلِّ واحدٍ نصفَ درهم.

⁽١) في الأصل: «هذه»، ولعله سهوٌ من الناسخ.

⁽٢) الشرح الكبير: ١٢٨/١١.

⁽٣) انظر: الشرح الكبير: ١٢٨/١١.

ومنهم من زادَ قولاً ثالثاً: وهو أنَّهُ يلزمُهُ درهمٌ وشيء، أما الدّرهمُ فلتفسيرِ الثانية، وأما الشيءُ فللأولى الباقيةِ على إبهامِها، وهذا ينطبقُ على روايةِ مَنْ روى: أعطِهِ درهماً وأكثر، وهو قريبٌ من قولِنا في المعطوفِ كأحدوعشرين وبابه، أنَّ المبدوءَ به لا يكونُ مفسَّراً بها ذكرَهُ المُقِرُّ بل يكونُ باقياً على إبهامِه، حتَّى إنَّ مَنْ قالَ: له عندي أحدَ وعشرون درهماً، له تفسيرُ الواحدِ بغيرِ الدَّراهم.

والطَّريقُ الثاني: وبهِ قالَ أبو إسحاق: قالَ الشَّاشي في «الحلية»: وعامّةُ أصحابِنا على حملِ النَّصَّين على صورتين، فإلزامُ الدِّرهمين في صورةِ النَّصب، وإلزامُ درهم في صورةِ الرَّفع.

قال في «التَّتِمة»: وقد نصَّ الشَّافعيُّ في كتابِ الإقرارِ والمواهبِ ما يدلُّ على هذا، وقد سبقَ نصُّهُ في الأمِّ في هذا الموضع.

والطَّريقُ الثَّالث: حملُ النَّصَّين على صورتين، فصورةُ إلزامِ الدِّرهمين أنْ تذكرَ الواوبينها، بل تذكرَ الواوبينها، بل قال: كذا كذا درهما، وهذا طريقُ أبي على بن أبي هريرة (١١).

قالَ الماورديُّ عنها: «أو شكَّ الحاكمُ هل ذكرَ المُقِرُّ الواوَ في إقرارِه أمْ لا؛ لأقرارَ لا يلزمُ فيه إلَّا التَّفسير، وقد صرَّحَ الشّافعيُّ بهذا في «الأم» «(۲)، وقد علِمْتَ نصَّ «الأم» فيها سبقَ.

⁽۱) هو أبو على الحسن بن الحسين بن أبي هريرة، أحد شيوخ الشافعيين، تفقّه على ابن سريج وأبي إسحاق المروزي، وله شرح مختصر المزني، وتوفّي سنة (٣٤٥هـ). انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٣/٧٥٠.

⁽٢) الحاوى الكبير: ٧/ ٢٨.

الطَّريقُ الرابع: وهو طريقُ بعضِ المتقدِّمين، كما قالَ الماورديُّ: إنَّ اختلافَ النَّصِّ محمولٌ على اختلافِ حالةِ المُقِرِّ، فحيثُ ألزمَهُ درهمين أرادَ: إذا أرادَهما المُقِرُّ أو أطلقَ، وحيثُ قال: يلزمه دِرهمٌ، أرادَ: إذا أرادَ درهماً واحداً.

وخَصَّ أبو إسحاقَ الطُّرقَ، وتصرَّفَ الأصحابُ بغيرِ العارفِ بالعربية، وقال في المعارف: يلزمُهُ أحد وعشرون درهماً؛ لأنه أوّلُ عددٍ فيه العطف، ومميِّزُه منصوبُ (١).

وأطلق القول بذلك ولم يخصّصه بالعارف أبو حنيفة ومحمّد بن الحسن، وأغرب الشّاشيُّ في «الحلية» فحكى عن أبي يوسف في المكرَّرِ المعطوف: إنّه يلزمُه أحدَ عشر درهماً، كالمكرَّرِ غيرِ المعطوف، وقد سبقَ ما يقتضي الجوابُ عن دلالتِهم، فلا حاجة إلى إعادتِه، وما حكاه الشاشيُّ في «الحلية»، قد حُكِيَ عن «جامع الفتاوى (٢)» عن أبي حنيفة أنه «يلزمُه أحدَ عشرَ درهماً» (٣) في العطف كما في التركيب.

الحالة الثانية: من أحوالِ تكريبِ (كذا) بالعطف: أنْ ترفَعَ الدِّرهمَ، والمشهورُ عند الشافعية في هذه الحالة، أنه يلزمُه درهم، فإنَّه قال: و (كذا) والمشهورُ عند الشافعية في هذه الحالة، أنه يلزمُه درهم، هكذا وقعَ هذا التَّوجيه في «شرح الوجيه» ولا يحسنُ حذفُ الموصول، وإبقاءُ ما ذكرَ ولو أوَّلهُ على حذفِ المبتدأ، ويكونُ التقديرُ: هو

⁽١) انظر: الحاوى الكبير: ٧/ ٢٨.

⁽٢) في الأصل: «النسائي»، وهو تحريف.

⁽٣) الشرح الكبير: ١١/ ١٢٧.

درهم، لكانَ أقربَ من هذا وقد سبقَ كلامُ النُّحاةِ في ذلك، وسيأتي في الفصلِ الثَّوفيقُ بينه وبين كلام الفقهاء.

وما سبقَ من أنَّ اللازمَ له مع التَّكريرِ بالعطف، ورفع الدِّرهم درهم، هو المشهورُ المقطوعُ به، وفي المسألةِ طريقةٌ أخرى مبيِّنةٌ لقولين، ثانيهما: لزومُ درهمين، لأنَّه يسبقُ إلى الفهم أنه تفسيرٌ لها، وإنْ أخطأً في إعراب التَّفسيرِ، ولم يذكرْ أحدٌ من الشافعيةِ هنا أنه يلزمه درهم، وبعض آخر كما في النَّصب، وإذا ألزموه على قول: بدرهمين كما في النَّصب؛ فلأنْ يُلزِموه بدرهم وبعضِ آخر، أولى وهو وجهٌ عند الحنابلة، ويلزمُ أنْ يتخرَّجَ عند الشافعية، لَكنْ على وجه، ويلزَمُ أنْ يتحرَّرَ به الوجهُ عندَ الحنابلة، وهو أنا إنَّما ألزمناه في النَّصب درهماً، وشيئاً آخر إلَّا أنَّ الدِّرهمَ تمييزٌ للثاني، فالأولُ باقٍ على إبهامِه فيلزمُه به شيءٌ آخر، كما تقدُّم، وأنه ينطبقُ على رأي من قال في: أحدَ وعشرين درهماً، أنَّ الواحدَ مبهمٌ، وهو رأيٌّ عند الشافعيةِ والحنابلة، ومقتضى ذلكَ أنْ يكونَ اللازمُ على هذا درهماً وشيئاً إلا درهماً أو بعض آخر، كما قالَه في «محرَّر الحنابلة» بل محرَّره أنْ يكونَ اللازمُ على هذا الوجهِ درهماً وشيئاً آخر، إلَّا أنْ ترى ما في «محرَّرِ الحنابلة»(١) وبعض آخر بتنوين بعض، فيتَّجهُ الكلام، وهذا نفيسٌ فليُتنبَّه له.

والنظرُ إلى أنْ يكونَ البعضُ من جنس ما يبين به الثاني، بعيدٌ لانقطاعِه عنه واشتغالِه بالحكم.

الحالةُ الثالثة: من أحوالِ تكريرِ «كذا» بالعطف: أن يختصَّ الدِّرهمُ

⁽١) انظر: المحرَّر في الفقه على مذهب الإمام أحمد: ٢/ ٤٨١.

والمجزومُ به عندَ الشافعية، أنَّ اللازمَ له درهم، قالَ الرافعيُّ رحمه الله: «ويمكنُ أنْ يخرَّجَ مما سبقَ أنه يلزمُهُ شيءٌ وبعضُ درهم، أو لا يلزمُهُ إلَّا بعضُ درهم» (١).

وهذا التَّخريجُ الذي ذكرَهُ الرافعيُّ فيه نظرٌ في الأول، وضعيفٌ في الثاني، أمّا الأول: فلأنّهُ إذا قال: كذا وكذا درهم، فدرهَمٌ على هذا محفوضٌ بالإضافة، والتقديرُ في الثاني بعضُ درهم، فكأنّهُ قال: بعضٌ وبعضُ درهم، وهو لو قال كذلكَ لم يكنِ البعضُ الأولُ مبهاً قطعاً، ولا يجري فيه الخِلافُ في خمسةٍ وعشرين درهماً؛ لأنه لما لم ينوِّ نِ البعضَ الأول، كانَ مضافاً إلى الدِّرهم المذكورِ آخراً، كقوله: قطعَ الله يدَ ورجلَ من قالها، وعلى هذا لو قالَ اللِّقرُّ: لفلانِ عندي نصفُ وربعُ درهم، من غير تنوينِ نصف، كانَ مُقِراً بثلاثةِ أرباع دِرهم، ولا إبهامَ قطعاً، وحين تأذٍ فيكونُ اللازمُ له على هذا بعضُ دِرهم لا بعضُ دِرهم، وشيءٌ آخر.

وجوابُ هذا النَّظِرِ أَنَّا لا نسلِّمُ أَنْ يكونَ «كذا» الأوّلُ مضافَ الدِّرهمِ المذكورِ بعدَ «كذا» الثانية؛ لجوازِ أَنْ يكونَ قصدَ به ما يقولُهُ المتلفِّظُ في: «لهُ عليَّ شيءٌ وبعضُ درهم»، وهو لو قالَ كذلك كانَ «شيء» الذي يُقِرُّ به مُبهَاً على قولِنا بإبهامِ الواحدِ في أحدَ وعشرين درهما، بل أولى؛ لأنَّ العطفَ هناكَ في الأعدادِ قد استعمَلَ غالباً التَّمييزَ للمعطوفِ والمعطوفِ عليه، بخلافِ «شيء» و«بعض درهم»؛ ولهذا جزمَ الأصحابُ في قولِه: «له عندي نصفٌ ودِرْهم»، وأنَّ النَّصفَ مبهمٌ، فكذلكَ هنا، وحينئذِ يتَّجهُ ما بحثَهُ الرَّافعيُّ ويكونُ «كذا» الأولُ مبهمً، والثّاني يبينُ بالإضافة.

⁽١) الشرح الكبير: ١٢٩/١١.

وأمّا تخريجُه الثاني مِنْ أنه يلزمُهُ بعضُ درهم، فضعيفٌ وإنْ كانَ هو عندَ الحنابلةِ كذلك؛ ولذلكَ قالَ مصنِّفُ محرَّرِهم فيه: وإنْ قالَ ذلكَ كلَّهُ بالخفضِ قبلَ تفسيرِه بدونِ الدِّرهم، وإنَّما قلنا أنه ضعيفٌ؛ لأنَّ قائلَهُ اعتقدَ أنَّ التَّكريرَ لا أثرَ له في النَّصب، وعلى المشهورِ في الرَّفعِ حتَّى يلزمَ «درهم» فيها على رأي في النَّصب، وعلى المشهورِ في الرَّفع، فلا أثرَ له في الجرِّ حتَّى يكونَ كأنَّهُ قالَ: «كذا درهم»، وهو لو قالَ كذلك، لَزِمَهُ بعضُ درهمٍ على وجهِ احتارَه القاضي أبو الطيِّب، وابنُ الصَّباغ وغيرهما، وكذلك يأتي هنا.

ووجْهُ ضعفِهِ أَنَّ لزومَ درهم في النَّصبِ والرَّفعِ لي هو من جهةِ أَنَّ لا أَثْرَ له بل من جهةِ أَنَّ في النَّصبِ يكونُ تمييزاً لها، وفي الرَّفعِ يكونُ خبراً عنها، وذلكَ متعذِّرٌ في الجرِّ؛ لأنَّ الجرَّ إما للإضافةِ أو للبَدَليَّة، فإنْ كانَ للإضافةِ فاللازمُ به بعضُ درهم بكذا الثانية، وتبقى الأولى على إبهامِها، فيلزمُ به شيءٌ آخرُ كها تقدَّمَ في الجوابِ له، وإما أَنْ يكونَ على البدلِ ومقتضاهُ لزومُ درهم وشيءِ آخر، كأنهُ قال: كدرهم في الثاني، وفي الأولى مبهم، ولو خرجَ هاهنا لزومُ درهم وشيءٍ آخر، كما في الرَّفعِ والنَّصبِ، لم يبعدُ فيكون «كذا» الثانية اندفعَ إبهامُها به، والأُولى باقيةٌ على الإبهامِ.

وفي «الحاوي» للماوَردي ما يقتَضِي إثباتَ قولِ أنّهُ يلزمُهُ درهمان، وهو غريب، وقضيةُ ما حُكِيَ عن الحنفيةِ، أنْ يلزمَهُ شيءٌ ومئةُ درهمٍ على إبهامِ «كذا» الأولى، وأنَّ الثانيةَ تنزلُ على مئة، ولم نرَ مَنْ قالَ به.

ومن الفروع عند الشافعية: «كذا وكذا وكذا درهماً»، والمنقولُ عندَهم فيه، أنّا إنْ قُلنا في «كذا وكذا درهماً» يلزمُهُ درهمٌ، فكذلكَ هنا، وإنْ تكرَّرَ، وإنْ

قُلنا يلزمُهُ دِرهمان، فهاهنا يلزمُهُ ثلاثة (١). هكذا جزمَ به الرّافعيُّ وغيرُه، ولم يذكروا فيه الفرقَ بينَ أنْ يقصدَ الاستئنافَ أو التأكيدَ، أو يطلقَ كما في قولِ المُقِرِّ له على درهم ودرهم ودرهم.

ويمكنُ أنْ يفرَّقَ بأنَّ التَّفسيرَ الواقعَ بعد الألفاظِ المذكورة، تفسيرٌ لها كلِّها، وكأنّهُ قال: ثلاثةُ دراهم، وذلكَ لا نزاعَ فيه في لزومِ ثلاثة، كذلكَ هاهنا ويمكنُ أنْ يقالَ: لا نسلِّمُ أنه تفسيرٌ لها كلِّها بهذا المعنى، بل على معنى التَّنازُع، وإذا كانَ كذاكَ فكلُّ لفظٍ كأنّه معبَرٌ به عن درهم، فيأتي فيه ما في درهم ودرهم، وجوابُه: إنَّ التأكيدَ يمتنعُ عندَ الحذف، فإنَّ الحذف يدلُّ على عدمِ الاهتام، والتأكيدُ يدلُّ على الاهتام، فهما متنافيان.

ومِنْ هنا قالَ الشَّيخُ العالمُ ابنُ مالكِ رحمه الله تعالى في المصدرِ أنه: "إذا كانَ مؤكّداً يمتنعُ حذفُ عاملِه"، موجِّها ذلكَ بأنَّ الحذف يدلُّ على عدم الاهتمام، والتأكيدُ يدلُّ على الاهتمام، فكانا متنافيين، وقد خالفَهُ في ذلكَ العضُ النحاة](٢)، وليسَ من عزمِنا بسطُّ ذلكَ الموضع، وإنَّما الغرضُ أنْ نقولَ كذاكَ لمتوسِّطة حذفِ عميِّزها، فلا يحسنُ أن يؤكّد، لا سيَّما إذا انضمَّ إلى ذلكَ اختلافُ لفظي المؤكّد والمؤكّد، فإنَّ المؤكّد به لفظةُ «كذا» مع مميِّزها المذكور، وذلكَ مفقودٌ في كذا الثانية، فأشبة ما لو اختلفتْ حروفُ العطفِ.

وقضيةُ ما قدَّمناهُ من البحثِ أنْ يلزمَهُ شيئان ومئة درهم، ومن الفروعِ ما إذا قالَ: له عليَّ كذا وكذا درهماً، أو كذا درهم، ففي «التَّتمة» أنه يلزمُهُ درهمُّ

⁽١) انظر: الشرح الكبير: ١٢٩/١١.

⁽٢) زيادة يقتضيها السياق.

واحد؛ لأنه اليقين، وما زادَ شكَّ وصارَ كها لو قال: عليَّ درهمان أو درهمٌ لا يلزمُهُ إلَّا درهم.

وهذا الذي قالَه المتولِّي في الاستدلالِ لهذا الفرعِ نظيرُهُ ما حكاهُ الرّافعيُّ وغيرُه في كتابِ الطَّلاقِ عن «فتاوى القفّال»: لو قالَ طلَّقتُكِ واحدةً أو اثنتين على سبيلِ الإنشاء، قال: يختارُ ما شاءَ من واحدةٍ أو اثنتين، كما لو قالَ أعتقتُ هذا أو هذين.

وهذا أيضاً فرعٌ غريبٌ في «أو» في الإنشاء، ومن المذكورِ فيها ما في «التَّتِمة» أنّه لو قال: عليَّ عشرةٌ إلَّا خمسةٌ أو ستة، قال: يلزمُهُ أربعة؛ لأنَّ الدِّرهمَ الزائدَ مشكوكٌ فيه، فصارَ كقولِه: عليَّ خمسةٌ أو ستةٌ، تلزمُه.

قالَ الرافعيُّ بعد حكايتِه ذلك: «يمكنُ أَنْ يُقالَ_يعني في فرعِ الاستثناء_: يلزمُهُ خمسة؛ لأنَّهُ أثبتَ عشرة، واستثنى خمسة، وشكَكْنا في استثناءِ الدِّرهم السّادس»(١).

وقالَ صاحبُ «الرَّوضة»: «والصَّوابُ ما قالَـهُ المتولِّي؛ لأنَّ المختارَ أنَّ الاستثناءَ بيانُ ما لم يرِدْ بأوَّلِ الكلام؛ لأنه إبطالُ ما ثبتَ»(٢). انتهى.

وإنَّما شُقْنا ذلكَ لمكانِ الشَّكِّ في هذهِ الفروع، وقِسْ على ذلكَ ما لو عكسَ الشَّكَّ فقال: له عليَّ كذا عكسَ الشَّكَّ فقال: له عليَّ كذا كذا درهماً، أو: كذا وكذا درهماً، أو: كذا وكذا درهماً، وحاصلُهُ أنَّه متى حصلَ الشكُّ بين شيئين، لزمَ الأقلُّ.

⁽١) انظر: الشرح الكبير: ١٧٨/١١.

⁽٢) روضة الطالبن: ٤/٧٠٤.

فالآنَ نذكرُ:

ما يتعلَّقُ بأصحابِ المذاهبِ في مسألتِنا

فنقول:

أما الحنفية: فحاصلُ ما يخالفونا فيه قد حُكِي في أثناءِ الكلام، وفي «الهداية» ولو قالَ: كذا وكذا درهماً، لم يصدُقْ في أقلَّ من أحدَ عشرَ درهماً؛ لأنه ذكرَ عدَدين مبهَمين، ليس بينهُما حرفُ العطف، وأقلُّ ذلك من المُقِرِّ: أحدَ عشرَ، وإنْ قال: كذا وكذا درهماً، لم يصدقْ في أقلَّ من أحدٍ وعشرين درهماً؛ لأنه ذكرَ عددين مبهمين، بينهما حرفُ العطف، وأقلُّ ذلك من المفسِّر أحدَ وعشرون، فيُحمَلُ كلُّ درهم على نظيرِه.

ولو قال: كذا درهماً، فهو درهمٌ؛ لأنه تفسيرٌ للمُبهم، ولو قلت: كذا بغير واو، فأحدَ عشر؛ لأنَّهُ لا نظيرَ له سواه، وإنْ ثلَّثَ بالواو، فمئةٌ وأحد وعشرون، وإنْ رفع يُزادُ عليها الألف؛ لأنَّ ذلكَ نظيرُه.

وأمّا المالكية: ففي «مختصر ابنِ الحاجب»: وله «كذا» مثلِ شيء، قلنا: كذا درهماً فعشرون، وكذا وكذا أحدَ وعشرون. وقال سَحْنُون: ما أعرفُ هذا، ويُقبَلُ تفسيرُه (١).

وأما الحنابلة: ففي «محرَّرِهم» في بابِ الإقرارِ بالمجمل: بعد أنْ سوّى بين «كذا» وشيء قال: وإذا قالَ له: عليَّ كذا درهماً، أو كذا كذا درهماً، أو قال فيها: درهم بالرَّفع، لَزِمَهُ درهم، وإنْ قال: كذا وكذا درهماً، أو درهم بالرَّفع،

⁽١) انظر: منح الجليل: ٦/ ٤٥٠.

لَزِمَهُ دَرهم عند ابنِ حامد، ودرهمان عندَ التَّميمي، وقيل: دِرهمٌ وبعضُ آخر، وقيل: درهمُ في الرَّفع، ودرهمان مع النَّصب، وإنْ قالَ ذلك كلَّه بالخفض، قُبِلَ تفسيرُهُ بدونِ الدِّرهم، هذا كلَّه عندي إذا كانَ يعرِفُ العربية، فإنْ لم يعرفُها لزمَهُ بذلكَ درهمٌ في الجميع(١). انتهى كلامُه.

وما سبقَ في كلامِهِ كلِّه هو ما قدَّمناهُ عن الشَّافعية، إلَّا في قولِه في الرَّفع، وقيل: درهم، وبعض آخر، وإلَّا قولُه: «هذا كلُّه عندي، إذا كانَ يعرِفُ العربية» ... إلخ.

وإذا تقرَّرَ لكَ كلامُ أصحابِ المذاهب، فلنعُدْ إلى أمرِ قالَهُ الشَّيخُ أبو حيان رحمه الله تعالى، بعد ذكرِه من المقالاتِ ما يردُّ مقالةَ الكوفيِّين ومَنْ وافقهم، وأنَّ المسموعَ من لسانِ العرب، أنَّ «كذا» إذا كانتْ عن غيرِ عددٍ كانتْ مفردةً ومعطوفةً خاصة، ولا يحفَظُ في العددِ مفردة.

قال: «فعلى هذا الذي اخترناه، لو قال قائل: له عندي كذا وكذا درهما، أنزلناه على درهم واحد، إلّا إنْ قال: أردتُ به عدداً أكثر من ذلك، فيرجعُ في ذلك إلى تفسيره، وكذلك لو قال: كذا كذا درهما، لم نجعلهُ تركيباً، بل نجعلهُ مما حُذِفَ منه حرفُ العطفِ على مذهبِ مَنْ يجيزُ ذلك، كما كانتْ كتركيبهِ بمنزلة: «كيت وكيت»، وكذلك لو قال: كذا درهما، لم نجعلهُ مفرداً، بل يكونُ مما حُذِفَ منه المعطوف، وأنَّ أصلَهُ: كذا وكذا، كلُّ ذلك حُفِظ لما استقرَّ في كلامِهم، من أن كذا لا تُستعمَلُ في العدد، إلَّا معطوفة، وكذلك لو لحنَ بخفضِ الدِّرهم، أو رفعِه، لأنَّ اللحنَ لا يُبطِلُ الإقرار.

⁽١) انظر: المحرَّر في الفقه على مذهب الإمام أحمد: ٢/ ٤٨١.

وقد اختلفَتْ مذاهبُ الفقهاءِ في الإقرارِ بهذه الكناية، اختلافاً كثيراً جداً، وإذا لم يكنْ للناسِ عُرْفٌ فيها، ولا اصطلاحٌ خاصٌّ ليُفهم (١)، وجبَ حملُها على اللغة، وإذا نظرنا في لغةِ العرب، لم نجدْ لهم ما يتحقَّقُ إتيانه (٢) فيها من التَّراكيب إلَّا ذلكَ التَّركيب، الذي ذكرناه، فوجبَ الحملُ عليه إذْ ذاك، وقد ذكرنا في كتابِ (الشذا) أقاويلَ الفقهاءِ في ذلك، والعجبُ أنه لم يقلُ أحدٌ منهم بما يوافقُ اللغةَ (٣). انتهى كلامُ الشَّيخ.

والآن فلنذكر:

الفصلُ الثالث في موافقةِ أهلِ النَّحوِ في مقالتِهم

فنقول:

أمَّا الشَّافعية، ومَنْ قالَ بقولِهم كالحنابلة: فإنَّ عمدَتَهم في ذلكَ أمران:

أحدُهما: إنَّ «كذا» مبهم، لا ينحصرُ في عددٍ كيفَ كان، سواءٌ مع العطفِ أم مع الإفراد، أم مع التَّركيب، والأصلُ براءةُ الذِّمة، والأخذُ في الإقرارِ باليقين مع احتمالِ النَّصبِ لا على التَّمييز، بأنْ يكونَ بإضهار، أعني وعدمَ الانحصارِ في عددٍ، هو الذي يظهرُ من كلامِ أكثرِ البصريين، وإنْ كانَ سيبويه لم يمثلُ إلا بكذا معطوفةً في الأعداد.

والأمر الثاني: أنَّها إذا لم يُذكَّر بعدها ما يفسِّرُها، كانتْ لشيءٍ مبهم، وهذا

⁽١) في الأصل: «لبعضهم»، وهو تحريف، والمثبت من التذييل والتكميل.

⁽٢) في الأصل: «إثباته»، وهو تصحيف، والمثبت من التذييل والتكميل.

⁽٣) التذييل والتكميل: الورقة ٣٨١أ.

مُطبَّقٌ على المسموعِ من لسانِ العرب، وإنْ تكرَّرتْ بالعطفِ اقتضى أنْ تكونَ لشيئين مبهَمين، وهذا منطبقٌ على المسموع من لسانِ العرب.

ثم يقعُ للفقهاءِ اختلافٌ في بعضِ الحروفِ: كالفاء، وبل، هلْ يقتضي ذلكَ شيئين أو لا يقتضي بظاهرِه إلَّا شيئاً واحداً؟ وإنْ تكرَّرتْ لا بالعطفِ ولا بتفسير، فهذا لم يُنقَلْ نظيرُهُ من كلامِ العرب، ولكنَّهُ جارُّ عندَ من يقيسُ في هذا الباب، وعلى هذا فيكونُ لشيءٍ مبهم، والأوَّلُ مؤكَّدٌ بالثاني، وأمّا إذا ذُكِرَ بعدَها ما يفسِّرُها، فإنِ انفردتْ وكانَ مميِّزُها منصوباً، كانَ اللازِمُ درهماً، من أجلِ أنه لم يقمْ دليلٌ على انحصارِ الأمر.

فها قالَهُ الكوفيون ومَنْ وافقَهُم: وإذا لزمَ درهمٌ في حالةِ النَّصب، فلأنْ يكونَ اللازمُ في حالةِ الرَّفعِ والجرِّ أولى. ومَنْ أوجبَ في الجرِّ بعضَ درهم، اعتقدَ خفضَهُ بالإضافةِ إليها.

أما إذ تركّبتْ بلا عطف، سواءٌ كانَ مع اعتقادِ حرفِ العطفِ أو أنَّ التَّركيبَ سائغ، فاللازمُ بالعددِ المتيقَّنِ كها لو تكرَّرَ، وقد تقدَّم، وأما إذا كُرِّرَتْ بالعطف، وذُكِرَ المفسِّرُ مفرداً، فهذا هو الذي تردَّدَ النظرُ فيه في اتحادِهِ وتعدُّدِه وتبعيضِه، ففي حالةِ النَّصبِ تكونُ تمييزاً للثاني قطعاً، وهل هو تمييزٌ للأوَّلِ أو تميزٌ لها، أو ليسَ تميزاً للأوَّل، من هنا نشأ الخلاف:

مَنْ أَلْزَمَ درهمين، قال: هو تمييزٌ لكلِّ منها بذلك، أو تمييزٌ للثاني ودلَّ على تمييزِ الأوَّلِ المحذوف، ومَنْ قال: هو تمييزٌ لهم الاعلى معنى الأوَّلِ أَلزَمَ درهماً، ومَنْ قال: هو تمييزٌ للماني، والأولُ باقٍ على إبهامِه ألزمَهُ درهماً وشيئاً آخر.

وقد علمتَ أنَّ هذه المقالاتِ الثلاثَ موجودةٌ عند الشافعية والحنابلة، ولو قال: كذا وكذا درهمٌ بالرَّفع، فإمّا أنْ يكونَ اللازمُ درهماً واحداً، لما تقدَّمَ توجيهُه، وكأنه قال: كذا وكذا ذلك المبهمُ درهمٌ، وهو مشتمِلٌ على شيئين فأكثر، وإما أنْ يكونَ اللازمُ درهماً آخر على اعتقادِ أنه مفسِّرٌ للَّفظِ الثاني، وإنْ أخطأ في الإعراب، والأوَّلُ باقِ على إبهامِه، وإمّا أنْ يكونَ اللازمُ درهمين، على أخطأ في الإعراب.

وأمّا إذا اختصّ: فإمّا أنْ يكونَ اللازمُ درهماً، على أنْ يكونَ الخفضُ على الإضافةِ لها على طريقِ الاشتراك، كهذا رداءُ وبساطُ عُمَرَ وعليٍّ، أنْ يكونَ المعنى رداؤه مرَّةً وبساطُهُ أخرى، ولئنْ كانَ لحناً عندَ مَنْ صرَّحَ بذلك، فاللازمُ بمقتضى الفقهِ ذلك على هذا القول.

ومَنْ أَلزَمَ بعضَ درهم، كما هو عندَ الحنابلةِ وتخريجِ عند الشافعية، فتوجيهه: إنه يكون «كذا» كناية عن شيءٍ من الدِّرهم، ولا أثر للتَّكرير، وفيه ضعفٌ تقدَّمَ بيانُه، ومَنْ ألزمَ بعضَ درهم آخر، وشيئاً آخر، فللإضافةِ المقتضيةِ للبعضية، وبقاء كذا الأوّل على إبهامِه، ومَنْ ألزمَ دِرهمين فإمّا أنَّ الإضافةَ لا تقتضي التبعيض، ويكونُ حذفٌ من الأُولى، نظيرُه لدلالةِ الثاني عليه، وإما أنْ يكونَ الخفضُ على البدلِ من ذا الثانية، ويكونُ دالاً على الأول، أو لا يكونُ دالاً على الأول، أو لا يكونُ دالاً عليه، لا في الإضافةِ ولا في البدلية، فيكونُ اللازمُ درهماً وشيئاً آخر.

وأمّا مانَقَلَ الحنفيةُ والمالكيةُ مطلقاً، وأبو إسحاق من الشافعيةِ في العارفِ بالعربية، فهو مفرَّعٌ على طريقةِ الكوفيين، ولا نزاعَ عندَ الفقهاءِ أنه إذا قال: كذا دراهم، أنَّ اللازمَ له ثلاثة، ولا يتخرَّجُ في هذا الخلاف، فيمن قالَ له: عليَّ دراهم، وذلكَ على طريقةِ الكوفيِّين ومن وافَقَهم؛ لأنَّ «كذا» إذا كانَ مفسِّرُها جمعاً، كانتِ الثلاثةَ وبابَها، فكأنه قال: ثلاثةُ دراهم، وذلكَ لا نزاعَ فيه.

نعم؛ مَنْ لا يرى ذلكَ يقول: كأنَّهُ قال: دراهم، فينبغي أنْ يتخرَّجَ فيه الخلافُ والمشهورُ الاتِّفاقُ على لزومِ ثلاثة دراهم، وشذَّ بعضُ الناس، فألزمَ درهمين بناءً على أنَّ أبنيةَ الجمعِ لاثنين يصحُّ حقيقةً، وفيه بحثٌ وكلامٌ مطوَّلٌ ليس هذا موضعَه.

وينبغي أنْ يتخرَّج: أنْ يلزمَهُ بعضُ درهم، كما لو قال: كذا درهم؛ لأنَّ المعنى: كذا من الدَّراهم، وذلكَ صادقٌ ببعض درهم، ولم أرَ مَنْ قال به وأما إذا قال: كذا كذا درهما، فالكوفيُّون ومن وافقَهم يجعلونَهُ لأحد عشر، وبابِه واللازمُ في الإقرارِ الأقلُّ، فألزمَه مَنْ وافقَهم بأحدَ عشر، وأما إذا قال: كذا وكذا درهما، فالكوفيون ومن وافقَهم يجعلونَهُ لأحد وعشرين وبابِه، وأما إذا قال: كذا درهما، فالكوفيون ومن وافقَهم يجعلونَهُ لاحد وعشرين وبابه،

وعلى مقتضى ذلك جرى جمعٌ من الفقهاءِ على أنَّ اللازمَ للمقرِّ عشرونَ درهماً، كما تقدَّم؛ لأنه الأقل، وأمّا إذا قال: كذا درهم، فالكوفيُّون ومن وافقَهم يجعلونَهُ للمئةِ والألف، فلذلكَ أُلزِمَ في روايةٍ عن الحنفيةِ بمئة درهم، وصفَ الدِّرهمَ بالصَّحيحِ أمْ لم يصِفْه. نعم؛ لو قال: كذا وكذا درهم، فينبغي أنْ يلزمَهُ على هذهِ الطَّريقةِ شيءٌ مُبهَم، ومئةُ درهم، وقد سبقَ تخريجُه والكلامُ عليه.

وإذا اتَّضحَ ذلكَ، فكيفَ يحسنُ من الشَّيخِ أبي حيان رحمه الله تعالى أنْ يقول: «والعجبُ من الفقهاء، ولم يقل أحدٌ منهم بما يوافِقُ اللغة»، وقد علمتَ

أنه لم يخرجْ أحدٌ منهم عن موافقةِ اللغة، فلا يخلو إمّا أنْ يريدَ الشَّيخُ رحمه الله أنَّ التَّراكيبَ التي ذكروها لا توافقُ اللغة، إذْ إنَّ الأحكامَ التي ذكروها لا توافقُ اللغة، إذْ إنَّ الأحكامَ التي ذكروها لا توافقُ اللغة، إنْ أرادَ الأوَّلَ لم يستقمْ لوجهين:

أحدُهما: إنَّ كثيراً من أئمَّةِ الغريب، جوَّزَ ذلكَ إما بالقياسِ أو بالسَّماع في كثيرٍ منه، على ما يظهرُ من كلامِ ابنِ عُصْفُور، ثمَّ إنَّ الشيخَ ذكرَ أمثلةَ الفقهاءِ وخرَّجها على أصلِ عربي، فكيفَ يَتعجَّبُ من شيءٍ قد خرَّجَ هو له وجهاً على معتقدِهِ القاصرِ على السَّماع.

الوجهُ الثاني: إنَّ الفقيهَ ليس من شأنِه أنْ يتحدَّثَ في صحةِ التَّركيب من جهةِ العربية، وإنَّما يتحدَّثُ فيما يلزمُ على هذا التَّركيب، ولو كانَ في العربيةِ لحناً، وهذا الوجهُ الثاني على تقديرِ أنَّ التراكيبَ التي ذكرها لفقهاءُ لا توافقُ بما سبق، وإنْ أرادَ الشيخُ رحمه الله أنَّ الأحكامَ التي ذكرها الفقهاءُ لا توافقُ اللغة، فممنوع، أمّا على طريقةِ مَنْ وافقَ الكوفيين فظاهرٌ، وأما من لم يقيِّدِ الحلَّ بتلكَ الطَّريقة، فهو مستمرٌ على طريقةِ البصريِّين في عدم تعيين العددِ كيف بتلكَ الطَّريقة، فهو مستمرٌ على طريقةِ البصريِّين في عدم تعيين العددِ كيف كانَ اللفظ، وقد ظهرَ أنَّ كلامَ الشَّيخِ في ذلك ممنوعٌ أولاً وآخراً، فإنَّ ما قالهُ الفقهاءُ على اختلافِ مذاهبِهم، موجَّهٌ فِقهاً ونحواً والله سبحانه وتعالى أعلمُ الصَّواب.

خاتمة تتعلَّقُ بأوهامٍ وقعتْ لمن أفردَ هذه المسألةَ بالتَّصنيفِ(١) بعدَ الشَّيخ رحمه الله تعالى

قالَ في أوّلِ فصلِ من الفصولِ الخمسة: «اعلمْ أنَّ لكذا استعمالين: أحدُها أنْ يُستعمَلَ كُلُّ من جزأيها على أصلِه، فيُرادُ بالكافِ التَّشبيه، وبِدا» الإشارة، ولا يرادُ بمجموعِهما الكنايةُ عن شيء، فهذه بمعزلِ عما نحنُ فيه، وذلكَ كقولِك: رأيتُ زيداً فقيراً، ورأيتُ (٢) عَمْراً كذا، وقولِ الشّاعر:

(٢) «ورأيتُ» ساقطةٌ من فوح الشذا.

⁽۱) يقصدُ البلقينيُّ ابنَ هشام الأنصاري، الذي ألَّف رسالة بعنوان: «فوح الشذا في مسألة كذا»، وقدَّم فيها اعترضَاتٍ على رسالة الشذا لأبي حيَّان، ويبدو أنَّه كانَ حادًا في نقدهِ، فقال في المقدِّمة: «فإنِّي ليا وقفتُ على كتاب «الشذا في أحكام كذا» لأبي حيان رحمه الله تعالى، رأيتُه لم يزِدْ على أنْ نسخَ أقوالاً وجدَها، وجمعَ عباراتٍ وعدَّدها، ولم يفصِحْ كلَّ الإفصاحِ عن حقيقتِها وأقسامِها، ولا بيَّن ما يعتمدُ عليه مما أوردهُ من أحكامها، ولا نبَّه على ما أجمعَ عليه أربابُ تلكَ الأقوالِ واتَّفقوا، ولا أعربَ عا اختلفوا فيه وافترقوا، فرأيتُ أنَّ الناظرَ في ذلك لا يحصلُ منه بعدَ الكدِّ والتَّعب، إلَّا على الاضطرابِ والشغب، فاستخرتُ الله في وضع تأليفٍ مهذَّب، أبيِّنُ فيه ما أجملَ، واستئنافِ تصنيفٍ مرتَّبٍ أُورِدُ فيه ما أهمل، وسمَّيتُه: (فوحَ الشذا بمسألة كذا)، وبالله تعالى أستعين، وهو حسبي ونعم المعين، ولا حولَ ولا قوةَ إلَّا بالله العظيم». الأشباه والنظائر للسيوطي: ٧/ ٢٧١-٢٧٢.

وأسلمني الزَّمانُ كذا فلا طربٌ ولا أنسُ

ويكونُ اسمُ الإشارةِ في هذا النوعِ باقياً على معناه، يصحُّ أن يسبقَهُ حرفُ التَّنبيه وأنْ تليهِ كافُ الخطابِ ولامُ البعد، ألا ترى أَنَّكَ لو قلتَ في المثال: ورأيتُ عَمْراً هكذا وكذاك وكذلك، وقلتَ: وأسلمني الزَّمانُ هكذا، كانَ مستقياً، إلَّا أنَّ حرفَ التَّنبيه هُنا مقدَّم (١) على الكاف كما أريتُك، وإنَّما القاعدةُ فيه مع سائرِ حروفِ الجرِّ أنْ يتأخَّرَ عنها، كقولِك: بهذا(٢) ولهذا، إلَّا في هذا الموضع خاصةً، قالَ أبو الطَّيِّب (٣):

ذِي المعالي فَلْيَعْلُونْ مَنْ تعالى هكذا هكذا وإلَّا فلا لا^(٤) انتهى كلامُه (٥).

وقولُه: «ويكونُ اسمُ الإشارةِ في هذا النَّوعِ باقياً على معناه، يصحُّ أنْ يسبقَهُ حرفُ التَّنبيه، وأنْ تليهِ كافُ الخِطابِ، ولامُ البُعدِ».

يقتضي أنَّهُ يصِحُّ أنْ يقولَ: هكذاك فيجمعُ في كذا بينَ هاءِ التَّنبيه، وكافِ الخطاب، وليس ذلك بمسموع، وقياسُ ما علَّلوا به منعَ الجمعِ من هاءِ التَّنبيهِ ولام البُعدِ من كراهةِ الاستطالة في هذلك، أنْ تمنعَ هكذاك، ولم أوردْ

⁽١) في فوح الشذا: «متقدِّم».

⁽٢) في الأصل: «فهذا»، وهو تحريف، والتصويب من فوح الشذا.

⁽٣) البيت هو مطلعُ قصيدةٍ للمتنبِّي عدد أبياتها ٤٥ بيتاً، في التبيان في شرح الدِّيوان: ٣/ ١٣٤.

⁽٤) في الأصل: «فليعلو»، و«فلا فلا»، والتصويب من رواية الدِّيوان.

⁽٥) فوح الشذا بمسألة كذا، ضمن كتاب الأشباه والنظائر النحوية للسيوطي: ٧/ ٣٧٣-

عرف الشذا بتعريف مسألة كذا ______

عليه في لامِ البعد؛ لأنَّ ذلكَ مشهورٌ معروفٌ عند النحاة، حتَّى في «الألفية»، قال(١):

واللامُ إِنْ قدَّمتَ ها ممتنعة (٢)

أو ما جعلَهُ «كذا» في البيتِ من هذا النوع، فقد تقدَّمَهُ ما فيه، وأنَّ الأقربَ خلافُه، خلافًا لقولِه بعدَ ذلكَ: أنه غلطَ جماعةٌ فعدُّوه من النوع الثاني (٣)، والأقربُ أنه هو الغالط، واعتبارُهُ ذلكَ لصحّةِ سبقِ حرفِ التَّنبيه غيرُ معتبر، إذْ يصحُّ أنْ يسبقَ النَّوع الثاني إذا لم ندَّع التركيب، وإنَّما لم نعدَّهُ على قولِ من ادَّعى التَّركيب؛ لأنَّ مثلَ ذلك لا يغيِّر عما استعملتُهُ العرب كالمثل.

قالَ صاحبُ الأوهام: «والثّاني أنْ يُـخرَّجَ كلُّ من الجزأين عن أصلِه، ويُستعمَلَ المجموعُ كنايةً، وهذه على ضربين:

أحدهُما: أنْ يكونَ كنايةً عن غير عدد، كقولك: مررتُ بذا^(٤) كذا، قال: واعتقادي في هذهِ أنَّها إنَّها يتكلَّم بها من يخبرُ عن غيره، وأنها تكونُ من كلامِه لا من كلامِ المخبرِ عنه، هذا الذي شهدَ به الاستقراءُ، وقضى به الذَّوقُ الصَّحيح، فلا يقولُ أحدُّ أبداً (٥): مررتُ بدارِ كذا، أو بدارِ كذا وكذا؛ وذلك لنسيانِ (٢) اعترى المُخبِرَ أو لغير ذلك، ومنه ما جاءَ في حديثِ الحسابِ أعاذنا الله اعترى المُخبِرَ أو لغير ذلك، ومنه ما جاءَ في حديثِ الحسابِ أعاذنا الله

⁽١) هذا هو عجز البيت الخامس والثهانين من ألفية ابن مالك: ص١٥.

⁽٢) في الأصل: «قدمتها»، والمثبت من الألفية.

⁽٣) فوح الشذا: ٧/ ٢٧٥.

⁽٤) في الأصل: «بدار»، وهو تحريف، والتصويب من فوح الشذا.

⁽٥) في فوح الشذا: «ابتداءً».

⁽٦) في فوح الشذا: «لشأن».

من سوئِه (١): «أتذكرُ يومَ كذا؟ فعلتَ فيه كذا وكذا» (٢). انتهى.

اعتقادُهُ ليس صحيحاً، بل يستعملُها الإنسانُ في الإخبارِ عن نفسِه لمقاصدَ لا تخفي من تعميمِه على المخاطَب، ونسيانٍ وغيرهما.

قال: «(وقولُ من قال: أما بمكانِ كذا وكذا وجذٌ»، إنَّما الكنايةُ فيه من كلامِ من حكى عن غيرِه، ألا ترى أنَّهم حَكُوْا أنه قيلَ له في الجواب: بلى، وجاذاً، ولو كانَ السائلُ كانياً، لم يُعلَمْ مرادُه، ولم تصحَّ (٣) إجابتُه بالمعنيين (٤)، ودعوى أنَّ المسؤولَ عَلِمَ ما كنَّى عنه، على خلافِ الأصل والظاهر»(٥). انتهى.

هذا لا دلالة فيه على مُعتقَدِه، ولو سُلِّمَ له فيه ما قال، أنْ لا يلزمَ من وجودِ ذلك في هذا المثال، أنْ يكونَ كلُّ مثالٍ منها لا يصحُّ إلَّا على هذا الوجه.

قال: «الضَّربُ الثاني: وهو الغالبُ، أنْ يُكنَّى بها عن عددٍ مجهولِ الجنسِ والمقدار، وهذه والتي قبلَها مركَّبتان من شيئين:

أحدُهما: الكاف، والظّاهرُ أنها الكافُ الحرفيةُ المفيدةُ للتَّشبيه؛ لأنَّها القسمُ الغالبُ من أقسام الكاف، كما ركَّبوها مع «أنَّ» في: كأنَّ زيداً أسدُّ.

والثَّاني: «ذا» التي للإشارة، كها ركَّبوها مع «حبَّ» في «حبَّذا»، ومع «ما» في نحو: ماذا صنعت؟ في أحدِ التّقادير.

⁽١) في فوح الشذا: «سوء فيه».

⁽٢) فوح الشذا: ٧/ ٢٧٤ - ٢٧٥.

⁽٣) في فوح الشذا: «تقبح».

⁽٤) في فوح الشذا: «بالتعيين».

⁽٥) فوح الشذا: ٧/ ٢٧٥.

ولا يُحكَمُ على ذا بأنَّها في موضع جرِّ، ولا على الكافِ بأنّها متعلِّقةٌ بشيءٍ، ولا بأنَّ فيها معنى التّشبيه، وإنْ كانَ باقياً بعد التّركيب في «كأن»، إلّا أنه لا معنى له هنا، فلا وجه لتكلُّفِ ادّعائه؛ لأنَّ التَّركيبَ كثيراً يزيلُ معنى المفردين، ويُحدثُ بمجموعِ الكلمتين بأنَّه في موضعِ ويُحدثُ بمجموعِها معنى لم يكن، ويحكمُ على مجموعِ الكلمتين بأنَّه في موضعِ رفعٍ أو نصبٍ أو جرِّ بحسبِ العواملِ الداخلةِ عليها.

والدَّليلُ على أنَّ الأمرَ كذلك أمور:

أحدها: أنَّ ذا لا تؤنَّتُ لتأنيثِ تمييزِها، تقول: [لهُ](١) عندي كذا وكذا أمة، ولا تقول: كذه وذه.

والثاني: أنها لا تُتبَعُ بتابع، لا يقولون: كذا نفسه رجلاً.

الثالث: أنهم قالوا: أنَّ كذا وكذا مالُك، برفع المال، ذكره أبو الحسنِ في «المسائل».

الرابع: أنهم قالوا: حسبِي كذا، فأدخلوا عليها الجارَّ، ذكره أبو الحسن [أيضاً] (٢).

الخامس: أنَّهم يقولون: كذا وكذا درهماً، مع أنَّهم لا يركِّبون ثلاثة أشياء، فما ظنُّكَ بأربعة، فلولا أنَّ كذا قد صارتْ بمنزلةِ الشيءِ الواحد، لم يسُغْ (٣) ذلك (٤). انتهى كلامُه.

⁽١) زيادةٌ من فوح الشذا.

⁽٢) زيادة من فوح الشذا.

⁽٣) في الأصل: «يسمع»، وهو تحريف، والتصويب من فوح الشذا.

⁽٤) فوح الشذا: ٧/ ٢٧٥ - ٢٧٦.

وقولُه في الخامس: إنّه م يقولون: ظاهرُهُ مصروفٌ إلى العرب، كما في الوجوهِ التي قبلَه، وهو سهوٌ فلم يُسمعْ عن العربِ: كذا كذا درهماً، بل لم يُسمَعْ: «كذا كذا كذا» إلّا في الأعداد، ولا في غيرها، وحينئذ فلا يصحُّ أنْ يُقامَ دليلاً على التَّركيب؛ لأنَّ مَنْ جوَّزَهُ إنّها جوَّزَهُ قياساً، وهو ممنوعٌ عند مخالفِه كما سبق، ومثلُ ذلك لا يصحُّ أنْ يُجعَلَ دليلاً، ويمكنُ أنْ يُقال: لعلَّهُ قال: كذا وكذا، فسقطتِ الواوُ من النُّسخة؛ لأن ذاكَ لا يُسمَّى تركيباً، وإنَّما يُسمَّى عطفاً، وهو يقول: مع أنَّهم لا يركِّبونَ ثلاثة أشياء، فما ظنَّكَ بأربعة، ثمَّ إنَّ من جوّز كذا كذا، بالقياس لا يجعلُه تركيباً، وإنَّما يُكنَّى به عن العددِ المركَّب، ويُسمَّى كذا كذا تكريراً دون عطفٍ، وكذلكَ قالَ ابنُ مالكِ في « التسهيل».

وقولُه في الرّابع: إنهم قالوا: حسبي بكذا، يدلُّ على ردِّ ما سبقَ من قولِه، واعتقادي في هذهِ أنها إنَّما يتكلَّمُ بها من يخبرُ عن غيرِه إلى آخرِه، والرَّدُّ من ذلكَ واضح.

وإنَّما سقتُ كلامَهُ من أولِ الضَّربِ الثاني؛ لأنهُ عقَّبَهُ بأمورِ تشهدُ ما قدَّمَهُ بالوهم فيها، وذلكَ أنّه قالَ عَقِبَ ما حكيتُ عنه آنفاً: «وذهبَ جماعةٌ من النَّحويين إلى أنَّ الكافَ وذا كلمتان باقيتان على أصلِهما من غير تركيب، ثمَّ اختلفوا على أقوال:

أحدُها: إنَّ الكافَ حرفُ تشبيهٍ وأنَّ معنى التَّشبيه باقٍ، وهذا ظاهرُ قولِ سيبويه، والخليل، وصريحُ قولِ الصَّفار.

بيانُ الأوَّل: أنَّ سيبويه قال: صارَ ذا بمنزلةِ التَّنوين، [لأنَّ المجرورَ بمنزلة

التنوين] (١). وقالَ الخليل: كأنَّهم قالوا: [له] (٢) كالعددِ درهماً، فهذا تمثيلٌ وإنْ لم يتكلَّمْ به وإنَّما تجيءُ الكافُ للتَّشبيه، فتصيرُ وما بعدَها بمنزلةِ شيءٍ واحد.

وبيانُ الثاني: أن الصفّار لم ردَّ على مَنْ جوَّزَ: كذا درهم بالخفض، بأنَّ أسماء الإشارةِ لا تُضاف، ثم اعترضَ على نفسِه بأنَّ معنى الكافِ والإشارةِ قد زالَ، وأجابَ بأنَّ المتكلِّمَ لا بدَّ أنْ يقدِّرَ في نفسِه عدداً ما، وحينئذٍ يقولُ: له عددٌ مثلُ هذا العدد.

الثاني: أنَّ الكافَ اسمٌ بمنزلةِ «مثل»، قاله ابنُ أبي الرَّبيع، قال: ويظهرُ لي أنَّ الكافَ اسمٌ بمنزلةِ «مثل» في قولِك: لي بمثلِه رجلاً، قال: والأصلُ أنْ يُقالَ حيثُ يكونُ هناك مشارٌ إليه»(٣).

وقد فرغَ من الكلامِ عليه في أوَّلِ الضَّربِ الثاني، وظهرَ أنَّ الخلافَ الذي حكاهُ خمسةُ أقوال، إنَّما هو تفريعٌ على القولِ الصَّائر إلى عدم التَّركيب.

ويدلُّ لذلكَ أنه قالَ في الفصلِ الثالثِ في إعرابِها: "ويظهرُ أنه مبنيٌّ على الخلافِ في حقيقتِها، فإذا قيلَ: له عندي كذا وكذا درهماً، فإنْ قيلَ بالتَّركيبِ، فمجموعُ "كذا» مبتدأُ خبرهُ الجارُّ والمجرور، والظَّرفُ متعلَّقٌ به، والظَّرفُ يعملُ في الظَّرفِ إذا كانَ متعلِّقاً بمحذوفٍ لوقوعِه موقِعَ ما يعملُ، نحو: أكلُّ يومٍ لكَ ثوبٌ؟ وإنْ (٤) قيل: الكافُ اسمٌ فهي المبتدأ، وإنْ يومٍ لكَ ثوبٌ؟ وإنْ (١٤) قيل: الا تركيب، فإنْ قيل: الكافُ اسمٌ فهي المبتدأ، وإنْ

⁽١) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من فوح الشذا.

⁽٢) زيادة من فوح الشذا.

⁽٣) فوح الشذا: ٧/ ٢٧٧-٢٧٨.

⁽٤) في الأصل: «ولي»، والتصويب من فوح الشذا.

قِيل: حرفٌ فالجارُّ والمجرورُ صفةٌ لموصوفٍ محذوف، أي: له عندي عددُ كذا وكذا درهماً»(١). انتهى.

وقد ظهرَ لكَ منه أنّه إذا فرَّعَ على عدم التَّركيب، ذكرَ الخلافَ في الكافِ في اسميَّتِها وحرفيَّتها، وإذا تقرَّرَ ذلكَ تبيَّنَ الوهمُ في ذلكَ الكلام من وجوه:

الأوّلُ: أنه يقتضي أنَّ مذهبَ الخليلِ عدمُ التَّركيب، وظاهرَ قولِ سيبويه، وإنها تجيءُ الكافُ للتَّشبيه، فتصيرُ وما بعدَها بمنزلةِ شيءٍ واحد، بدلَ تنزيلِه لها، ولِما بعدَها بمنزلةِ شيءٍ واحدِ على التَّركيب، ويدلُّكَ على ذلكَ أنه قال: وقالَ الخليلُ كأنَّهم قالوا: كالعددِ درهماً، فهذا تمثيلٌ وإنْ لم يتكلَّمْ به، وذلك ظاهرٌ بل صريحٌ في دعوى التَّركيب، فإنَّهُ لو لم يكنِ التَّركيبُ موجوداً، لم يكنْ لقولِه، فهذا تمثيلٌ وإنْ لم يتكلَّم به فائدة.

الثاني: أنه حكى عن الصَّفارِ خلافَ ما نسبَهُ إليه من المذهب، كها جرى في أمرِ الخليلِ وسيبويه، فإنَّ الصَّفارَ قال: إنَّ معنى الكافِ والإشارة، قد زالَ وأجابَ: بأنَّ المتكلِّمَ لا بدَّ أنْ يقدِّر في نفسِه عدداً ما، وحينئذِ يقولُ: له عددٌ مثلُ هذا العدد، وهذا من الصَّفارِ ظاهرٌ في التَّركيب، حيثُ يقول: إنَّ معنى الكافِ والإشارةِ قد زال.

وقد حكى هو عن الصَّفارِ في الفصلِ الرابعِ حيثُ قالَ فيه في الرَّدِّ على قولِ الكوفيِّين: «الخامسُ: إنَّ إجازةَ كذا درهم، وكذا دراهم باطلٌ بها قدَّمناه، وأجابَ الصَّفارُ بأنَّ المتكلِّمَ لا بدَّ أنْ يقدِّر في نفسِهِ عدداً ما، وحينئذٍ تقول: له

⁽١) فوح الشذا: ٧/ ٢٨٤-٢٨٥.

عددٌ مثلُ هذا، أي: مثلُ هذا المركَّبِ أو المعطوف. قال: وفي هذا الجوابِ نظرٌ وهو مبنيٌّ على ادِّعاءِ عدمِ التَّركيب، وأنَّ معنى التَّشبيه باقٍ وهو بعيدٌ جداً، وقد تقدَّمَ ردُّه»(۱).

وقولُه في الثّاني: «إنَّ الكافَ اسمٌ بمنزلةِ مثل»... إلخ. هذا لا يدلُّ على عدمِ التَّركيب، فلا بِدْعَ في التَّركيبِ من اسمين.

وقولُه في الثّالثِ حكايةً عن العبديِّ: «بدليلِ أنَّ الواوَ قد تسقطُ فتركَّبُ مع مثلِها» (٢). هذا ليسَ بمسموعٍ من العرب، وإنَّمَا هو قياس، وقد سبقَ فيه كلامٌ عدةَ مرات.

الوهمُ الثالث: قولُه في الرابع: «أنَّها محتملةٌ للحرفيّة والاسمية، قاله أبو البقاء في «شرح الإيضاح»»(٣).

الذي قالَهُ أبو البقاء في «شرح الإيضاح» أنهًا مركَّبة، وحكاهُ عنهُ الشَّيخُ في «شرح التَّسهيل» قال: «قالَ العُكبَريُّ في «شرح الإيضاح»: «كذا» مركبة من الكافِ للتَّشبيه، و «ذا» اسم إشارة، أُوقِعَ على عددٍ مبهم، وإذا جعلتَ الكاف حرفاً، لم يحتجُ إلى ما يتعلَّقُ به؛ لأنَّ التركيبَ غيَّرَ حكمَها، كما غيَّر حكمَ «كأنَّ»، فإذا قالَ: لهُ عندي كذا درهماً، فكذا في موضعِ الصِّفةِ لمبتدإ محذوف، أي: شيءٌ كالعددِ، والكافُ اسمُ مبتدأ، كمثل »(٤).

⁽١) فوح الشذا: ٧/ ٢٩٠-٢٩١.

⁽٢) المصدر السابق.

⁽٣) المصدر السابق.

⁽٤) التذييل والتكميل: الورقة ٣٧٩أ.

وهذا من العُكبريِّ صريحٌ في التَّركيب، ولو على الاسمية، ومن هنا قالَ الشَّيخُ في «شرحِ التَّسهيل» متعقِّباً على كلامِ العُكبَري: «وإذا جعلنا «كذا» في موضع الصِّفة، لَزِمَ أَنْ تتعلَّقَ الكافُ بمحذوفٍ ضرورةً، كما تقول: قامَ رجلٌ كأسد، أي: كائنٌ كأسد، فلا يصحُّ في كذا إذْ ذاك دعوى التَّركيب»(١).

ومن ذلك يُعلَمُ أنَّ العُكبَريَّ لم يقلْ أنها محتملةٌ للحرفيةِ والاسمية، بل كلامُه يدلُّ على التَّركيبِ مع الحرفيةِ صريحاً، وعلى التَّركيبِ مع الاسميةِ ظاهراً، وفيه ما تعقَّبَ به الشَّيخُ رحمه الله تعالى.

وقولهُ: «الخامس: إنَّ الكافَ حرفُ [جرِّ] (٢) زائدٌ إلى آخرِه» (٣)، هو أحدُ فهمَيِّ الشَّيخِ أبي حيان في كلامِ ابنِ عُصْفُور، والأقربُ من كلامِه التَّركيب، وقد تقدَّمَ.

قال: «الفصلُ الخامسُ فيها يلزمُ بها عندَ الفقهاء: وأما مذهبُ الشّافعيِّ رحمه الله، فالفُتيا عندهم على أنّه يلزمُه مع العطفِ والنَّصبِ دِرهمان، فإنْ رفعَ أو جرَّ لزمَ درهم، وكذا إنْ ركَّبَ أو أفرد، سواءٌ رفعَ التَّمييزَ أو نصبَه أو جرَّهُ، ونقلَ المُزنيُّ عنه في كذا كذا درهماً: أنه يلزمُه درهمان، وكذا يروى عنه في مسألةِ العطفِ والنَّصب»(٤).

ليتَهُ نقلَ لفظَ كتابٍ، كما نقلَ لفظَ «محرَّر» الحنابلة، ولفظَ «الجواهر» لابن شأس، وقد وهمَ في هذا الكلام في أمرين:

⁽١) التذييل والتكميل: الورقة ٧٧٩أ.

⁽٢) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من فوح الشذا.

⁽٣) فوح الشذا: ٧/ ٢٨٠.

⁽٤) المصدر السابق: ٧/ ٢٩٢.

أحدُهما: قولُه: فالفُتيا عندهُم على أنه يلزمُه مع العطفِ والنَّصب درهمان. إطلاق (١) العطفِ هذا مخصوصٌ بالواو وثمَّ، فلو عطفَ بالفاء أو ببل، فالصَّحيحُ لزومُ درهم كما تقدَّم.

الثاني: قولُهُ: «ونقلَ المُزنيُّ عنه في كذا كذا درهماً، أنه يلزمُهُ درهمان».

هذا لم ينقلهُ المزنيُّ ولا أحدٌ من الأصحابِ عن الشافعي، ولا هو وجهٌ لبعضِ أصحابِه، ولا يصحُّ أنْ يُقالَ: لعلَّ النُّسخة كذا وكذا، فسقطتِ الواو؛ لأنَّه عقَّبَ ذلكَ بقوله: (وكذا يُروى عنه في مسألةِ العطفِ والنَّصب».

وعلى الجملة؛ فمنْ يقعُ في تلكَ الأوهامِ في فنِّ أفنى فيه عمرَه، فكيفَ لا يهم في علم لم يعلمه، والمسؤولُ من الله سبحانه وتعالى سدادُ الأقوال، وصلاحُ الأفعال، بفضلِه المترادفِ المتوال.

والحمدُ لله ربِّ العالمين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّدنا محمَّدٍ وآلِ سيِّدنا محمَّدٍ وآلِ سيِّدنا محمَّدٍ والتَّابعين، وحسبُنا الله ونِعمَ الوكيل.

قالَ مؤلِّفُها تغمَّدَهُ الله بمغفرتِه قبلَ الخاتمة: «ابتدأتُ فيها ليلةَ الاثنين عاشرَ جمادى الآخرة، ثمَّ كمَّلتُها يومَ الثُّلاثاءِ وصبيحةَ الأربعاء، ثاني عشر الشَّهر المذكور، سنةَ أربع وستِّين وسبعمئة»، رحمهُ اللهُ بمنِّهِ وكرمِه.

* * *

⁽١) في الأصل: «أطلق»، ولعل المثبت هو الأصوب.

ثبت المصادر والمراجع

- ١. الأشباه والنظائر النحوية، للسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ)،
 تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، د.ت.
- ٢. الأم، للشافعي، أبي عبد الله محمد بن إدريس (ت٢٠٤هـ)، دار المعرفة، بيـروت،
 ١٩٩٠م.
- ٣. ابن العلج وكتابه البسيط، لمحمد حسن عواد، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، مج١٨،
 ع١٩٥، ١٩٩٤ م، ص١٩٥ ١٥٥.
- ٤. تاج العروس من جواهر القاموس، للزَّبيدي، محمَّد مرتضى بن محمَّد (ت١٢٠٥هـ)،
 تحقيق المجلس الوطنى للثقافة، وزارة الإعلام، الكويت، ١٩٥٦م ـ ٢٠٠١م.
- ٥. تذكرة النحاة، لأبي حيّان محمّد بن يوسف الأندلسي (ت٥٤٥هـ)، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ط١،٦٩٦٦م.
- 7. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيّان محمّد بن يوسف الأندلسي (ت٥٤٥هـ)، مخطوطة نور عثمانية، رقم: ٢٥٥١، ٩٣٣ ورقة، بيد عبد الوهاب الطحلاوي، سنة ١١٣٩هـ.
- ٧. ترجمة السِّراج البلقيني، لعلم الدِّين صالح بن عمر البلقيني (ت٨٦٨هـ)، تحقيق: عمر
 القيام، أروقة للدراسات والنشر، عمان، ٢٠١٤م.
- ٨. تفسير رسالة أدب الكتّاب، للزجّاجي، أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت٠٤٣هـ)،
 تحقيق: عبد الفتاح سليم، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ١٩٩٣م.

- ٩. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، بدر الدِّين حسن بن قاسم
 (ت٩٤٧هـ)، تحقيق: عبد الرحن على سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ٢٠٠٨م.
- ١٠. الحاوي الكبير، للماوردي، أبي الحسن علي بن محمد (ت٠٥٠هـ)، تحقيق: علي
 معوض وعادل الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١،١٩٩٩م.
- 11. حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء، للقفال الشاشي، أبي بكر محمد بن أحمد (ت٧٠٥هـ)، تحقيق: ياسين أحمد، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٠م.
- ١٢. روضة الطالبين وعمدة المفتين، للنووي، أبي زكريا يحيى بن شرف (ت٦٧٦هـ)،
 تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٩١م.
- ١٣. سر صناعة الإعراب، لابن جنّي، أبي الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية،
 بيروت، ٢٠٠٠م.
- ١٤. شرح التّكملة، وهو الجزء الثاني من كتاب: المصباح في شرح الإيضاح، لأبي البقاء العُكبري (ت٢١٦هـ)، تحقيق: حورية الجهني، وإشراف: عبد الرَّحمن الحميدي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ٢٠١٣م.
- 10. الشرح الكبير أو فتح العزيز بشرح الوجيز، للرافعي، عبد الكريم بن محمد (ت٦٢٣هـ)، دار الفكر.
- 17. شرح تسهيل الفوائد، لجمال الدِّين ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد المختون، هجر للطباعة والنشر، ط1، ١٩٩٠م.
- 1۷. شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، أبي سعيد الحسن بن عبد الله (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٨م.
- ١٨. طبقات الشَّافعيَّة الكبرى، للسُّبكي، تاج الدِّين عبد الوهَّاب بن علي (ت٧٧١هـ)،
 تحقيق: محمود الطَّناحي وعبد الفتَّاح الحلو، دار هجر، القاهرة، ط٢، ١٩٩٢م.
- ١٩. فوح الشذا في مسألة كذا، لابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف (ت٧٦١هـ)،
 ضمن كتاب: الأشباه والنظائر النحوية.

- ۲. الكتاب، لسيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون،
 مكتبة الخانجي، ط٤، ٤٠٠٢م.
- ٢١. الكشف عن صاحب البسيط في النحو، لحسن موسى الشاعر، مجلة الجامعة الإسلامية
 بالمدينة المنورة، مج٠٢، ع٧٧ ٧٨، ١٩٨٨ م، ص١٤٥ ١٦٩.
- ۲۲. لسان العرب، ابن منظُور، جمال الدِّين محمَّد بن مَكْرَم (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ١٩٩٠م.
- ٢٣. مجالس العلماء، للزجّاجي، أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت٣٣٧هـ)، تحقيق:
 عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٩٩م.
- ٢٤. المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لابن تيمية، عبد السلام بن عبد الله
 (ت٢٥٢هـ)، مكتبة المعارف، الرياض، ط٢، ١٩٨٤م.
- ٢٥. مختصر المزني (مطبوع ملحقاً بالأم للشافعي)، للمزني، إسهاعيل بن يحيى (ت٢٦٤هـ)،
 دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٠م.
- ٢٦. الـمسائل الـملقبات في علم النحو، لابن طولون الصالحي (ت٩٥٣هـ)، تحقيق:
 عبد الفتاح سليم، دار الآداب، القاهرة، ٢٠٠٧م.
- ٧٧. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف (ت٧٦١هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م.
- ۲۸. منح الجليل شرح مختصر خليل، لابن عليش المالكي، محمد بن أحمد (ت١٢٩٩هـ)،
 دار الفكر، بيروت، ١٩٨٩م.
- ٢٩. نهاية المطلب في دراية المذهب، للجويني، عبد الملك بن عبد الله (ت٤٧٨هـ)، تحقيق:
 عبد العظيم محمود الديب، دار المنهاج، جدَّة، ط١، ٧٠ * ٢م.
- ٣٠. الوافي بالوفيات (١-٣٠)، للصَّفدي، صلاح الدِّين خليل بن أيبك (٣٠٤هـ)،
 تحقيق: مجموعة محققين، المعهد الألماني للأبحاث الشرقيَّة، بيروت.



عَنِ السُّوَالَاتِ التَّحْوِيَةِ السَّبَعَة عِن السَّوَالَاتِ التَّحْوِيَةِ السَّبَعَة لِابْنِ عُقْبَةَ الفَقِيْهِ

للإمَامِ الحَافِظِ قَاضِي القُضَاةِ كَلَا الدِّيْنِ عَبْدِ الرَّحْمِنِ بْنِ عُمَرِيْنِ رَسْلَانَ البُلْقِيْنِي جَلَا الدِّيْنِ عَبْدا البُلْقِيْنِي عَبْدا البُلْقِيْنِي مَاللَانَ البُلْقِيْنِي مَاللَانَ البُلْقِيْنِي مَاللَانَ البُلْقِيْنِي اللهُ تَعَالِيَ مَاللَانَ عَالِيَ اللهُ تَعَالِيَ اللهُ تَعَالِي اللهُ ا

_{تَخْقِ}نِيۡ مُحَـمَّدُعَايش



مقدِّمة المحقِّق

دأبَ طلبةُ العلمِ منذُ القدمِ على توجيه الأسئلة إلى العلماء المشاهير في أزمانهم، في مختلف ميادين المعرفة، ولا سيّم الفتاوى والأسئلة النحوية، وأطلقوا عليها اسمَ البلد الذي صدرتْ منه، وقد ذكرَ السَّخاويُّ أنَّ للجلال البلقيني أجوبة عن أسئلةٍ مكِّية وأخرى مغربيّة وأخرى يمنيَّة (١)، مما يوضِّحُ أنَّه كانَ مقصودَ الطلبة، ينهلون من علمه من شتَّى البلدان.

ويقدِّمُ هذا النص أسئلةً نحويةً سبعة، لابن عقبة المغربي^(۲)، أرسلها سنة (۸۲۳هـ)، إلى الجلال البلقيني في القاهرة، وقد أجابه عنها الجلال إجابة تشي بعلمهِ الغزير، الذي استمدَّه من والدهِ السِّراج، وعرضَ لآراء النُّحاة والمفسِّرين، مبدياً رأيه واعتراضاته على كلِّ منها.

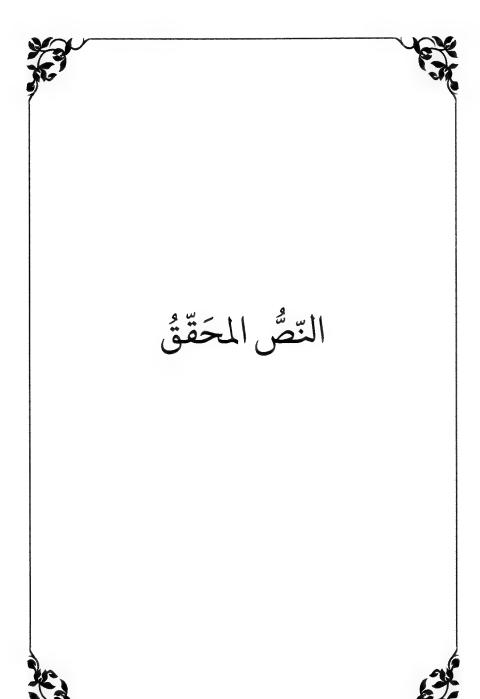
وقد أدرج السيوطيُّ هذا النصَّ في كتابه «الأشباه والنظائر النحوية»، فأحببتُ أنْ أبرزه إلى جانب رسائل البلاقنة، فينتظمَ في سلكها، ويؤدِّي وظيفته اللغوية على نحو مفيد، معتمداً في تحقيقه على طبعة «الأشباه والنظائر» بتحقيق الدكتور عبد الإله نبهان، ومقابلاً لها على مخطوطة «الأشباه»، المحفوظة في مجلس الشورى الإيراني، برقم: (١٣٨٤)، التي لم يعتمد عليها المحقِّق، وقد

⁽١) انظر: الضوء اللامع: ١١٣/٤، وهدية العارفين: ١/ ٥٣٠.

⁽٢) لم أقفُ على ترجمته.

استدركت وصحَّحتْ مواضعَ من هذه الطبعة، سائلاً الله تعالى أنْ أكون قد وفِّقتُ في تحقيقها، بها يتناسب مع سموِّ منزلتها العلمية.

* * *





بنيب إللهُ الرَّجْزَ الرَّجِيزَ الرَّجِيزَ الرَّجِيزَ الرَّجِيزَ مِنْ الرَّجِيزَ مِنْ الرَّجِيزَ مِ

وردَ في سنةِ ثلاثٍ وعشرين وثهانمئةٍ من بلادِ المغربِ من الفقيهِ أبي بكرِ ابنِ محمَّدِ بنِ عُقبةَ (١) أسئلةٌ في النَّحوِ إلى الشَّيخِ جلالِ الدِّينِ البُلقيني [رحمهُ الله تعالى](٢)، فكتبَ عليها:

أمّا الأسئلةُ فسَبْعَةٌ:

الأول: زَعْمُ ابنِ مالكِ [رحمهُ اللهُ تعالى] (٣) أنَّ حَذْفَ عاملِ المؤكِّدِ المتنعَ (٤) بقولهِ تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسْحُا بِٱلسُّوقِ وَٱلْأَعْنَاقِ ﴾ [ص: ٣٣]، هل هو مقبولٌ أم لا؟

الثاني: زَعْمُ الزَّخشريِّ أَنَّ قُولَهُ تَعالى: ﴿ فَلَمَّا رَأَوَهُ عَارِضَا ﴾ [الأحقاف: ٢٤]، منصوبٌ على التَّمييز (٥)، وتعقُّبُ أبي حيّان له، مَنِ المُصيبُ منهما؟ وذكرا قريباً من ذلك في قولِه تعالى: ﴿ فَسَوَّنِهُنَّ سَبْعَ سَمَوَتٍ ﴾ [البقرة: ٢٩].

⁽١) لم أقفْ على ترجمته.

⁽٢) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من «خ».

⁽٣) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من «خ».

⁽٤) قال ابن مالك في «الألفية» ص ٢٩:

وحذفُ عاملِ الموكِّدِ امتنعْ وفي سواهُ لدليلٍ متَّسَعْ (٥) قال الزَّغشري: «إمّا تمييزاً وإما حالًا». الكشاف: ٣٠٧/٤.

الثالث: أينَ المخصوصُ بالمدحِ فيها أنشدَهُ الزَّمْ عُشريُّ في سورةِ الصَّافات (١٠): [من الطويل]

لَعَمْرِي لِئِنْ أَنْزَفْتُمُ أَو صَحَوْتُمُ لِبِئْسَ النَّدامي كنتُمُ آلَ أَبجَرا

ومنهُ قولُ عائشة [رضيَ اللهُ تعالى عنها](٢): «كانَ لنا جِيرانٌ من الأنصارِ لنِعْمَ (٣) الجيرانُ كانوا»(٤).

الرابع: علامَ انتصَبَ «بصيراً» في قوله [تعالى](٥): ﴿فَجَعَلْنَهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾ [الإنسان: ٢]؟

الخامس: من أيِّ الضَّمائر قولُ أبي الطيِّب (٢): [من الطويل] هو الجدُّحتَّى تفضُلَ العينُ أُختَها وحتَّى يكونَ اليومُ لليومِ سيِّدا (٧) وقولُ المعرِّي (٨): [من الطَّويل]

⁽١) البيت من غير عزو في خزانة الأدب: ٣٨٨/٩.

⁽٢) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من «خ».

⁽٣) في صحيح ابن حبّان: «نِعمَ».

⁽٤) أخرجه ابن حبَّان في صحيحه، برقم (٦٣٤٨): ٢٥٨/١٤.

⁽٥) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من «خ».

 ⁽٦) البيت هو الرابع والعشرون من قصيدة عدد أبياتها اثنان وأربعون بيتاً للمتنبِّي، في التبيان في شرح الدِّيوان: ١/ ٢٨٦.

⁽٧) في التّبيان في شرح الدّيوان: «يصير» بدلًا من «يكونَ».

⁽٨) هذا صدرُ مطلع قصيدةٍ لأبي العلاء المعرِّي، قوامُها اثنان وثلاثون بيتاً، في شروح سقط الزِّند: ٢/ ١٠٤٦، ورواية عجزه:

وبعضُ صدودِ الزّائرين وصالُ

هو الهجرُ حتَّى ما يُلِمَّ خيالُ

السادس: ما معنى «مِن» في حديث: «أَلَا أُخبِرُكُمْ بخيرِكُمْ مِنْ شرِّكم»، وفي حديث: «ما بال الكلبِ الأسودِ من الأحمرِ»، وفي قول المعرِّي(١): [من الطويل] وإنْ يَكُ وادِينا من الشَّعرِ واحداً فغيرُ خفيٍّ أَثْلُهُ مِنْ ثُمَامِهِ (٢)

السابع: ما إعرابُ قولِه: «فخرجَ بلالٌ بوضوءِ فمِنْ ناضِحٍ ونائِلِ^{٣٥}، و[من الخفيف] و[في] والمعرِّي (١٠):

وهُمُ الناسُ فالحياةُ بِهِم سو قُ فمِنْ غابِنِ ومِنْ مغبونِ

* * *

البيت هو الثالث من قصيدة لأبي العلاء المعرّي قوامها أربعة وسبعون بيتاً، في شروح سقط الزند: ٢/ ٤٧٤.

⁽٢) في شروح سقط الزَّند: «نبتُه» بدلًا من «واحداً».

⁽٣) أثرٌ لأبي جحيفة رضى الله عنه، رواه أحمد في مسنده، برقم (١٨٧٦٢): ٣١/ ٥٥.

⁽٤) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من «خ».

⁽٥) البيت هو السادس من قصيدةٍ لأبي العلاء المعرِّي، قوامها عشرة أبيات في لزوم ما لا يلزم: ٣/ ١٦٣١.

وأمّا الأجوبة

فقال: اللهُمّ ألهِم الصّوابَ.

أمّا السُّؤالُ الأول: فالظَّاهرُ أَنَّهُ سقطَ شيءٌ، وهُو: «ردُّ» مِنْ: «زَعْمِ ابنِ مالِك»؛ لأنَّ هذه الآية تَرُدُّ على ابنِ مالِك.

والجواب: أنَّ الرَّدَّ بذلكَ مقبولٌ، فإنَّ الأصلَ: فطَفِقَ يَمْسَحُ مَسْحاً، فحذفَ «يَمْسَحُ»، وهو عاملُ المؤكِّد(١). وهذا الزَّعمُ ذكرَهُ الشَّيخُ جمالُ الدِّين ابنُ مالِكِ في «الكافية الشَّافية» و «الألفية»، وردَّهُ عليهِ ابنُهُ الشَّيخُ بدرُ الدِّين في «شرح الألفيّة» بها يوقَفُ عليه من كلامِهِ.

وقد قالَ الشيخُ أبو حيّان هنا في «تفسيره»: «طَفِقَ: من أفعالِ المقاربةِ للشُّروعِ في الفِعل، وحُذِفَ خبرُها لدلالةِ المصدرِ عليه، أي فطَفِقَ يمسَحُ مَسْحاً»(٢). انتهى.

وقد أعربَ الزَّنحُشريُّ قولَه تعالى: ﴿وَٱلْمُحْصَنَاتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتُ أَيْمَانُكُمُّ كِنَابَٱللَّهِ عَلَيْكُمُ ﴾ [النِّساء: ٢٤]، مصدراً مؤكِّداً فقالَ: ﴿كِنَابَ ٱللَّهِ كَالنَّا اللهُ ذلكَ عليكُمْ كتاباً »(٣).

⁽١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٩٥.

⁽٢) البحر المحيط: ٩/ ١٥٥.

⁽٣) الكشاف: ١ / ٤٩٧.

وقالَ الشَّيخُ أبو حيّان: « ﴿ كِنْبَ اللهِ عَلَيْكُمُ ﴾ انتصبَ بإضهارِ فعلٍ، وهو مصدرٌ (١) مؤكِّدُ لمضمونِ الجملةِ السابقة، من قوله: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ ﴾ النّساء: ٢٣]، وكأنَّهُ قيل: كتبَ اللهُ عليكُمْ تحريمَ ذلكَ كتاباً »، «وما ذهبَ إليه الكِسائيُّ مِنْ أَنَّهُ يجوزُ تقديمُ المفعولِ في بابِ الإغراء (٢) بالظَّرفِ والمجرور، مستدِلاً بهذه الآية، إذْ تقديرُ ذلكَ عنده: عليكُمْ كتابَ الله، أي: الزَّمُوا كتابَ الله، فلا يتمُّ دليلُهُ لا حَتمالِ أَنْ يكونَ مصدراً كما ذكرناه » (٣).

وأمّا السُّؤالُ الثّاني: فقالَ الشَّيخُ أبو حيّان في سورةِ الأحقاف: «وانتصبَ «عارضاً» على الحالِ من المفعول، وقالَ ابنُ عطِيّة [رحمهُ اللهُ تعالى] (٤): ويحتملُ أنْ يعودَ على الشَّيءِ المرئِيِّ الطالِع عليهِم الذي فسَّرَهُ قولُه «عارضاً». وقالَ الزَّخشريُّ: ﴿فَلَمّا رَأَوْهُ ﴾ في الضَّميرِ وجهان، أحدُهما: أنْ يرجِعَ إلى «ما تعِدُنا»، وأنْ يكونَ مبهاً قد وضَحَ أمرُهُ بقولِهِ ﴿عَارِضاً ﴾ إمّا تمييزاً، وإمّا حالًا. وهذا الوجهُ أعربُ وأفصحُ»(٥). انتهى.

قالَ الشَّيخُ أبوحيّان: «وهذا الذي ذكرَ أنّه أعربُ وأفصحُ ليسَ جارياً على ما ذكرَهُ النُّحاة؛ لأنَّ المبهمَ الذي يفسِّرهُ ويوضِّحُهُ التَّمييزُ لا يكونُ إلّا في باب «ربَّ»، نحو: «رُبَّهُ(٢) رجلًا لقيتُه»، وفي باب «نعمَ وبئسَ»، على مذهب

⁽١) في البحر المحيط: «فعل».

⁽٢) في البحر المحيط: «الإعراب».

⁽٣) البحر المحيط: ٣/ ٥٨٥.

⁽٤) زيادة من «خ».

⁽٥) البحر المحيط: ٩/ ٤٤٥.

⁽٦) في البحر المحيط: «رُبُّ».

البصريِّين نحو: «نعمَ رجلاً زيدٌ»، و «بئسَ غلاماً عمرٌو». وأمّا أنَّ الحالَ يوضِّحُ المُبهَمَ ويفسِّرُهُ فلا نعلمُ أحداً ذهبَ إليه، وقد حصرَ النُّحاةُ المُضمرَ الذي يفسِّرهُ ما بعده، فلم يذكُروا فيه مفعولَ «رأى» إذا كانَ ضميراً، ولا أنَّ الحالَ يفسِّرُ المضمَرَ ويوضِّحُهُ»(١). انتهى.

وكلامُ ابنِ عطيّة من وادي كلامِ الزَّخشري، فإنَّهُ قال: «والضَّميرُ في رَأَوْهُ يَحْمِلُ أن يعودَ على الشَّيء المرئِيِّ في الطالِعِ (٢) عليهم، وهو الذي فسَّرَهُ قولُهُ: «عارضاً» »(٣). انتهى.

فقد جعلَ الضَّميرَ يفسِّرُهُ ما بعدَهُ كها قالَ الزَّغشريُّ، لكنَّ الزغشريُّ النُعشريُّ أفصحَ بالإبهامِ والتَّمييز والحالِ؛ فلذلك خصَّهُ الشَّيخُ رحِمهُ الله بالاعتراض، والذي قالَهُ الشيخُ هو الجاري على القواعدِ المقرَّرةِ في النَّحو.

وأما آيةُ البقرة، فقالَ الشَّيخُ أبوحيّان فيها: «قالَ الزَّخشريُّ: والضَّميرُ في ﴿فَسَوَّنهُ لَهُ البقرة: ٢٩]، ضميرٌ مُبهَمٌ، و ﴿سَبِّعَ سَمَوَتٍ ﴾ [البقرة: ٢٩]، تفسيرهُ: كقولهم: «رُبَّهُ رَجُلاً »، انتهى كلامُه. ومفهومُهُ أنَّ هذا الضَّميرَ يعودُ على مابعدَهُ وهو مفسَّرٌ به، فهو عائدٌ على غير متقدِّمِ الذِّكر. وهذا الذي يفسِّرُهُ ما بعدَهُ، منه ما يفسَّرُ بجملة، وهو ضميرُ الشَّأنِ أو القِصّة، وشرطُها عندَ البصريِّين أنْ يُصرَّحَ بجُزأيها(٤)، ومنهُ ما يُفسَّرُ بمفرَدٍ، أي: غير جملة، وهو الضَّميرُ المرفوعُ بنعمَ وبسَس، وما جرى مجراهُما، والضَّميرُ المجرورُ بربَّ، والضَّميرُ المرفوعُ بنعمَ وبسَس، وما جرى مجراهُما، والضَّميرُ المجرورُ بربَّ، والضَّميرُ المرفوعُ

⁽١) البحر المحيط: ٩/ ٤٤٥ - ٤٤٦.

⁽٢) في المحرّر الوجيز: الطارئ».

⁽٣) المحرَّر الوجيز: ٥/ ١٠٢.

⁽٤) في «خ»: «بجزءٍ منها».

بأوّلِ المتنازِعَين على مذهبِ البصريِّين، والضَّميرُ المجعولُ خبرُهُ مفسِّراً له، والضَّميرُ الذي أُبدِلَ منهُ مفسِّرُهُ، وفي إثباتِ هذا القسم الأخير خلافٌ، وذلكَ نحوُ: «ضربْتُهُمْ قومَكَ». وهذا الذي ذكرَهُ الزَّغشريُّ ليسَ واحداً من هذه الضَّمائر التي سرَدْناها إلّا أنّه يُحتَمَلُ (۱) فيهِ أنْ يكونَ ﴿سَبّعَ سَمَوُتٍ ﴾ بدلًا منه ومفسِّراً له، وهو الذي يقتضِيه تشبيهُ الزَّغشريِّ له بِه (رُبَّهُ رجلاً »، وأنّهُ ضميرٌ مبهمٌ ليسَ عائداً على شيءٍ قبلَه، لكنَّ هذا يضعُفُ بكونِ هذا التَّقدير يجعلُهُ غيرَ مرتبطِ بها قبلَهُ ارتباطاً كلِّياً، إذْ يكونُ الكلامُ قد تضمَّن أنّهُ تعالى استوى غيرَ مرتبطِ بها قبلَهُ ارتباطاً كلِّياً، إذْ يكونُ الكلامُ قد تضمَّن أنّهُ تعالى استوى بإخبارين، أحدُهما: استواؤهُ إلى السّاء، والآخرُ تسويتُهُ سبعَ سهاواتٍ. وظاهرُ الكلامِ أنَّ الذي استوى إليه هو بعينِهِ المُسوَّى سبعَ سماواتٍ، وقد أعربَ الكلامِ أنَّ الذي استوى إليه هو بعينِهِ المُسوَّى سبعَ سماواتٍ، وقد أعربَ بعضُهُم ﴿سَبَعَ سمَواتٍ، ولا من الضَّميرِ على أنَّ الضَّميرَ عائدٌ على ما قبلَه، وهو إعرابٌ صحيحٌ نحو: «أخوكَ مَرَرْتُ بهِ زيدٍ» (١٢). انتهى.

فقد منع الشَّيخُ من البدلِ على عَودِ الضَّمير إلى ما بعدَهُ لأجلِ عدم الارتباط، وأجازَهُ على عودِ الضَّميرِ على ما قبلَهُ لوجودِ الارتباط، ثمَّ قال بعدَ سياقِ أعاريبَ: «فتلخَّصَ في نَصْبِ ﴿سَبْعَ سَمَوَتٍ ﴾، أوجُه: البدلُ باعتبارَين - يعني باعتبارِ ما قبلَهُ وما بعدَه - والمفعولُ به، ومفعولٌ ثانٍ، وحالٌ»، قال: «والمختارُ البدلُ باعتبارِ عَوْدِ الضَّميرِ على ما قبلَه، والحالُ، ويترجَّحُ البدَلُ لعدَمِ الاشتقاق».

⁽١) في البحر المحيط: «تخيَّل».

⁽٢) البحر المحيط: ١/ ٢١٨.

والتعقُّبُ المذكورُ في سورةِ البقرةِ نظيرُ التعقُّبِ المذكورِ في سورةِ الأحقافِ، وكلامُ الشَّيخ ـ رحمه الله [تعالى] (١) _ في ذلكَ هو الجاري على القواعدِ كما تقدَّم. وقد تعقَّبَ القُطُبُ (٢) في حاشيتهِ على الزَّغشريِّ ذلك فقال: «قولُهُ: والضَّميرُ في ﴿فَسَوَّنهُنَ ﴾ ضميرُ مبهَمٌ فيه نظر؛ لأنَّ البابَ ليس بقياسٍ وإنَّما حُلَ المُضمَرُ في قولِه: «رُبَّه رجلاً»، على أنه مبهمُ لأنَّ «رُبَّ» لا تدخُلُ إلاّ على النَّكرات، وهذا لا يوجَدُ في ﴿فَسَوَّنهُنَ ﴾.

وأما السُّوّالُ الثالث: فقد أشارَ إلى ذلكَ ابنُ مالكِ في «التَّسهيل» في الكلامِ على المخصوصِ بقوله: «أو يذكرُ قبلَهُما معمولًا للابتداء أو لبعضِ نواسِخِه، أو بعدَ فاعِلِهما: مبتداً أو خبرَ مبتداً لا يَظْهَرُ، أو أوَّلَ معموليَ فعلٍ ناسِخٍ»: مثالُ المخصوصِ الذي ذُكِرَ قبلَهما معمولاً للابتداء، «زيد ٌ نِعْمَ الرَّجُلُ»، و«عمرو بئسَ الغلامُ» و«زيد ٌ نِعْمَ رجلاً » و«عمرُو بئسَ غلاماً»، ومثالُ المخصوصِ المعمولِ للابتداء في بابِ «كان» قولُ الشّاعر: [من الطويل]

أُمارِسُ فيها كُنْتُ نِعْمَ الْمُارِسُ (٣)

[من مجزوءالكامل]

مَ أُنُو النَّدى وابنُ العَشِيرةُ

إذا أرسَـلُوني عندَ تقديـرِ حاجةٍ

وفي بابِ «إنَّ» قولُ الشَّاعر: إنَّ ابنَ عبدِ الله نِعْد

⁽١) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من «خ».

 ⁽٢) هو قطب الدِّين الشيرازي (ت ٠ ٧١هـ)، وله حاشية مخطوطة في مجلدين على الكشاف. انظر:
 كشف الظنون: ٢/ ١٤٧٥.

⁽٣) في «خ»: «نحو» بدلًا من «عند».

وفي بابِ «ظنَّ»: «ظنَنْتُ زيداً نِعمَ الرَّجُلُ»، ومنالُ ذِكرِ المخصوصِ بعدَ فاعلها مبتداً «نِعْمَ الرَّجلُ زيدٌ» و «بئسَ الغلامُ عمرٌ و»(١).

وقولُهُ: «أو خَبَر مبتدإ لا يظهرُ»، قالَ فيه الشَّيخُ أبو حيّان: «هذا الإعرابُ نُسِبَ إلى سيبويه، ومِمَّن نسبَهُ إلى سيبويه هذا المصنِّفُ في الشَّرح، قال فيه: وأجازَ سيبويه كونَ المخصوصِ خبرَ مبتدإ واجبِ الإضمارِ»(٢). انتهى.

وأطالَ الشَّيخُ الكلامَ على ذلكَ بها يُوقَفُ عليهِ في «شرح التسهيل». ومثالُ كونِ المخصوصِ مذكوراً بعدَ فاعلِهِما أوَّلَ معموليَ فعلٍ ناسخٍ هذا البيتُ المذكورُ في السُّؤال؛ لأنَّ «كان» من نواسِخِ الابتداء، وقولُ زهير (٣): [من الطويل]

يميناً لَنِعْمَ السيِّدانِ وُجِدتُمُا على كلِّ حالٍ مِنْ سَحِيلٍ ومُبرَمِ

وقد أنشدَهُ الزَّغشريُّ في سورةِ الصَّافاتِ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿ لَافِيهَا عَوْلُ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴾ [الصافات: ٤٧] حيثُ قال: ﴿ لَا يُنزَفُونَ ﴾ (٤٠) على البناءِ للمفعول: من نزفَ الشاربُ إذا ذهبَ عقلُهُ، ويقالُ للسَّكران: ﴿ نَزِيفُ وَ هَمَنزُوفَ وَ وَقُرئَ: ﴿ يُنزِفُونَ ﴾ يعني بكسرِ الزّاي من أنزفَ الشّارِبُ إذا ذَهَبَ عقلُهُ أو شرابُه قال: [من الطويل]

لَعَمْرِي لَئِنْ أَنزَفْتُمُ أَو صَحَوتُمُ لَبِئْسَ النَّدامي كنتُمُ آلَ أَبْجَرا

⁽١) شرح التسهيل لابن مالك: ٣/١٦-٢٠.

⁽٢) التذييل والتكميل: الورقة ٣٨٥أ.

⁽٣) البيت هو السابع عشر من معلقة زهير، شرح ديوان زهير: ص١٤.

⁽٤) في الأشباه والنظائر: «وينزفون»، وهو خطأ.

ومعناهُ: صارَ ذا نزفٍ. ونظيرُهُ: أقشعَ السَّحابُ وقشَعَتْهُ الرِّيحُ وأكبَّ الرَّجلُ وكببتُهُ، وحقيقَتُها: دَخَلا في القَشَع والكَبِّ (١٠). انتهى.

وأما حديثُ عائشة فإنْ كانَ الذي فيهِ ذكرُ الهدِيّةِ فهو في الصَّحيحين (٢) بدونِ هذهِ اللَّفظة، ورواهُ البخاريُّ في الهبةِ والرَّقاقِ عن يزيدَ بنِ رومان عن عُروةَ عن عائشةَ بلفظ: «وإلّا أنهُ قد كانَ لنا جِيرانٌ من الأنصارِ كانَتْ لهُمْ منائِحُ، وكانوا يَمْنَحُونَ رسولَ الله عَيْ من ألبانِهِم»، وفي الرِّقاقِ زيادةُ: «فيسقيناه»، ويقعُ في بعضِ النُّسَخِ إسقاطُهُ من الرِّقاقِ، ولذلكَ لم يذكرهُ المِزِّيُّ في «الأطراف». ورواهُ مسلمٌ في آخرِ الكتابِ كما في الرِّقاقِ بدون هذهِ اللَّفظةِ المذكورةِ في السُّؤال، فقد يكونُ في غيرِ الصَّحيحين.

وفي «مسندِ أحمد»: «إلّا أنَّ حولَنا أهلُ دُورٍ من الأنصارِ جزاهُمُ اللهُ خيراً»(٣). وفي ابنِ ماجه عن أبي سَلَمة عن عائشة: «غيرَ أنّهُ كانَ لنا جيرانٌ من الأنصارِ جيرانُ صدقِ»(٤).

وأمّا السُّؤال الرَّابع: فجوابُهُ أنَّ «جَعَلَ» إِنْ كانَتْ بمعنى «خلق» فهُما حالان، ويجوزُ تعدُّدُ الحالِ وصاحبُها مفردٌ نحو: «جاءَ زيدٌ راكباً ضاحكاً». وإِنْ كانَتْ بمعنى «صَيَر» فقولُهُ «سميعاً» مفعولٌ ثانٍ. وكذلك «بصيراً»؛ لأنّهما خبرانِ في الأصل، فجازَ جعلُ كلِّ منهُما مفعولاً ثانياً، ويجوزُ تعدُّدُ خبرِ المبتداً،

⁽١) الكشاف: ٤٣/٤.

⁽٢) رواهُ البخاريُّ في صحيحه، برقم: (٢٥٦٧): ٣/ ١٥٣، ورقم (٦٤٥٩): ٨/ ٩٧، ومسلم في صحيحه، برقم: (٢٩٧٧): ٤/ ٢٢٨٣.

⁽٣) رواهُ أحمد في مسنده، برقم (٢٤٧٦٨): ٢٨٥/٤١.

⁽٤) رواه ابن ماجه في سننه، برقم (٤١٤٥): ٥/ ٢٥٦.

فكذلكَ يجوزُ تعدُّدُ خبرِ ما دخلَ عليه ناسِخُ الابتداء، ثمَّ يعرَبُ كلُّ واحدٍ منهُما مفعولًا ثانياً.

وقد قالَ ابنُ مالكِ في «التَّسهيل»: «بابُ الأفعالِ الداخلةِ على المبتدأ والخبر، الداخلِ عليها «كان»، والمُمتنعُ دخولها عليها لاشتمالِ (١) المبتدأ على استفهام فتنصبُهُا مفعولين، ولا يُحذَفانِ معاً أو أحدُهُما إلّا بدليل، ولها من التَّقديم والتأخيرِ مالهما مجرَّدَين، ولثانيهِما مِنَ الأقسامِ والأحوالِ ما لِخبرِ كانَ » (٢). انتهى.

وقد جاءَ في خبرِ كانَ ﴿ وَكَانَ اللّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾ [النّساء: ١٣٤]، و﴿ وَكَانَ اللّهُ عَلِيمًا حَكِمًا ﴾ (النساء: ١٣٤)، و﴿ وَكَانَ اللّهُ عَلِيمًا حَكِمًا ﴾ (النساء: ١٧)، فكذلك ما نحنُ فيه. ويمكنُ أنْ يُجُعَلَ اللّهُ عَلِيمًا حَكِمًا أَنْ يُجُعَلَ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَاللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى

ويجوزُ أَنْ يُجعلا في معنى واحدٍ على معنى: «مُميِّز بينَ الأشياء»، إذْ لا يحصلُ التَّمييزُ بينَ الأشياء غالباً إلّا بالسَّمعِ والبصر، فيصيرُ مثلَ قولِنا: «الرُّمانُ حلوٌ حامِضًا "حلوٌ حامِضًا»، بمعنى: «مُزُّ»، فإذا جاءَ مثل: جعلَ اللهُ الرُّمانَ حُلواً حامِضاً كانَ حكمُهُ كذلك.

وأمَّا السُّؤالُ الخامس: فجوابُهُ أنَّه حيثُ لم يتقدَّم ما يعودُ عليه هذا

⁽١) في «خ»: «لا سيَّما».

⁽٢) شرح التسهيل: ٢/ ٧٢.

⁽٣) تكرَّرتْ هذه الآيةُ الكريمةُ في: سورة النِّساء، الآيات: ١٧٠،١١،١٠٤، ١٧٠، وسورة الفتح: ٤.

الضَّميرُ يجوزُ أَنْ يُقالَ هو من القِسمِ الخامسِ الذي ذكَرْناهُ من كلامِ الشَّيخِ أِي حيّان في جوابِ السُّؤالِ الثّاني، وهو الضَّميرُ المجعولُ خبرُهُ مفسِّراً له. وقد ذكرَ ابنُ مالكِ [رحمه الله تعالى] (١) ذلكَ في «التّسهيل» فقال: «ويتقدَّمُ أيضاً غيرَ منويِّ التّأخير إِنْ جُرَّ بِرُبَّ، أو رُفِعَ بنِعمَ أو شبهِها أو بأوّلِ المتنازِعين، أو أبدِلَ منه المفسِّر، أو جُعِلَ خبرُهُ، أو كانَ المسمَّى ضميرَ الشّأنِ عندَ البصريِّين، وضميرَ المُّأنِ عندَ البصريِّين، وضميرَ المُّأنِ عندَ البصريِّين، وضميرَ المُجهولِ (٢) عندَ الكوفيِّين» (٣).

قَالَ الشَّيخُ أَبُو حِيانَ: «ومثالُ جَعلِهِ خَبراً قُولُهُ تَعالى: ﴿إِنَّ هِمَ إِلَّا حَيَّالُنَا الدُّنيَا ﴾ [المؤمنون: ٣٧]، قالَ الزَّمْشريُّ: هذا ضميرٌ لا يُعلَمُ مَا يُعنَى به إلّا بها يتلوهُ من بيانِه، وأصلُه: «إنِ الحياةُ إلّا حياتُنا الدُّنيا»، ثم وضعَ «هي» موضعَ «الحياة»؛ لأنَّ الخبرَ يدلُّ عليها ويبيِّنُها، قال: ومنه:

هي النَّف سُ تَحمِلُ ما حُمِّلَتْ

و «هي العَرَبُ تقولُ ما شاءَتْ». قالَ المصنِّفُ في الشَّرِحِ وقد حَكَى كلامَ النَّغشري: «وهذا من جيِّدِ كلامِهِ وفي تنظيرِهِ بِدهي النَّفشُ» و «هي العَرَبُ العَرَبُ ضَعْفُ لإمكانِ جعلِ العَرَبِ والنَّفْسِ بَدَلين، و «تَّحِمِلُ» و «تقول» خبَرين». انتهى كلامُه.

قالَ الشَّيخُ أبوحيان: «ولم يذكر أصحابُنا في الضَّميرِ الذي يفسِّرهُ ما بعدَهُ، ولا يُنوى بالضَّميرِ التَّأخير، أنْ يكونَ يفسِّرُهُ الخبرُ وإنَّما هذا يفسِّرُهُ سياقُ

⁽١) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من «خ».

⁽٢) في «خ»: «المجعولين».

⁽٣) شرح التسهيل لابن مالك: ١٦٢/١.

الكلام، وأمّا ما ذهبَ إليه المصنّفُ مِنْ (١) أنَّ (هي) يفسُرّها ﴿ حَيَالْنَا ٱلدُّنْيَا ﴾ الذي هو الخبر، فاسِدٌ لأنّهُ إذا فسَّرَهُ الخبرُ والخبرُ مضافٌ لشيءٍ وموصوفٌ لشيءٍ، كانَ ذلكَ الضَّميرُ عائداً على الخبر بقَيدِ إضافَتِه وقَيدِ صفتِه.

وإذا كانَ كذلك صارَ تقديرُ الكلامِ: ما حياتُنا الدُّنيا إلّا حياتُنا الدُّنيا، ولا يجوزُ ذلك كما لا يجوزُ: «ما غلامُنا العالمُ إلّا غلامُنا العالمُ، لأنه يؤدِّي إلى أنه لا يجوزُ ذلك كما لا يجوزُ؛ ولذلكَ منعُوا: «رَبُّ يُستفادُ من الجبدأ، وذلكَ لا يجوزُ؛ ولذلكَ منعُوا: «رَبُّ الدَّارِ مالِكُها»، و «سيِّدُ الجاريةِ مالكُها». وليسَ في كلامِ الزَّغشريِّ ما يدُلُّ على ما ذَهَبَ إليه المصنفُ؛ لأنّه قال: وضعَ «هي» موضعَ «الحياة»، ولم يقُل موضعَ ما ذَهَبَ إليه المديّ هو الخبرُ.

وقوله: لأنَّ الخبرَ يدلُّ عليها ويُبيِّنُها، يعني أنَّ سياقَ هذا الكلامِ على أنَّ المضمَرَ هو الحياة»(٢). انتهى.

وتلخَّصَ منهُ أنه ارتضى كلامَ الزَّخشريِّ ولم يرتضِ تقريرَ ابنِ مالك. ويقالُ عليه: قد ذكرتَهُ في تفسيرِ سورةِ البقرةِ على سبيلِ الجزمِ به بعبارةِ ابنِ مالكِ حيثُ قلت: «والضَّميرُ المجعولُ خبرُهُ مفسِّراً لهُ انتهى». وحينئذٍ فيصيرُ تقديرُ قولِ المتنبِّي: «هو الجدُّ ...» إلى آخره. معناهُ: «الجدُّ أي: الكامِلُ الجدّ بهذهِ الصِّفة.

وقولُ المعرِّي: «هو الهجرُ...»، معناهُ: «الهجرُ» أي: الكاملُ الهجرِ بهذهِ

⁽١) في الأشباه والنظائر: «من من»، وهو سهوٌّ.

⁽٢) التذييل والتكميل، مطبوعة دار القلم: ٢/ ٢٦٧ - ٢٧٠.

الصِّفة، وهو ألَّا يُلِمَّ خيالٌ فمتى ألمَّ خيالٌ لم يَكمُلِ الهجرُ. فهذا ما ظهرَ لي وفوقَ كلِّ ذي علم عليم.

وأمّا السُّؤالُ السّادس: فالحديثُ باللَّفظِ الأوّلِ «.....»(۱)، وأمّا الثاني فهو مِنْ كلامِ عبدالله بنِ الصّامتِ الراوي عن أبي ذَرِّ [رضي الله تعالى عنه] (۲) قال: قالَ رسولُ الله ﷺ (۳): «إذا قامَ (٤) أحدُكُم يُصلِّي فإنّهُ يَستُرهُ إذا كانَ بيَن يديهِ مثلُ آخرةِ الرَّحلِ، فإذا كانَ بيَن يديهِ مثلُ آخرةِ الرَّحلِ، فإنهُ يقطعُ صلاتَهُ الحِارُ والمرأةُ والكلبُ الأسودُ. قلتُ: يا أبا ذرّ، ما بالُ الكلبِ الأسودِ من الكلبِ الأصفرِ؟ قال: يا ابنَ أخي، سألتُ النبيَّ صلى اللهُ عليه وآلهِ وسلَّمَ كما سألتَني فقال: الكلبُ الأسودُ شيطان "(۱). رواهُ مسلم. وهذا (۷) في المثالِ الأولِ للفصل.

قالَ ابنُ هشامِ [رحمهُ الله تعالى] (^) في «المُغني» في أقسامِ «مِنْ»: «الثاني عشر: الفَصْل، وهي الدّاخلةُ على ثاني المتضادّين نحو: ﴿وَاللّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ ﴾ [البقرة: ٢٢٠]، ﴿حَتَّى يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ ﴾ [آل عمران: ١٧٩].

⁽١) كذا في الأشباه والنظائر، وفي «خ» بياض بمقدار سطر.

⁽٢) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من «خ».

⁽٣) في الأشباه والنظائر: ﴿ عَلَيْهُ وآله وسلَّمٌ »، والمثبت من «خ».

⁽٤) في الأشباه والنظائر: «قام قام»، وهو سهوٌ، وفي «خ»: «كان».

⁽٥) في «خ»: «مؤخرة»، في الموضعين.

⁽٦) رواه مسلم في صحيحه، برقم: (١٠٥): ١/ ٣٦٥.

⁽٧) في الأشباه والنظائر: «وهي»، والمثبت من «خ».

⁽A) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من «خ».

قَالَهُ ابنُ مَالَك، وفيه نظَر؛ لأنَّ الفصلَ يُستفادُ من العامِلِ فإنَّ «مازَ» و«ميَّز» بمعنى: فَصَل، والعلمُ صفةٌ توجِبُ التَّمييزَ، والظّاهِرُ أَنَّ «مِنْ» في الآيتين للابتداء، أو بمعنى «عن»»(١).

وقد أقرَّ الشَّيخُ أبوحيّان في «شرحِ التَّسهيل» ابنَ مالكِ على ذلك، فقال: «قالَ المصنِّفُ في الشَّرح: وأشَرْتُ بذلكَ الفصلِ إلى دخولِها على ثاني المتضادَّين، نحو: ﴿وَأَلِلّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ ﴾ و ﴿حَتَّى يَمِيزَ ٱلْخَيِثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ ﴾، ومنهُ قولُ الشّاعر:

[فسُمْهُ الهوانَ] فإنَّ الهوانَ دواءٌ لذي الجهلِ مِنْ جهلِهِ (٢) التهي (٣).

قالَ الشَّيخُ: «ومنهُ: «لا يعرِفُ قُبَيلاً مِنْ دُبَيْرٍ»، وليسَ من شرطِها الدُّخولُ على المتضادَّين، بل تدخلُ على المتباينِين، تقول: لا يعرِفُ زيداً من عمرٍو». انتهى كلامُ الشَّيخ في شرح التَّسهيل.

وعلى هذا، فتكونُ في قولِ عبد الله بنِ الصّامتِ للفصلِ أيضاً، أي: ما بالله الكلبِ الأسودِ منفرداً من الكلبِ الأحرِ من الكلبِ الأصفر. ويُحتَملُ أنْ تكونَ بمعنى «عن»، وكذلكَ هي في بيتِ المعرِّي في قوله: [من الطويل]

فغيرُ خفيٍّ أثْلُهُ مِنْ ثُمَامِهِ

⁽١) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب: ص٢٤ - ٤٢٥.

⁽٢) «فسُمه الهوان» ساقطةٌ من الأشباه والنظائر، وهي زيادة من شرح التسهيل.

ـ في الأشباه والنظائر: «فإنَّ الهوى» بدلاً من «فإنَّ الهوانَ».

⁽٣) شرح التسهيل: ٣/ ١٣٧.

وأمّا السُّؤالُ السّابع: في إعرابِ قولِ أبي جُحَيفةً: «فمِنْ ناضِحٍ ونائلٍ»، فقد سألني عنه من مُدَّةٍ بعضُ المغاربة، يُقالُ له: العفيصي، من المقيمين عندنا بالقاهرة، وقد توجَّه الآنَ للمغرب. وظهرَ لي في إعرابِهِ أنّه بدلُ تفصيلٍ على تقدير: فانقسَمُوا قِسمَين من ناصحٍ ونائلٍ؛ لأنَّ في روايةٍ: «فرأيتُ الناسَ يبتدِرونَ الوضوءَ فمَنْ أصابَ منه شيئاً تمسَّحَ به ومَنْ لم يُصِبْ منه أخذَ من بَللِ يدِ صاحبِه»، واللفظان في مُسلمٍ في كتابِ الصَّلاة، في ذكرِ السُّترة، ويكونُ ذلك كقولِ الشَّاعر(۱):

قوم ُ إذا سَمِعوا الصَّريخَ رأيتَهُم مِنْ بينِ مُلجِمِ مُهْرِهِ أو سافِعِ (٢) قالَ النُّحاةُ: يُريدُ: وسافعٍ؛ لأنَّ البدلَ التَّفصيليَّ لا يُعطَفُ إلّا بالواو. انتهى.

* * *

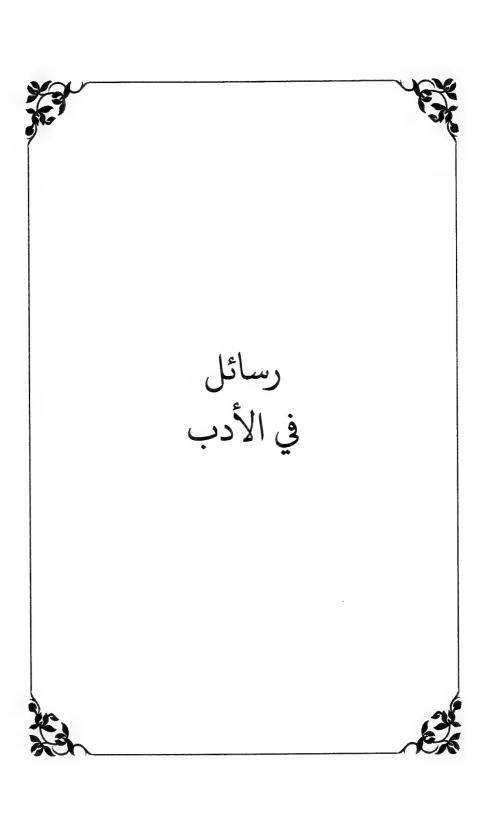
⁽١) البيت من غير عزو في شرح ديوان الحاسة: ١/ ٢٥.

⁽٢) في شرح ديوان الحماسة: «هتف» بدلًا من «سمعوا».

ثبت المصادر والمراجع

- ١. الأشباه والنظائر في النَّحو، لجلال الدِّين عبد الرَّحن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)،
 تحقيق: عبد الإله نبهان، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٧م.
- ٢. الأشباه والنظائر في النَّحو، لجلال الدِّين عبد الرَّحن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)،
 خطوطة مجلس شورى إيران، رقم: (١٣٨٤).
- ٣. البحر المحيط في التفسير، لأبي حيًان محمد بن يوسف الأندلسي (ت٥٤٧هـ)، تحقيق:
 صدقى محمد جيل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.
- ٤. التّبيان في شرح الدّيوان، العُكبَرِي، أبو البقاء عبد الله بن الحُسين (ت٦١٦هـ)، تحقيق:
 مصطفى السقّا، دار المعرفة، بيروت (مصوَّرة عن طبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة)،
 د.ت.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيّان محمّد بن يوسف الأندلسي (ت٥٤٥هـ)، مخطوطة نور عثمانية، رقم: ٩٣٣ ورقة، بيد عبد الوهاب الطحلاوي، سنة ١١٣٩هـ.
- حزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب، للبغدادي، عبد القادر بن عمر (ت٩٣٠هـ)،
 تحقيق: عبد السَّلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٩م.
- ٧. سنن ابن ماجه، أبي عبد الله محمد بن يزيد (ت٢٧٣هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، دار
 الرسالة العالمية، ببروت، ط١، ٢٠٠٩م.
- ٨. شرح تسهيل الفوائد، لجال الدِّين ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت٦٧٢هـ)، تحقيق:
 عبد الرحمن السيد، ومحمد المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٠م.
- ٩. شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، لثعلب، أبي العبَّاس أحمد بن يحيى (ت ٢٩١هـ)، الدار القوميَّة للطباعة والنَّشر ، القاهرة، ١٩٦٤م.

- ١٠. شروح سقط الزَّند، للمعرِّي، أبي العلاء أحمد بن عبد الله (ت٤٤٩هـ)، تحقيق:
 مصطفى السقَّا، الهيئة المصريَّة العامَّة للكتاب، القاهرة، ط٣، ١٩٨٧م.
- 11. صحيح ابن حبّان: الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، لمحمَّد بن حبّان البُستي (تعمّه)، ترتيب: ابن بلبان، علاء الدِّين علي الفارسي (٧٣٩هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٨م.
- ١٢. صحيح البخاري، محمد بن إسهاعيل (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.
- ١٣. صحيح مسلم بن الحجاج القشيري (ت٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
- ١٤. الضَّوء اللامع لأهل القرن التَّاسع، السَّخاوي، شمس الدِّين محمَّد بن عبد الرَّحن (ت٢٠٦هـ)، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.
- ١٥. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، للزَّغشري، أبي القاسم محمود بن عمر
 (ت٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.
- 17. كشف الظَّنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، دار إحياء التراث، بيروت، د.ت.
- ١٧. لزوم ما لا يلزم، للمعرِّي، أبي العلاء أحمد بن عبد الله (ت٤٤٩هـ)، تحقيق: نديم عدي، دار طلاس، دمشق، ط٢، ١٩٨٨م.
- 11. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، أبي محمد عبد الحق ابن غالب (ت٤٦٥هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ.
- 19. مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، ط ١٠٠١م.
- ۲۰. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف (ت٧٦١هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م.





بيَنَ الجَلالِ البُلقِيني وَالبَدْرِ الكَلسَتَانِي فِي بَيتَينِ لِأَبِي تَمَّامِ الطَّائِيِّ

تَألِيْفُ الإَمَامِ الحَافِظِ قَاضِى القُضَاةِ الإَمَامِ الحَافِظِ قَاضِى القُضَاةِ جَلَالِ الدِّيْنِ عَبْدِالرَّحْمِنْ بَنِ عُمَر بَنِ رَسْلَانَ البُلْقِيْنِي جَلَالِ الدِّيْنِ عَبْدِاللَّهُ تَعَالَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ اللْمُعْلَىٰ الْمُعْلَىٰ الْعُلْمُ الْعُلْمُ

اغتَیٰ ہِتَحْقِیْقِهَا مُحَـکَمَّدُعَایش



مقدِّمة المحقِّق

يعرضُ هذا النصُّ جانباً نادراً من شخصيَّة الجلال البلقيني الأدبيَّة والنَّقدية، فهو يقدِّمُ اعتراضاتِ على نقدِ الصَّلاح الصَّفدي لبيتين من شعر أبي تمّام حبيب بن أوس الطّائي، وهما:

أن صارَ بابَكُ جارَ مازَيّارِ كانتينِ ثانٍ إذْ هُما في الغارِ

وَلَقَد شفيتَ النَّفسَ مِن بُرَحائِها ثانِيهِ في كبدِ السَّماءِ ولم يَكُنْ

ويقول الصَّفديُّ معترضاً على هذين البيتين: «قد غَلِطَ أبو تمامٍ في هذا التَّركيب؛ لأنَّهُ إنّما يُقال: ثانيَ اثنينِ، وثالثَ ثلاثةٍ، ورابعَ أربعةٍ، ولا يُقالُ: اثنينِ ثانٍ، ولا ثلاثةَ ثالث، ولا أربعةَ رابع»(١).

ويرى الجلال البُلقينيُّ أنَّ في البيتين تقديهاً وتأخيراً، وأنَّ تقدير المعنى هو: «ولم يَكُنْ كاثنينِ إذْ هُما في الغارِ ثانٍ»، ويوافقهُ على ذلك البدر الكلستاني، الذي نلاحظُ في لغته النَّقديّة شيئاً من الحدَّة والتحامل على الصّفدي، كقوله: «وقدْ صُفِّدَ ناقصُ ذِهنِهِ عندَ الكلامِ في حلِّ تركيبِ أستاذِ الأدباءِ أبي تمّام»، وقوله أيضاً: «والذي يُقضَى منهُ العَجَب، أنَّ المخطئ في الظَّاهرِ كيفَ يُعَدُّ من محقِّقي الأدب»، وذلك في رأيه أنَّ الصَّفديَّ لم يميِّز بين: «كاثنينِ ثانٍ» وبينَ

⁽١) كلامُ الصَّفديِّ في الوافي بالوفيات: ١/ ٣٣٨.

«كثانيَ اثنين»، وأنَّ تقدير معنى البيتين: «ولم يَصِرْ ثانيهِ كثاني اثنيَنْ إذْ هُما في الغارِ».

وتجدرُ الإشارةُ أنَّ الصَّفديَّ لم يكنْ أوّل من غلَّطَ أبا تهام في هذين البيتين، فقد سبقهُ عبد القاهر الجرجاني، وعدَّ هذين البيتين من فسادِ النَّظم وسوء التأليف، فقال: «وفي نظائِر ذلكَ ممَّا وَصفوه بفساد النظم، وعابوهُ من جهةِ سوءِ التأليف، أنَّ الفسادَ والخللَ كانا من أن تعاطى الشِّعرَ ما تَعاطاهُ من هذا الشأنِ على غيرِ الصَّواب، وصنعَ في تقديم أو تأخير، أو حذف وإضهار، أو غير ذلك مها ليس له أن يَصْنعَه، وما لا يَسوغُ ولا يصحُّ على أُصولِ هذا العلم»(۱).

وقال الخطيبُ التبريزيُّ أيضاً: «لاثنينِ ثانٍ: رديءٌ عند البصريِّين؛ لأنه جاء بالمنصوب في لفظِ المخفوض، وذلك عند الفرّاء لغة العرب، وإنْ رويتَ «ثانيَ» بفتح الياءِ من غير تنوينٍ فهو ضرورةٌ أيضاً، وإنْ أثبتَّ التنوينَ وألقيتَ عليه حركة الهمزة في إذْ، وهو مذهبُ ورْش في القراءة، فلا ضرورةَ فيه، والمعنى أنَّ هذا الرجلَ ثانٍ للآخر، وهما مذمومان، واللذان كانا في الغارِ محمودان»(٢).

وما من شكِّ في أنَّ أبا مَمَّام كان من أحذقِ شعراءِ العربيَّة، وقد دارتْ حولهُ خصومةٌ نقديَّة كبيرةٌ، امتدَّ صداها إلى عصورٍ متأخِّرةٍ كالقرن التاسع الهجري، حيثُ نجدُ الجلال البلقينيَّ يعترضُ على نقدِ الصَّفدي، ويؤازرهُ في ذلك البدر الكلستاني.

⁽١) دلائل الإعجاز: ص٨٤.

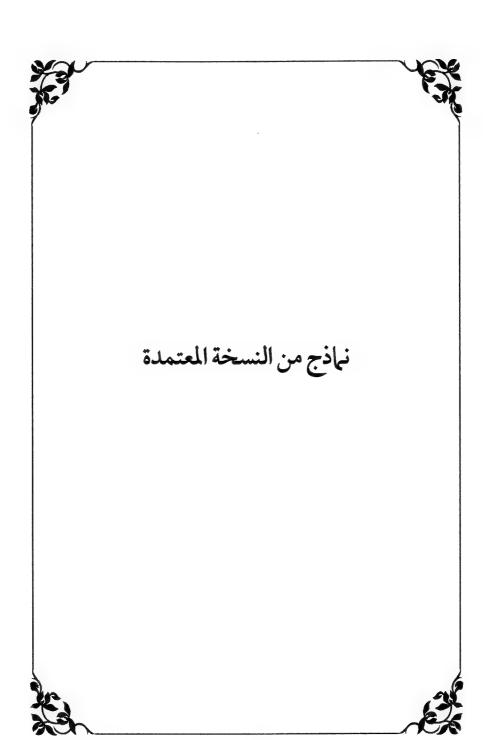
⁽٢) شرح ديوان أبي تمام: ٢٠٧/٢.

وقد اعتمدتُ في تحقيقِ هذا النصِّ على مطبوعة كتاب «الأشباه والنظائر في النحو» بتحقيق: عبد الإله نبهان، وقد بذلَ جهداً طيباً في تحقيقه، واعتمدت أيضاً على مخطوطة الأشباه والنظائر، نسخة مجلس الشورى الإيراني، المحفوظة برقم: (١٣٨٤)، وهي نسخةٌ جيِّدة لم يعتمدْ عليها المحقِّق، ورمزتُ لها بالرمز «خ»، وقد استطاعتُ أنْ تقدِّم إضافاتٍ وقراءاتٍ جديدة، من شأنها أنْ تثريَ العملَ وتزيد من درجةِ الثقةِ به.

وكذلكَ فقد أوردَ العلمُ البلقينيُّ هذه المكاتبة بنصِّها في الترجمة التي أفردها لأخيه الجلال، وهي مخطوطة محفوظة في الإسكوريال برقم: (١٧٥٣)، وتأتي المكاتبةُ في الأوراق (٧ب _ ٨أ)، وقد قدَّمت هذه النسخة تصويباتٍ وإضافاتٍ جيِّدة على نصِّ الأشباه والنظائر.

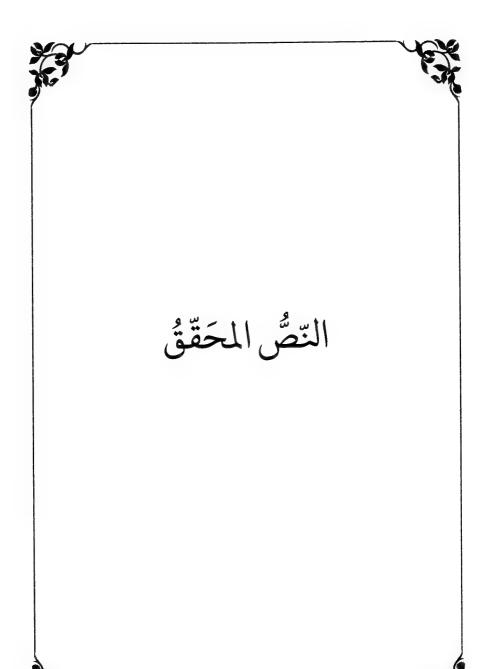
وفي الختام، أسألُ الله تعالى أنْ أكونَ قد وفّقتُ في تحقيقها، وإخراجها على نحو يليقُ بقيمتها العلمية، وضمِّها إلى مجموعة الرسائل البلقينية.

* * *



ŧ فها يذكالماس عنداحاعسهم عصرتدالاصمالاعوفاقا الفاعم الكاعم إعدا بحروساط عرم كالمدالة فلفواص ولالدائد لوكر كون الفضيد وسنداح إطام لوزاك اسالانط يحوالى ورالشف والعاف وأرتع والوعام طراهان الاسترسي المراالة المالوام لاول الدالد والعكائد الوحد مخال أسرادها والفا وحلا الفي المسول الصاح ما والمعلى المقالفة

رلاحا في الم العلام العالى واحز لي علم العضل التوال لهم والماديد رسسالع لد ف يحسب للقرائد وتريلج عوا السوال سامصه التخراببات تتوج بلاند وذها على العلوم دلالمر ونظم صدرالم يمروعينة حلال العاني والصافح لإيل صولك خالل مرحاووين بسيط المدى المنفاش سا اذاهذا فلام الفصديجلي مساطيها مرفنون سسامل وعالل فقدالله مواسس اصولا فهوما وإحدالاستك والمديد والمالا وسالت الاليسبيا الجدياانا فاعسا لهالمنول العضام وكلعضل ونعتاج لعسرهم تاعظول أأى التحسيد مكالكات والكرالعلى عالحربني يسبيجه وعلى واغتلام الماله والملك أوج الدكاسه ولحسب إنعاسه اماالصفاع المحلط فخلط وواضح واعتزاضدانعسدفاض وبعصندنا فخردهب عبدالطام وجيل رعباس والادبابي تام حث لمرور سركا شريان وسركاني اسر والعرف ما مرهندسيو على الافد ادالاول وكبيط والكن توكبسان والمهوالنور جعلى كالعنب والنواب فزال عواللوهسير اللنطى العادر عرابكعني عبروسي والمثنى والدريعص منافع مرجعوالادب وأملعك منكدونان معته فالطهر مرالبصود ما معل آلعبدو فوجى و النائد خيوان لعسر وللرجع لل عقر العوس كمنتدك صدوون وله مكر معنى لعراف يدر المايحد وتنويند عيم بمرافض وللف وللدوكا سرجس ويسدمف وعلا والما والمصواف كاراسرادي والعراد الاسم عاورا والعلو لا<u>د الغُور بالغرم الما صعند مصلوب بالادتعاع لكن ال</u>صلب وغور البدي والدامل كالتجدهب لستاليلا وإركامدن والأاس طار فلقر مناقسه فرولاهداد وعدالادسارالس - elves





[صورةُ سؤال الجلال البُلقيني]

كتبَ الشَّيخُ جلالُ الدِّين البُلقينيُّ إلى البدرِ الكلستانيِّ (١) ما نصُّه: [من الطويل]

ومِنْ علمِهِ الوافي تُحلُّ المسائِلُ فأصبحَ مقصوداً وكُلُّ وسائِلُ بمذهبِ نُعهانٍ وما ثَمَّ ماثلُ^(٢) فمِنْ علمِهِ التَّهذيبُ والفضلُ شاملُ بحضرتِهِ الإصْغالِي الفضلُ شاملُ بحضرتِهِ الإصْغالِي في وناقِلُ الا فاعجبُ واهذا مجيبٌ وسائِلُ هو اللَّيثُ في كَرُّ وفرُّ يُقاتلُ^(٣) إلى كعبة الآدابِ تأتي الرسائلُ امامٌ حوى علماً وفَخْراً وسُؤْدَداً وسُؤْدَداً وسُؤْدَداً فكاتِبُ سرِّ المُلْكِ عالمُ عصرِهِ فكاتِبُ سرِّ المُلْكِ عالمُ عصرِهِ فإنْ أشكلَتْ يوماً أمورٌ فلُذْ بهِ فإنْ أشكلَتْ يوماً أمورٌ فلُذْ بهِ فهاية كلِّ النّاسِ عندَ اجتماعِهِم فيبيدي سؤالاً ثمَّ يذكُرُ حلَّهُ فيبيدي سؤالاً ثمَّ يذكُرُ حلَّهُ هو البدرُ إنْ لاقيتَهُ بمحاسنِ

ما قولُ إمامِ أهلِ الأدب، ومالِكِ زِمامِ معالي الرُّتب، وخليفةِ النُّعمانِ في هذا العصر، ومَنْ بأقدامِهِ (٤) وإقدامِهِ يحصُلُ الفتحُ والنَّصرُ، في بيتين وقعا لأبي

⁽١) هو بدر الدِّين محمود بن عبد الله الكلستاني السرائي الحنفي، كان كاتبَ السرِّ في مصر، ومن الأعيان العلماء، وتوقيِّ سنة (١٠٨هـ) بالقاهرة. انظر: النجوم الزاهرة: ١١/١٣.

⁽٢) في «س»: «وما تم قائلُ».

⁽٣) في الأشباه والنظائر: «يعامل»، والمثبت من «س».

⁽٤) في «س»: «بأقلامه».

تمام، مدح بهم المعتصمَ الإمام، لما صَلَبَ بعضَ الخوارج، العائِجِين عن الشَّرائع والمناهج، وهُما [قولُه](١): (٢)

ولَقَد شفيتَ النَّفسَ مِن بُرَحائِها أن صارَ بابَكُ جارَ مازَيّارِ (٣) ثانِيهِ في كبدِ السَّماءِ ولم يَكُنْ كاثنينِ ثانٍ إذْ هُما في الغارِ (١)

قالَ الصَّفدي: «قد غَلِطَ أبو تمام في هذا التَّركيب؛ لأَنَّهُ إنّها يُقال: ثانيَ اثنينِ، وثالثُ ثلاثةُ ثالث، ولا اثنينِ، وثالثُ ثلاثةُ ثالث، ولا أربعةُ رابع»(٥).

ولها وقف المملوكُ على هذا التَّغليطِ، استبعدَ وقوعَ مثلِهِ من أبي تمام، وخاضَ فكرُهُ في الجوابِ وعام، وخطرَ للمملوكِ أنَّ المرادَ غيرُ ما فهِمَهُ الصَّفديُّ، وقصدَ عَرْضَ ذلكَ على مَنْ مِنْ عُلومِهِ نقتبِسُ وبكلامِهِ نقتدي، وهو أنَّ في الكلامِ تقديهً وتأخيراً، وتقليباً للتَّركيبِ وتغييراً، وهو أنَّ التَّقديرَ: ولم يَكُنْ كاثنينِ إذْ هُما في الغارِ ثانِ، وبذلكَ يُدفَعُ عن كلامِه الغلطُ ويُصان، والمرادُ أنَّه لم يكنْ كهذهِ القضيةِ قضيةٌ أخرى، وكلامُ أبي تمّامِ بهذا المعنى أحرى،

⁽١) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من «خ».

⁽٢) البيتان هما ٤٥، ٤٦ من قصيدةٍ قوامها ٦٦ بيتاً، في شرح ديوان أبي تمام: ٢/٧٠٧.

⁽٣) في شرح ديوان أبي تمام: «شفى الأحشاء» بدلًا من «شفيتَ النفسَ».

⁻ البهازيَّار: هو محمَّد بن قارن المازيّار صاحب طبرستان، صادر الناس وأذلهم، وجعل السلاسلَ في أعناقهم، إلى أنْ أسرهُ جيشُ المعتصم، فضربه حتى مات، وصُلِبَ إلى جنب بابَك. انظر: الوافي بالوفيات: ٤/ ٣٣٧.

⁽٤) في شرح ديوان أبي تمام: «لاثنين» بدلًا من «كاثنين».

⁽٥) كلامُ الصَّفديِّ في الوافي بالوفيات: ٤/ ٣٣٨.

وحصلَ هذا القلبُ مراعاةً للقافية، ولا تسكُنُ النفوسُ لهذا الجوابِ إلّا بطبَّكُم [الذي] فيه (١) الشفاءُ والعافية، ولم يُعرِّجُ أبو تمامٍ على مراعاةِ الآية، حتَّى يُنسَبَ كلامُهُ إلى الغلطِ الواضحِ لأولى البداية، وإيضاحُهُ (٢) أنَّهُ لم يوجَدْ كحالِ اثنين إذْ هُما في الغارِ حالٌ ثانٍ.

والمسؤولُ إيضاحُ ما في هذا التَّغليطِ والتَّصويبِ من المعاني، أدامَ اللهُ لكم المعالي، وأجزلَ عليكُمُ الفضلَ المتوالي، [آمين، والحمدُ لله ربِّ العالمين] (٣).

* * *

⁽١) «الذي» ساقطةٌ من الأشباه والنظائر، وهي زيادة من «س».

⁻ في الأشباه: «منه»، والمثبت من «سي».

⁽٢) في «س»: «وأيضاً».

⁽٣) ما بين المعقوفتين ساقطٌ من الأشباه، وهو زيادة من «س».

[صورةُ جوابِ البدرِ الكلستاني]

فكتبَ إليه (١) البدرُ الكلستاني مجيباً ما نصُّه: [من الطَّويل]

وفيها على بحر العلوم دلائلُ جلائلُ المعاني والمعالي جلائلُ بسيطُ المعاني للفضائلِ شاملُ (٢) مسائلُ فيها مِنْ فنونٍ مسائلُ أصولاً فروعاً واحدُ لا يُشاكلُ ألا في سبيلِ المجدِ ما أنا فاعِلُ وفضًا حُ نَفْسِ يومَ تأتي تُجادِلُ وفضًا حُ نَفْسِ يومَ تأتي تُجادِلُ

أتتنِي أبياتٌ تموجُ بلاغة ونظَّمها صَدْرُ الزَّمانِ وعينه ونظَّمها صَدْرُ الزَّمانِ وعينه هو الحَبرُ نَجلُ الحَبرِ حاوٍ وجيزَهُ إذا هنزَّ أقلامَ الفصاحةِ تنجَلي ومالِكُ فقهِ الشّافعيِّ بأسرِهِ ونادى له في كلِّ نادٍ خِصالُهُ له المِقْوَلُ الوضّاحُ في كلِّ نادٍ خِصالُهُ له المِقْوَلُ الوضّاحُ في كلِّ مُعضِلٍ له المِقْوَلُ الوضّاحُ في كلِّ مُعضِلٍ

أتاني [بهِ](٣) ما أتَحَفَ به مَلِكُ البلاغةِ ومالِكُ المَعاني، فأطرَبَنِي بنسيجِ وحدهِ وأغناني عنِ «المثالثِ والمثاني»، أوفى اللهُ كاسَه، وطيَّبَ أنفاسَه.

أمَّا الصَّفديُّ المغلِّطُ فغالطَ في واضحٍ، واعتراضُهُ [لنفسهِ](١) فاضِح،

⁽١) في الأشباه والنظائر: «له»، والمثبت من «خ».

 ⁽٢) في الأشباه والنظائر: «هو الجِبُر تجلُ الجِبر»، وهو تصحيف في «نجل»، وخطأ في الضبط، والمثبت من «خ».
 _ في «س»: «للفضل» بدلاً من «للفضائل»، وهو تحريف يختل به الوزن.

⁽٣) ما بين المعقوفتين زيادةٌ من (خ).

⁽٤) ما بين المعقوفتين ساقطٌ من الأشباه، وهو زيادةٌ من «س».

وقدْ صُفِّدَ ناقصٌ ذِهنِهِ عندَ الكلامِ في حلِّ تركيبِ أستاذِ الأدباءِ أبي تمَّام، حيثُ لْ يُفرِّقُ بِينَ «كاثنينِ ثانٍ» وبينَ «كتانيَ اثنين»، والفرقُ ظاهرٌ عندَ سمع عارِ عن الآفة، إذِ الأوَّلُ تركيبُ جملةٍ، والثَّاني تركيبُ إضافةٍ، وظهورُ النَّونَ جَعَلَهُما كالضبِّ والنُّون، فزالَ هذا الوهمُ اللفظيُّ العاري عن المعنى بمجرَّدِ [سمع](١) المثنى والمثنَّى(٢)، والذي يُقضىَ منهُ العَجَبُ أنَّ المخطئ في الظَّاهرِ كيفَ يُعَـدُّ من محقِّقي الأدب؟!.

وأما حلُّ مبناهُ وبيانُ (٣) معناه، فالظاهِرُ من المقصودِ ما يقولُ العبدُ وهو محمود، أنَّ «ثانيه» خبرٌ ثانٍ لصارَ، ولكِنْ جُعِلَ من قَبِيلِ «أعطِ القوسَ باريها» في تركِ النَّصبِ، إذْ (٤) هو خبر لمبتدإ محذوف، و (لم يكن " بمعنى (لم يَصِر " لقُربِهِ من سياقِ «أن صار»، و «ثانٍ» اسمُهُ وتنوينُهُ عِوضٌ عن الضَّميرِ المُضافِ إليه، و «كاثنين» خبرُهُ وفيه مضافٌ محذوفٌ، والمآلُ: ولم يَصِرْ ثانيهِ كثاني اثنَينْ إذْ هُما في الغارِ؛ لأنَّها تجاورًا في العلوِّ لا في الغَوْر، والغَرَضُ أنْ يصفَ مصلوبَهُ (٥) بالارتِفاع لكِنْ في الصَّلبِ، وهُوَ منَ التهكُّم المَليح، [واللهُ أعلم: [من الرجز]

فجلَّ من لا عيبَ فيهِ وعَلا^(٦) فيإنْ تجيدُ عيباً فسُدَّ الخليلا

انتهى كلامهُ]^(٧).

⁽١) ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل، وهو زيادة من «س».

⁽٢) في الأشباه: «المبنى والمبنى»، وهو تصحيف، والمثبت من «س».

⁽٣) في «س»: «وبنان».

⁽٤) في «س»: «أو».

⁽٥) في «خ»: «مقامه»، وفي «س»: «مصلوبيه».

⁽٦) يستقيمُ وزن العجز بإشباع الكسر في «فيهِ».

⁽٧) ما بين المعقوفتين ساقطٌ من الأشباه، وهو زيادةٌ من «س».

ثبت المصادر والمراجع

- ١. الأشباه والنظائر في النّحو، لجلال الدّين عبد الرّحن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)،
 تحقيق: عبد الإله نبهان، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٧م.
- ٧. الأشباه والنظائر في النَّحو، لجلال الدِّين عبد الرَّحن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)،
 خطوطة مجلس شورى إيران، رقم: (١٣٨٤).
- ٣. دلائل الإعجاز في علم المعاني، للجُرجاني، أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرَّحن (ت٤٧١هـ)، تحقيق: محمود محمَّد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٥، ٢٠٠٤م.
- ٤. شرح ديوان أبي تمام، للخطيب التّبريزي، أبي زكريًا يحيى بن علي (٣٠٠هـ)، تحقيق:
 محمّد عبده عزّام، دار المعارف، القاهرة،١٩٦٤م.
- النَّجوم الزَّاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردي، جمال الدِّين يوسف الأتابكي (ت٤٧٤هـ)، دار الكتب المصريَّة، القاهرة، ١٩٥٠م.
- ٦. الوافي بالوفيات (١-٣٠)، للصَّفدي، صلاح الدِّين خليل بن أيبك (ت٧٦٤هـ)،
 تحقيق: مجموعة محقِّقين، المعهد الألماني للأبحاث الشرقيَّة، بيروت.





تَالِيفُ الإمَامِ الحَافِظِ قَاضِى القُضَاةِ الإمَامِ الحَافِظِ قَاضِى القُضَاةِ حَلَالِ الدِّيْنِ عَبْدِالرَّحْمِنْ بْنِ عُمَرِيْنِ رَسْلَانَ البُلْقِيْنِي حَلَالِ الدِّيْنِ عَبْدِاللَّهُ تَعَالَىٰ اللَّهُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ اللْعُلْمُ اللْمُلْعُلُمُ اللْعُلْمُ اللْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْم

اغتَىٰ بِتَخفِيْقِهَا مُحَــمَّدُعَا بِيشِ



مقدِّمة التَّحقيق

هذه رسالةٌ نادرةٌ من الآثار البلقينية الشَّريفة، موسومةٌ بِ «بذل النصيحة في دفع الفضيحة»، لجلال الدِّين عبد الرَّحن بن عمر بن رسلان البلقيني (ت٤ ٨٦هـ)، تنظوي تحت «أدب الوصايا»، الذي عُنيَ بهِ أعلام الثقافة العربيَّة القديمة؛ سعياً إلى غرس القيم الإنسانية النبيلة في المجتمع بجميع شرائحه؛ فقد حفل تراثنا الأدبي والدِّيني بعشرات الوصايا العامة والخاصة، التي تعكسُ تصوراً اجتماعياً وسياسياً وثقافياً خاصاً بالحقبة الزمانية التي ظهرتْ فيها.

وقد وجَّه المؤلِّفُ الخطابَ إلى شريحة القضاة، الذين غلبَ عليهم في القرن الثامن الهجري، التوسُّلُ بمنصب القاضي لتحقيق المنفعة الماديَّة الشخصية، فأرادَ أنْ ينبِّههم إلى خطورة هذا الأمر، وما يرتبط به من حرمة شرعية، ومفسدة اجتهاعية، وبيَّنَ شروط جواز أخذ القاضي الأجرَ من الخصوم، معتمداً على رأي الماوردي في كتابه «الحاوي»، وعهِّداً لذلك بمقدِّمة نثرية لطيفة، تحرَّى فيها استخدام السَّجع في فواصل الكلام.

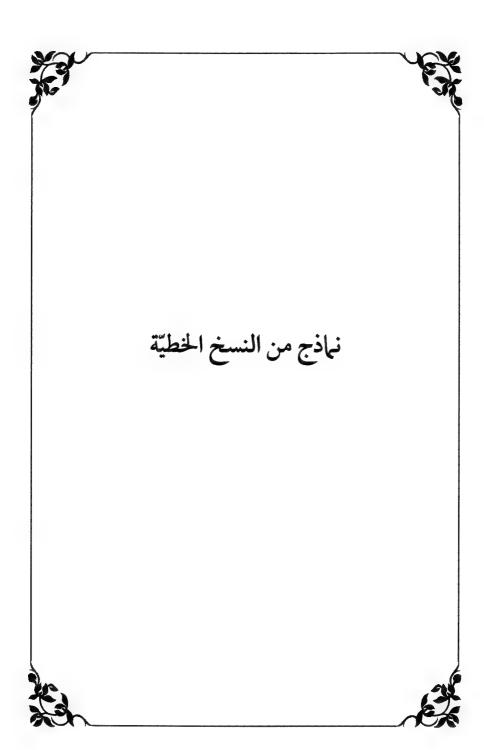
ولا غرو في أنْ يكتبَ الجلالُ البلقيني نصيحةً للقضاة، فقد كانَ قاضياً من أسرةٍ أخذتْ على عاتقها مسؤولية القضاء في الدِّيار المصريّة؛ لذلكَ فقد عبَّرَ عن موقفهِ من هذه الظاهرة الاجتماعية الخطيرة، بما ينسجمُ مع موقعه في هذا المجتمع، وهو موقعٌ عُرِفَ بالمحافظة والزهد في متاع الدنيا، وتقديم مصلحة الجاعة على المصلحة الفردية.

ومن توفيق الله تعالى، ومنَّته علينا، أنْ تسلمَ هذه الرسالة الصغيرة، من عوادي الزَّمان، فتصلَ إلينا في أوَّلِ صفحتين من مجموع محفوظٍ في المكتبة الوطنية في برلين، برقم: (Lbg1030)، وضمن فهرس الفرت برقم: (٥٦١٥)، وهي خلوٌ من ذكر الناسخ أو تاريخ النسخ، غير أنها بخطٍ واضح ويبدو أنها نسخة كاملة من الرسالة، لذلك فقد رأيتُ أنْ أجعلها أصلاً للكتاب.

وقد أورد هذه الرِّسالة بنصِّها علمُ الدِّين البُلقينيُّ في الترجمة التي أفردها لأخيه الجلال، وهي مخطوطة محفوظة في دير الإسكوريال، برقم: (١٧٥٣)، وتقعُ الرسالة في الأوراق (٥ب-٦ب)، وقد رمزتُ لها بالرمز «س»، وقابلتُها على نسخة الأصل للتثبت من خلوِّ النصِّ من السقط والتصحيف والتحريف.

وأسالُ الله تعالى أنْ أكونَ قد وفِّقتُ في تحقيقها، وإخراجها إلى عالم المطبوعات، بعد أنْ مكثتْ رَدحاً من الدَّهر منسيةً ومعطَّلةً عن وظيفتها النقدية والاجتماعية التي تجسِّدُها، وأسألهُ جلَّ وعلا أنْ يدَّخرَ لي أجرها في ميزان حسناتي، في يوم لا ينفعُ فيه مالُ ولا بنون، إلَّا من أتى الله بقلبِ سليم.

* * *

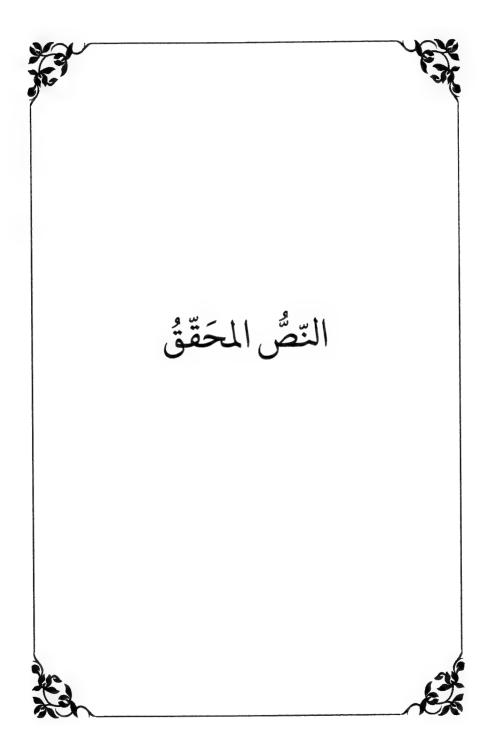


كبانسال المطاهم ومذوناه من عبرال المليسية الما غرائس والمستيد الما معد فا و العالم الدي الله والعام على مع معدم والعام وعلى المعدم الله الله المعدمة ع ف منع في بند إليليم المقري سنة اوج الله الف سنة الالايد الولاة النف فذكر وسام ولم يكن مقدمته مسررالب وته ما كاناف مرهدان في النف واسالاربيد والمراد ومرادا ووالمراب مراصة فارسير والنزلة لوفق فيد الرسورات عليه كالجيفولا وزرا وسمه كم طوفراليسوا بالتيمار أرد بي دالاحتراج والانسعاء معا فاكر فكه إلا لطب يحفوالدندان بيد وللاعراض عزط لقرب للداران في وحد استنتيعن مريب فيا يعندانتها فاعلكم النظالي بالما وعوادنا وكالنفاء مزيا التلال وموترجب فيدا في دمل عو إرتال مؤارشاء لافيا رما المزالفتاة به في الرم وديكا ما والمنا لرفي مًا نكنت لأولا فنع معيب والدكنة وري فالعيب اعلم ﴿ فَنَدُّ لِلْمِدَ الْعُوالْمَا خِيرُ لُهُمَّ عَالَ عن ورد والمافذة والمعلم واعساد ودكوركم المرا لاكرد الرو ورسيله والما والماليان الماليان وستعد وتعامل المال المال المال المال المال المام الالالمعدم علوع والفرط الماليس اللا بقرع زرم من سية اللوادة وعرسماج مسفور الداكس المراسرة فك فرايعا ليدوا للنبو بلسا بمان تعليها ولك متومكدات مزازيده عذزه لاع جعبر يوبوه الاشع ان ومداليس عودا والعاراها شوادال علا المعشود به احتد صد طاخر مقدمتناع بذال ولم نترا ورضا لعط با مزومته الدفها والانطلستي وظامر معاطهن واحكامه مآليكا وروى على وك معسى والانقذررة النام فرستيا عال والادا فيروق تمعم طن لم علمه المطوع اكت بالال المال المالية على من يده وا عالمة الحاكاة الولائدة والمالت بالمرا ان يرَوْق وَ الْمُعْنَ مِنْ عَلَى مَدْ عُوان عُرِي كُنْ الْمِلْلَ مَعْ صِدَوْهَا جَدُ حَازُلُهُ الْارْتُوافَ فَهُمْ عِلَيَّا فِي مُوْفِعُ لِعَدِ كُلَّا معلم بعضان مبر المت كالد نان إسع بالاسدامك عيز ال براتنا والاي الديكيدر فري العاب والعادرولا ويعيها والمنطيفان وتصواله المستلم عالم مجزواتها سران عجرادا العرادان أعراق والمنه فان قدرعلم لم مجزوات والم

الزغون البرتخوم المحسن غيره وفرعلهم والامعير بهم ما فاشربهما واصنعلهم كم يوواك مع العاست ويعلى مترص جته فان والعلي المحيز والناس لايمون فعدالنا خرد مشهول سي وي من حس الخصيع والأنعاصلواني المطاب ت لازع حقد على زمانيلون كم معيشر تبادر المنترق مان ما ضارعتهم منه لم محيزان الدنتها صلوامي الزمان منجد رواي شاها معين تعضل على جبه المسليل والأطارت شرع العرودات صوكله خندروارجه لع عز الاسرودة كم والاغترار تباية الغرور وزسية الحروار والتوا عدكم الفارى وغذتكر زميكم منصر بزلاادي متوله تعال عافص السنوا ديم واخشوا ما الجزك والدعزولاء طامولود هري زعز والديش ان وعدادوس ملا مؤكم المنة الدن ولابعر كالمالغرور وأسطروا ووكرامة فاكسيعد إدلاي والعفرمة فانحة والايم الاالت وفروا مثارتها تتحاف مترا مستث انظله واقلواع العلام لعارالافترياليات وتعرفتي فاعلوا السيء واحذرواي النيانة النفيد والايمايم مقاله وكاته و مسهار النفيد فرد فالنفيول الكلمالالوك بعيد فرتنا وانشام للموائم لا وسراس لعد ه ذكرمينهم الالسالة والريش تنعكفيول طركليتنكا وآومعت عليك لماتي فلم تنوفانت كائل تسارين اومان مغاد فتي لملها وقع للهذالتهاية كاذالك والشارة التعلي النفيض ومهوتزع المني وعدم وقوع وما شذ على النستيض والمتي فطفا فكاطعان ومرمزد كالعلوسا وجه واصرادامال الكارم عرارة فانتاكل مطرى وال شيطواكما ولندع فاستسغرول فسيعارضا وستماصل لبعة فو فاسميه فينع للفتراذ بكورا عشا والكوار عوامعه بمذمه من الوالعب ويعتوا الاعدادة والرال الادفاء الذي يترسعك ويعتوه الالا لتتبييه لليسيد يجزلان فم

الماعوف وارا الازمسيرا وتواسعهم كالكوالع بيدال عوفل عروف لعسر غذامو صوري كانت بوعات الاخ وسى لسعندوه عالمدورج الاوفاف وفات الحوام والدارس عد نظى طريعناول المرجوا كرواد الدالدقا ف ارخوه ولامها شرة على حسر المياشي وحسد لعرواكم وت كالواعظ الما وعسب لعرو الدعطي فرب عل البرس برا فالبرااء الدار ولااس بسياته كالمناوار كاريحا كالعددائ بنيادك فراماه مبدول ال والوراليلفني الكخادر المسلس اسابعد فأتاج أالله الدر لاالع الاعدوا صاعما بما بعد موصل الدعل وساوا على رحد الاسل مرعده الواسعدم وكاربه يح ومهالداد اوفرساسها ووالباد الشاسع الالطلب لولاية القضا فدو تترونف في ولم كمن الدما من الزما ولعلام الم كار الماص مولا و المال المعدوام الادمال العد العناب مراحضا والرماط والتوسل الدنك بالمشر الورايل المالنطا ماحل للنطائ والاوزار متوروع لمدس للادالاسرا بالإستنعار أوبلعاد للاحتياج والانسف وومانيا كالطلاع وحرالدسكالف مسوالاعراض بغرب الوادال فسدوف استغنيت عروس وكاكا خدى العضادي الد لفط ليسهدون وعسا الرعاور والعلب مرغم استراكل ولاتوج وع ديل كالحال العالم خاركت لامرك على سبني إلكت مدرك فنعول اعتبرالماورد ولاخوالفاحي المنصوم عشره مطولاها مرالمسوع في عناد كالمرافع من المنظول وزوع ما الله الماليال المنافع ال

<u>A</u> اراحدالاجه طايبار المنظر المهنسب مراريد بقها المناسعة ليعسطها مرع ففداندس والان فلنسفها مريح للمسدوما المعتبره د کلی وکا موجود میوسد در مرب الدیک وکا تغریقی کانند العشرول واکیکمرول حدیم آلد یک : ۱۳۰۶ ۱۰ - ۱۱۰۰ سر مدیم کانند العشرول و ارتکابی دیگریش میل میشد. درتا چیزی میلاد. وللهولا مولود هوجاؤي واللقاسكان وعدالله حو ونابعه بغراني فالمورين بالديستان لولعنظم حواوي النوز يعطمه ويعشب كالدوجاء د عا جاد صور یک حصوص سد ۱۷۴۷ م الاها اسداغ (عدل شدا بدی سالعه) و عاص العداد جلال ادیم اعطاع العد معالی بی سور العدر والعکس و کا بعزیک شیریک الازان مسرع بسام می سده ای جداله و جدید والدادمی حد دو و العکم کری داران ای مراهده جاید بدار بالد می بعد و جدید تجوز از نیکور جالام کالسد برمدن اید به اید این اید دوسید تجوز از نیکور جالام کلسد برمدن اخاجالومسكاكاتا وواكوحه المواجعه ودك اغذالان ويعطه وهيلوه واسهاعلاه في ويناسلولاق ويسمدانس وعوبعه ومومنع للحال وخوته طوعه ويسسودك اركير ومعوات ا Haran Istal Nilland & Bakerer and the interpretation المفاعين بطرم كوالياله سسعراع زجان سعاري العرائد لتدراس ماعل لاوتى ويلواردوس ولهاى رى حافروالعا رارمة عدور I had a die befold the Hold of the contraction Wydage Blook 11 Burgallos



بنيب لِلنَّهُ الْبَعْزَ الرَّحِينَ مِ

هذهِ رسالةٌ من عبدِ الرَّحْنِ البُلْقِينيِّ إلى إخوانِه من المسلمين، سمَّيتُها «بذل النَّصيحة في دفع الفضيحة»(١):

أما بعدُ؛

فإني أحمدُ إليكُمُ اللهَ الذي لا إلهَ إلّا هو، وأُصلِي على نبيّه محمدٍ عَلَيْهُ وأُعْلِمُكُمْ رَحَمَكُمُ اللهُ [تعالى] (٢) بر حمتِهِ الواسعة، ومَنْ (٣) كانَ منكُمْ في هذه البلدة (٤) أو قريباً مِنْها أو في البلادِ الشّاسعة، أنَّ الطَّلبَ لولايةِ القضاءِ قد كَثُرَ وتفاقَم، ولم يكنْ ذلكَ فيها مضى من الزَّمانِ وتقادَم، بل كانَ القاضي هو الذي يختارُ النُّوّاب، وأمّا الآنَ فيبدو ممن أرادَ ذلكَ العجبُ العُجاب، مِنْ إحضارِ الرَّسائلِ والتَّوسُّلِ إلى ذلكَ بأفحشِ الوسائل، إمّا بإعطاءِ ما يحملُ الخطأ (٥) والأوزار، أو والتَوسُّلِ إلى ذلكَ بأفحشِ الوسائل، إمّا بإعطاءِ ما يحملُ الخطأ (٥) والأوزار، أو يُنذَرُ لهُ (٢) بلدٌ من [بلادِ] (٧) الأمراءِ بالاستئجار، أو بإظهارِ الاحتياجِ والافتقار،

⁽١) قوله: «سميتها بذل النصيحة في دفع الفضيحة» ساقطٌ من «س».

⁽٢) زيادة من «س».

⁽٣) في «س»: «من» بدلًا من «ومن».

⁽٤) في «س»: «هذا البلد».

⁽٥) في «س»: «الخطايا».

⁽٦) في «س»: «بتدرك» بدلًا من «أو ينذر له».

⁽٧) زيادة من «س».

وما ذاكَ كلُّه (١) إلاَّ لطلبِ عَرَضِ الدُّنيا الفانية، وللإعراضِ (٢) عمَّا يُقرِّبُ للدَّارِ الباقية.

وقد استُفْتِيتُ عن قريبٍ فيها يأخذُهُ القضاةُ على كتابةِ لفظه ليشهدَ فيه، وعلى الدَّعاوى والتَّحليفِ من غيرِ استدلالٍ ولا توجيه، فحداني ذلكَ على إرسالِ هذه الرِّسالةِ لإِظهارِ ما أظهرَ القضاةُ به الجهالة، وهُمْ في ذلكَ كها قالَ القائل(٣):

فإنْ كُنْتَ لا تدري فتِلْكَ مُصِيبةٌ وإنْ كنتَ تدري فالمصيبةُ أعظمُ

فنقول: اعتبرَ الماوَرْدِيُّ (٤) لأخذِ القاضي من الخصومِ عشرةَ شروط، والأخذُ من الخصومِ في اعتقادي بذلكَ منوط:

⁽١) «كله» ساقطةٌ من «س».

⁽٢) في «س»: «والإعراض».

⁽٣) نسبهُ إميل يعقوب لمعاوية بن عادية الفزاري، في معجم لآلئ الشعر: ص٣٥٣، نقلًا عن معجم الأبيات الشهيرة: ص٧٠٧، ولم أقف على مصدر قديم ينسبهُ له، وهو من قصيدةٍ لابن قيم الجوزية في صفة الجنة، انظر: ذيل طبقات الحنابلة: ٥/ ١٧٩، ومن قصيدةٍ لصفيًّ الدِّين الحِلِّ في ديوانه، طبعة دار صادر: ص٥٥.

⁽٤) أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري الشافعي، روى عنه الخطيب ووثقه، ولي القضاء ببلدان كثيرة، ثم سكن بغداد وتفقه على أبي القاسم الصَّيمري بالبصرة. وارتحل إلى أبي حامد الإسفراييني، ودرَّسَ بالبصرة سنين كثيرة. ومن تصانيفه: تفسير القرآن سهاه «النُّكت والعيون»، و «الحاوي» في الفقه، و «الإقناع» في الفقه، و «أدب الدِّين والدُّنيا»، و «الأحكام السلطانية»، وكان عظيم القدر متقدِّماً عند السلطان. قال أبو عمرو بن الصلاح: وهو متَّهم بالاعتزال، وكنتُ أتأوّلُ له، وأعتذرُ عنه، حتى وجدته يختارُ في بعضِ الأوقاتِ أقوالهم. توقيً شهر ربيع الأول سنة (٤٥٠هـ). انظر: الوافي بالوفيات: ٢١/ ٢٥١.

أحدُها: أنْ لا يكونَ له رزقٌ من بيتِ المال.

الثَّاني: أَنْ يكونَ محتاجاً ويقطعُهُ ذلكَ عن الاكتساب بالأعمال.

التّالث: أنْ يكونَ بإذنِ السُّلطان.

الرّابع: أنْ لا يُوجَدَ متطوِّعٌ في الأوطان.

الخامس: أنْ لا يقدرَ على رزقهِ من بيتِ المالِ الذي هو للحاجةِ منصوب.

السّادس: إنَّما(١) يأخذُ ذلكَ من الطالب والمطلوب.

السابع: أَنْ يُعلِمَهُما بذلكَ قبلَ حكمه.

الثَّامن: أنْ لا يأخذَ زيادةً على حاجتهِ في يومِه.

التَّاسع: أنْ يأخذَ الأُجرةَ على زمانِ النظر.

العاشر: أنْ لا يدخلَ على الخصوم بها يأخذُهُ ضيرٌ ولا ضرر.

وقد سُقْنا لَكُم هذهِ الشُّروطَ نثراً ورسماً؛ ليُحِيطَ بها مَنْ وفَّقَهُ الله فهماً، والآن فَلْنَسُقْها من كلامِه، وما أظهرهُ في أحكامِه.

قالَ الماوَرْدِيُّ في «الحاوي»(٢):

فصل: وإذا تعذَّرَ رزقُ القاضي من بيتِ المال، وأرادَ أنْ يرتزقَ من الخصوم، فإنْ لم يقطَعْهُ النَّظرُ عن اكتسابِ المال(٣)، إمّا لقيامِه بها يشتمِلُه (٤)، وإما لقلَّةِ المحاكهاتِ التي لا تمنعُهُ من الاكتساب، لم يَجُزْ له أنْ يرتزقَ من الخصوم.

⁽١) في «س»: «أنْ».

⁽۲) الحاوي الكبير: ١٦/ ٢٩٣ – ٢٩٤.

⁽٣) في «س»: «المادة».

⁽٤) في الحاوي الكبير: «إمَّا لغنائه بها يستجدُّه»، ولعلَّ المثبت هو الأصوب.

وإنْ كانَ يقطعُهُ النظرُ عن اكتسابِ المال(١)، مع صدقِ الحاجةِ جازَ له الارتزاقُ منهم على ثمانيةِ شروط:

أحدُها: أَنْ يعلَمَ به الخصانِ قبلَ التَّحاكُمِ إليه، فإنْ لم يعلما به إلَّا بعدَ الحكم، لم يَجُزْ أَنْ يرتزقَهُما(٢).

والثاني: أنْ يكونَ رِزقُهُ على الطّالبِ والمطلوب، ولا يأخذَ (٣) من أحدِهما فيصر (٤) به متَّهمًا.

والثّالث: أنْ يكونَ عن إذنِ الإمام؛ لتوجُّهِ الحقِّ إليه، فإنْ لم يأذنْ له (٥) الإمامُ لم يَجُزْ.

والرّابع: أنْ لا يجدَ الإمامُ متطوّعاً، فإنْ وجدَ الإمامُ متطوّعاً، لم يَجُزْ.

والخامس: أنْ يعجَزَ الإمامُ عن وضع (١) رزقِه، فإنْ قَدِرَ عليه، لم يَجُزْ.

والسّادس: أنْ يكونَ ما يرتزقُهُ من الخصومِ غيرَ مؤثّرٍ عليهم، ولا مُضِرِّ بهم، فإنْ أضرَّ بهم أو أثّرَ عليهم(٧) لم يَجُز.

والسّابع: أنْ (٨) يستزيدَ على قدرِ حاجتِه، فإنْ زادَ عليها لم يُجَز.

⁽١) في الحاوي الكبير: «المادَّة».

⁽٢) في الأصل: «يرزقهما»، وهو تحريف، والتَّصويب من الحاوي.

⁽٣) في «س»: «يأخذه».

⁽٤) في الأصل: «ليصير»، والمثبت من الحاوي الكبير.

⁽٥) في الحاوي الكبير: «به»، وكلاهما متَّجه.

⁽٦) في الحاوي الكبير و «س»: «دفع».

⁽٧) في الأصل: «فإنْ أثَّرَ بهم أو أضرَّ عليهم»، وهو سهوٌّ من الناسخ، والمثبت من الحاوي الكبير.

⁽٨) في الأصل: «أن لا»، وهو خطأ، والتصويب من الحاوي الكبير.

والثّامن: أنْ يكونَ قَدْرُ المأخوذِ مشهوراً يتساوى فيه جميعُ الخصوم، وإنْ تفاضَلُوا في المطالبات؛ لأنّه يأخذُ (١) على زمانِ النظر، فلم يَعْتَبْرِ بمقاديرِ (٢) الحقوق، فإنْ فاضلَ بينهم فيه لم يجزْ، إلّا أنْ يتفاضلوا في الزّمان فيجوز. وفي مثلِ هذا معرَّةٌ تدخلُ على جميع المسلمين وإنْ جازتْ في (٣) الضَّرورات.

هذا كلامُه فتدبَّروا رحمكم اللهُ هذهِ الأمور، وإيّاكم والاغترارَ بمتاعِ الغَرور، وزينةِ الغُرور، وأَتْلُوا عليكم للذِّكرى⁽³⁾، وقد يكونُ فيكُمْ مَنْ هو بذلكَ أدرى، قولَه تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْ وَأَخْشَوْاْ يَوْمًا لَا يَجْزِع وَالِدُ عَن وَالِدِهِ شَيْئًا إِنَّ وَعْدَ ٱللهِ حَقَّ فَلَا تَغُرَّنَكُمُ وَالْدِهِ عَن وَالِدِهِ شَيْئًا إِنَ وَعْدَ ٱللهِ حَقَّ فَلَا تَغُرَّنَكُمُ وَالْدِهِ مَن وَالدِهِ شَيْئًا إِنَ وَعْدَ ٱللهِ حَقَّ فَلَا تَغُرَّنَكُمُ الْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْ اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ اللّهُ اللهُ ا

وانظروا رحمكمُ الله تعالى كيفَ جعلَ ذلكَ جائزاً للضَّرورة، فألحقهُ في الاسم بأكل المَيتة، وشروطُها (٥) مشهورةٌ.

ولا تتَّخِذُوهُ متجراً فِبِئْسَتِ التِّجارة، وأقبِلُوا على الإصلاحِ للدَّارِ الآخِرةِ بالعِمارة (٢)، وقد نصحتُكُمْ فاقبلُوا النَّصيحة، واحذَرُوا يومَ القيامةِ الفضيحة، والسَّلامُ عليكم ورحمةُ الله وبركاته.

⁽١) في «سي»: «يأخذه».

⁽٢) في الحاوي الكبير: «فلم تُعتَبْر مقاديرُ».

⁽٣) في الحاوى الكبير: «ولئنْ جازتْ فيه».

⁽٤) في الأصل: «الذِّكري»، ولعلَّ المثبت هو الأصوب.

⁽٥) في «س»: «وشروطه».

⁽٦) في «س»: «والعمارة».

تمتْ «بذلُ(۱) النَّصيحة في دَفْعِ الفضيحة»، لشيخِ الإسلامِ جلالِ الدِّين البُلْقِينيِّ (۲).

* * *

⁽١) في الأصل: «بداية»، وهو تحريف.

⁽٢) هذه العبارة ساقطةٌ من «س».

[فوائد في نهاية المخطوط] فائدة

من كتابِ «اقتناصِ السَّوانح»(١) لابنِ دقيق العيد:

ذكرَ بعضُهُمْ أنَّ المسألة المشهورة السُّريجية (٢)، تنعكسُ فيقول (٣): متى طلَّقتُكِ أو أوقعتُ عليكِ طلاقي فلم يقع فأنتِ طالق، قبله ثلاثاً أو ما في معناه، فمتى طلَّقها وقع الثَّلاثُ القبلية؛ لأنَّ الطلاقَ القبليَّ ثابتٌ على النَّقيضين، وهما وقوعُ المنجزِ وعدمُ وقوعِه، وما ثبتَ على النَّقيضين واقعٌ قطعاً، فكذا ما عُلِّق به، وهو ضروريٌ لا يقبلُ منعاً بوجه، وأصلُهُ إذا قالَ الموكِّلُ: مهما عزلتُك فأنتَ معزولٌ فيتعارضا، فأنتَ وكِيلي، فطريقُ عَزْلِهِ أنْ يقولَ: وكلَّما وكَلتُكَ فأنتَ معزولٌ فيتعارضا، ويبقى أصلُ المنع.

⁽١) كتاب «اقتناص السَّوانح» من كتب ابن دقيق العيد التي لم تصلْنا، ويظهرُ لي أنه شبيه بكتب التذاكر، فهو يتضمَّن فقهاً وأدباً وتاريخاً وتراجم، وقد نقل عنه الأدفوِّي في أربعة مواضع في كتاب البدر السافر.

⁽٢) المسألة السريجية من المسائل المشهورة في الطلاق، وللغزالي رسالتان في الإجابة عنها الأولى بعنوان: «غاية الغور في دراية الدور»، قال فيها بوقوعه، والثانية: «الغور في الدور» رجع فيها عن الأولى واعتذر. انظر: كشف الظنون: ٢/ ١٦٦٢.

⁽٣) أوردَ الصَّفديُّ كلامَ ابنِ دقيق العيد هذا مفصَّلًا في أعيان العصر: ١٠١، وكذلك السبكي في الأشباه والنظائر: ٢/٧١.

فائدة

ينبغي للمُفتي أنْ يكونَ اعتناؤُهُ في الجوابِ بآخرِ الكلام؛ لأنَّهُ مَوْضِعُ السُّؤال.

قالَ البُلقِينيُّ (١): بل الاعتناء (٢) بأوَّلِ الشُّؤالِ آكَدُ، فإنَّهُ الذي يترتَّبُ عليه، ويُعتَنى بآخرِ الكلام ليُتبعَ الأسئلةَ بجواباتها.

قَالَ ﷺ: «اليهودُ والنَّصارى خَوَنة، لا أعانَ اللهُ من ألبسَهُمْ ثوبَ عِزَّة». ذكرَهُ ابنُ تيميَّة في «أحكام الكنائس»(٣).

* * *

⁽١) هو السِّراج البلقيني، وكلامه بنصه نقلهُ زكريا الأنصاري في أسنى المطالب: ٤/ ٢٨٢.

⁽٢) في الأصل: «الاعتبار»، وهو تحريف، والتصويب من أسنى المطالب.

⁽٣) مسألة في الكنائس، لابن تيمية، تحقيق: علي الشبل، مكتبة العبيكان، ط١، ١٤١٦هـ: ص١٤١٧، والحديث أورده العجلوني في كشف الخفاء: ٢/ ٣٩٥، وقال: «أورده الشيخ عبد الغفار في كتابه الوحيد في سلوك أهل التوحيد، كذا عزاه بعضهم لصاحب الكتاب المذكور، ولم يبين من خرَّجه فليُنظر، وكثيراً ما كنت أسمعه من الشيخ تقي الدين الحصني المتأخر».

ثَبَتُ المصادرِ والمراجع

- ١. أسنى المطالب في شرح روض الطالب، للأنصاري، زين الدين زكريا بن محمد
 (ت٩٢٦هـ)، دار الكتاب الإسلامي، د.ت.
- ٢. الأشباه والنظائر، للسيوطي، جلال الدِّين عبد الرحن بن أبي بكر (ت٩١١هـ)، دار
 الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٠م.
- ٣. أعيان العَصْر وأعوان النَّصر، الصَّفدي، صلاح الدِّين خليل بن أيبك (ت ٧٦٤هـ)،
 تحقيق: على أبو زيد، دار الفكر المعاصر، دمشق، ١٩٩٨م.
- الحاوي الكبير، للماوردي، أبي الحسن على بن محمد (ت ٤٥ هـ)، تحقيق: على معوض
 وعادل الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٩٩٩ م.
- ديوان صفي الدِّين الحلِّي، صفيّ الدِّين عبد العزيز بن سرايا (ت ٧٥٧هـ)، دار صادر،
 بروت، د.ت.
- ٦. ذيل طبقات الحنابلة، لابن رجب الحنبلي، عبد الرحن بن أحمد (٣٩٥هـ)، تحقيق:
 عبد الرحن بن سليان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٥م.
- ٧. كشف الخفاء ومزيل الإلباس، للعجلوني، أبي الفداء إسماعيل بن محمد (ت١١٦٢هـ)،
 تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، ط١، ٢٠٠٠م.
- ٨. كشف الظُّنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة (ت٦٧٠هـ)، دار إحياء التراث، بروت، د.ت.
- ٩. مسألة في الكنائس، لابن تيمية، تقي الدِّين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم (ت٧٢٨هـ)،
 تحقيق: علي بن عبد العزيز الشبل، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١،٦١٦هـ.

١٠. معجم الأبيات الشهيرة، حسن نمر دندشي، جروس برس، طرابلس، د.ت.

١١. معجم لآلئ الشِّعر، إميل يعقوب، دار صادر، بيروت، ط١٩٩٦،م.

١٢. الوافي بالوفيات (١-٣٠)، للصَّفدي، صلاح الدِّين خليل بن أيبك (ت٧٦٤هـ)،
 تحقيق: مجموعة محققين، المعهد الألماني للأبحاث الشرقيَّة، بيروت.

* * *

المارين المارية الماري

عِنْدَتُوقِفِ نِيْلِمِضَرَعَنِ الزِّيَادَة سَنَة ٨٢٣ هِجْرِيّة

كتبها

الإمَامُ جَلَالُ الدِّيْنِ عَبْدِ الرَّحْمْن بْن عُمَرَ الْبُلْقِيْنِي

۸۲۷ - ۷٦٣ هـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ

تخفِیْقُ مُحَـکَمّدَعَایش



مقدِّمة المحقِّق

ارتبط النيّلُ بجميع مظاهرِ الحياة المصرية السياسية والدِّينية والاجتماعية والأدبيّة، وكانَ لتقلُّبه بين الوفاءِ والنقص أثرٌ كبيرٌ في ظهورِ أعمالٍ أدبيةٍ شعرية ونثرية، وظهور العديد من المصنَّفات التي تجمعُ ما قيلَ فيه أو تؤرِّخُ لما اتصل بهِ من أحداثٍ وأخبار، ومن أبرز هذه المؤلفات(١) كتاب «كوكب الرَّوضة في تاريخ النيّل وجزيرة الرَّوضة»، لجلال الدِّين السيوطي (ت٩١١هـ)، الذي احتوى على نصوص نادرةٍ قد لا نقفُ عليها في مصدرِ آخر.

ومن هذه النَّصوص، خطبة استسقاء من إنشاء جلال الدِّين البُلقيني (ت٤٢٨هـ)، أنشأها سنة (٨٢٣هـ) يقولُ المقريزيُّ في مناسبتها: «توقَّفَ النِّيلُ عن الزِّيادة، وتمادى على ذلك أيضاً، ونُودِي في الناس بصيام ثلاثة أيام فصاموا، وخرجَ الناسُ للاستسقاءِ للصَّحراءِ بالقربِ من قُبةِ النَّصر، فصلَّى بهم قاضي القضاةِ جلالُ الدِّين البُلقينيُّ وخطب، وحضرَ السُّلطانُ المؤيَّدُ راكباً على فرسٍ بمفرده، وقد تزيّا بزيِّ أهلِ التصوُّف، فاعتمَّ بمئزرِ صوفٍ لطيف، ولبسَ

⁽۱) من المؤلفات القيِّمة في موضوع النيِّل: كتاب «النَّيل الرائد في النِّيل الزَّائد»، للشهاب الحجازي، و «الإنصاف بالدليل في أوصاف النَّيل» لابن الدُّريهم (ت٧٦٧هـ)، و «سجعُ الهديل في أخبار النَّيل» للتَّيفاشي (ت٢٠١هـ)، و «مقطعات النَّيل» لابن الساعاتي (ت٢٠٤هـ)، و «السجعُ الجميل فيا جرى من النيِّل» لابن أبي حجلة التلمساني (ت٢٧٧هـ)، و «الفيض المديد في أخبار النَّيل السَّعيد»، للشهاب أحمد ابن العزبن عبد السَّلام (ت٩٣١هـ).

ثوبَ صوفٍ أبيض، وعلى عنقه شملةً صوفٍ مرخاة، وجلسَ على الأرضِ من غير بساطٍ ولا سجادة، وباشرَ في سجودهِ التُّرابَ بجبهتِه وبكى وانتحب»(١).

ويذكرُ السيوطيُّ نقلاً عن شيخهِ العلمِ البُلقينيِّ «أنَّ أخاهُ قاضي القضاةِ جلالَ الدِّين قالَ للمؤيَّدِ لما رآهُ في تلكَ الحالة: بتواضُعِكَ تُرحَم»(٢).

وكانَ من تقديرِ الله تعالى ورحمتهِ أنْ عادَ النّيلُ إلى الزِّيادة، قالَ المقريزي: «فنُوديَ من الغدِ على النِّيل بزيادةِ اثني عشرَ إصبعاً، بعدما رُدَّ النَّقصُ وهو قريبٌ من سبعةٍ وعشرينَ إصبعاً، فتباشرَ الناسُ باستجابةٍ دعائِهم، ورجُوا رحمةَ الله تعالى، ثمَّ استمرَّ في الزِّيادةِ إلى أنْ أوفى وبلغَ ثمانيةَ عشرَ ذراعاً وثلاثة أصابع»(٣).

وتكمنُ قيمةُ هذه الخطبة البلقينية في جانبين:

التي نصَّ عليها الإمامُ الشَّافعيُّ في «الأم» فقال: «ويخطبُ الإمامُ في الاستسقاء التي نصَّ عليها الإمامُ الشَّافعيُّ في «الأم» فقال: «ويخطبُ الإمامُ في الاستسقاء خُطبتين، كما يخطبُ في صلاةِ العيدين، يُكبِّرُ اللهَ فيها، ويحمدهُ ويُصلِّ على النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم، ويُكثرُ فيهما الاستغفارَ حتَّى يكونَ أكثرَ كلامه، ويقولُ كثيراً ﴿السَّمَاءَ عَلَيَكُم مِنْ أَرْبُكُم إِنَهُ كَاكَ غَفَارًا * يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيَكُم مِدرارًا ﴿ [نوح: ويقولُ كثيراً ﴿ السَّمَاءَ عَلَيَكُم مِدرارًا ﴾ [نوح: ويقولُ كثيراً ﴿ السَّمَاءَ عَلَيَكُم مِدرارًا ﴾ [نوح: 11-11]» (٤٠).

⁽١) كوكب الرَّوضة: ص٧٥٥.

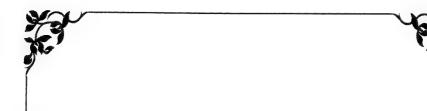
⁽٢) المصدر السابق: ص٥٥٠.

⁽٣) المصدر السابق: ص٢٥٨.

⁽٤) كتاب الأم للإمام الشّافعي: ١/ ٢٨٦.

Y. قيمةٌ أدبية: تتجلّى في الأسلوب الأدبي الرَّفيع الذي نسجَ به الجلالُ البلقينيُّ خطبته، مستخدماً السَّجع بطريقةٍ عذبةٍ بعيدةٍ عن التكلُّف والتصنُّع، فالمقامُ يستدعي تركَ مظاهر الدُّنيا وزُخرفِها؛ لذلك يجدُ القارئُ أنَّ هذه الخطبة قد استطاعتْ أنْ تنفذَ إلى القلب، فتؤثِّر في النَّفس لتركِ المعصية، والإقبال على الحياة الآخرة.

ومهما يكنْ من أمرٍ، فقد أحببتُ أنْ أنظمَ هذه الخطبة البلقينية، في سلكِ منشآت ومؤلفات البلاقنة، ضمنْ مجموعة الرسائل البلقينية، فعسى أنْ أكونَ قد وفِّقتُ في إخراجها بالاعتمادِ على مطبوعة «كوكب الرَّوضة»، إذْ لم يتسنَّ لي الحصول على نسخةٍ مخطوطةٍ قيِّمةٍ من هذا الكتاب، واللهُ تعالى الموفِّقُ بمنه وكرمه.



النّصُّ المحَقّقُ



·		

بنيب لِلْهُ الْجَهْزِ الْحِبْمِ

الحمدُ لله، اللَّهمَّ صلِّ (١) على سيِّدِنا محمَّدٍ وآلِهِ وصحبِهِ وسلِّمْ.

لما كانَ يومُ الجمعةِ ثالثَ عَشرِيِّ جُمادى الآخرةِ سنةَ ثلاثٍ وعشرينَ وممانمته، حضَرْنا مجلسَ السُّلطانِ الملكِ المؤيَّدِ ـ نصرَهُ اللهُ تعالى ـ لما توقَّفَ النِّيلُ عن الزِّيادةِ في أوانها سبعةَ أيام، ورُسِمَ بإشهارِ النِّداءِ بالصَّومِ ثلاثةَ أيّام، والخروج في الرّابع.

فلمّا كانَ يومُ السَّبتِ رابعَ عَشرِيّ جُمادى الآخرة، نُودِيَ بزيادةِ إصبع، وفي يومِ الأحدِ بزيادةِ إصبعين، فبرزَ مرسومُهُ على لسانِ الشَّيخِ تقيّ الدِّين ابنِ حِجة الحنفيِّ (٢) بالخروجِ يومَ الاثنين للصّلاةِ شُكراً، وقد قالَ أصحابُنا: لو تأهّبُوا للخروجِ للصّلاة، فسُقُوا قبلَها، خرَجُوا للشُّكرِ والدُّعَاء، ويُصلُّونَ على الصَّحيحِ وأُجْرِيَ (٣) الوجهان فيها إذا لم تنقطعِ المياهُ وأرادُوْا أنْ يُصَلُّوا للاستزادة، والأصحُّ الاستحباب، فحينئذِ هذا الخروجُ مشتمِلٌ على طلبِ

⁽١) في كوكب الروضة: «صلِّي»، وهو خطأ.

 ⁽٢) هو تقيُّ الدِّين أبو بكر بن علي بن عبد الله الحموي الأزراري الحنفي، كانَ كاتب السِّر في ديوان الإنشاء بالدِّيار المصرية، وله شعرٌ ونثرٌ، ومن مؤلفاته: خزانة الأدب، وثمرات الأوراق، وغيرها الكثير، توقي في حماة سنة (٨٣٧هـ). انظر: الضوء اللامع: ١١/٣٥.

⁽٣) في كوكب الرَّوضة: «وأجرى»، وهو تصحيف.

الزِّيادةِ والشُّكر، وقد قالَ الأصحابُ(١): إنَّ خطبةَ الاستسقاءِ يُبدَلُ فيها التَّكبيرُ بالاستغفار (٢)، ووجَدْنا النصَّ في «الأمِّ» يقتضي أنّه يُكبَّرُ فيها كالعيد (٣)، فجَمَعْنا في هذه الخطبةِ بينَ الأمرين.

الخطبةُ الأولى

أستغفِرُ الله، أستغفِرُ الله العظيمَ الذي لا إله [إلا](٤) هو الحيُّ الله، أستغفِرُ الله العظيمَ الذي لا إله [إلا](٤) هو الحيُّ القيُّومُ وأتوبُ إليه.

اللهُ أكبر، اللهُ أكبر كبيراً، والحمدُ لله كثيراً، وسبحانَ الله بُكرةً وأصيلاً.

ويَذْكُرُ خطبةَ العيدِ التي في الحَمْدلاتِ بكمالِها، ثمَّ يُقال: أيُّها الناسُ،

⁽١) نقلَ ذلكَ الماورديُّ، فقال: «يبتدئُ الخطبةَ الأولى بالاستغفار، ويقول: أستغفرُ اللهَ تِسعاً نسَقاً، بدلاً من التكبير في خُطبةِ العيد، ثمَّ يحمدُ اللهَ ويُثني عليه، ويصلِّي على نبيِّه». الحاوي الكبير: ٧/ ١٩٥.

⁽٢) كذا العبارةُ في كوكب الروضة، وهو خطأ لغوي؛ لأنَّ الباءَ تقترنُ بالشيءِ المتروك، قال تعالى: ﴿ أَتَسَتَبْدِلُونِ كَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْفَ بِاللَّذِى مُوَ أَدْفَ بِاللَّذِى مُوَ خَيْرٌ ﴾ [البقرة: ٦]، فالصَّوابُ أن يقول: «يُبدلُ فيها الاستغفارُ بالتَّكبير»؛ لأنَّ التكبير هو الذي يُترَكُ ويحلُّ محلَّهُ الاستغفار.

⁽٣) قال الإمامُ الشّافعي: «ويخطبُ الإمامُ في الاستسقاءِ خُطبتين، كما يخطبُ في صلاةِ العيدين، يُكبِّبُرُ اللهَ فيهما، ويحمدهُ ويُصلِّي على النَّبي ﷺ، ويُكثرُ فيهما الاستغفارُ حتَّى يكونَ أكثرَ كلامه، ويقولُ كثيراً ﴿ أَسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَاكَ غَفَارًا * يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدَرَارًا ﴾ [نوح: ١٠ - ١١]. كتاب الأم للإمام الشّافعي: ١/ ٢٨٦.

⁽٤) «إلّا» ساقطة من كوكب الروضة.

﴿ اَسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ إِنَّهُ رَكَاتَ غَفَّارًا * يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِّدْرَارًا * وَيُمْدِدُكُمْ بِأَمُولِ وَمِنِينَ وَيَجْعَلَ لَكُرُّ جَنَّتِ وَيَجْعَلَ لَكُوْ أَنْهَٰزًا ﴾ [نـوح: ١٠ - ١٢] إلى قـوله: ﴿ سُبُلًا فِجَاجًا ﴾ [نوح: ٢٠].

فبالله عليكُمْ اشكُروا نعمة الله عليكُم، وأحسِنُوا كما أحسنَ اللهُ عليكُمْ، واذكروا نعمة الله إنْ كنتُمْ إيّاهُ تعبُدون، واقصِدُوا بابَ الكريمِ فكلَّ الخلقِ له يقصِدُون، ولا تقابِلُوا النّعمَ بالعِصيان، وتوبُوا إلى ربِّكم واسألوهُ الغُفران، وقد وعدَكُمْ مولاكُمْ على شكرِ الزِّيادةِ من فضلِهِ الوافرِ الكاملِ البسيطِ المديد، وأوعدَ على مخالفةِ ذلكَ بالعقوبةِ وهو الغنيُّ الحميد، فقالَ تعالى: ﴿ وَإِذَ وَأَنْ كَنْ رَبُكُمْ لَهِن شَكَرَتُمْ لَأَزِيدَنَكُمُ وَلَيِن كَفَرَّتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ ﴾ تأذَك رَبُكُمْ لَهِن شَكَرَتُمْ لَأَزِيدَنَكُمْ وَلَهِن كَافِي لَشَدِيدٌ ﴾ [إبراهيم: ٧].

واعلَمُوا أنَّ النِّعمَ وحشيةٌ فبالشُّكرِ قيِّدوها، والنفوسُ نافرةٌ فبالصبرِ عوِّدوها، وأثوابُ التَّوبةِ قد خُلِقت، فبالاستغفارِ جدِّدوها، وأبوابُ المعاصي قد فُتِحتْ فبالطاعةِ أوصِدُوها، ومفاتيحُ الجنانِ قد تشعَّتْ فبالإصلاحِ أرفِدُوها، ونِعَمُ ربِّكمْ عليكُمْ كثيرةٌ فعلى أنفسِكُمْ عدِّدوها.

عددُ الأنفاسِ في اليومِ والليلةِ أربعةٌ وعشرون ألفاً، وبكلِّ نَفَسٍ نعمتان ومَنْ يقومُ بشكرِ ذلك حقاً صِرْفاً؟! وفي الجسدِ ثلاثمئةٍ وستونَ مفصلاً ومثلُها من العِظام، وفي كلِّ واحدٍ منها ما لا يُحصى من النِّعمِ الجِسام، وفي استدارةِ الرَّغيفِ ثلاثمئةٍ وستُّونَ نعمةً في السَّماواتِ والأرضِ وما بينهُما من الأعراضِ والأجسام، من الأملاكِ والعِلالِ والرِّياحِ والمعادنِ وَمْن يُطيقُ على ذلكَ الشُّكرَ التَّام؟!

ويخصُّكمْ جريانَ النَّيلِ الذي يجيءُ في أيَّامٍ مألوفة، وينقضي في أيَّامٍ معروفة، وفي ذلك ما لا يُحصى من الطَّولِ والإنعام، ونعمةُ الإيهانِ والعلمِ والنَّفسِ أعظمُ الإكرام، فاشكُروا مولاكُمْ أعظمَ الإيمان، فاشكروا مولاكُمْ واعلَمُوا أنَّ الشُّكرَ نعمةٌ جديدة، فمَنْ شكرَ فقد استوجبَ بوعدِهِ الصّادقِ مزيدَه.

والصَّلواتُ الخمسُ فحافِظُوا عليها، فهي النُّورُ والنَّجاةُ والبرهانُ يومَ القيامة، وتاركُها لهُ الخيبةُ والحسرةُ والنَّدامة، والزَّكاةُ فلا تكونوا لها من المانعين، فتكونُوا من الخاسِرين، ولم يمنعْ قومٌ الزَّكاةَ إلّا مُنِعُوا القطرَ من السَّماء، وذلكَ هو البلاءُ المُبين، وقد نهاكُمْ مولاكُمْ عن أمورٍ فاجتنبُوها.

الدِّماءُ فاحذَرُوها، وإيّاكُمْ وقتلَ النَّفسِ المحرَّمةِ فإنَّهُ من الأمورِ الخطيرةِ العظيمة، قالَ تعالى: ﴿ وَمَن يَقْتُلُ مُؤْمِنَ الْمُتَعَمِّدُا فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّهُ العظيمة، قالَ تعالى: ﴿ وَمَن يَقْتُلُ مُؤْمِنَ اللَّهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾، وفي الحديث: خَلِدًا فِيهَا وَعَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾، وفي الحديث: «مَنْ أعانَ على قتلِ مسلمٍ ولو بشطرِ كلمةٍ، جاءَ يومَ القيامةِ مكتوبٌ بين عينيهِ آيسٌ من رحمةِ الله (۱).

ومِنَ الأمورِ التي جاءتِ الشَّريعةُ بأنّها من الكبائرِ فلا تقربُوها، الخمرُ أمُّ الخبائثِ فلا تشربُوها، فقد أخطاً شاربُها نجاحاً، وحصَّلَ آثاماً وتركَ فلاحاً، وقد جاءَ في الحديث: «مَنْ شَرِبَ الخمرَ لمْ تُقبلُ لهُ صلاةٌ أربعينَ صباحاً»(٢)،

⁽١) أخرجةُ البيهقيُّ في السُّنن الكبرى، برقم (١٥٨٦٥): ٨١/٨.

⁽٢) أخرجه الحاكم في المستدرك برقم (٧٢٣٢): ٤/ ١٦٢، وروايته: «من شربَ الخمرَ فسكِرَ (٢) منها لم تُقبلُ لهُ صلاةً أربعين يوماً»، وقال: «هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد ولم يخرجاه». =

وفي الحديثِ الحسنِ: «مُدمِنُ الخمرِ كعابـدِ وثن »(١١).

ولا تُنقِصوا المِكيالَ والمِيزانَ فلم ينقصْ قومٌ المِكيالَ والمِيزانَ إلّا أُخِذُوا بِالسِّنين، ولا تنقُضُوا عهدَ الله ورسولِهِ فها نقضَ قومٌ العهدَ إلّا سُلِّطتْ عليهم الأعداءُ بالتَّمكين، وأكثِرُوا من الاستغفارِ آناءَ الليلِ وأطرافَ النَّهار، وسيِّدُ الاستغفارِ: «اللهمَّ أنتَ ربِّي، لا إلهَ إلّا أنت، خلقتني وأنا عبدُك، وأنا على عهدِكَ ووعدِكَ ما استطَعت، أعوذُ بكَ من شرِّ ما صنعت، أبوءُ بنعمتِكَ علي، وأبوءُ بذنبي، فاغفرْ لي، إنَّهُ لا يغفرُ الذُّنوبَ إلّا أنت» (٢).

إِنَّ أَحسنَ مَا تَلاهُ التَّالُونَ، وعمِلَ بِهِ العامِلُونَ، كَلامُ مَنْ يَقُولُ لَلشَّيءِ كُنْ فَيكُونَ، أُعوذُ بِالله مِن الشَّيطانِ الرَّجيم: ﴿ وَتُوبُولُ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهُ كُنْ فَيكُونَ، أَعَوذُ بِالله مِن الشَّيطانِ الرَّجيم: ﴿ وَتُوبُولُ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهُ اللهُ وَمِنُونَ لَعَلَّكُونُ اللهُ إِلَى اللهِ وَالنَّالِ اللهِ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ ال

آمرُكُمْ عبادَ الله وإيّايَ بالطّاعةِ والتَّوبة، والطاعةُ والتَّقوى جهدَ الاستطاعةِ فذلكَ ملاكُ الأمور، وعليه جميعُ مصالحِ الدّارَين تدور، وأستغفرُ الله العظيمَ لي ولكُمْ ولسائرِ المؤمنين، إنّهُ هو الغفورُ الرَّحيم.

⁼ وبلفظ «أربعين صباحاً»، أخرجهُ ابن ماجه برقم (٣٣٧٧): ٤/٢٦٦، وقال الأرنؤوط: إسناده صحيح.

⁽۱) أخرجه بهذه الرَّواية ابنُ ماجه برقم (٣٣٧٥): ٤/ ٢٥، وقال الأرنؤوط: «إسناده ضعيف»، وهو برواية: «من ماتَ وهو مُدمنُ خمر، لقيَ الله وهو كعابدِ وثن»، أخرجه البزّار في مسنده برقم (٥٠٨٥): ١١/ ٢٨٩، وذكرَ أنَّ في إسناده حكيم بن جبير، وكانَ رجلاً يغلو في التشيُّع، وقد توقَّف بعضُ أهل العلم في الرواية عنه.

⁽٢) حديثُ سيِّد الاستغفار أخرجه البخاريُّ في صحيحه، باب أفضل الاستغفار، برقم (٢٠٠٦): ٨/ ٦٧.

الخطبة الثانية

يَستغفِرُ اللهَ ويكبِّرُ كالأولى، ثمَّ الحمدُ لله الذي تطوَّلَ وأنعم، وأحسنَ وتفضَّلَ وتكرَّم، أحمدُهُ حمداً لائقاً بجلالِ حضرةِ قدسه، وأشكرُهُ ولا أحصي ثناءً عليه، هو كما أثنى على نفسِه، وأشهدُ أنْ لا إلهَ إلّا اللهُ وحدَهُ لا شريكَ له، شهادةً تنفعُ قائلَها في دنياهُ وآخرتِه ورمسِه، وأشهدُ أنَّ سيِّدَنا محمَّداً عبدُهُ ورسولُه المبعوثُ بالرَّحمةِ لكافّةِ الخلقِ من جنّهِ وإنسِه، وَأَشهدُ أنَّ سيِّدَنا محمَّداً عبدُهُ ورسولُه المبعوثُ بالرَّحمةِ لكافّةِ الخلقِ من جنّهِ وإنسِه، عَلَيْ وعلى آلهِ وصحبِهِ وشرَّفَ وكرَّم.

أيُّها النَّاس، أكثِرُوا من الاستغفارِ والتَّضرُّعِ لمولاكُم، فهو الرَّحيمُ الغفّار، واسألوهُ من فضلِهِ الزِّيادة، وأقبِلُوا بقلوبِكُم على الطاعةِ والعبادة.

ثمَّ يحوِّلُ وجهَهُ إلى القبلةِ ويقول: اللهمَّ فارِجَ الهمَّ، كاشفَ الغَمَّ، مُجِيبَ دعوةِ المضطَّرِين، رحمنَ الدُّنيا والآخرةِ ورحيمَها، أنتَ ترحمُنا فارحمُنا رحمةً من عندِكَ تُغنِنا بِها عن رحمةِ مَنْ سِواك، اللهمَّ بقدرتِكَ أَجْرِ نِيلَنا وبلِّغْ به المنافِع، وعُمَّ بهِ جميعَ الأراضِي والمزارع، اللهمَّ وفر من الجنةِ مزاجه، وأكثر بهِ البركة وادفعْ به الحاجة، اللهمَّ أنزِلْ علينا من بركاتِ السَّاء، وأنبِتْ لنا من بركاتِ الأرض.

اللهم أنبت لنا الزَّرع، وأدرَّ لنا(١) الضرَّع، اللهم بالعبادِ والبلادِ من الاحتياجِ إليه ما لا يعلمه إلّا أنت، اللهم ارحم ضعفنا وقلَّة حيلتِنا وعجزِنا، ولا تؤاخِذْنا بها جنته أيدينا، اللهم قد دعوناك كها أمَرْ تَنا، فاستجبْ لنا كها وعدتنا.

⁽١) في الأصل «وأدركنا» وهو تحريف، والتصويب بما يتلاءم مع السياق.

ثمَّ يلتفتُ إلى النَّاس ويقول: أيُّها الناسُ، أوصيكُمْ عبادَ الله وإيّايَ بتقوى الله وطاعتِه إلى آخرِ الميعاد، ثم يقول: ﴿ رَبِّنَا آغَفِرُ لَنَ اوَلِإِلْمَوَ وَلِمَن دَخَلَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَنِ ﴾ [الحشر: ١٠] الآية، ﴿ رَبِّ آغَفِرُ لِي وَلِوَلِدَى وَلِمَن دَخَلَ بَيْقِ ﴾ [نوح: ٢٨] الآية، ﴿ رَبِّنَا ٱغْفِرُ لَنَا ذُنُوبَنَا وَ إِسْرَافَنَا فِي آمْرِنَا ﴾ [آل عمران: ١٤٧] الآية.

اللهمَّ إنَّا ظلَمْنا أنفُسَنا ظلمًا كثيراً، ولا يغفرُ الذُّنوبَ إلّا أنت، فاغفِرْ لنا مغفرةً من عندِكَ وارحَمْنا إنَّكَ أنتَ الغفورُ الرَّحيم، أستغفرُ اللهَ العظيمَ الذي لا إلهَ إلّا هو الحيُّ القيُّومُ وأتوبُ إليه.

* * *



ثبتُ المصادر والمراجع

- الأم، للشافعي، أبي عبد الله محمد بن إدريس (ت٢٠٤هـ)، دار الـمعرفة، بيروت،
 ١٩٩٠م.
- ٢. الحاوي الكبير، للماوردي، أبي الحسن علي بن محمد (ت ٤٥٠هـ)، تحقيق: علي معوض
 وعادل الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١،١٩٩٩م.
- سنن ابن ماجه، أبي عبد الله محمد بن يزيد (ت٢٧٣هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، دار
 الرسالة العالمية، بيروت، ط١، ٩٠٠٩م.
- عدر البخاري، محمد بن إسماعيل (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر،
 دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.
- ٥. كوكبُ الرَّوضة في تاريخ النِّيل وجزيرة الرَّوضة، للسيوطي، جلال الدِّين عبد الرَّحمن
 ابن أبي بكر (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمَّد الششتاوي، دار الآفاق العربية، ط٢٠٠٢م.
- ٦. الـمستدرك على الصحيحين، للحاكم، أبي عبد الله محمَّد بن عبد الله النَّيسابوري (ت٥٠٤هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١،
 ١٩٩٠م.
- ٧. مسند البزّار، أبي بكر أحمد بن عمرو (ت٢٩٢هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله،
 مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٩٨٨م.

* * *

تَألِيْفُ الْامَامِعِلَمِ الدِّيْنِ صَالِح بِن عُمَرَالبُلقِيْنِيّ الْامَامِعِلَمِ الدِّيْنِ صَالِح بِن عُمَرَالبُلقِيْنِيّ ١٩٨٥ هِ مَاللَّهُ تَعَالَىٰ وَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ

^{تخقِ}نةُ مُحَــمَّدعَايش



المقدِّمة

ألَّفَ العلمُ البُلقينيُّ هذه الرسالة في مدحِ الملك الظاهر أبي سعيد جَقْمَق العلائي الظاهري، الذي تولَّى حكم مصر من سنة (٨٤٢هـ) إلى سنة وفاته (٨٥٧هـ)، وكان يُعرَفُ بالعدل والتديُّن والابتعاد عن المحرَّمات، حتَّى قال عنه ابن تغري بردي: «لا نعلمُ أحداً من ملوك مصر في الدَّولة الأيوبيّة والتركيّة على طريقته من العبادة والعفة»(١).

وقد ولي العلمُ قضاء الشافعية في أيّام الظاهر جَقْمَق سنة (٨٥٨هـ)(٢)، بعد وفاة ابن حجر العسقلاني، غيرَ أنهُ لم يصفُ الأمر له، حتَّى عزلهُ السلطان عزلاً شنيعاً، لسبب لا نعرفه، وأمر بخروجه من الدِّيار المصرية، فشفعَ لهُ الفقهاءُ، ثمَّ رُسِمَ لهُ بالمكوث في القاهرة، وتكرَّرَ بعد ذلك عزلهُ وعودته إلى القضاء مراراً وتكراراً، ولعلَّ الدَّافعَ وراء تأليف هذه الرسالة المدحية، أنْ يكونَ العلمُ قد ألّفها أوّل توليه القضاء سنة (٨٥٨هـ)، أو تودُّداً للسلطان بعد عزله، كيْ يعيدهُ إلى قضاء الشافعية مرَّة أخرى.

و يجري بناءُ رسالة: «إيضاح البُرهان في الثناء على السُّلطان»، في مقدِّمةٍ نثريةٍ، تحرَّى فيها المؤلِّفُ رقيق السَّجع، وكنَّى عن ممدوحهِ ببعضِ سهاته، فهو

⁽١) المنهل الصافي: ٤/ ٢٩٥.

⁽٢) انظر: المنهل الصافي: ٤/ ٣٠١، والذيل على رفع الإصر: ص١٦٣٠.

أبو سعيد، ويلقّبُ بالظاهر، وظهرَ نجمُ سيادته في ربيع الأوَّل، وتسمَّى باسم نبيِّه محمَّد عَلَيْهِ، وكانَ سلطاناً متعبِّداً، ومعظِّماً للشريعة المحمَّدية، وهذه السِّمات بمجموعها دالةٌ على الملك الظاهر أبي سعيد محمَّد جقمق العلائي الظاهري رحمه الله تعالى، ثمَّ مدحَ العلمُ البلقينيُّ السُّلطانَ بقصيدةٍ نونيَّةٍ من نظمهِ، قوامها عشرة أبيات، ثمَّ استشهدَ بمقطوعتين من نظم غيرهِ في مدحه.

ويمضي العلمُ البلقينيُّ بعد ذلك بذكر الأحاديث النبويَّة التي تحضُّ على طاعة السلطان، وعدم الخروج على أمره، وبأحاديث أُخر في الثناء على السُّلطان العادل، ثمَّ يختمُ رسالته ببعض الأحكام الفقهية المرتبطة بطاعة السلطان، وما يرتبطُ بها من أقوال فقهاء الشافعية كالرَّافعي والنووي والماوردي وغيرهما.

وقد اعتمدتُ في تحقيق هذه الرسالة على مخطوطة تامَّة محفوظة في المكتبة الكتانية ضمن الخزانة العامة في الرِّباط، وهي برقم (٢٠٣ك)، ضمن مجموع من ورقة (١ب) إلى (٥أ)، ومسطِّرتها ٢١ سطراً، مكتوبة بخطُّ شرقيًّ نسخي مليح، قليلة التصحيف والتحريف.

أما عنوان المخطوط واسم مؤلفه، فقد أثبته الناسخُ على الطرَّة، فقال: «إيضاحُ البرهان في الثّناء على السُّلطان، تأليف الشَّيخ الإمام العالم العلامة، شيخ الإسلام، مفتي الأنام، صدرُ مصر والشام، لسان المتكلِّمين، حجة المناظرين، رُحَلة الحفاظ والمحدِّثين، قاضي القضاة عَلَمِ الدِّين البلقيني أمتع اللهُ الوجودَ بوجوه، وأفاضَ عليهم من بحار فكره وجوده». وكُتِبَ بخطٍ متأخِّر بعد ذلك مجموعة من الأدعية والأشعار، الخارجة عن مضمون الكتاب.

أمَّا ناسخُ المخطوطة فهو تلميذُ العلم البُلقيني، وهو: أبو بكر بن أحمد بن

ابنِ إبراهيمَ بنِ محمَّدِ بنِ محمَّدِ بنِ عمرَ بنِ فلاحٍ، كتبها من خطِّ مؤلِّفها في يوم الثلاثاء، ثاني عشر شهر رمضان المعظَّم قَدْرُه، سنةَ تسعٍ وخمسين وثمانمئة، ممَّا يعني أنها كُتبت في حياةِ المؤلِّف.

وقد ترجمَ السَّخاويُّ لابن فلاح، وذكرَ أنه نابلسي الأصل، دمشقي النشأة، شافعي المذهب، نزيل القاهرة، كان ملازماً للنجم يحيى بن حجِّي، وأخذَ عن العلم البلقيني ويحيى المناوي، وغيرهم، وحجَّ غير مرَّة، وزار بيت المقدس، وتوفِّي بطرابلس سنة (٨٩٨هـ)، ولم يقصر على السبعين (١١).

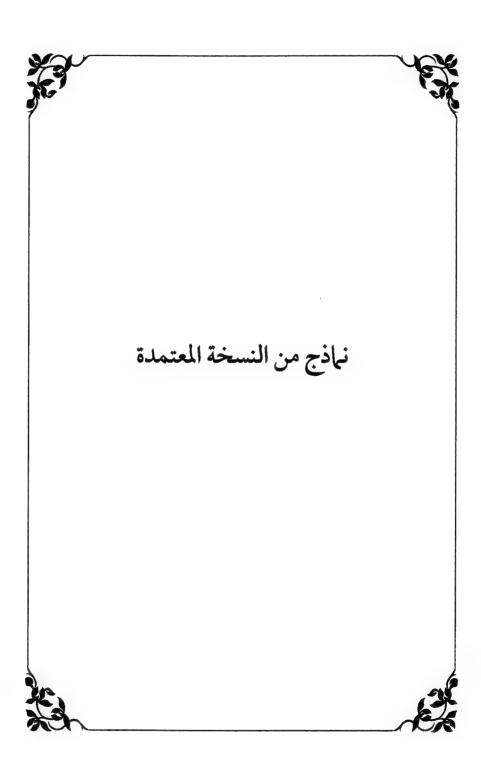
ويبدو أنَّ هذه الرسالة لم يُكتبُ لها الاشتهار، إذْ لم يذكرها أحدٌ من المؤرخين من القدماء والمتأخِّرين، ولم ينسبها أحدٌ للعلم البلقيني، غير أنَّ طرة المخطوط، وتتلمذ الناسخ له، وكتابتها في حياة مؤلفها من خطِّه، إضافةً إلى أسلوبه الذي يتشابه مع بقية الرسائل التي ألفها، كلُّ هذا يشهدُ بصحَّة نسبتها له.

ومهما يكنْ من أمر، فإنَّ هذه الرسالة واحدةٌ من أهمِّ مصادر التراث السياسي الإسلامي، ولا سيَّا في القرن الثامن الهجري، وصلتْ إلينا بعد عبور حضاريِّ، وهي ما زالتْ بحاجة إلى توقّف الباحثين عندها للتأمل والدِّراسة، وأرجو أنْ أكون قد وفقتُ في إخراجها، وضمِّها إلى مجموعة الرسائل البلقينية.

* * *

⁽١) انظر: الضوء اللامع: ١٧/١١.



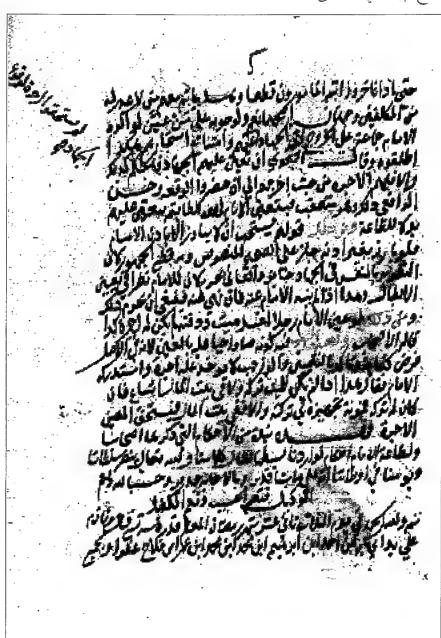




طرة مخطوطة الخزانة الكتانية بالرِّباط

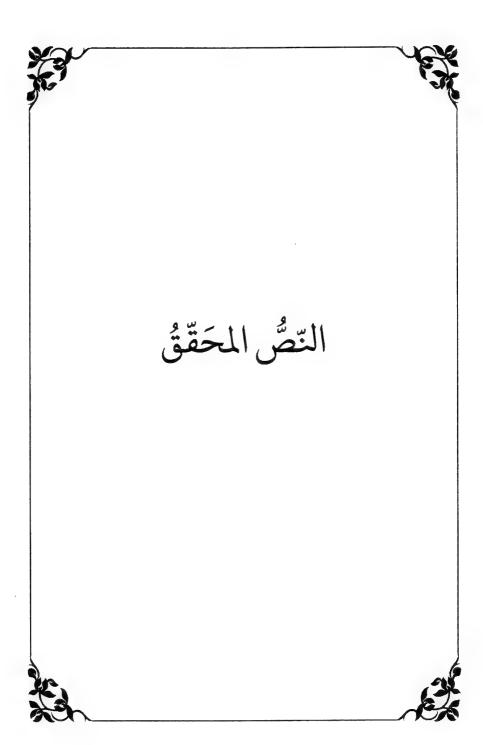


3





الصفحة الأخيرة من المخطوط ويليه رسالة رشف المنهلين لابن حجة الحموي



بِنْيِكُ لِلْهُ الْجَمْزِ الْحِيْمُ مِ

اللهُمَّ صلِّ على سيِّدِنا محمَّدٍ وآلِهِ وصحبِهِ وسلِّم.

الحمدُ لله الذي فتحَ أبوابَ السَّعد بأبي سعيدٍ وأصلحَ الباطنَ بالظّاهر، وأظهرَ نجمَ سيادتِهِ في شهرِ ربيع الأوَّلِ(۱) وزادَهُ من النِّعمِ الزَّواخر، ولقدْ تَسمَّى باسمِ نبيه محمَّدِ(۱) فحازَ يَدَ كلِّ المفاخِر، وحصَلَ لهُ النَّصرُ على مَنْ بغى واعتدى لمَّا جاءتُهُ العنايةُ من الملكِ القادِر، فيا لَهُ من سلطانِ متعبِّدٍ يقومُ الدَّياجِر، ويصومُ الهواجِر، وكيفَ لا وهو معظِّمٌ للشَّريعةِ المحمَّديةِ(۱) ومُقتبِسُ من نورها الباهِر، فللَّهِ الحمدُ على هذا الفضلِ المتواتِر، ولهُ الشُّكرُ على أنْ وفَقَ سلطانَنا الملكَ الظاهِر، لِنَشرِ العدلِ والإحسانِ الوافر.

وأشهدُ أنْ لا إلهَ إلَّا الله وحدَهُ لا شريكَ له المعينُ النَّاصر، وأشهدُ أنَّ محمَّداً عبدُهُ ورسولُه المصطفى المخصوصُ بالفيضِ المتكاثِر، صلَّى الله وسلَّمَ

⁽١) كان جلوس الملك الظاهر أبي سعيد جَقْمَق على تختِ المُلك في يوم الأربعاء، التاسع عشر من شهر ربيع الأوَّل سنة اثنتين وأربعين وثهانمئة. انظر: النجوم الزاهرة: ١٥/ ٢٥٧.

⁽٢) لم يذكر المؤرخون ممن ترجموا له أنه تسمَّى بمحمد، غير أنه يرد في عدة مصادر باسم «الملك الظاهر أبو سعيد محمد جقمق». انظر: المنهل الصافي: ٢/ ١٤٢.

⁽٣) ذكرَ ابن تغري بردي أنَّ الملك الظاهر جقمق كان «سلطاناً ديِّناً، خيِّراً صالحاً، متفقِّهاً شجاعاً، عفيفاً عن المنكرات والفروج»، وقال: «لا نعلمُ أحداً من ملوك مصر في الدولة الأيوبية والتركية على طريقته من العبادة والعفة ... وكان غالب أوقاته على طهارة كاملة، وكان متقشِّفاً في ملبسه ومركبه إلى الغاية». انظر: المنهل الصافي: ٤/ ٢٩٥.

عليه وعلى آلِه وأصحابِهِ النُّجومِ الزَّواهِر، وعلى مَنْ تَبِعَهُمْ بإحسانٍ وتشرَّفَ بحسنِ الأوصافِ والمآثر.

أما بعد:

فإنَّ الله سبحانَهُ وتعالى ولهُ المنةُ مختارٌ لهذا المنصبِ الشَّريفِ مَنْ يشاؤُه، ويقيمُ فيه مَنْ وقعَ عليه اختيارُه واصطفاؤُه، وقد اختارَ جلَّ جلالُه، وعزَّ كَالُه، لذلكَ مولانا الإمام، الأعظمَ المقام، الشَّريفَ السُّلطان، الملكَ الظّاهرَ أبا سعيدِ المسعودَ في حركاتِه وسكناتِه، المصونَ في جميعِ حالاتِه، السَّفاحَ لدماءِ أهلِ مُناواتِه، المنصورَ في حروبِه وغزواتِه، المهديَّ في أحكامِه وولاياتِه، الهاديَ الربِّه، أهلِ مُناواتِه، المنصورَ في حروبِه وغزواتِه، المهديَّ في أحكامِه وولاياتِه، الهاديَ بأمرِ الله العباد، الرَّشيدَ في الاختبارِ والاعتهاد، الأمينَ على الخلائقِ من قِبَلِ ربِّه، المأمونَ فيا فوزَ مَنْ كانَ مِنْ حَرْبه، المعتصِمَ بطاعةِ مولاه، المتوكِّلُ عليه في سرِّه ونجواه، الظَّافرَ بأعدائه، القائمَ بمصالح أوليائه، الحافظ لنظامِ دولتِه، القاصِدَ لأهلِ مناصرتِه، النّاصرَ لدينِ الله، العادلَ الذي ملاَّ الخافِقينِ رواعِد لَهُ وريّاه، الكاملَ فسبحانَ الذي أعطاه، الصّالحَ الذي ظهرَ تعبُّدُه وتقواه، الظّاهرَ الجودِ والكرم، الباسطَ العدلَ والإحسانَ على جميع الأمم.

خلّد الله تعالى ملكه الشّريف، وأيّد سلطانه المُنيف، ونصره ونصر ونصر جيوشه الإسلامية، وأفاض إحسانه على جميع الرَّعية، وأمدَّه بالملائكة الكرام، ورشَقَ عدوَّه المخذول بالسّهام، وردَّ كيدَهُ في نحرِه، وأراحَ العالمينَ من شرّه، ونصَرَ جيشَ مولانا السُّلطانِ على عدوِّه، وأسبغ نِعمَهُ المتواترةَ عليهِ في مسائِه وغُدُوِّه، ".

[من الكامل]

⁽١) لم أقفُّ على هذه الأبيات في مصدر آخر، ويبدو أنها من نظم العلم البلقيني.

بالبرِّ والمعروفِ والإحسانِ ورعايةٌ وسيادةٌ مع الإمكانِ قهرُ الطُّعاةِ وفرقةُ العدوانِ عفوَ الكريم المُنعِم الدَّيانِ يلقى الرَّشادَ بمصعدٍ لجنانِ ويحبُّهُ في السِّرِّ والإعلانِ فحوى المفاخر جملة بأمان ليبيتك فضلا بلاحرمان وخميسها مع بيضِها ببيانِ يا فوزَّهُ ببشارةٍ وتهانِ

[من الطَّويل]

وعن طيبٍ أوقاتِ الوصالِ النوائل وعن غيبة الواشي ونوم العواذل لظاهرنا السُّلطانِ بينَ القبائلِ

وما أحقَّ مو لانا السُّلطانَ بقولِ مَنْ قال، وأطالَ المقال^(٢): [من الكامل] لولاهُ لم يَسْمَرْ بمكَّةَ سامِرُ

مَلِكٌ أفاض على الأنام نوالَهُ مَلِكٌ أَتَتْهُ مِن الإلهِ عِنايةٌ مَلِكٌ أُعِينَ من اللطيفِ بنصرِهِ مَلِكٌ أقامَ على العبادةِ يبتَغِي مَلِكٌ تواضعَ للإلهِ فسَعْدُهُ ملِكٌ يعظِّمُ سنةً لمحمَّدٍ والأجل ذاك فقدسمي بمحمَّدٍ مَلِكٌ يقومُ اللَّيلَ يعبدُ ربَّهُ ملِكٌ يصومُ من الشُّهورِ أثانياً ملكٌ مناقبُهُ حِسانٌ جمّةٌ

وللهِ دَرُّ القائل حيثُ يقول(١): ألا حدِّثونا عن لذيندِ التَّواصُل وعَنْ ما جرى عن قرب الحبِّ والهنا وعن قهرِ أعداءِ بنصرِ مؤيَّدٍ

يا حامِيَ الحرمينِ والأقصى ومَنْ

⁽١) لم أقف عليها أو على قائلها في مصدر آخر.

⁽٢) الأبيات مقطوعةٌ لابن حجة الحموي من المدائح المؤيدية في خزانة الأدب: ١/٣٩٧، وثمرات الأوراق: ٢/ ١٤٤.

هذا وما في العالمين مُناظرُ دارتْ عليهم من سُطاكَ دوائِرُ فكأنَّ هاتيكَ السُّروجَ مقابرُ واللهِ إنَّ اللهَ نحوكَ ناظِرْ فجميعُ هاتيكَ البغاةِ بأسرهم وعلى ظهورِ الخيلِ ماتوا خِيفةً

وقد قصدتُ جمعَ شيءٍ في الثَّناءِ على السُّلطان، ووجوبِ تعظيمِه وطاعتِه، وسمَّيتُهُ «إيضاحَ البُرهانِ في الثَّناءِ على السُّلطان»، فأقولُ وبالله المستعان، وعليه التَّكلان:

إنَّ الله تعالى قد عظَّمَ السُّلطانَ بأنْ ألقى إليه مقاليدَ أمورِ الأمّة، وعَدَقَ أحوالَهُم به في القضايا الملمّة، فيجبُ على النّاسِ كافّة تعظيمُه، وتفويضُ الحُكمِ إليهِ وتسليمُه، وقد جاءَ في الأحاديثِ التَّصريحُ بذلك، وإنَّ من أهانَهُ وقعَ في المهالك.

الحديث الأوّل

روى التِّرمذيُّ عن زيادِ العدويِّ، قال: كنتُ مع أبي بَكرةَ تحتَ منبرِ ابنِ عامرٍ وعليه ثيابٌ رِقاق، وهو يخطبُ، فقالَ أبو بلال: انظروا إلى أميرِنا يلبسُ ثيابَ الفُسّاق ويعطُّ (۱)، فقالَ أبو بكرة: سمعتُ (۱) رسولَ الله ﷺ يقول: «مَنْ أهانَ سلطانَ الله في الأرضِ أهانهُ الله» (۳).

⁽١) «ويعط» ساقطة من سنن الترمذي.

ـ في تاج العروس، مادَّة (عطط): ١٩/ ٤٧٨: «عطَّ الثَّوبَ يعطُّهُ عطّاً شقَّه طولاً، قال الليث: أو عرضاً».

⁽٢) في سنن الترمذي: «اسكُتْ سمعتُ».

⁽٣) رواه الترمذي في سننه برقم: (٢٢٢٤): ٤/ ٧٧.

قالَ التِّرمذيُّ: هذا حديثٌ حسنٌ غريب.

وفي «مسندِ الإمامِ أحمد» عن أبي بَكْرةَ قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «مَنْ أكرمَ سلطانَ الله في الدُّنيا أكرمَهُ الله يومَ القيامة، ومَنْ أهانَ سلطانَ الله في الدُّنيا أهانهُ اللهُ يومَ القيامة»(١).

الحديث الثّاني

روى ابنُ أبي شَيبة في «مصنَّفه» عن أبي موسى الأشعري، واسمُهُ عبد الله ابنُ قيس رضيَ الله عنه قال: «إنَّ (٢) من إجلالِ الله إكرامَ ذي الشَّيبةِ المسلم، وحاملِ القرآنِ غيرِ الغالي فيه، ولا الجافي عنه، وإكرام ذي السُّلطانِ المُقسِط» (٣).

الحديث التّالث

روى ابنُ أبي شيبةَ في «مصنَّفه» أيضاً بإسنادٍ حسن، عن عمّارِ بنِ يسارٍ درضي الله عنه قال: «ثلاثٌ لا يستخِفُّ لهنَّ (٤) إلاَّ منافقٌ بيِّنٌ نفاقُه (٥): الإمامُ المُقسِط (٢)، ومعلِّمُ الخير، وذو الشَّيبةِ في الإسلام» (٧).

وقد جاء في مدح الإمام العادلِ أحاديث.

⁽١) رواه الإمام أحمد في مسنده، برقم (٢٠٤٣٣): ٣٤/ ٩٧، وقال الأرنؤوط: «إسناده ضعيف».

⁽٢) «إنَّ» ساقطة من مصنف ابن أبي شيبة.

⁽٣) رواه ابن أبي شيبة في المصنَّف، برقم (٢١٩٢٢): ٤/ ٤٤٠.

⁽٤) في مصنف ابن أبي شيبة: «بحقِّهن».

⁽٥) «بيِّن نفاقه» ساقطة من المصنف.

⁽٦) في المصنّف: «إمامٌ مقسط».

⁽٧) رواهُ ابن أبي شيبة في المصنَّف، برقم: (٢١٩٢٠): ٤/٠٤٤.

الحديثُ الأوَّل

روى «الصَّحيحان» عن أبي هُريرةَ رضي الله عنه عن النبَّيِّ عَلَيْهُ قال: «سبعةٌ يُظِلُّهمُ الله العظيمُ في ظِلِّه، يومَ لا ظِلَّ إلَّا ظِلَّه: الإمامُ العادل»(١).

الحديث الثّاني

روى مسلمٌ عن عبدِ الله بنِ عمرو_رضي الله عنه_قال: قالَ رسولُ الله عَنهِ قَالَ: قالَ رسولُ الله عَنهُ إِنَّ المُقسِطِينَ عندَ الله عزَّ وجلَّ على منابِرَ من نورٍ عن يمينِ الرَّحمنِ، وكلتا يديه يمين، الذين يعدِلُونَ في حكمهم، وأهلهم (٢) وما وَلُوا (٣).

الحديثُ الثَّالث

روى التَّرمذيُّ وابنُ ماجه عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «ثلاثةٌ لا تُرَدُّ دعوتُهم: الصَّائمُ حتَّى يُفطِر، والإمامُ العادلُ، ودعوةُ المظلوم»(٤).

قالَ التِّرمذي: حديثٌ حسن. انتهى.

⁽١) رواه البخاريُّ في صحيحه، باب من جلسَ في المسجد ينتظرُ الصلاة، برقم: (٦٦٠): ١/ ١٣٣، ومسلم في صحيحه، باب فضل إخفاء الصَّدقة، برقم: (١٠٣١): ٢/ ٧١٥.

⁽Y) صحيح مسلم: «وأهليهم».

⁽٣) رواه مسلم في صحيحه، باب فضيلة الإمام العادل، برقم: (١٨٢٧): ٣/ ١٤٥٨.

⁽٤) رواهُ الترمذي في سننه، برقم: (٣٥٩٨): ٥/ ٤٧٠، وابن ماجه في سننه، برقم: (١٧٥٢): ١/ ٥٥٧، والرِّواية هنا بلفظ الترمذي.

وقالَ رسولُ الله ﷺ: «السُّلطانُ ظلُّ الله في الأرض، يأوي إليهِ كلُّ مظلوم»(١).

وقالَ عليه السَّلام: «لا تسبُّوا السُّلطان، فإنَّهُ فيءُ الله في أرضه» (٢).

وروى ابنُ أبي شيبةَ في «مصنَّفِه» عن عبد الله بن عمرو (٣) _ رضي الله عنه _ قال: «في الجنّةِ قصرٌ يُدعى عَدْناً، حولَه المُروجُ والعُروجِ (١)، له خمسةُ الافِ باب، لا يسكنُه أو لا يدخلُهُ إلّا نبيٌّ أو صِدِّيقٌ أو شهيدٌ أو إمامٌ عادل» (٥).

وروى ابنُ أبي شيبة أيضاً عن الحسنِ: قالَ قيسُ بن عُبَاد: «لَعملُ إمامٍ عادلٍ يوماً، خيرٌ من عملِ أحدِكم ستِّين سنة (١٠)»(٧).

وقالَ زيدُ بنُ أسلمَ في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا ٱلْأَمَننَتِ إِلَىٰ اَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحَكُّمُواْ بِٱلْعَدْلِ ﴾ [النساء: ٥٨]: ﴿ إِنَّهَا نزلتْ في ولاةِ الأمر » (^). رواهُ ابنُ أبي شيبة.

⁽١) رواهُ البيهقيُّ في شعب الإيهان، برقم: (٦٩٨٤): ٩/ ٤٧٥.

⁽٢) رواه البيهقي في شعب الإيهان، برقم: (٢٩٨٧): ٩/ ٤٧٨، وابن أبي عاصم في السنة، برقم: (٢٠ ١٠): (٢/ ٤٨٧)، وقال الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة: ٥/ ٢٨٩: «ضعيف حداً».

⁽٣) في الأصل: «عمر»، والتصويب من المصنف.

⁽٤) في الأصل: «الفروج»، وهو تحريف، والتصويب من المصنف.

⁽٥) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم: (٢١٩١٩): ٤/٠٤٤.

⁽٦) في المصنَّف: «ستِّين يوماً».

⁽٧) رواهُ ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم: (٢١٩٢١): ٤٤٠/٤

⁽٨) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم: (٣٢٥٦٣): ٦/ ٤٢١.

وقد قرنَ الله سبحانه وتعالى طاعتَهُ وطاعةَ رسولِه بطاعةِ وُلاةِ الأمور، فقال تعالى: ﴿ يَاۤ أَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوۤ ٱلطِيعُوا ٱللهَ وَأَطِيعُوا ٱللهَ وَأَوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ﴾ [النساء: ٥٩] وهذا أعظمُ الدَّلائلِ على فرضيَّتها.

قال أبو هريرة في «أولي الأمر»: «هم الأمراء»(١). رواهُ ابنُ أبي شيبة في «مصنَّفه».

روى زيد بن أسلم عن ابنِ عبّاس أنه قال: «هُم الأمراءُ والسّلاطين، أمرَ اللهُ الرَّعيةَ بحسنِ طاعةِ الوُلاةِ فيها هو الحقُّ»(٢).

وروينا في «الصَّحيحين» بإسنادهما إلى ابنِ جُريجٍ قال: «نزلتْ ﴿ يَاأَيُّهَا اللهُ بِنِ اللهُ عُوا اللهُ وَأُولِي اللهُ اللهُ بِنِ عُدِاللهُ وَأُولِي اللهُ اللهُ اللهُ بِنِ عُدِاللهُ عَلَى اللهُ الله

قال ابنُ جُريج: أخبرنيه يعلى بنُ مسلمٍ عن سعيدِ بنِ جُبيرٍ عن ابنِ عباس.

وروى ابنُ أبي شيبةَ في مصنَّفِهِ من طريقِ أبي صالح عن أبي هريرةَ في قوله: ﴿ أَطِيعُوا اللَّهُ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْنِ مِنكُرٌ ﴾ [النساء: ٥٩] قال: ﴿ أَمراءُ السَّرايا ﴾ (٤).

ولا تخالفَ بينَ هذهِ الأقوالِ في سببِ النُّزولِ فكلُّها دالةٌ على وجوبِ طاعةِ الإمام لأنَّ أمرَ أميرِ السَّرية صادرٌ عن راية.

⁽١) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم: (٣٢٥٣١): ٦/ ١٨.٤.

⁽٢) لم أقف عليه في مصدر آخر.

⁽٣) رواه البخاريُّ في صحيحه، باب قوله: ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾ برقم: (٤٥٨٤): ٦ / ٤٦.

⁽٤) رواه ابنُ أبي شيبة في مصنفه، برقم: (٣٢٥٣٩): ٦/ ٤١٩.

وقد جاء في هذا الأمر أحاديث:

الحديثُ الأوَّلُ

عن أبي هريرة _ رضيَ الله عنه _ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «مَنْ أطاعَنِي فقد أطاعَ الله عنه ومَنْ أطاعَ الإمامَ فقد أطاعَ الله عزَّ وجلَّ، ومَنْ أطاعَ الإمامَ فقد أطاعَنِي، ومَنْ عصى الإمامَ فقد عصاني»(١). لفظُ روايةِ ابنِ ماجه.

وروايةُ الصَّحيحين: «من^(۱) أطاعَ أميري فقد أطاعَنِي، ومَنْ يعصي^(۱) الأميرَ فقد عصاني»^(٤).

ولفظُ روايةِ أي بكرِ بنِ أي شَيبة: «مَنْ أطاعَنِي فقدْ أطاعَ الله، ومَنْ أطاعَ الله ومَنْ أطاعَ الله مَنْ عصى الإمامَ فقد عصاني الإمامَ فقد عصاني (٥٠).

الحديثُ الثَّاني

عن جُبيرِ بنِ مُطعم(١) _ رضَي الله عنه _ قال: قامَ فينا رسولُ الله ﷺ

⁽١) رواهُ ابن ماجه في سننه، باب اتِّباع سنة رسول الله، برقم: (٣): ١/ ٤.

⁽٢) في الأصل: «ما»، وهو تحريف، والتصويب من الصحيحين.

⁽٣) في رواية الصحيحين: «ومن عصي».

⁽٤) رواه البخاريُّ في صحيحه، باب قوله: ﴿ أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾، برقم: (٧١٣٧): ٩ / ٦٦، ومسلم في صحيحه، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، برقم: (١٨٣٥): ٣/ ١٤٦٦.

ـ في رواية الصحيحين: «من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني ...» الحديث.

⁽٥) رواهُ ابنُ أبي شيبة في مصنفه، برقم: (٣٢٥٢٩): ٦/ ١٨.

⁽٦) في الأصل: «مطيع»، وهو تحريف، والتصويب من المستدرك.

بالخيفِ، فقال: «نصر (١) الله عبداً سَمِعَ مقالَتي فوعاها، ثم أدَّاها إلى مَنْ لم يسمَعْها، فرُبَّ حاملِ فقه لا فقه له، ورُبَّ حاملِ فقه إلى من هو أفقه منه، ثلاثٌ لا يُغِلُّ عليهنَّ قلبُ مؤمن: إخلاصُ العملِ لله، والطاعةُ لذوي الأمر، ولزومُ جماعةِ المسلمين، فإنَّ دعوتَهُم تُحيطُ مَنْ وراءَهُم» (٢).

أخرجَهُ الحاكمُ وقال: حديثٌ صحيحٌ على شرطِ الشَّيخين ولم يخرجاه.

وفي رواية: «والنَّصيحةُ لأولي الأمرِ، ولزومُ الجماعةِ، فإنَّ دعوتَهم تكونُ من ورائهم»(٣).

وفي رواية: «ومناصحة ذوي الأمرِ، ولزوم الجهاعة، فإنَّ دعوتَهم تكونُ مِنْ ورائهم»(٤).

الحديثُ الثَّالثُ

عن يحيى بنِ الحُصَين [عن جدَّتِهِ أُمِّ الحُصَين] (٥)، قالت: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: ﴿إِنْ أُمِّرَ عليكُمْ عبدٌ حبشيٌّ فاسمعُوا له، وأطيعوا ما أفتاكُم بكتاب الله (٢). رواهُ مسلمٌ وغيره.

⁽١) كذا في الأصل: «نصر»، وفي المستدرك: «نضَّر».

⁽٢) أخرجه الحاكم في المستدرك، برقم: (٢٩٤): ١/ ١٦٢.

⁽٣) المستدرك على الصحيحين للحاكم، برقم: (٢٩٥): ١٦٢١.

⁽٤) المستدرك على الصحيحين للحاكم، برقم: (٢٩٦): ١٦٣/١.

⁽٥) ما بين المعقوفتين ساقطٌ من الأصل، وهو زيادة من صحيح مسلم.

 ⁽٦) رواه مسلم في صحيحه، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، برقم: (١٨٣٨):
 =

الحديثُ الرَّابعُ

عن ابنِ عبّاسٍ من حديثٍ: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «مَنْ خرجَ من السُّلطانِ شِبْراً، ماتَ مِيتةً جاهلية»(١).

وفي لفظٍ آخر: «منْ فارقَ الجهاعةَ شِبراً فهات، إلَّا ماتَ ميتةً جاهلية»(٢). رواهُ الصَّحيحان.

وقد جعلَ اللهُ طاعتَهُ سبباً للفوزِ والنَّجاة، ودخولِ الجنّة.

فروى الحاكمُ في «المستدرك» عن أبي أُمامة _ رضي الله عنه _ قال: قامَ رسولُ الله ﷺ فينا في حَجّةِ الوداع، وهو على ناقتِه الجدعاء، فقال: «اعبدُوا ربَّكم وصَلُّوا خُسْكم، وصوموا شهرَكم، وأدُّوا زكاة أموالِكم، وأطيعوا ذا أمرِكم، تدخلونَ جنّة ربِّكم »(٣).

قال: هذا حديثٌ حسن (٤) صحيحٌ على شرطِ مسلم، ولم يخرجاه. انتهى.

لفظ رواية مسلم: «إنْ أُمِّرَ عليكُم عبدٌ مجدَّعٌ حسِبتُها قالت: أسود يقودكم بكتاب الله،
 فاسمعوا لهُ وأطيعوا».

⁽١) رواه البخاريُّ في صحيحه، برقم: (٧٠٥٣): ٩/ ٤٠.

_ لفظُ روايته: «منْ كرهَ من أميرهِ شيئاً فليصبرْ، فإنَّهُ مَنْ خرجَ من السُّلطان شبراً ماتَ ميتةً حاهليّةً».

⁽٢) رواهُ البخاريُّ في صحيحه، برقم: (٤٠٠٧): ٩/ ٤٧، ومسلم في صحيحه، برقم: (١٨٤٩): ٣/ ١٤٧٧.

_روايته في الصحيحين: «من رأى من أميرهِ شيئاً يكرهه فليصبر، فإنَّه من فارق ...» الحديث.

⁽٣) أخرجه الحاكم في المستدرك، بالأرقام: (١٩، ١٧٤١، ١٧٤١): ١/ ٥٤٧،٥٤٧.

⁽٤) «حسن» زيادة عما هو في المستدرك.

فإذا كانتْ طاعتُهُ سبباً للجنَّة، ومعصيتُهُ سبباً للهلاك، فيجبُ لهُ توفيرُ الاحتكام والانقيادِ لأمره والاستسلام.

واعلمْ أنَّ لنا أحكاماً يكونُ أصلُها النَّدبَ، فتنقلُها طاعةُ الإمامِ إلى الوجوب، وتحرمُ المخالفةُ.

فمن ذلك: ما ذكرهُ الإمامُ الشافعيُّ - رضي الله عنه - والأصحابُ من أمرِ الإمامِ النَّاسَ بصومِ ثلاثةِ أيامِ قبلَ الخُروجِ للاستسقاء.

قالَ الشَّيخُ محيي الدِّين النَّواويُّ رضي الله عنه في «فتاويه»(١): إنَّ صيامَ هذه الأيامِ الثَّلاثةِ، يجبُ بأمرِ الإمامِ لقولِه تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهُ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِى الأَمْرِ مِنكُمْ ﴾ [النساء: ٥٩].

وفرَّعَ على ذلكَ (٢): وجوبَ تبييتِ النِّيةِ من الليل وهو طائع.

ومِنْ ذلك: إذا طلبَ الإمامُ زكاةَ الأموالِ الظّاهرةِ وهي: المواشي، والمعشرات، والمعادن، فإنّه يجبُ التَّسليمُ إليه بلا خلافٍ بذلاً للطاعة، وأمّا الأموالُ الباطنةُ وهي: الذَّهب، والفضّة، وعروضُ التِّجارة، والرَّكاز، وزكاةُ الفِطر، فإنْ عَلِمَ الإمامُ من رجلٍ أنَّه لا يؤدِّيها بنفسه، فهلْ لهُ أنْ يقولَ: إما أنْ تدفعَ إلىَّ حتَّى أُفرِّق؟

فيه وجهان: يجريان في النُّذورِ والكفّارات، قالَ صاحبُ «الرَّوضة» من زياداته (٣): الأصحُّ وجوبُ هذا القولِ إزالةً للمنكر.

⁽١) هي المسألة رقم ٣٨، من فتاوي الإمام النووي: ص٦٦-٦٣.

⁽٢) لم يردْ هذا التفريع، في مطبوعة فتاوى النووي.

⁽٣) روضة الطالبين: ٢٠٦/٢.

ومِنْ ذلك: لو طلبَ السّاعي زيادةً على الواجبِ، لا يلزمُ المزكِّي تلكَ الزِّيادة، وهل يجوزُ الامتناعُ من دفعِ الواجبِ لتعدِّيه، أمْ لا خوفاً من ولاةِ الأمر؟

وجهان: أصحُّهما الثَّاني حكاهُ في «الرَّوضة» من زياداته (١).

ومن ذلك: قالَ الرَّافعيُّ في باب قسم الصَّدقات (٢): محلَّ الخلاف في جوازِ النَّقلِ [ظاهرٌ] (٣) فيها إذا فرَّقَ ربُّ المالِ زكاتَهُ، أمَّا إذا فرَّقَ الإمامُ فربَّها اقتضى كلامُ الأصحابِ طردَ الخلافِ فيه، وربَّها دلَّ على جوازِ النَّقلِ [له] (٤) والتَّفرقةِ كيفَ شاء، وهذا أشبه.

قال في «الرَّوضة» من زياداته (٥): قالَ صاحبُ «التَّهذيب» والأصحابُ: يجبُ على السَّاعي نقلُ الصَّدقةِ إلى الإمامِ إذا لم يأذنْ له في تفريقِها، وهذا نقلُ والله أعلم.

ومن ذلك (٦): يجبُ بذلُ الطَّاعةِ في أمرِ الإمامِ لجماعةٍ بالخروجِ للجهاد، حتَّى إذا تأخَّروا أثمَ المأمورون قطعاً، وهلْ يأثمُ معهُم مَنْ لا عُذْرَ له من المكلَّفين؟ وجهان: أصحُّها: نعم، ولوجوبِه على مَنْ عَيَّنَ، لو أكرَهَ الإمامُ

⁽١) روضة الطالبين: ٢٠٦/٢.

⁽٢) لم أقفْ عليه في الشرح الكبير، ونقلهُ النـوويُّ في المجموع: ٦/ ٢٢٢، وروضة الطالبين: ٢/ ٣٣٣.

⁽٣) ما بين المعقوفتين ساقطٌ من الأصل، وهو زيادة من المجموع.

⁽٤) زيادة من المجموع والروضة.

⁽٥) روضة الطالبين: ٢/ ٣٣٣.

⁽٦) انظر: روضة الطالبين: ١٠/ ٢٤١.

جماعةً على الخروج إلى الجهادِ، لم يستحقُّوا أجرةً لوقوعِ الجهاد عليهم، وامتناعِ استئجارهم، هكذا أطلقوه.

وقالَ البغويُّ: إنْ تعيَّنَ عليهم الجهادُ فالحكمُ كذلك، وإلَّا فلهم الأجرةُ من حيث أخرجهم إلى أنْ حضر واالوقعة، وحسَّنَ الرَّافعيُّ ذلك، وهو متعقَّب، فبتعيين الإمام لهذه الطائفة، يتعيَّنُ عليهم بذلاً للطاعة.

ومن ذلك (١): قولهُم: يُستحَبُّ أَنْ لا يبارزَ إلَّا بإذنِ الإمام، فلو بارزَ بغير إذنه جازَ على الصَّحيحِ المنصوصِ وبه قطعَ الجمهورُ؛ لأن التغريرَ بالنَّفسِ في الجهادِ جائز، والثّاني يحرُمُ؛ لأنَّ للإمامِ نظراً في تعيينِ الأبطال، وهذا إذا لم ينهَ الإمامُ عنه، فإنْ نهى عنهُ فينبغي أنْ يحرُمَ ذلك.

ومن ذلك (٢): لو عيَّنَ الإمامُ رجلًا لغسلِ ميِّتِ ودَفْنِه، لم يكنْ له أجرةٌ، كذا قاله الأصحابُ، ويُقالُ فيه: كونُهُ صار واجباً عليه بالعين؛ لأنه في الأصلِ فرضٌ كفاية، وتأكَّد بالتَّعيين، والواجبُ لا يؤخَذُ عليه أُجرة.

واستدركه الإمامُ (٣) فقال: هذا إذا لم يكنْ للميِّتِ تِـرْكة، ولا في بيتِ المالِ اتِّساع، فإنْ كانَ له تركة، فمؤنةُ تجهيزِهِ في تركته، وإلَّا ففي بيتِ المال [إنِ اتَّسع](٤)، فيستحقُّ المعيَّنُ الأُجرة.

فهذه نبذةٌ من الأحكامِ التي ذكرَها أصحابُنا، ولطاعةِ الإمامِ أحكامٌ لو

⁽١) انظر: روضة الطالبين: ١٠/ ٢٥٠.

⁽٢) انظر: روضة الطالبين: ٥/٢٦٦.

⁽٣) في روضة الطالبين: «إمام الحرمين».

⁽٤) زيادة من روضة الطالبين.

أردنا بسطَها لطالَ كلامُنا، واللهُ تعالى ينصرُ سلطاننا، ويؤمُّنا في أوطاننا، إنه على ما يشاءُ قدير، وبالإجابةِ جدير، وحسبُنا الله ونِعمَ الوكيل، فنِعْمَ الحسيب، ونِعْمَ الكَفِيل.

تم ولله الحمدُ في يوم الثلاثاء، ثاني عشر شهر رمضان المعظم قَدْرُه، سنة تسع وخمسين وثمانمئة، على يدِ أبي بكر بنِ أحمدَ بنِ إبراهيمَ بنِ محمَّدِ بنِ عمرَ بنِ فلاحٍ، غُفراً ولجميع المسلمين والمسلمات، الأحياء منهم والأموات، يا مجيبَ الدَّعوات، ونقلتُ ذلكَ من خطِّ مؤلِّفهِ، أبقاهُ الله في خيرٍ وعافية، وأدامَ نفعة للمسلمين، يا ربَّ العالمين، والحمدُ لله وحدَه.

* * *

ثبت المصادر والمراجع

- ١. تاج العروس من جواهر القاموس، الزَّبيدي، محمَّد مرتضى بن محمَّد (ت١٢٠٥هـ)،
 تحقيق المجلس الوطني للثقافة، وزارة الإعلام، الكويت، ١٩٥٦م ـ ٢٠٠١م.
- ٢. ثمرات الأوراق، مطبوع بهامش المستطرف للأبشيهي، لابن حجة الحموي، تقي الدِّين أبي بكر بن علي (ت٨٣٧هـ)، مكتبة الجمهورية العربية، مصر.
- ٣. خزانة الأدب وغاية الأرب، لابن حجة الحموي، تقي الدِّين أبي بكر بن علي (ت٨٣٧هـ)،
 عصام شعيتو، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ٢٠٠٤م.
- الذيل على رفع الإصر، السَّخاوي، شمس الدِّين محمَّد بن عبد الرَّحن (ت٩٠٢هـ)،
 تحقيق: جودة هلال، ومحمد صبح، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠م.
- و. روضة الطالبين وعمدة المفتين، للنووي، أبي زكريا يحيى بن شرف (ت٢٧٦هـ)، تحقيق:
 زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٩٩١م.
- ٦. السنة، لابن أبي عاصم، أبي بكر الشيباني (ت٢٨٧هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدِّين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٠هـ.
- ٧. سنن ابن ماجه، أبي عبد الله محمد بن يزيد (ت٢٧٣هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، دار
 الرسالة العالمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٩م.
- ٨. سنن الترمذي، أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة (ت٢٧٩هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٨م.
- ٩. الشرح الكبير أو فتح العزيز بشرح الوجيز، للرافعي، عبد الكريم بن محمد (ت٦٢٣هـ)،
 دار الفكر، د.ت.

- ١٠. شعب الإيمان، للبيهقي، أبي بكر أحمد بن الحسين (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد العلي حامد، مكتبة الرشد، الرياض، ط٢٠٠٣م
- 11. صحيح البخاري، محمد بن إسهاعيل (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١،١٤٢٢هـ.
- ١٢. صحيح مسلم بن الحجاج القشيري (ت٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار
 إحياء التراث العرب، بيروت، د.ت.
- ١٣. الضَّوء اللامع لأهل القرن التَّاسع، السَّخاوي، شمس الدِّين محمَّد بن عبد الرَّحن (ت٢٠٩هـ)، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.
- 11. فتاوى الإمام النووي المساة: بالمسائل المنثورة، للنووي، أبي زكريا يحيى بن شرف (ت٦٧٦هـ)، ترتيب تلميذه الشيخ علاء الدِّين بن العطار، تحقيق: محمد الحجار، دار البشائر الإسلامية، ط١٩٦،٦٩٦م.
- ١٠. المجموع شرح المهذب، للنووي، أبي زكريا يحيى بن شرف (ت٦٧٦هـ)، دار الفكر،
 د.ت.
- 17. الـمستدرك على الصحيحين، للحاكم، أبي عبد الله محمَّد بن عبد الله النَّيسابوري (ت٥٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٠م.
- ١٧. مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠١م.
- ١٨. مصنف ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد (ت٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت،
 مكتبة الرشد، الرياض، ط١،٩٠١هـ.
- ١٩. المنهل الصَّافي والمستوفى بعد الوافي، لابن تغري بردي، جمال الدِّين يوسف الأتابكي
 (ت٤٧٨هـ)، تحقيق: نبيل محمَّد عبد العزيز، الهيئة المصريَّة العامَّة، القاهرة، ١٩٨٨م.
- ٢. النَّجوم الزَّاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ابن تغري بردي، جمال الدِّين يوسف الأتابكي (ت٤٧٨هـ)، دار الكتب المصريَّة، القاهرة، ١٩٥٠م.

12 8 31 V

فهرس محتويات المجموعة الثانية
الموضوع الصفحة
رسائل في التفسير
الرسالة التاسعة: الاستغناء بالفتح المبين في الاستثناء في ﴿ وَلَاۤ أَكُبَرَ إِلَا فِي كِنَبِ مُبِينٍ ﴾ ٧ الرسالة العاشرة: جوابُ سؤال عن قوله تعالى: ﴿ وَيَسۡ تَفۡتُونَكَ فِي ٱلنِسَآ ہِ ﴾ ٣٣ الرسالة الحادية عشرة: جوابُ سؤال عن قوله تعالى: ﴿ حُورٌ مَّقْصُورَتُ فِي ٱلْخِيَامِ ﴾ ٣٥
رسائل في الحديث النبوي
الرسالة الثانية عشرة: بيان وجوه التعارض والترجيح بين حديثي القرض والصدقة ٢٧ الرسالة الثالثة عشرة: الطريقة الواضحة في تمييز الصنابحة
قسم العلوم اللغوية والأدبية
رسائل في اللُّغة والنحو
الرسالة الخامسة عشرة: الاستدلال بالأحاديث النبوية

الصفحة	الموضوع
	''تو عبوع

رسائل في الأدب

	الرسالة الثامنة عشرة: مكاتبة بين الجلال البلقيني والبدر الكلستاني في بيتين لأبي تمام
٤١٧	الطائيا
٤٣٧	الرسالة التاسعة عشرة: بذل النصيحة في دفع الفضيحة
१०१	الرسالة العشرون: خطبة استسقاء من إنشاء جلال الدين البلقيني
٤٧٧	الرسالة الحادية والعشرون: إيضاح البرهان في الثناء على السلطان
0 . 9	فه سر المحته باتفه سر المحته بات

* * *